

الجامعة الأردنية  
كلية الآداب  
قسم اللغة العربية وآدابها

=====

٥٠١  
٢٠١١  
٢٠٢

مجمعة الفعيل الصني للمجهول

فني  
العربية



اعداد الطالب

عن محمود شباننة

باشراف

الأستاذ الدكتور نهاد الموسوي

قدِّمَتْ هذه الدراسةُ استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة  
العربية بكلية الآداب في الجامعة الأردنية سنة ١٤٠١هـ / ٢٠١٩م.

### تقدير و اعتراف

عرفانا بالفضل ، بيداي لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور نهاد الموسى ، المشرف على هذه الرسالة ، لما لقيته منه من تشجيع ورعاية ولطف ، ولما غمرني به من كرم ، كان يتجسد دائما في فيض من التوجيهات السديدة ، ومعين من الاقتراحات المفيدة ، ومتابعة مستمرة لمراحل كتابة هذا البحث حتى استوى على هذه الصورة .

والحق أنه بذل جهدا قل ما يبذله المشرفون على الرسائل الجامعية ، فقد قرأ هذه الرسالة مرات ، مدققا غاية التدقيق ، ومستمررا ما يتجسس من مشقة المراجعة ، وما يتكلف من جهد المتابعة حرصا منه على أن يخرج هذا العمل في صورة صحيحة مرضية .

ولا بد لي هنا من التنويه بالدور الذي قام به الأستاذ الدكتور هاشم ياغي الذي أنقذ هذه الرسالة - في بعض مراحلها - من مخاض إداري صعب كاد يودي بها ، لولا كرمه وأريحيته .

كما أشكر جميع الذين مدوا لي يد الصون بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

فجزاهم الله عنّي خير الجزاء .

## المحتـون

### الصفحة

### الموضوع

هـ  
و-ك

تقدير واعتـراف  
المقدمة

### الفصل الاول

٤٤ - ١	الجملة (مفهومها وأقسامها)
٢	مناهج دراسة الجملة
١٢	مفهوم الجملة
٢٤	أقسام الجملة
٢٩	الجملة الفعلية
٤٢	أقسام الجملة الفعلية

### الفصل الثاني

١١٥ - ٤٥	جملة الفعل المبني للمجهول
٤٦	توجيه المصطلح
٥١	الوضع التحويلي لجملة الفعل المبني للمجهول
٥٥	ظاهرة التحويل وجانبها التطبيقي
٦٨	نماذج اضافية تخضع لظاهرة التحويل
٧١	رأى الدارسين المعاصرين في التحويل ومناقشته
٧٩	الوظائف النحوية لجملة الفعل المبني للمجهول
٩٠	الفرق بين جملة الفعل المبني للمجهول وجملة الفعل المطاوع
١٠٠	الأغراض البلاغية لحذف الفاعل من جملة الفعل المبني للمجهول
١١٢	تراكيب ملحقة بجملة الفعل المبني للمجهول

### الفصل الثالث

#### الركن الفعلي في جملة الفعل المبني للمجهول ١١٦ - ١٨٠

- ١١٧ . . . . . تفرع الفعل المجهول من المعلوم
- ١٢٦ . . . . . شروط صوغ الفعل للمجهول
- ١٣٠ . . . . . قواعد صوغ الفعل المبني للمجهول
- ١٤١ . . . . . تحليل صيغة الفعل المبني للمجهول
- ١٤٤ . . . . . تفرعات لهجية على صيغة المجهول
- ١٥٢ . . . . . تفسير ظاهرة تسكين الميم في الفعل المجهول
- ١٥٥ . . . . . تفسير لفات الـ جـ وف
- ١٦١ . . . . . صيغة المبني للمجهول بين القواعد والنصوص
- ١٧٤ . . . . . أساليب تؤدى معنى المجهول
- ١٧٨ . . . . . المبني للمجهول في اللهجات الدارجة

### الفصل الرابع

#### ١٨١ - ٢٥٠

#### النائب عن الفاعل

- ١٨٢ . . . . . الاصطلاح على التسمية
- ١٨٦ . . . . . أحكام النائب عن الفاعل
- ١٩٤ . . . . . ما ينوب عن الفاعل
- ٢٠٤ . . . . . ما ينوب عن الفاعل عند فقد المفعول به
- ٢١٦ . . . . . منصوبات لا تنوب عن الفاعل
- ٢٢٠ . . . . . النائب عن الفاعل في نظر الباحثين المعاصرين
- ٢٣١ . . . . . النائب عن الفاعل بين القواعد والنصوص
- ٢٩١ - ٢٥٢ . . . . . ملحق ( جدول بقواعد جملة الفعل المبني للمجهول )
- ٢٩٢ . . . . . الخلاصة
- ٢٩٧ . . . . . ثبتت المصادر والمراجع

## المقدمة

في مسهل هذه الدراسة ، لا بد لي من التنويه بالدور العظيم الذي تبذل به النحاة العرب في درس اللغة العربية . وهو دور يجعلنا نشعر جميعاً بالاحترام والإكبار لما بذلوا من جهد ضخم ، وحفاظاً ونهضة على هذه اللغة ، وبوجود أمتنا العربية ، وبوسيلة ترقيةها وتقدمها .

على أن اعترافنا بدور النحاة في درس العربية ، وتقدمها لنا ليس له ، لا يمنعنا من محاولة درسها على ضوء الصعوبات اللغوية في العصر الحديث ، كما درسوها في عصورهم في ركاب ما توأمر لهم من الوسائل والثقافات الشائعة في تلك العصور .

وجملة الفعل المبني للمجهول - موضوع هذه الرسالة - هي قسم "هـ" من أقسام الجملة الفعلية ، اعتاد النحاة تناولها بالدراسة في مؤلفاتهم تحت باب كانوا يصطلحون عليه ، قبل ابن مالك ، بباب " ما لم يسم فاعله " . أما ابن مالك فهو أول من ابتكر له مصطلح " النائب عن الفاعل " (١) .

وقد دفعتني إلى دراسة هذه الجملة ودافع كثيرة : منها شعوري أن الجملة الفعلية هي أساس التعبير في اللغة العربية ، وأنها لم تحفظ من اهتمام النحاة بما حظيت به الجملة الاسمية . ومنها وقوفي أثناء عملي مع اللغة العربية على استصعاب الطلبة لهذه الجملة - جملة الفعل المبني للمجهول - على مستوى التعبير بها ، وعلى مستوى تحليلها وتركيبها التصوري .

(١) الألفية ١٨ ، قال أبو حيان : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمصروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله " انظر خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٨٦ ، وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ١٦٧ .

وقد لا حظت أن صيغة الفعل المبني للمجهول صيغة "فريسة" غريبة ، ليس لها نظير فيها الأبنية . ولعل هذه الغرابة تفسرُ تعرُّ القاري بها عندما تعرّض له في نص غير مشكول . وقد نبّه ذلك كثيراً من الكتاب المعاصرين إلى ضبط صيغة الفعل ضبطاً تاماً ، حتى لا يساء فهم ما يكتبون .

هذا فضلاً عن رغبتني في درس هذه الجملة درساً مفصلاً فسي بحثٍ مستقل ، بعد جمع شتاتها المباشرة في مختلف المؤلفات النحويّة والصرفيّة ، القديمة والمتأخرة . عسى أن تؤلّف مع مجموع الدراسات الحديثة التي تتناول باباً واحداً من الأبواب النحويّة زاويةً رؤيويّة جديدة لنحونا العربيّ .

وقد رستُ - بعد جمع مادة البحث - إطاراً هيكلياً للدراسة يتألف من أربعة فصول . خصّصت الفصل الأول منها للتعريف بالجملة في اللغة العربية : مفهومها وأقسامها وعناصرها ، وختتمته بتحديد للجملة الفعلية مغاير لما تعارف عليه جمهور النحاة ، وأرحب مجالاً من الحدّ الضيق الذي رسموه لها (١) . وقد ثبت لديّ بالاستقراء أن للجملة الفعلية شبيهاً وغلبةً ظاهرةً في الاستعمال الواقعيّ للغة العربيّة .

---

(١) هو تحديد "مستفاد" من ذهب الكوفيين الذين يجيزون تقديم الفاعل على الفعل . انظر ابن هشام : اوضح المسالك ١/٣٣٧ .

وأفردتُ الفصلَ الثاني لمعالجة جملة الفعل المبني للمجهول وفق نظرة كلية شمولية ، دون التعرض لها بالتحليل والتفكيك . فكانت أبرز القضايا التي تناولتها على ضوء هذه النظرة ، قضية تحويلها من جملة الفعل المبني للمعلوم ، وقد ناقشت مذاهب القدامى والمحدثين في مسألة التحويل ، وأضفت نماذج من الجمل يمكن أن تخضع لفرضية التحويل . ثم تطرقتُ الى الفرق بين جملة الفعل المبني للمجهول وجملة الفعل المبالغ ، مستعرضاً آراء القدامى والمحدثين ، مرجحاً وجود فرقٍ بينهما من حيث الدلالة والتركيب . ثم تتبعت الوظائف النحوية للجملة من خلال القرآن الكريم ودِيوان المفضليات واستخلصت مجموعة من الوظائف تقوم بها جملة المجهول . ثم عرّجتُ على أفراس حذاف الفاعل من جملة المجهول ، وختمت الفصل بنماذج من الجمل الملحقة بجملة الفاعل المبني للمجهول ، من مثل : ( اسم مفعول + نائب فاعل ) .

وفي الفصل الثالث دَرَسْتُ صيغة الفعل المبني للمجهول ، وذهبت الى ترجيح مذهب الجمهور الذي يقول بـتفرعها من صيغة الفعل المبني للمعلوم ، وعرضت لشروط الصوغ ، وناقشت النحاة في بعض الأفعال التي أجازوا تحويلها للمجهول مما لم يرد به سماع ، مثل ( كان وأخواتها ) و ( كاد وأخواتها ) . ثم كشفت عن قاعدة عامة لبناء المجهول من الفعل الماضي ، وأخرى للفعل المضارع ، ثم عمدتُ الى استقصاء السمات اللهجية في بناء المجهول منسوبة الى قبائلها ، حيثما كانت النسبة ممكنة ، ومعللة بالعلل القديمة ، مُتَّبِعَةً بتفسيرات مستمدة من علم الأصوات الحديث .

ثم قمتُ باستقراء صيغ الفعل المجهول في القرآن الكريم ودِيوان المفضليات بغية الوقوف على أنواع الصيغ التي كانت تُبنى للمجهول وعددها ،

فكانت تسع صيغ فقط ، تتفاوت في نسبِ ورودها ، تفوقاً كبيراً . علماً بأن النحاة تركوا الباب مفتوحاً لصوغ كلِّ فعل يستوفي الشروط ، دونما استثناء لصيغة من الصيغ ، حتى أنهم ذهبوا الى جواز بناء صيغة ( انعمل ) للمجهول .

ثم أردفتُ هذا الاستقراء باستقراء آخرٍ يُمثِّلُ العصورَ التي تلتُ عصور الاحتجاج الى وقتنا هذا ، مما سني أقفُ على بعض مظاهر التطور ، وقد كانت نتائج هذا الاستقراء مطابقةً للاستقراء الأول من حيث نوع الصيغ المبنية للمجهول . غير أنني لاحظت أن لغة الصحافة تستخدم أسلوباً أخذ يشيع مؤدياً معنى قريباً من معنى صيغة المجهول ، من مثل : " تم إنشاء مدرسة " فقد لوحظ أن هذه الجملة تستخدم بمعنى جملة " أنشئت مدرسة " . ثم ختمتُ الفصل بملاحظة فعل المجهول في اللهجات المحكيَّة المعاصرة ، فوجدتُ أنه اختلف منها أو كاد ، خلا بعض الاستعمالات النحويَّة المحفوظة المحرَّفة . ولاحظتُ أن هذه اللهجات تستغيب عن الفعل المجهول باستخدام الفعل المضارع استخداماً واسعاً .

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصَّته للنائب عن الفاعل ، ففرضت لأحكامه مناقشاً بعضها ، ولما ينوب عن الفاعل من مفعولٍ به أو غيره . وبسطت تجويزات النحاة كافة ، ذاكراً العِلل ووجوه الخلاف ، وطائفة من تأويلات لجمال خالفت القواعد المرسومة . وناقشتُ جانباً من هذه القواعد من خلال اعتراضات الدارسين المحدثين . ثم أفرغت قواعد هذه جملة الفعل المبني للمجهول جميعها في جدولٍ ألحقته بالبحث ، بلغت عدد القواعد فيه مائتي قاعدة بما في ذلك العِلل والوجوه الخاصَّة والسَّمات اللهجية . واستخلصتُ من مجموع هذه القواعد خصين قاعدة للنائب عن الفاعل مما يمكن



أن يخضع للاستقراء ، وامتحنتهما في ضوء العينة النصّية السابقة ، وانتهيت إلى أن ما جاء مَثَلًا في نصوص مصور الاحتجاج من هذه القواعد لم يزد على عشرين قاعدة ، وفي نصوص العصور التالية لم يزد على ست عشرة قاعدة . وقد رتبت ذلك كله في جداول تبين نسب تكرار كل قاعدة .

أما المصادر والمراجع التي استعنتُ بها في هذه الدراسة فكانت نوعين رئيسيين : المصادر النحوية ، ومصادر النصوص . أما المصادر النحوية فقد حرصتُ على أن تشمل الأصناف التالية :

- ١ - المصادر الأصول ، مثل : كتاب سيدييه ، والمقتضب للمبرد .
- ٢ - المصادر المتأخرة ، مثل : الألفية وشروحها .
- ٣ - المصادر اللغوية ، مثل : المعاجم ، وكتاب الخصائص لابن جني ، والمزهر للسيوطي .
- ٤ - المصادر الصرفية : مثل : المنصف لابن جني ، والمتعمق لابن عصفور .
- ٥ - المراجع الحديثة ، مثل : النحو العربي ، نقد وتوجيه لمهدي المخزومي ، ودراسات نقدية في النحو العربي لعبيد الرحمن أيوب ، وأبحاث في اللغة العربية لداود عبده ، وعلم أصوات العربية لجان كانتينو .
- ٦ - أبحاث في مجلات لغوية ، مثل : مجلات الجامعات اللغوية .

أما مصادر النصوص فقد حرصت على تمثل مستويي الشعر والنثر،  
وتمثل عصور الاحتجاج، والعصور التي تلتها إلى يومنا هذا، وقد اختصرت  
فيها عدداً تدخل القدرة على استقرائه في وسع الجهد الفردي.

وبعد... فهذا عمل متواضع، بذلت فيه كل ما وسعني  
من جهد وطاقه، وما تيسر لي من معرفة، ومحبة لهذه اللغوية  
الغنية العظيمة، وغيره على هذه الأمة، وجوداً وحضارة، فإن كنت قد وفقت فيما  
ندبت نفسي إليه، فالحمد لله وحده، وإن كانت الأخرى  
فحسبي أني اجتهدت وحاولت.

## مناهج دراسة الجملة

"الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات" (١) ، وهي موضوع الدرس النحوي وجوهره ومعقده أمره ، تُعالج فيه على مستويين : مستوى الشكل من حيث تركيبها ونظامها وعلاقات أجزائها ، ومستوى الوظيفة ، وهي نوعان (٢) : وظائف عامة مستفادة من الأساليب بشكل عام كالنفي والاستفهام والتوكيد والخبر والإنشاء ، ووظائف خاصة تتمثل فيها معاني الأبواب النحوية ، كوظيفة الحال والخبر والنعت وغيرها .

على أن هذا الدرس النحوي الذي يجعل الجملة موضوعه الرئيس ، لا بد أن يعتمد على نتائج الدراسات اللغوية الأخرى ، كالدراسات الصوتية والصرفية ، " فليس للنحو من المعاني إلا ما يقدمه له الصرف ، فالمفعول المطلق ، أو المفعول له يلزمه من حيث الصيغة أن يكون مصدرًا . والمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل والمضاف تكون أسماء ، والنعت والخبر والحال يُطلب فيها أن تكون صفات . فالترابط بين العليمين قائم " (٣) .

(١) مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ٣١ .

(٢) فاضل مصطفى الساطي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٣٠٩ .

(٣) مصطفى النحاس : مدخل الى دراسة الصرف العربي

وقد أدرك النحاة العرب أهمية العلاقات بين هذه المستويات في الدراسة وفتناولوها جميعها على صعيد واحد ، وبصورة مختلطة ، ولم تنفصل الدراسة الصرفية عن الدراسة النحوية إلا بعد فترة ، بظهور كتب خاصة فيه : ككتاب التصريف للمازني ، وشرحه المعروف بالمنصف لابن جنبي ، ومع ذلك ظل اعتبار العلاقة بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية من الملاحظات الثابتة في مختلف المصنفات النحوية (١) .

وقبل أن أُلَمَّ بمناهج دراسة الجملة في النحو العربي ، أود أن أعرض لمناهج دراستها لدى الغربيين ، حتى نستطيع تبين خصائص المنهج العربي في ضوء هذه المناهج الحد يثة .

- وقد عرفت الدراسات النحوية الغربية ثلاثة مناهج بارزة هي :
- ١ - المنهج التقليدي القديم الذي ظل مهيمنا حتى أوائل القرن العشرين .
  - ٢ - المنهج الوصفي الذي ظهر في أوائل هذا القرن ، وكان ثورة على المنهج القديم ، وأبرز أعلامه الذين رسخوا أصوله ثلاثة هم : العالم السويسري فرديناند دي سوسير ، والعالم الأمريكي إدوارد سابير والعالم الأمريكي ليونارد بلومفيلد .
  - ٣ - المنهج التحليلي الذي ظهر في أمريكا على يد تشومسكي Chomsky عام ١٩٥٧ ، وكان يمثل ثورة على المذهب الوصفي .

(٤) نهاد الموسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث . ٧٠ .

"والفرقُ الجوهرِيُّ بين النحو التقليديِّ الغربيِّ والمنهج الوصفيِّ" هو الفرقُ بين منهج العلوم الانسانية والعلوم التجريبيَّة . ولعلَّ أهمَّ خصائص النحو القديم أنَّه يُحدِّد قواعد اللغة بناءً على فهم (المعنى) أولاً ، ومعنى ذلك أنَّ القواعد تتحدَّد وفقاً للدارس نفسه ، أي أنَّ هذا النحو يتقدَّم على أساس (ذاتيِّ) subjective ، أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى ، وليس على أساس ارتباطها بالدارس نفسه ، ومن ثمَّ فإنه يتقدم على أساس موضوعيِّ objective ، ويترتب على ذلك أنَّ النحو الوصفي ركز اهتمامه على دَرَس (الأشكال اللغوية) باعتبارها (أنماطاً) يسهلُ رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات" (١) .

وقد ترتب على هذا الفرق الجوهرِيُّ أن أخذَ المنهج القديمُ بمبدأ تحليل الظواهره بينما اكتفى المنهج الوصفيُّ بتحديد الظواهر والحقائق اللغوية وتقريرها ، دونما تفسير أو تحليل .

وكان من نتائجه ذلك أن قدمت القواعد في النحو القديم على أساس (معياريِّ) (٢) ، وعلى أساس جماليِّ (تقييميِّ) : فهذا استعمال عالٍ ، وهذا متوسط ، وثالث قبيح ، وهكذا . أما المنهج الوصفي فقد انصرف

(١) عبده الراجحي : في النحو العربي والدرس الحديث ٤٦ .

(٢) المعيارية في اللغة هي (ما يجب أن يتكلمه الناس وليس ما يتكلمه

الناس بالفعل) انظر كمال محمد بشر : دراسات في علم

اللغة - القسم الثاني ص ٥٦ .

إلى تسجيل الواقع اللغوي دون تمييز بين الصواب والخطأ ، بل هو يعدُّ اللحن والتجريف صورة من صور التطور والتغيير (١) .

ولعل هذه الفروق جعلت من النحو المعياري القديم نحواً تعليمياً ، لاعتماده على التعليل ، فاتخذ وسيلة من وسائل التعليم . أمّا المنهج الوصفي ، فلطبيعتنه العلمية الموضوعية واعتماده على الاستقراء الواسع ، ونفوره من التفسير والتعليل ، كان أصعب من نظيره في مجال التعليم ، لكنه غداً أشيع في الدراسات النحوية في هذا القرن ، فأخذت قواعده تستقر لدى جمهرة الباحثين المعاصرين ، وقد تأثرت به الدراسات النحوية العربية المعاصرة (٢) .

ثم ظهر المنهج التحويلي<sup>٣</sup> على يد تشومسكي مقوضاً دعائم منهج الوصفيين الذي يقوم على الموضوعية ، والشكلية المحصنة . فاللغة عند تشومسكي هي أهم الجوانب الحيوية في النشاط الإنساني ، وليس من المعقول أن تكون لها هذه الأهمية ثم تتحول إلى مجرد تراكيب شكلية ، يسعى الوصفيون إلى تجريدتها من العقل والمعنى .

---

(١) كمال محمد بشر : دراسات في علم اللغوية - القسم الثاني ص ٥٦ .

(٢) من الدراسات العربية المتأثرين بببداي المنهج الوصفي : إبراهيم أنيس ، وتام حسان وكمال محمد بشر ، ومهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، ومحمد عيد وغيرهم .

وَحَجَرَ الزَاوِيَةَ فِي مَنَهَجِ التَّحْوِيلِيِّينَ أَنَّ اللُّغَةَ تَقُومُ عَلَى جَانِبَيْنِ :  
 الأول : يَتِمَّتْ فِي الأَدَاءِ اللُّغَوِيِّ الفَعْلِيِّ ، وَهُوَ مَا يَنْطِقُهُ الْإِنْسَانُ ،  
 وَيُمَثِّلُ ( البُنْيَةَ السُّطْحِيَّةَ ) لِلكَلَامِ ، Sur face structure  
 الثاني : هُوَ ( الكَفَاءَةُ النَّحْوِيَّةُ ) لَدَى الْمُتَكَلِّمِ السَّامِعِ الصَّائِلِ ، وَتُمَثِّلُ  
 ( البُنْيَةَ العَمِيقَةَ ) لِلكَلَامِ ، Deep structure (١)

والعلاقة وثيقة بين البنية السطحية والبنية العميقة للكلام ، فاللغة  
 المنطوقة تكمن وراءها عمليات عميقة تختفي وراء الوعي ، فلا بد من دراسة  
 الجانبين ، لأن دراسة البنية السطحية تُقَدِّمُ التفسير الصوتي للغة ، أما دراسة  
 البنية العميقة فتُقدِّمُ التفسير الدلالي لها .

وهذه النظرية التحويلية تقتضي من النحوي أن يهتم بما  
 كان يرفضه الوصفيون ، وعدوه مأخذاً على النحو التقليدي ، من معيارية وتعميل  
 وصوابية .

بعد هذا العرض للمناهج النحوية الغربية نعود إلى النحو  
 العربي لثقف على خصائص منهجه في ضوء هذه المناهج الحديثة .  
 والحق أن منهج الدراسة النحوية العربية القديمة منهج شامل  
 شملت فيه خصائص المناهج التي قدمت .

(١) عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ١١٢ .

ففيه من أصول المنهج الوصفي<sup>١</sup> طريقة تناوله للظواهر اللغوية على أساس (شكلي) ، ومن أمثلة ذلك تقسيمه الجمل إلى جمل اسمية وجمل فعلية ، ومعالجته لمسائل التذكير والتأنيث ، والتعريف والتكبير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والطلاقة بين الفعل والفاعل ، والعلاقة بين المبتدأ والخبر ، والعلاقة بين الجملة المبنية للمعلوم والجملة المبنية للمجهول ، وكذلك تصديفه لوظائف الكلمات في التراكيب المختلفة ، ووصفه أقسام الكلام ، وتغريقه بينها بالعلاقات الشكلية .

وفيه من خصائص المنهج الوصفي<sup>٢</sup> أيضاً أخذة بطريقة الاستقراء والنقل المهتمس على الاتصال المباشر بالناطقين باللغة ، والتفانيه إلى تسجيل اللهجات باعتبارها عناصر في اللغة المشتركة الموحدة .

على أنه ينبغي أن نحترس من أن منهج النحو العربي<sup>٣</sup> لم يكن الوصف فيه خالصاً ، بل كان مختلطاً بالتفسير والتأويل والتعليل .

أما الجوانب التحويلية في النحو العربي<sup>٤</sup> القديم فهي أظهر وأغلب عليه ، لأن هناك أصولاً مشتركة بين المنهج التحويلي<sup>٥</sup> والنحوي العربي ، أبرزها صدرهما عن أساس (عقلي) ، وهما بذلك يُعَدُّان أقرباً من المنهج الوصفي<sup>٦</sup> إلى الطبيعة الإنسانية في دراسة اللغة .

وقد أحصى عبده الراجحي<sup>٧</sup> عدداً من الجوانب ، يراها التحويليون أصيلة في الدرس النحوي<sup>٨</sup> ، وهي التي كان يراها الوصفيون موطن ضعف وجهها إليه نقدهم ، وهذه الجوانب هي :<sup>(١)</sup>

(١) انظرها مفصلة في (النحو العربي والدرس الحديث) ١٤٣ - ٢٥٥ .



١ - قضية الأصالة والفرعية :

يعرض التحويليون لهذه القضية في مواضع مختلفة من بحوثهم،  
منها بحثهم في الألفاظ (المعلمة) Marked و(غير المعلمة)  
Unmarked ، ويقررون أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل،  
وهي أكثر دواناً في الاستعمال ، ومن ثم أقرب إلى (البنية  
العنيفة) . فالمفرد في اللغة الإنجليزية (غير معلم) مثل  
book ، والجمع معلم تلحقه علامة ( s ) books  
boys ، وعليه فإن المفرد أصل ، والجمع فرع .

ومن قضية الأصل والفرع ظاهرة القلب المكاني فكلمة  
bird ، مقلوبة عن bridd في الإنجليزية القديمة ، و run  
أصلها Urnon ، ومن هذه الظاهرة aks - ask  
aps - asp

وفي النحو العربي تعد قضية الأصالة والفرعية من القضايا  
المشهورة المتعارفة ، فالنكرة أصل والمعرفة فرع ، والمفرد أصل والجمع ،  
والمذكر أصل المؤنث ، والفعل (قال) أصله (قول) ، (باع) أصله  
(بيع) . وفي باب القلب المكاني (شاكى السلاح) أصلها  
(سائل السلاح) ، و (أنتق) مقلوبة (أنوق) ، و (القيسي) أصلها  
(القووس) .

٢ - قضية العامل :

يصنف التحويليون العناصر التركيبية في الجملة وفقاً لوقوعها  
تحت تأثير عوامل معينة ، ويسلكون في ذلك طريقاً لا تختلف

كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي ، ولناخذ

المثال التالي :

1- That Martin will fail his linguistic course is likely.

2- Martin is likely to fail his linguistic course.

فالجملتان تقعان في مجال كلمة likely ، أي أن هذه

الكلمة باعتبارها عاملاً تؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة

معينة .

قواعد الحذف :

- ٣

وهي ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية حين يميل

المتكلم الى حذف العناصر المكررة ، أو التي يمكن فهمها من السياق .

والطريقة التي يقدمها التحويليون هي التي يقدمها النحو

العربي ، ومثال ذلك من اللغة الإنجليزية :

Richard is as stubborn as our father is ,

يقول التحويليون ان " Our father is " مأخوذة

من بنية عميقة هي " Our father is stubborn "

وذلك يقاعدة تحويلية تحذف الصفة المكررة ( Stubborn ) .

وقواعد الحذف في النحو العربي أوسع من أن

أحيط بها في هذا الأجمال . وهي مبنية على إدراك الاستعمال

الواقعي ، وليس على مجرد التقدير المعتسف . ومن ذلك :

ظواهر حذف المبتدأ ، والخبر ، والفعل ، والمفعول . . . . . ومن

شواهد حذف الخبر قول الشاعر :

نحن بما عندنا وانت بما عندك راضٍ والرأي مختلفٌ

أي : نحن بما عندنا راضون .

٤ - قواعد الزيادة والإحسان :

يشير التحويليون إلى أن هناك تركيبات تدخل فيها كلمات "لا تدل على معنى في الحق ، وإنما تفيد وظيفة تركيبية ، قد تعد

لونا من ألوان الزخارف ويمثلون لها بكلمات مثل : there في

There are many people out of work

فكلمة There لا تقدم دلالة في الحق ، وإنما هي فاعل سطحي

للفعل الموجود في الجملة ، أي أنها نوع من الزيادة ، ومن ثم

فإن التركيب الأساسي للجملة هو :

Many people are out of work

وكذلك كلمة It في الجملة It is raining ، فهي

هنا زائدة لأنها تقدم فقط فاعلاً في بنية السطح .

وقد عرّف نحاة العربية لظاهرة الزيادة ونصوا على أن بعض

ما يـزاد في الجملة لا يضيف معنى ، وخروج بعضه من

الكلام كدخوله فيه ، وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية ،

كالتوكيد أو قوة الربط ، مثل : زيادة حروف الجر ، وضمير الفصل ،

وزيادة كان ، وإن النافية ، وغيرها مما هو معروف مشهور لدى

المطالعين على النحو العربي .

٥ - قواعد إعادة الترتيب :

لكل لغة ترتيب خاص لنظام الجملة فيها ، لكن المهم

هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة ، ثم نبحث عن القوانين

التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام

الفعلي على السطح . ومن الملاحظ أن عناصر الجملة العربية

معرضة لتغيير ترتيبها ، وإن كان أكثر ما يكون في ما نسميها  
"فضلة" كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك .  
ولننظر في الجملة الإنجليزية التالية ؛

A detective hunted down the killer .

هذا هو ترتيبها في بنيتها العميقة ، ويمكن أن تتحول بالترتيب  
ذاته الى بنية السطح ، ويمكن أن يتغير الترتيب بنقل كلمة down

A detective hunted the killer down .

والحق أن العرب عُنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة ،  
فبحثوا في قضية ( التقديم والتأخير ) وأثرها على تركيب الجملة  
من حيث الأعمال أو الالغاء ، ومن حيث التغيير الدلالي ، ونحن نذكر  
حديث النحاة عن وجوب تقديم المبتدأ ، ووجوب تقديم الخبر ، وعن  
جواز الأمرين . ونذكر تحليلهم ( للتمييز ) فيما يشبه الإشارة التي  
البنية العميقة ، حين يعيدون التمييز الى الفاعل في " واشتعل الرأس  
شيباً " أو الى المفعول في " وفجرنا الأرض عيوناً " .

هذه أهم الجوانب التي تقرب بين النحو العربي والمنهج  
التحويلي ، وإن ما يسعى تقديرات أو افتراضات نحوية يمكن أن يفهم  
في سياق نظرية تستهدف فهم اللغة باعتبارها قدرة إنسانية لاعمالاً  
آلياً محضاً .

وخلاصة القول في منهج النحو العربي أنه كان  
صورةً صحيحةً للمناخ الفكري العام في الحياة الإسلامية ، وأن هذا المناخ  
زودنا بالاتجاه ( النقلي ) الذي أفضى الى المنهج ( الوفي ) ، وزودنا  
أيضاً بالاتجاه ( العقلي ) الذي أدى به الى عدم الوقوف عند الوصف  
المحضر ، وإنما تعداه الى تفسير ظواهر العربية تفسيراً عقلياً ( ١ ) .

( ١ ) النحو العربي والدرس الحديث ١٥٥ .

### مفهوم الجملة

يتضمن مفهوم الجملة تعريفها ، وتحديد عناصرها التي تتركب منها ،  
وبيان العلاقة التي تؤلف بين هذه العناصر .

مفهومها عند القدماء :

لم يُعْنِ سيبويه بتعريف الجملة ، وإنما عرض لها في أنماطها  
المختلفة من خلال الأمثلة ، على أنه اصطلاح على عناصرها الأساسية  
بالمسند والمسند اليه ، وأشار إلى العلاقة الرابطة بينهما بما يُقَمُّ من  
عبارته أنها ( البناء ) . قال : " هذا باب المسند والمسند اليه ، وهما  
ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا ، فمن ذلك  
الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ،  
ومثل ذلك قولك : يذهب زيد " ( ١ ) .

ولعلَّ من أقدم التعريفات بعد سيبويه قول ابن جني : " أمَّا  
الكلامُ فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه ، ومفيدٍ لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون  
الجملاً ، نحو : زيدٌ أخوك ، وقامَ محمدٌ ، وضربَ سعيدٌ ، وفي الدار أبوك  
وصيهٌ ، ومهٌ ، ورويدٌ ، وحاءٌ ( ٢ ) وعاءٌ في الأصوات ، وحسٌ ( ٢ ) ، ولبٌ ( ٢ ) ،

( ١ ) الكتاب ١ / ٧٠ .

( ٢ ) حاءٌ : صوتٌ يُزجرُ به التيسر ، و ( حسٌ ) كلمةٌ تُقالُ عند  
الوجعِ الحادِّ ، و ( لبٌ ) حكايةٌ صوتِ الشاةِ وهي تلهرُولدها ، أو هو  
حكايةٌ صوتِ التيسرِ عند السَّخْفِ ، انظر اللسان .

وأفّ ، وأوه (١) . فكل لفظ استقلَّ بنفسه ، وجنيتَ منه ثمرة  
معناه ، فهو كلام (٢) .

ويفهم من كلام ابن جنّي الذي حدّد مفهوم الجملة

ما يلي : —

١ — أن الجملة مكونة من ألفاظ مستقلة بنفسها استقلالاً تركيبياً ،  
ولعلّ الأمثلة التي أوردّها توضح المقصود من قوله " مستقل  
بنفسه " .

٢ — أنها تدلّ على معنى مفيد ، ولسنا ندري بالضبط ما السدى  
قصده ( بالمعنى ) ، أهو الوظيفة النحوية أم المعنى الدلالي ؟  
والأرجح أنه قصد المعنى الدلالي ، لأنّ الجمل التي ذكرها  
على الصورة التي ذكرها بهلا وظائف نحوية لها إلا إذا تركّبت  
مع غيرها في سياق تام .

٣ — أن " حاء وعا " من الأصوات ، وحسّ ولبّ ، جعل مفيدة .

٤ — أن لا فرق بين ( الكلام ) و ( الجملة ) في الاصطلاح عند  
النحاة الأوائل . وقد كان الزمخشري (٣) يذهب مذهباً  
الأوائل في عدم التفريق بين الجملة والكلام ، فقال بعد  
أن حدّد الكلام : " ويسمى الجملة " .

---

(١) حكاية صوت المتوجّع وتضبطُ الهاءُ بالحركات الثلاث ( تاج العروس ، مادة  
أوه ) .

(٢) الخصائص ١ / ١٧ .

(٣) المفصل ٤ .

أما النحاة الذين جاءوا بعد ذلك فقد ميزوا بين الجملة والكلام . وكانوا يستهلون مصنفاتهم بتعريف الكلام ، وهو عند ابن مالك<sup>(١)</sup> : " اللفظ المفيد " . وعند ابن هشام<sup>(٢)</sup> : القول المفيد بالقصد . وعند ابن عقيل<sup>(٣)</sup> : " اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليهما " . وعند ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> : " ما تضمن الاسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته " . وقد عرفه الزمخشري قبلهم أنه : " المركب من كلمتين ، أُسْنِدَتِ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : (زيد أخوك) ، و(بشر صاحبك) ، أو في فعل واسم ، نحو قولك : (ضرب زيد) و (انطلق بكسر) . ويسمى الجملة " .

ومعنى قولهم (اللفظ) هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً : ك (زيد قائم) ، أو تقديراً : كالضمائر المستترة ، ك (قسم) . ومعنى قولهم : (المفيد) أي المفهم معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه ، بحيث لا ينتظر السامع شيئاً آخر . وعلم من تفسير (المفيد) أنه لا يحتاج إلى قولهم (المركب) ، لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ، ولا إلى قولهم (المقصود) ، لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به<sup>(٥)</sup> .

(١) الألفية ٩ .

(٢) معنى اللبيب ٢ / ٣٧٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ١٤ .

(٤) الرضى : شرح الكافية ١ / ٨ .

(٥) انظر تفسير هذه التعريفات في " المنهل العذب الحاوي شرح أرجوزة

الأمام الزواوي لأبي زكريا يحيى بن محمد ١٢ .

أما محترزات الألفاظ التعريفات ، فقد احترزوا بقولهم (اللفظ)  
من الخط والإشارة وما يُفهم من حال الشيء ، و ( بالمركب ) من نحو :  
( زيد ) و ( عمرو ) من الألفاظ المفردة ، و ( بالمفيد ) من نحو : ( غلام )  
زيد ) ، و ( بالمقصود ) من نحو كلام النائم والسكران ، وبقولهم ( لذاته )  
من نحو : جملة الخير ، وجملة الصلة ، وجملة الحال ، ونحوها مما يقصد  
لتغير ذاته . فلا يسمى شيء من ذلك كلاماً (١) .

وتفريقهم بين الجملة والكلام مبني على أن الجملة أعنى  
من الكلام ، إذ ليس من شروطها أن تكون مفيدة ، بخلاف الكلام الذي  
شرطه الإفادة . ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط ، وجملة الجواب  
وجملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس بكلام (٢) .

ويعزبان الحاجب (٣) بينهما بقوله : " والفرق بين الجملة  
والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي ، سواء كانت مقصودة لذاتها  
أولاً ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ . . . . . والكلام ما تضمن الإسناد  
الأصلي وكان مقصوداً لذاته . فكل كلام جملة ولا يتعكس " .

(١) انظر: هذه الاحترازات في الضهل العذب الحاوي ١١ .

(٢) ابن هشام : معني اللبيب ٣٧٤ / ٢ .

(٣) شرح الكافية ١ / ٨ .



ويبدو أن تمييزهم بين الجملة والكلام يعود إلى ملاحظتهم  
تعدد الاسناد في الجملة الكبرى التي تتألف من جملتين أو أكثر ، نحو :  
" الله خَلَقْنَا " . فمجموع هذا الكلام جملة كبرى تتكون من مسند ومسند اليه ،  
ويتكون المسند في هذه الجملة من مسند ومسند اليه آخرين ، يؤلفان  
جملة صغرى ، هي ( خَلَقْنَا ) ، غير أن الاسناد الذي في الجملة الصغرى  
اسناد ثانوي ، لا يقوم وحده مستقلاً عن الاسناد الرئيسي ، ولذلك سمّاه  
ابن الحاجب اسناداً غير مقصود لذاته .

المفهوم الحديث للجملة :

الجملة عند المحدثين هي مجموعة الصور المعنوية المرتبطة  
بتصورات في الذهن ، معبراً عنها بمجموعة من الألفاظ والعلاقات الرابطة  
لتلك الصور بعضها ببعض (١) . وهذا المفهوم الحديث للجملة لا يعزلها  
باعتبارها شكلاً تركيبياً عن رسالتها الدالية باعتبارها وسيلة لنقل الفكر  
والشعور . أو هي ، كما يقول التحويليون ، بنية فكرية عميقة ، تتمثل في بنية  
لفظية سطحية .

أما الوصفون فيرون أن الجملة شكل " تركيبى سطحي " لا علاقة  
له بالمعنى الدلالي للجملة ، " ومجموع نماذج الجمل في لغة من اللغات هو ما  
يسمى بعلم النحو ، أما الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فليست جُملاً ، بل

(١) عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي : الشرط في

أحداثاً واقعية ، سماها علماء اللغة المحذثون بالكلام " (١) وأخذون على النحاة العرب أنهم " عرفوا الكلام بأنه ما دلَّ على أكثر من معنى مفرد ، وأعاد فائدة تامة ، ومن المعلوم أن النموذج ( اسم مسند اليه + اسم مسند ) لا يفيد فائدة لغوية كما تفيد عبارة ( محمد قائم ) التي هي تطابق لهذا النموذج " (٢) .

والحقُّ أن نحاة العربية أدركوا الفرق بين النموذج والمنال على مستوى التطبيق . فقد أدركوا أن النحو من شأنه اكتشاف القواعد الكلية للجمل ، وأن هذه القواعد لا تتناول كل الأمثلة الواقعية لها . ولا ريب أن هذا الفهم مائلٌ في بنائهم للأبواب النجوية واصطلاحهم على تسميتها ، فبابُ المبتدأ والخبر ، مثلاً ، ليس غيبر نموذج تركيبى لنوع من الجمل لا تقع أمثلتها الواقعية تحت الحصر :

وسبق أن ذكرت أن الزمخشري حصر نماذج الجملة في العريضة في نموذجين رئيسيين هما : ( اسم واسم ) و ( فعل واسم ) .  
أما عنصر ( النائدة ) التي جعلها المتأخرون عنصراً رئيسياً في التعريف فإني أذهب إلى أن المقصود بها هو المعنى التركيبى المتحصّل من صحّة التأليف وصوابه وتمامه . وليس المقصود بها المعنى الذهبي

(١) عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي / ١٢٥ .

(٢) المطر السابق / ١٢٦ .

المعبر عنه بالجملة<sup>١</sup>، ودليل ذلك أنهم وصفوا (الفائدة) بأنها التي يحسن السكوت عليها، أي سكوت المتكلم بحيث لا ينتظر السامع شيئاً آخر. وواضح أن وصف الفائدة بهذه الصفة يدل على أن المقصود بالفائدة هو تمام التركيب الذي يحسن بعده السكوت.

وإذا كان النحاة قد قصدوا بالفائدة المعنى الذهني<sup>٢</sup> والدلالي فإن هذا لا يعيب منهبهم، ذلك أن بين عناصر الكلام علاقات أخرى غير العلاقات التركيبية المحضة، إنها علاقات فكرية وروابط لغوية تدخل في كثير من الأحيان مدخلاً مؤثراً في تحديد الوظيفة التركيبية، حتى ليكون معنى الوظيفة متوافقاً على فهم معنى اللفظ ولالتبس المعجمية. وقد أدرك هذه العلاقة ابن هشام (١)، قال: "سألني أبو حيان - وقد عرض اجتماعاً - علام عطف (بحقلد) من قول زهير:

تقي نقي لم يكثر غنيمه  
بنهكة ذي قرى ولا يحقلد  
قلت: حتى أعرف ما الحقلد. فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى ليس بكثر غنيمه.

الإسناد:

هو علاقة دلالية تربط بين المسند والسند اليه في الجملة، والإسناد والبناء والتفريع والشغل مصطلحات مترادفة<sup>(٢)</sup> في معناها عند النحاة. يدل على ذلك أن سيويبه قال: "الفاعل ما اشتغل الفعل به". وفي موضع آخر (فرغ له). وفي آخر (بني له) و (أسند له).

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥٣٨.

(٢) أبو البقاء: الكليات ١/ ١٤٩.

وقد عرف النحاة الإسنادَ تعريفاتٍ تتقاربُ في مدلولاتها ،  
ومن تعريفاتهم للإسناد :

"أَنَّ يَخْبِرُ فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْأَصْلِ بِكَلِمَةٍ أَوْ أَكْثَرِ عَيْنٍ  
أُخْرَى عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ أَهْمًا مَا يَخْبِرُ عَنْهُ بِذَلِكَ الْخَبَرِ فِي الذِّكْرِ ،  
وَأَخَصَّ بِهِ" (١) .

وقالوا إنه "تعليقُ خبرٍ بمُخْبِرِ عَنْهُ ، أَوْ طَلَبٌ بِمَطْلُوبٍ  
مِنْهُ ، وَإِنَّهُ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ الْإِسْنَادُ الْمَعْنَوِيُّ وَالْإِسْنَادُ اللَّفْظِيُّ" (٢) .  
وقيل : هو "ضَمُّ أَحَدِي الْكَلِمَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى عَلَى وَجْهِهِ  
الْإِفَادَةِ التَّامَّةِ" (٣) .

وقد احترزوا في تعريفاتهم هذه عن النسبة الإضافة التي  
التي بين المضاف والمضاف إليه ، وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها ،  
فليستا من الإسناد . واحترزوا أيضا بقولهم : "على أن يكون المُخْبِرُ  
عنه أَهْمًا مَا يَخْبِرُ عَنْهُ" عن كون الفعل خبراً عن واحدٍ من المنصوبات في  
نحو : (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا أَمَامَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) و (ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ  
ضَرْبَةً) فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَخَصَّ بِالْفِعْلِ ، وَأَهْمٌ بِالذِّكْرِ مِنْ  
المنصوبات (٤) .

(١) الرضي : شرح الكافية ٨ / ١ .

(٢) السيوطي : الهمع ٥ / ١ .

(٣) الجرجاني علي بن محمد الشريف : التعريفات ٢٢ .

(٤) شرح الكافية ٨ / ١ .

ويمكن تحديد مفهوم الإسناد - عند النحاة - فصلاً على الصورة التالية:

- ١ - أنه إخبارٌ بكلمةٍ أو أكثر عن أخرى .
- ٢ - أن الكلمة المُخْبَرُ عنها يجب أن تكون عمدة الكلام .
- ٣ - أنه يشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي من نحو ألفاظ العقود مثل : ( يَعْثُ ) و ( أَنْتَ حُرٌّ ) . وفي الكلام الطَّلْبِيّ ، نحو : ( هَلْ أَنْتَ قَائِمٌ ) ، و ( لَيْتَكَ أَوْ لَعَلَّكَ قَائِمٌ ) ، وكذا نحو : ( اضْرِبْ ) ، لأنه مأخوذٌ من ( تَضْرِبُ ) بالاتفاق ، وقياسه ( لِتَضْرِبُ ) (١) .
- ٤ - أنه يترتب عليه فائدةٌ يحسن السكوت عليها ، ولذلك فأنسه لا يكون إلا بين اسمين أو بين فعل واسم .
- ٥ - أنه يكون حقيقياً ويكون مجازياً . والمجازي مثل قولــــه تعالى : ( رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ ) .
- ٦ - أنه يكون إسناداً معنوياً ، ويكون إسناداً لفظياً ، واللفظي مثل قوله تعالى : " وقيل : الحمد لله رب العالمين " فالسند إليه في الآية لفظُ الجملة ( الحمد لله ..... ) .
- ٧ - أنه يكون مقصوداً لذاته ، ويكون غير مقصودٍ لذاته . والمقصود لذاته كالذي بين المبتدأ والخبر في جملة ( الرسولُ بَلَّغَ الرِّسَالَةَ ) وغير المقصود لذاته كالذي في جملة الخبر ( بَلَّغَ الرِّسَالَةَ ) حيث أسند الفعل ( بَلَّغَ ) إلى ضمير مستتر عائد على الرسول . وقد عدوا من الجمل التي الإسناد فيها غير مقصود لذاته جملة الخبر وجملة الحال ، وجملة النعت ، وجملة المضاف إليه ، وجملة الصلة ، والجملة القسمية ، لأنها لتوكيد جواب القسم ، والجملة الشرطية ، لأنها قيدٌ في جزاء الشرط (٢) .

(١) شرح الكافية ١ / ٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٨ .

وخلاصة القول في موضوع الإسناد أنه الأساس الوحيد عند النحاة لتأليف الجملة العربية في صورتها الصغرى . وقد أدى بهم قصر تأليف الجملة على رابطة الإسناد إلى تفكيك بعض الجمل التي تظهر فيها روابط غير رابطة الإسناد إلى وحداتها الصغرى ، وذلك من أجل ردها إلى النوع الإسنادي . من ذلك جملة الشرط ، فقد سطرها ابن هشام (١) إلى شطرين ، وأفاض في الحديث عن جملة الجواب ، فمض لها حين استعرض الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وعرض لها مرة أخرى حين تحدث عن الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهو يعيد الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية (٢) ، أي الجملة الإسنادية .

غير أن الزمخشري (٣) عندما قسم الجملة أضاف الجملة الشرطية تسمياً ثالثاً بعد الجملة الاسمية والفعلية . وكان عبد القاهر الجرجاني (٤) يذهب إلى أن الشرط وجوابه جملة واحدة ، ويذهب مهدي المخزومي من المحدثين هذا المذهب في اعتبار جملة الشرط بجزئها جملة واحدة ، وليست عبارة الشرط بمفردها جملة ، وإن تألفت في ذاتها من سنن وسند الية . ومن المحدثين ، أيضاً ، فخر الدين قباوة (٥) الذي يرى أن جملة الشرط جملة واحدة ، تتألف من جزئين يقومان على أساس شرطي .

(١) مغني اللبيب ٢/٤٠٩ ، ٤٢٢٤ .

(٢) المصدر السابق ٢/٣٧٦ .

(٣) شرح المنفصل ، المتن ١/٨٨ والشرح ٨٩ .

(٤) دلائل الإعجاز ١٦١ .

(٥) إعراب الجمل وأشباهه الجمل ١٦ .

والحقي أن بعض النجمل في المربية يقوم على أساس آخر  
غير الأساس الإسنادي، وهو باب يحتاج إلى بحث مستقل.

أما علامة الإسناد التي تدل عليه وتؤيد بوجوده فلنفسهم  
ينصوا عليها نصاً صريحاً. غير أن أبحاثهم تشعر أن الإسناد  
متحقق حيث يوجد الرفع، وقالوا إن الرفع علم الغاءية.

وقت كشف إبراهيم مصطفى (١) من المحدثين عن أن الضمة  
هي علم الإسناد، وقال بمثل قوله مهدي المخزومي (٢)، وبالرغم  
من أن هذا القول صحيح في بعض جوانبه، لكن يؤخذ عليه أن الضمة  
ليست علامة الرفع الوحيدة، وإن كانت هي العلامة الأصلية، فالواو  
في جمع المذكر السالم علامة رفع، والألف في المثني علامة رفع. ثم  
لن الضمة لا تظهر على كثير من الاسماء التي تقع موقفاً تستحق فيه  
الرفع مثل: ( حَـدَام )، و ( أَسْس )، وضمائر الرفع المبنيّة على الفتح،  
أو على السكون، أو الضمائر المستترة، وغيرها كثير. حتى الاسماء  
المضربة من مثل: ( الفتى والحما ) إذا وقعت موقع رفع لا تظهر  
عليها ضمة ولا غيرها.

(١) إحياء النحو ٥٣.

(٢) في النحو المربي نقد وتوجيه ٣٣.

ولنو أنهما قالا بأن الرفع علامة الإسناد لكان قولاً صحيحاً، لأن الرفع واحد، لكن علاماته مختلفة. وهو حالة إعرابية تلحق الاسم عندما يتجرّد للإسناد، ويأخذ موقفاً رئيساً في الجملة، إن هو عدة الكلام، فحيثما وجد الرفع، وجد هذا المعنى. وهو حالة اغتبارية يستدل عليها بالعلامة الإعرابية إن وجدت، فإن لم تكن موجودة يستعمل في الوقوف عليه بقرائن أخرى، منها علامة التأنيث نحو: (عزبت موسى ليلي) فدلت التاء على أن الإسناد بين الفعل (ضرب) و (ليلى). ومن هذه القرائن قرينة المعنى نحو: (أكل الكعشى الفتى) فالإسناد هنا بين الفمسل (أكل) والفتى، لأن الكعشى لا تكون إلا مأكولة. ومنها أيضاً الترتيب اللفظي نحو: (لقي موسى عيسى) فالفاعل المستند إليه هنا هو (موسى) ولا يجوز تأخير (١).

---

(١) ابن عصفور: المقرب (١/٥٣) .



## أقسام الجمل

تقسم النحاة الجمل إلى عدة أقسام وفقاً لمقتضيات وملاحة مختلفة ، ولن نجد هذه الأقسام مجتمعة في مكان واحد من مؤلفي بعينيه ، فهي مبنوثة في أماكن متعددة من مؤلفات النحويين والبلاغيين .

من هذه المقتضيات التي على أساسها قسمت الجمل :

### ١ - البساطة والتركيب :

سميت الجملة المركبة من أكثر من جملة بالجملة الكبرى ، والجملة البسيطة بالجملة الصغرى . وقد عرف ابن هشام (١) الجملة الكبرى بأنها " الاسمى التي خبرها جملة " نحو : ( زيدٌ قام أبوه ) ، و ( زيدٌ أبوه قائمٌ ) ، وكما تكون مصدرية بالتبدأ تكون مصدرية بالفعل ، نحو : " ظننتُ زيداً يقومُ أبوه " . وعرف الجملة الصغرى بأنها المبنية على المبتدأ ، كجملة الخبر من جملة " زيدٌ قام أبوه " .

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو :

" زيدٌ أبوه علامةٌ منطلق " فمجموع هذا الكلام جملةٌ كبرى لا غير ، و " علامةٌ منطلقٌ " صغرى لا غير ، و " أبوه علامةٌ منطلقٌ " كبرى باعتبار " علامةٌ منطلقٌ " ، وصغرى باعتبار جملة الكلام .

(١) مغني اللبيب ٢ / ٣٨٠ .

ويتأثر اعتبار الجملة كبرى أو صغرى بالتقديرات الإعرابية<sup>(١)</sup> في بعض الجمل ، نحو : " زيدٌ في الدار " ، فهي صغرى إذا قَدَّرْتَ المتعلق " مستقر " ، وكبرى إذا قَدَّرْتَهُ " استقر " ، وكذلك جملة " زيدٌ قائمٌ أبوه " صغرى إذا أُعْرِبَ " قائمٌ " خبرَ المبتدأ و " أبوه " فاعلاً لاسم الفاعل ، وتعتبر كبرى إذا أُعْرِبَ " أبوه " مبتدأً ، و ( قائمٌ ) خبر المبتدأ تُقدِّمُ عليه ،

أقسام الجملة الكبرى : تنقسم الى ذات وجه والى ذات وجهين :

ذات الوجهين : هي اسمية الصدر فعلية العجز ، نحو : " زيدٌ يقومُ أبوه " أو العكس ، نحو : " ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ " .

ذات الوجه : وهي التي يكون صدرها وعجزها من نوع واحد ، نحو : " زيدٌ أبوقائمٌ " ، ونحو : " ظننتُ زيداً يقومُ أبوه " <sup>(٢)</sup> .

٢ - الوظائف التركيبية النحوية :

حُصِرَتِ الوظائفُ النحويةُ داخلَ إطارينِ إعرابينِ واسعينِ ، وهما : الجمل التي لها محل من الإعراب ، والتي ليس لها محل من الإعراب ، وهدى منها في كل إطار سبعُ جمل ، فصل القولُ فيهِلَ تفصيلاً مشهوراً متعارفاً <sup>(٣)</sup> .

(١) مغني اللبيب ٢ / ٣٨٢ .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٣٨٢ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٣٨٢ - ٤٢٨ .

٣ - ملابتها للواقع الخارجي :

بناءً على هذا لاحظ قسم علماء المعاني الجملة الى قسمين :  
الجملة الخبرية والجملة الانشائية ، ويتطوي كل قسم على فروع وتوصيلات  
مبسوطة في كتب البلاغة<sup>(١)</sup> .

٤ - صدر الجملة :

أَجْمَعَ جمهورُ النحاة على انقسام الجداة وفق هذا الاعتبار  
الى قسمين رئيسيين ، هما : الجملة الاسمية والجملة الفعلية ،  
وأضاف ابن هشام قسمًا ثالثًا سماه الجملة الظرفية<sup>(٢)</sup> . غير أن  
ابن مالك ألحق هذا القسم بالجملة الفعلية<sup>(٣)</sup> .

أما الاسمية : فهي التي صدرها اسم ، نحو : "زيد  
قائم" ، وهيبات العقيق "و"قائم الزيدان" - عند من جوزه ، وهو  
الأخفش والكوفيون - وأما الفعلية : فهي التي صدرها فعل ، نحو :  
"قام زيد" و"ضرب اللص" و"إن زيد قائم" ، وظننته قائمًا "  
و"يقوم زيد" ، و"قُم" .

وأما الظرفية : فهي التي صدرها ظرف أو مجرور ، نحو :  
"أمتك زيد" و"في الدار زيد" ، إذا عدّ زيد فاعلاً بالظرف والجار  
والمجرور . أما إذا أعرب "زيد" مبتدأ ، فالجملة اسمية ، وإذا قدّر  
فاعلاً لفعل محذوف (استقر) ، فالجملة فعلية .

(١) القزويني : الإيضاح لمختصر تلخيص المفتاح ٩٨ وما بعدها .

(٢) مني المبيب ٢ / ١٣٧٦ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٤٤٣ .

وقد قيدوا مفهوم "الصدارة" بحدِيثَيْنِ (١) :

الأول : أن المراد بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجمل " أقام الزيدان ؟ " ، و " أزيد أخرك ؟ " و " لعل أباك منطلقاً " و " ما زيد قائماً " كلها اسمية ، والجملة " أقام زيد ؟ " و " إن قام زيد " و " قد قام زيد " و " هل أقمت ؟ " فعلية .

ثانياً : ما كان صدرًا في الأصل ، فالجمل من نحو : " كيف جاء زيد " و " من نحو : " فأي آيات الله تنكرون ؟ " ، و " من نحو : " فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون ، و " خشعاً أبصارهم يخرجون " كلها فعلية ، لأن هذه الأسماء المتقدمة ني نية التأخير . وكذا الجملة في نحو : " يسأ عبد الله " ، و نحو : " إن أحد من المشركين استجارك " ، و " لا نعأم خلقها " و " الليل إذا يغشى " فعلية ، لأن صدرها في الأصل أفعال .  
والتقدير على الترتيب : أذعو عبد الله ، و " إن استجارك أحد " و " خلق الأنعام ، و أقسم والليل .  
وبالرغم عن هذا يظل الحد مفتوحاً خاضعاً للتقدير الإعرابي ومتأثراً باختلاف النحويين . ومن أمثلة الاختلاف بين النحاة جملة " زيد قام " ، فهي اسمية عند البصريين ، فعلية عند الكوفيين . وخلافهم مبني على جواز تقدير الفاعل على فعله أو منعه ، فعلى حين يمنع البصريون يجيزه الكوفيون .

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ٣٧٦/٢

وقد ذكر ابن هشام (١) أمثلة كثيرة لنماذج هذا الاختلاف تتأرجح

الجملة فيه بين الفعلية والاسمية ، ومن ذلك :

- ١ - "أبشِّرِيهِدُونَنَا" فهي اسمية عند إعراب (بشر) مبتدأ ،  
وفعلية عند إعرابه فاعلاً لفعل يفسِّرُهُ الفعل المذكور .
- ٢ - "نعم الرجل زيد" فهي اسمية إذا قدر "زيد" مبتدأ مؤخرًا ،  
"ونعم الرجل" خبراً عنه ، وإذا قدر "زيد" خبراً لمبتدأ محذوف  
فجملتان : فعلية واسمية .
- ٣ - "ماذا صنعتَ" اسمية إذا كانت بمعنى "ما الذي صنعتَه"  
و (ما) خبرٌ مُقَدَّمٌ عند الأَخْفَشِ ، ومبتدأٌ عند سيبويه . وهي  
فعلية إذا كان معناها "أي شيءٍ صنعتَ" .
- ٤ - "فأما أخواك" فالجملة فعلية إذا قُدِّرَتِ الألفُ في (فأما) حرف  
تشبيهة ، كما أن التا حَسْرَفُ تَأْنِيثٍ في "قامت هنسُودُ"  
وحيثُ يُنْذَرُ يكون "أخواك" فاعلاً . وكذلك إذا قُدِّرَتِ الألفُ ضميراً  
فاعلاً و "أخواك" بدلاً منها .  
أما إذا اعتبرتِ الألفُ ضميراً ، وأُعرِيتِ "أخواك" مبتدأً مؤخرًا ،  
فالجملة اسمية .

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٣٧٧ ، ٣٧٨

### الجملة الفعلية

اهتمَّ النحاة القدامى بالجملة الاسمية اهتماماً فائقاً، حتى ليُخيَّلُ لقارئ كتبهم أن الجملة العربية هي الجملة الاسمية. ولعلَّ من مظاهر هذا الاهتمام أنَّهم يقدِّمونها بالذِّكر على الجملة الفعلية عند التعرُّض لأنواع الجملة ويستهلُّون بها بحوثهم تحت باب المبتدأ والخبر. وعند تقسيمهم الكلام إلى أقسامه الثلاثة بدأوا بالاسم، وأطالوا الحديث عن أحواله وعلاماته، وجعلوا البصريون أصلاً للفعل، فمن المقرَّر عندهم أن المصدر أصل المشتقات جميعاً (١).

إنَّ القول بأن المصدر أصل المشتقات، وأنَّ الفعل فرع من المصدر، لم يعد مقبولاً في الدرس الحديث، كما لم يكن مسلماً به عند الكوفيين من النحاة القدامى. وقد كان الكوفيون (٢) يعدُّون الفعل أصلاً للمصدر، وابن القوطية (٣) يذهب إلى أنَّ "الأفعال أصول مباني أكثر الكلام، وبذلك سمَّتها العلماء الأبنية، ويعلمها يستدلُّ على أكثر علم القرآن والسُّنة، والاسماء المشتقة (غير الجامدة) كلها مشتقات منها".

(١) الكتاب ١ / ٢، ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ /

مسألة ٢٨، والسيوطي: الأشباه والنظائر ١ / ٥٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / مسألة ٢٨، الايضاح

في علل النحو ٥٦.

(٣) كتاب الافعال ١.

ويذهب كثيرٌ من المُحدِّثين إلى القول بأصالة الفعل ، فهذا  
روفائيل ثخلة اليسوعي (١) يقول به مستدلاً بأنَّ الفعلَ في الغالب يستعملُ  
على معنىٍ حِسِّيٍّ أو حركةٍ محسوسة ، والمحسوسُ سابقٌ للمجرد ، وقد  
ذهب إلى هذا الرأي مصطفي جواد (٢)

غير أن عبد الله درويش (٣) يذهب مذهباً مختلفاً ، فأصل الأفعال  
وللأسماء جميعاً شيءٌ تجريديٌّ غير مستعمل في اللغة ، تُبنى منه الصيغُ  
والكلماتُ حسب المعاني والأغراض المتنوعة ، ومثل على ذلك بأنَّ الصيغَ  
"كَتَبَ ، يَكْتُبُ ، كَاتِبٌ ، مَكْتُوبٌ ، مَكْتَبٌ ، اِكْتَتَبَ" إلخ ، مشتقةٌ من الأصل  
المجرد "ك . ت . ب" بإضافة الحركات وحروف الزيادة المختلفة ، ويبدو  
أنَّ واضعي المعاجم العربيَّة قد أخذوا بهذا المذهب في استقصاء المواد  
اللغويَّة ، فالكلمات "اِكْفَهْرُ ، يَكْفُهْرُ ، والا كْفَهْرَارٌ" وُضِعَتْ  
تحت مادة "كفهر" ، وهي مادةٌ تجريديَّة غير مستعملة في اللغة .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنَّه من العسير الوقوف على دليلٍ  
قاطع بأصالة الفعل تاريخياً ، بمعنى أنه أسبقُ من الاسم في الوجود ، والرأي  
لدى المُحدِّثين وبعض القدامى - وهم الكوفيون - أنه أصل اشتقائِيٌّ لجمهرة  
الاسماء والمصادر ، وعلى أية حال ، فإنَّ القولَ بأصالة الفعل تظلُّ فرضيَّة  
أكثر قبولاً ، لأنها تفسرُ خصيصة الاشتقاق في العربية .

(١) غرائب اللغة العربية ١٠٠ .

(٢) الأبحاث اللغوية في العراق ١٤٠ .

(٣) دراسات في علم الصرف ٤٠٤ ، ومصطفي النَّحَّاس : مدخل إلى دراسة

الصرف ٤٥ .

بلا جرم أن الجملة الفعلية هي أساس التعبير في اللغة العربية، (١) هي أكثر شيوعاً في اللسان العربي من الجملة الاسمية. قال علي الجار (١): "تقتضي المثلية العربية أن تكون الجملة الفعلية الأصيل الغالب الكثير في التعبير". فكان العربي قد دفعت سليلته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال المادية الكثيرة، فالأساس عنده في الإخبار أن يبدأ بالفعل، فيقول: عدا الفرس، ووزعت الماشية، وعاد المسافر.

وقد لوحظ أن تقدم الفعل يدل - فضلاً عن دلالة غلبيته على الحدث والزمان - على نوع الفاعل على شيء من الأجمال، فإذا قيل "اجتر" دل على فاعل حيوان، بل على نوع معين من الحيوان (٢). ويدل أيضاً على شخص الفاعل (٣)، فالفعل "يذهب" يدل على الفاعل الغائب "أذهب" و"نذهب" على الفاعل (المتكلم) و"أذهب" على المخاطب.

وقد عزا بعض الغربيين (٤) غلبة الفعل والجملة الفعلية في اللسان العربي إلى نوع من (القدرة) الشرقية التي تحيل كل شيء إلى الفيب، وإلى ضعف الشعور بالثبوت للشخصية الإنسانية. وليس هذا التعليل صحيحاً، لأن الفاعل لا يكون دائماً على إنسان في العربية. ثم إن اللغة الإنجليزية ينطبق عليها هذا التعليل على فرض صحته، لأنها لا تصح بنحير الفعل، فحين أن العربية قد تستغني عنه.

(١) الجملة الفعلية أساس التعبير في العربية، مقال منشور في مجلة اللغة

العربية بالقاهرة، الجزء السابع، ٣٤٧، ٣٤٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي ٧٨/١ (الحاشية).

(٤) عباس العقاد: أشات منمنمات في اللغة والأثر ب ٥٧، ٥٨.



هذا وقد لاحظ إبراهيم السامرائي غلبة الجملة الفعلية بالاستقراء، قال: " ومن اهتمامهم بالفعل غلبة الجملة الفعلية على كلام العرب، ذلك أننا لو نظرنا الى كتاب من كتبهم فاحضين على طريقة الاستقراء في أياضها، لاهتدينا إلى صدق هذه الدعوى" (١) . وقد حفزتني هذه الملاحظة إلى استقراء الجملة الفعلية للتثبت من صدق تلك المقولة . فاستقرأتها في سورة الزمر من القرآن . واعتمدت في الاستقراء على الأساس الذي حددته النحاة للجملة الفعلية ، وهو تصددها بالفعل ، وعلى أساس تجزئة الجمل الكبرى إلى وحداتها الصغرى .

وقد جاءت نتيجة الاستقراء تؤيد ما يذهب إليه السامرائي ، إذ بلغت أعداد الجملة الفعلية ثلاثة أضعاف الجملة الاسمية تقريباً (٢) . ولأنني اعتمدت الأساس الحديث في تقسيم الجمل ، وهو الذي يعسد جملة مشتمل : " البدر طلع " جملة فعلية ، لا ارتفعت نسبة الجملة الفعلية كثيراً . وما لنا نبتعد عن مؤلفات النحاة ذاتها ، فلو أن باحثاً قام بتحليل الأبواب النحوية في مؤلفات النحاة لوجد أن الأطر الكبيرة لهذه الأبواب إنما هي أطر الجملة الفعلية ، لأن الفعل - في الغالب دكن من أركانها . فباب الفاعل هو باب للجملة الفعلية ، وكذلك باب النائب عسن

(١) الفعل والنظام الفعلي ، مقالة منشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد السادس ٢٨٠ .

(٢) كان عدد الجمل الفعلية ( ٣١٤ ) جملة ، وعدد الجمل الاسمية ( ١١١ ) جملة .

الفاعل ة والأفعال الناقصة ، وأفعال المقارسة ة وباب المفعول به ، والمفعول  
معنه ة والمفعول لأجله ، والنحال ة وباب أفعال المدح والذم ة والأفعال  
التي تشغدى إلى أكثر من مفعول ة وباب الاشتغال ة وباب التنازع، وباب  
الاختصاص، وباب الإغراء والتحذير، وغيرها من الأبواب .

حتى باب المبتدأ والخبر لم يكن خالصاً للجملة الاسمية ؛  
لأنَّ خبرَ المبتدأ يَصِحُّ أَنْ يكون جملةً فعليةً نحو : " الحقُّ يعلمواؤه " .  
وقد عدَّ الكوفيون جملة " أقائم الزبدان؟ " - وهي جملةٌ تترسُّ في العسادة  
في باب المبتدأ والخبر - جملةً فعليةً .

وبعد هذه التصفية لا يبقى من الجملة الاسمية في باب  
المبتدأ والخبر سوى ذلك النوع المكون من اسمين ، نحو " العلم نور " أو " الصدق  
فضيلة " .

ويرى مهدي المخزومي (١) أن الجملة الاسمية كانت تتضمَّن نسي  
استعمالاتها القديمة رابطاً يربط بين المبتدأ والخبر ، هو فعل الكينونة ،  
ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع ، وبقيت له آثارٌ احتفظت بها بعضُ الشواهد  
التي يستشهد بها النحاة على زيادة (كان) . كقول الشاعر :

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ      إذا تهبُّ شمالٌ بليلاً

فالكلمة (تكون) عند النحاة زائدةٌ هنا ، لأنها لم تجر  
جرَّبان (كان) في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخبر ، وهي فيما يزعم مهدي  
المخزومي فعل الكينونة الذي يدلُّ على الإسناد .

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ٣٢

وقد أخذت العربية تستغني عن استخدام فعل الكينونة للدلالة على تحقيق الإسناد باستعمال الضمير الذي يسمونه البصريون (فصلاً) ، ويسمى الكوفيون (عماداً) ، وذلك في الجمل الاسمية غالباً ، وفي الجمل الاسمية التي يكون المسند اليه والمسند فيها معرفة ، كقولهم : "محمد الشاعر" ، و"خالد الفقيه" ، فقد يظن أن (الشاعر) و(الفقيه) نعتان لا مسندان ، فإذا جيء بالضمير زال اللبس .

ولا ريب أن هذا الرأي يقرب الجملة الاسمية من الجملة الفعلية عندما يجعل الفعل عنصراً من عناصرها في الأصل ، وهو ما يعزز القول بأصالة الجملة الفعلية وغلبيتها في مجال التعبير .

### حد الجملة الفعلية :

قدمت أن النحاة حدوا الجملة الفعلية بأنها : ما كان صدرها فعلاً في الأصل . وبينت أن حدّهم هذا لم يكن دقيقاً مطرداً ، إذ ظلت كثير من الجمل تتردد بين الفعلية والاسمية ، وذلك بسبب اختلاف النحويين واختلاف التقديرات الإعرابية كما مرّ .

وأغرب من ذلك أن ابن هشام يعدّ جملة (هيئات العقبيق) جملة اسمية ، لأن (هيئات) يسق اسم فعل . والصواب أنها جملة فعلية ، لأن (هيئات) فعل لا اسم ، ولأنه لا يقبل أية علامة من علامات الاسماء ، ومعناه معنى الفعل . وهو عند الكوفيين فعل حقيقي كسائر الأفعال .

وكذلك تصنيفه جملة (أقائم الزيدان) على أنها جملة اسمية ، ليس تصنيفاً صحيحاً ، بل هي جملة فعلية ، والمسند اليه فيها فاعل لا مبتدأ .

ولا يجوز أن يكونَ فاعلاً سَدَّ سَدَّ الخبر - كما يقولون - ؛ لأنَّ في ذلك تناقضاً إذ كيف يكونُ فاعلاً وخبراً في وقت واحد ؟ لأنَّ مقتضى هذا أن يكون مسنداً ومسنداً إليه .

وقد كان الرضويُّ يرى أن مثلَ الجملة السابقة جملة فعلية ؛ لأنَّ (أقائم) كالفعل في المعنى ، والفعل لا خبر له ، قال : " والنحاة تكلفوا إدخالَ هذا - يعني أقائم - في حدِّ المبتدأ ، فقالوا إنَّ خبره محذوفٌ لسدِّ فاعله سدَّ الخبر ، وليس بشيءٍ ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبرٍ حتى يُحذفَ ويسدَّ غيره مسدَّةً ، ولو تكلفنا تقديرَ خبر له لم يتأتَّ إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له . فمن ثمَّ تمَّ بفساغسه كلاماً " (١) .

لكل ما تقدَّم لا بدُّ من إعادة النظر في حدِّ الجملة الفعلية ؛ لأنَّ حدَّ النحاة لها ليس أكثر من حدِّ شكليٍّ ظاهريٍّ لم يتعمق جذور الفرق بين الجملتين .

فالجملة الفعلية هي التي يكون المسندُ فيها دالاً على معني التجدد (٢) أو التي يتصَّفُ فيها المسندُ إليه بالمسندِ اتصافاً متجدداً يلاحظُ فيه عنصرُ الزمن ، لأنَّ عنصرَ الزمن هو الذي يعطي المسندَ معنى التجدد . ولما كان معنى التجدد يُستمدُّ من الأفعال ؛ لدالتها بأصلٍ وضعها على عنصر الزمن ، كانت كلُّ جملةٍ تتضمن فعلاً مسنداً جملةً فعليةً ، سواءً تقدم الفعل أم تأخر .

(١) الرضويُّ : شرح الكافية ١ / ٧٧ .

(٢) مهدي المخزومي : النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ١١٥ ، وأحمد عبد

الستار الجوارى : نحو التيسير ١١٤ .

أما إذا كان المسند يدل على الثبات ونما تجدد ، نحو :  
(بَكَرَ أَخوكَ) و (عَمُرُو طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا) و (خَالِدٌ شَجَاعٌ) و (خَالِسٌ كَرِيمٌ)  
فالحجّة اسميّة ، لأنّ الأختوة والطول والقصر والشجاعة والكريم  
معان لا تتجدد ، ولا تحدث ، قال عبد القاهر الجرجاني : " إن موضوع الاسم  
على أنّ يثبت به المعنى للشيء ، من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ،  
وأما الفعل فموضوعه : على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء ،  
فإذا قلت : " زيدٌ منطلقٌ " ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله  
يتجدد ، ويحدث منه شيئاً بعد شيء ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في  
قولك : (زيدٌ طويلٌ) و (عمرو قصيرٌ) ، فكما لا تتصد هنا إلى أن تجعل  
الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل توجههما وتثبتهما فقط ، وتقتضي  
وجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك (زيدٌ منطلقٌ) لأكثر  
من إثبات الانطلاق لزيد .

وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك ، فإذا قلت : (زيدٌ  
هوذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزأً وجعلتـه  
يزاوله ويترجمـه " (١)

ومن شواهد معنى التجدد التي استدلل بها الجرجاني قول  
الأعشى :

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة  
إلى ضوء يلمر في بفاع تحرق\*

(١) دلائل الإعجاز ١١٥ .

\* لاح إليه : لَمَحَ ، البِفاع : ما ارتفع من الأرض .

تَشْتَبِهُ لِمَقْرُورِينَ يَصْطَلِيَانَهَا      وَبَاتَ عَلَى النَّازِلِ نَدَى وَالْمَحْلِقِ \*  
وكذلك قوله :

أَوْ كَلِمًا وَرَدَّتْ عِكَاطُ قَبِيلَةٍ      بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ

فالمعنى في قوله (تَحْرِقُ) على أن هناك موقداً يتجدد منه الإلهابُ والأشعالُ ، حالاً فحالاً ، وإذا قيل (متحرقة) ، كان المعنى أن هناك ناراً قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة ، وجرى مجرى أن يقال : "إلى ضوء نار عظيمة" ، في أنه لا يُفيدُ فعلاً بفعل . وكذلك الحالُ في قوله : (بعثوا إلى عريفهم يتوسم) ، وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من السريف هناك حالاً فحالاً ، وتصح منه للوجه واحد بعد واحد (١) .

على أن معنى التجدد قد يلح في الأوصاف المشتقة ، كاسم الفاعل واسم المفعول . وقد نهر النحاة على وجود معنى التجدد فيهما (٢) عندما ميزوا بينهما وبين الصفة المشبهة ، ولذلك أجازوا إسنادهما إلى الفاعل

\* المحلق هو عبد العزيز الكلابي ، جاهلي كريم ، عضته فرسه فتركبت  
أثراً فيه مثل الحلقة ، فسُمي المحلق .

(١) دلائل الإعجاز ، ١١٦ ، ١١٧ .

(٢) يظلمح عليه ابن هشام بالحدوث ، انظر شرح شذور

الذهب ٢٨٦ .

ونائبه في مثل : (أنا ثمُّ الطفل؟) و (ما مخذولُ المؤمن) شرط أن يسبقهما ما يهيئ لهما سياقاً فعلياً من الحروف التي يكثر دخولها على الأفعال كحروف النفي والاستفهام (١) .

وقد لحظ النحاة معنى الزمن في اسم الفاعل المنون المتعدي إلى مفعول نحو : "أنا قاتلُ غلامك" ، فالوصف (قاتل) رشحه التنوين والتعدي للدلالة على إرادة القتل في المستقبل ، أما إذا أُضيف الوصف لمعموله نحو : (أنا قاتلُ غلامك) ، فإن غياب التنوين ووجود الإضافة جعله يدل على أن القتل قد حدث في الماضي (٢) .

ويعد الكوفيون اسم الفاعل فعلاً دائماً (٣) . وعندهم أن الأفعال ثلاثة : ماضٍ ومضارع ودائم ، والدائم ما ليس له دلالة على زمان معين ، وذلك حينما لا يوصل بصلة من مضاف إليه أو مفعول كما تقدم ، مثل : (عليّ) شاعرٌ) و (عمروٌ ماهرٌ) .

أما وجوب تصدُر الجملة الفعلية بالمسند ، أي الفعل ، وجعل ذلك فرقاً أساسياً بينها وبين الجملة الاسمية ، وتعليل ذلك بأن الفعل عاملٌ ،

(١) ابن هشام : شرح شذور الذهب ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢) أبو القاسم الزجاجي ، مجالس العلماء ٣٤٩ .

(٣) المصدر السابق ٣٤٩ .

(٤) مهدي المخزومي ، النحو العربي نقد وتوجيه ١٢٩ ، ١٥٨ .

والفاعل معمولٌ ، ومن حَقَّ العاملُ أن يتقدَّم على المعمولِ ، وبأن الفاعل كالجزءِ من فعله ينبغي أن يتأخَّر عنه ، فهو مما لا يُسَلَّمُ به الدرُّ النحويُّ الحدِيثُ ، كما لم يُسَلَّمْ به بعضُ القدماءِ ،

صحيحٌ أن الأصلَ في الجملة الفعلية أن يتقدَّم فيها الفعلُ وذلك عندما لا يقصدُ إلى معنى بلاغيٍّ ؛ كمعنى القصر أو التوكيد أو التخصيصِ ، فإذا قُصدتْ هذه المعاني فإنَّ الفعلَ يتأخَّر عن الفاعلِ ، ولكن ذلك ينبغي ألا يؤثر على طبيعة الجملة ، فتظلُّ جملةً فعليةً ، لأنَّ الفعلَ ركنٌ أساسيٌّ في تكوينها ، انتهى ، تقلبتْ بها الأوضاعُ ،

قال عبد المقادير الجرجانيُّ ما صوته إنَّ تقدُّمَ ذكرِ المسندِ إليه على الفعلِ يُفيدُ توكيدَ إثباتِ الفعلِ لفاعلٍ ، نحو قول الشاعر :

هما يلبسان المجدَ أحسنَ أبسةٍ شحيعانِ ما اسطاعا عليه كلاهما  
ومما يحسنُ ذلك فيه ويكثرُه الوعدُ والضمانُ ، كقول الرجلِ :  
(أنا أعطيكُ ، وأنا أفيك) . . . وذلك أنَّ من شأنِ من تعدُّه وتضمَّنْ له أن يعترضه الشكُّ في تمامِ الوعدِ وفي الوفاءِ به ، فهو أحوجُّ إلى التأكيدِ ، وكذلك يكثرُ في المدحِ ، كقولك : (أنتَ تعطي الجزيلَ) ، (أنتَ تقري في المحلِّ) (١) .

(١) عبد القاهر الجرجانيُّ : دلائل الإعجاز ٨٩ .



"أما إذا لم يكن القصد في الكلام إلى غرض بلاغي فإنَّه  
يؤتى بالجملة الفعلية وقد تقدم فيها الفعل . فإذا أُخبرَت بالخروج عن  
رجلٍ من عادته أن يخرج في كل غداة ، قلت : قد خرج ، ولم تحتج إلى  
أن تقول : هو قد خرج ؛ ذلك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتمل  
أن تحقِّقه بتقديم ذكر المسند إليه" (١) .

وقد دعم صحة القول بأن الجملة الفعلية يتقدم فيها الفاعل  
عندما لا يراد القصد إلى معنى بلاغي ، فإذا أريد المعنى البلاغي تقدّم  
المسند إليه أو الفاعل ، ما قام به إبراهيم أنيس (٢) عندما استقرأ الجملة  
الفعلية ذات الفعل الماضي المسند إلى لفظ الجلالة في القرآن الكريم .  
وانتهى في استقرائه إلى أن أغلبية الجمل تتقدم فيها الفعل على الفاعل  
إلا أربع عشرة جملة فقط خولف فيها هذا النظام ، نصفها ورد في آيات  
مبتدئية من سورة النحل ، منها " والله أنزل من السماء ماء " " والله خلقكم  
ثم يتوفاكم " والله فضل بعضكم على بعض " . ثم علق على تقدم المسند إليه  
في هذه الجمل بقوله : " يعدُّ هذا النظام أسلوباً من أساليب التصرُّح يحسن ألا  
يلجأ إليه إلا حين يُرادُّ قصرُ صفةٍ من الصفات على المسند إليه " .

ولا ستوثق من صحة ما ذهب إليه إبراهيم أنيس رقتُ باستقراء آخر  
محدود تتبعت فيه الجملة الفعلية المكونة من فعل ماضٍ أو مضارع ، مسند إلى  
كلمة (رب) في القرآن ، فكانت النتيجة مقارنةً لنتيجة استقرائه . كانت  
معظم الجمل يتقدمها الفعل ، من نحو : ( ما وعدنا ربنا حقاً ) و ( ينشركم  
ربكم ) و ( وقال ربكم ادعوني ) ( فاستجاب له ربه ) و ( هل يستطيع ربك ) . وهي  
كثيرة .

(١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ٩١ :

(٢) من أسرار اللغة ٢٩٣ . وما بعدها .

أما الجملُ التي خرجت على هذا النظام فهي أربع عشرة  
جملة ، ست منها مؤكدة بأن وهي :

"إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ"

"إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ"

"إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ"

"إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي"

"وَأَنَّ رَبَّكَ يَحْشُرُهُمْ"

"إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ"

واثنتان مؤكدتان بأن والسلام ، وهما :

"وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ"

"إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ"

أما بقية الجمل فهي :

"وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ"

"وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ"

"رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ"

"رَبِّي أَكْرَمُ"

"رَبِّي أَهْلَنُ"

"رَبَّنَا يَعْلَمُ أَنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ"

وإنما جاءت على هذه الصورة ، بتقديم المسند اليـسـة ،  
لمعنى بلاغي أريد منها في الجمل الست الأخيرة وهو معنى القصر ، أما  
الجمل الأخرى فيقيد بتقديم المسند اليـة فيها معنى التوكيد ، ثم  
إن دخول حرف التوكيد "إن" يقتضي أن يكون المسند اليـة أولاً ،

وهذه الجمل كلها بنوعها جمل فعلية لأن المسند فيها  
فعل يدل على التجدد إذ الزمن عنصر أساسي فيه ،

### أقسام الجملة الفعلية :

#### ١ - من حيث زمن الفعل :

ربط النحاة بين الزمن في الجملة الفعلية والزمن  
الفلسفي ، ولما كان الزمان الفلسفي ثلاثة أقسام : حركة ماضية  
وحركة حاضرة وحركة آتية ، أي الماضي والحاضر والمستقبل ، كان  
الفعل أيضاً ثلاثة أقسام : ماضٍ ومضارع وأمر<sup>(١)</sup> . قال سيبويه :  
"وبنيت - أي الأفعال - لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن  
لم ينقطع"<sup>(٢)</sup> وهذا تقسيم ينبغي أن يعاد النظر فيه ويُدْرَسُ  
الفعل بحسب ما يدل عليه من مجالات زمنية تقتضيها طبيعة الفعل  
والمواقف ، لا حركات الفلك . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى  
فإن تسميتهم الفعل المضارع وفعل الأمر بهذين الاسمين لا توحى

(١) ابن يعيش : شرح المفضل (١/ ٤٠)

(٢) الكتاب (١/ ٢٠)

بالمعنى الزمني ، فالمضارع عندهم ما شابه الاسم من جهة  
إعرابه أو صيغته أو وقوعه موقعه (١) ، والأمر لا يَنهَمُ منه  
إلا معنى الطلب .

غير أن بعضهم أشار إلى تعدد الدلالة الزمنية فسي  
الفعل الماضي فقسمه إلى ماضٍ بعيد ، وماضٍ قريب من الحال .  
فتقول " قد قام زيد " إذا قصدت الماضي القريب من الحال ،  
وتقول ( قام زيد ) إذا قصدت الماضي البعيد (٢) .

لكن الباحثين المعاصرين تنبَّهوا إلى قصور الدراسة الزمنية  
للفعل ، وإلى أن ما جاء منها كان قليلاً لا يعد ملاحظات منشورة  
هنا وهناك بلا استقصاء ، فشمروا لها وخصَّوها بفصولٍ وافية  
في مؤلفاتهم (٣) لا يتسع اليها هذا المقام .

ولا يفوتني أن أنبِّهَ إلى أن تقسيم الجملة على هذا  
الأساس الزمني إنما هو تقسيم للفعل ، وليس للجملة ، لكنني  
أحببت أن أشير إليه لأهميته .

---

(١) السيوطي : الأشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٤ ، ابن السراج : الأصول  
في النحو / ١ / ٤٢ .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب / ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٣) تمام حسَّان : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٤٥ - ٢٥١ .

من حيث ذكر الفاعل وحذفه :

تسمت الجملة وفق هذا الاعتبار الى جملتين :  
جملة الفاعل ، وجملة ما لم يسم فاعله . والفرق بينهما  
أن الأولى مذكرة الفاعل وفعلها مبني للمعلوم  
والثانية محذوفة الفاعل وفعلها مبني للمجهول . وقد أُفرد  
لكل قسم منهما باب خاص في المؤلفات النحوية .

وما يأتي من هذا البحث يتناول الجملة  
الثانية التي حُذِفَ فاعلها .

### توجيه المصطلح

تعاوان النحاة القدامى - ابتداءً بسيبويه وانتهاءً بابن مالك - دراسة جملة الفعل المبني للمجهول في باب خاض يقع في الغالب بعد باب الفاعل ، أطلقوا عليه مصطلحات مختلفة متفاوتة كثيراً أو قليلاً فسي عدد ألفاظها ، فعلي حين يحتل المصطلح عند سيبويه سطرًا كاملاً أو أكثر (١) نجد عند ابن مالك لا يتجاوز الكلمتين .

أما من حيث الدلالة فقد كان المصطلح عندهم جميعاً ، إلا الزمخشري ، يدل على الركن الاسمي من جملة الفعل المبني للمجهول ، أو المسند اليه وتفسير ذلك أنهم تناولوا دراسة الجملة في باب من ضمن الأبواب التي خصصت لدراسة مواقع الرفع ، كالمبتدأ والفاعل وغيرها . ولذلك قد مكنت دراسة الركن الاسمي على الركن الفعلي في جملة الفعل المبني للمجهول .

أما الزمخشري فقد درس الجملة في الباب الذي خصصه لدراسة الأفعال ، وقد تناول الركن الفعلي على الركن الاسمي في الجملة .

ونحن لا نستطيع ان ننكر أن النحاة درسوا الجملة هذه تحت ذلك الباب دراسة مفصلة ، لكن الذي يؤخذ عليهم أنهم فتتوا الدراسة وقسموها قسمين : القسم الاسمي أو لام الفعل ثانياً . وأنهم اصطالحوا على تسمية الجملة بمصطلح لا يدل إلا على الركن الاسمي فيها بالرغم من أن الذي يميزها عن جملة الفعل المبني للمعلوم (جملة الفاعل) هو وجود الفعل وطبيعته بنيتة الصرفية الفريدة .

(١) انظر الصفحة التالية من هذا البحث .

ويمكن أن نفسر عملهم هذا بأنه ينسجم مع اهتمامهم بالظاهرة  
الاعرابية التي رأوها تتحقق في الاسماء بصورة أظهر وأوضح من سائر  
أقسام الكلام .

أما المصطلحات التي استخدموها علماً على هذا الباب النحوي  
فلم تخرج عن المصطلحات التالية مرتبة ترتيباً تاريخياً :

- ١ - مصطلح سيويه .  
أ - " هذا باب المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم  
يتعد فعله إلى مفعول آخر " نحو : (ضرب زيد)  
(ويضرب عمرو) (١) .
- ب - " هذا باب المفعول الذي تعده فعله إلى مفعول نحو :  
كسي عبد الله التوب " (٢) .
- ج - " هذا باب المفعول الذي تعده فعله إلى مفعولين . . . .  
وذلك قولك : نبئت زيدا أبا فلان " (٢) .
- ٢ - مصطلح المبرد  
" المفعول الذي لا يذكر فاعله " (٣) .
- ٣ - مصطلح ابن السراج والزجاجي وابن الانباري .  
" ما لم يسَم فاعله " (٤) .

(١) الكتاب ١ / ٢٤٤ .

(٢) الكتاب ١ / ١٩ - ٢٠ .

(٣) المقتضب ٤ / ٥٠ .

(٤) الأصول في النحو ١ / ٨٦ ، الجمل ٨٨ ، أسرار العريضة

٤ - مصطلح الزمخشري .

"باب الفعل الميني للمفعول" (١) وقد نُسب إليه أنه  
كان يرى أن يُسَمَّى المسند إليه في الجملة "بالفاعل"  
اصطلاحاً (٢) .

٥ - مصطلح ابن مالك .

"النائب عن الفاعل" (٣)

يلاحظ على هذه المصطلحات أنها تقتصر على الركن الاسمي  
من جملة المجهول - كما قدمت - إلا مصطلح الزمخشري . كما يلاحظ  
عليها تطور من حيث الصياغة انتهى إلى تركيز المصطلح في الفاظ قليلة  
عند ابن مالك بعد أن كان يُجَرَّعُ في سطر كامل عند سيبويه .

وقد ظلَّ من جاء من النحاة ، فيما بعد ، يحاكون هـذـة  
المصطلحات جميعها ، فيأخذ بعضهم مصطلح ابن مالك ، ويأخذ بعضهم  
الآخر بمصطلح "هـا لم يسم فاعله" . غير أنه لوحظ غالبية مصطلح ابن  
مالك لدى المتأخرين والمحدثين . وربما كان لدفاع ابن هشام عن مصطلح  
ابن مالك ، وتحمسه له ببيان أفضليته على مصطلح القدماء ، أثر في شيوخه  
وانتشاره .

(١) المفصل ٢٥٨ .

(٢) شرح الكافية ٦٣ / ١ .

(٣) الألفية ١٨ .



أما وجوه الأفضلية كما حددها ابن هشام فهي (١):

- ١ - أنه أخصر .
- ٢ - أنه أوضح .
- ٣ - أنه يدل على المفعول وغيره مما يجوز أن ينوب عن الفاعل من مصدر وظرف أو مجرور .
- ٤ - أنه يدل على الاسم المرفوع في الجملة ، في حين أن مصطلح القدماء يصدق على المنصوب في قولك : " أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا " ، لأن دیناراً مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله .

والحق أن المسند اليه في جملة الفعل المبني للمجهول ذو موقع دقيق محير ، لأنه من جهة معناه يلحق بالمفعول به دلالة ، ومن جهة شكله وحكمه التركيبي يلحق بالفاعل من حيث رفعه وعمديته واسناده ، مما دفع بعضهم الى الاصطلاح عليه بالفاعل (٢) .

ولعل ابن مالك لاحظ هذا التراجع بين الفاعلية والمفعولية ، فأراد أن يضع حداً لقلق المصطلح فابتكر مصطلح النائب عن الفاعل ، فكان كالمنزلة بين المنزلتين فلا هو بالفاعل ولا هو بالمفعول به ، انما هو موقع اعرابي له جميع احكام الفاعل ويفرز من حيث الدلالة معنى المفعول .

---

(١) شرح شذور الذهب ١٥٩ ، والسجاعي على القطر ٤٩/٢ .  
(٢) الرضي : شرح الكافية ٦٣/١ ، نسب الرضي إلى عبد القاهر الجرجاني والزمخشري أنهما يعتبران مفعول ما لم يسم فاعله " فاعلاً اصطلاحاً ، وقد ألمح إلى رأي كهذا ابن يعيش عند ما حدّد الفاعل ، انظر شرح المفصل

على أن مصطلح النائب عن الفاعل يبقى يدل على ما دل عليه مصطلح القدماء من تركيز على الجانب الاسمي أو المسند اليه في الجملة .

ويبدو أن مصطلح الزبيخري وهو " الفعل المبني للمفعول " كان أقرب إلى الصواب ، ذلك أن هذه الجملة موضع الدراسة هي جملة نسبية ، والجملة الفعلية لا تتميز إلا بتركيبها الفعلي ، لذلك كان ذكر الفاعل جزءاً من التسمية أمراً ضرورياً فيها .

أما اختياري لمصطلح جملة الفعل المبني للمجهول دون غيرها من المصطلحات ، فكان لعدة اعتبارات هي :

- ١ - دلالة هذا المصطلح على الميزة الكلية للجملة .
- ٢ - شموله للركن المسند اليه ، مهما يكن ، مفعولاً أو غير مفعول ، مفرداً أو جملة .
- ٣ - أنه يلفت الذهن إلى فاعل محذوف .
- ٤ - فيه مقابلة لجملة الفعل المبني للمعلوم تدل على علاقتهما تركيبية ومعنوية بين الجملتين .
- ٥ - أنه يدل على أن الفعل في الجملة يبني على صورة مخصوصة ، وذلك إذا نُسِر البناء باعتبار بناء لصيغة الفعل ، وليس بمعنى الإسناد .
- ٦ - شيوع هذا المصطلح وألفة الباحثين المعاصرين له ، ووضوح دلالته في أذهان سواد القراء .

## الوضع التحويلي لجملة الفعل المبني للمجهول

اتفق جمهور النحاة على أن جملة الفعل المبني للمجهول جملة "مَحسولة" من جملة الفعل المبني للمعلوم (١) ، وقد استخدموا للدلالة على هذه العملية ألفاظاً مثل : العَدْل والتحويل والتغيير، وحصروا إجراءات التحويل على الصورة التالية :

- ١ - حَذْفُ الفاعل من جملة الفعل المبني للمعلوم .
- ٢ - إِيْقَامَةُ المفعول به مقام الفاعل ونيايته عنده .  
في جميع أحكامه .
- ٣ - تَغْيِيرُ الصيغة الفعلية على صورة مخصوصة هي "فِعْلٌ يُفْعَلُ" .

مثال :

قرأ الباحثُ الكتابَ	قرأَ الكتابُ
(مبني للمعلوم)	(مبني للمجهول)

- 
- (١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٣٨ ، ابن السراج : الأصول ١ / ٨٢ ،  
والزمخشري : المفصل ٢٥٨ ، الزجاجي : الجمل ص  
٨٨ ، وابن الأثير : أسرار العربية ٩٣ ، وابن جني : المنهج  
١ / ١٨ وما بعدها ، السيوطي : الهمع ١ / ١٥٩ .

ومبدأ القول بالتحويل هذا مبنيٌّ على افتراضٍ يجعلُ الجملةَ الأولى أصلاً للجملة الثانية ، وقد نعرَّ جمهورُ النحاة على أنَّ الفعلَ المبنيَّ للفاعل أصلٌ للفعلِ المبنيِّ للمجهول (١) ، ولليل ذلك أنهم استبعدوا وزن الفعل المجهول من أوزان الفعل الثلاثي المعروفة .

وبالرغم من قولهم بالأصالة - وهو قول غامضٌ فإنه يُلغى ألا يفهم منه أنه مرحلة زمنية سابقة في سياق التطور ، بمعنى أنَّ اللغة جرتْ على منسبى استعمال الفعل المبني للمعلوم زمناً ، ثم طورت منه فعلاً منيباً للمجهول في مرحلة تاريخية لاحقة ، فحدثت تبعاً لذلك جملة الفعل المبني للمجهول ، ووجدت بعد أن لم تكن موجودة .

إنَّ تضارياً ما يفهم من القول بالأصالة والفرعية أنَّ بينَ الجملتين علاقة تحويلية لا بد أنْ تفترض جملة الفعل المبني للمعلوم أصلاً فيها . وإنَّ كان من الممكن على مستوى الأسلوب أن تتبادل الجملتان هذه العلاقة فتحول جملة المجهول إلى جملة المعلوم ، بأضافة فاعلٍ إليها مع تغيير صيغة الفعل ، فقد جاء في الأغاني العبارة التالية " قتلَ النَّضْرُ بنَ الحِيارث قتلَه عليُّ بنُ أبي طالب " (٢) لكن هذا يبيِّنُ ألا يُعدُّ تحويلاً بل هو رجوعٌ إلى أصل الجملة اقتضاءً أغراضٍ تعبيرية بلاغية لعلها إوالة الإجمال أو الغموض من الجملة الأولى عن طريق اتباعها بالجملة الثانية على سبيل التفصيل والتوضيح . ذلك أنَّ جملة " قتلَ النَّضْرُ " تُشدُّ خاطر السامع إلى

(١) شرح التصحيح ١/ ٢٩٦ .

(٢) الأغاني ٤/ ٢٠٣ .



لِتُصَبَّحَ أَرْبَعَةَ أَوْزَانٍ وَهِيَ : فَعَلَّ ، فَعِيلٌ ، فَعِيلٌ ،  
فَعِيلٌ ، فَعِيلٌ ( ١ ) .

واستدلوا على صحّة مذهبهم بأنهم وجدوا أفعالاً جاءت فصي  
أصل وضعها مبنية للمجهول ، ولم يُسَمَّ لها أصلٌ مبنيٌّ للمعلوم ، مثل : ( جُنَّ  
وَسَلَّ وَزَهِيَ وَحُمَّ وَسَقَطَ فِي يَدِهِ ) . ثم قالوا ، لو كانت هذه الأفعال  
منقولة عن غيرها لا ستلزم وجودها وجود ذلك (الغير) ضرورة ، لأن الفرع  
يستلزم وجوده وجود أصله . فلما لم يكن أصلها من وجوداً دلّ على أنها  
أصولٌ برأسها ( ٢ ) .

وردّ البصريون بأن تلك الأفعال لها أصلٌ مبنيٌّ للمعلوم ، لكنه  
أصلٌ غير مستعمل . قال سيبويه : " وإنما جاءت هذه الحروف - يعني  
جَنَّ وَسَلَّ - وأشباهها على جَنْتُهُ وَسَلَّتْهُ ، وإن لم يستعمل فصي  
الكلام ، كما أن ( يَدَعُ ) على ( وُدَعْتُ ) ، و ( يَذَرُ ) على ( وُدَرْتُ ) وإن لم  
يُستعمل استغني عنهما بـ ( تَرَكْتُ ) " ( ٣ ) .

ومما يؤيد رأي سيبويه والبصريين أن في العربية كثيراً من الصيغ  
لا أصلٌ مستعمل لها ، من ذلك صيغُ الجمع . فقد اتفقوا على أن المفرد أصلٌ  
للجمع ، ومع ذلك نجدُ صيغَ جمعٍ لا مفرداً مسموعاً لها ، من مثل : عبايبس  
وأبابيل ومذاكير . وفي العربية أيضاً بعضُ صيغِ التصغير لم يُسمع لها  
صيغٌ مكبرة مثل ، رويدٌ وكُميَّتٌ .

( ١ ) ابن عصفور : الممتع ٢ / ٤٧٨ ، وخالد الأزهرى : شرح التصريح

٠ ٢٩٦ / ١

( ٢ ) شرح التصريح ٣ / ٣٥٧ .

( ٣ ) الكتاب ٢ / ٢٣٨ .

على أني سوف أعود لقضية تفرع الفعل المبني للمجهول فسي  
فصل قادم من هذا البحث لأفضل فيها القول بمزيد بيان . ولكن لا بد هنا  
من ملاحظة ، وهي أن الكوفيين ومن تابعهم في القول بأصالة الفعل المبني  
للمجهول من حيث الصيغة لم يرتبوا على قولهم هذا قولاً بأصالة جملة  
الفعل المبني للمجهول برمتها ، إذ مضوا في تركيب الجملة وتحليلها  
على الطريقة نفسها التي قام بها سائر النحاة ، بل ذهبوا الى أبعد من ذلك  
عندما أجازوا أن تبني جملة (كان) للمجهول ، وكذلك جملة (كاد) ، وأخواتهما .  
ولقد كان من مقتضى قولهم بأصالة الفعل المبني للمجهول أن  
يرتبوا عليه قولاً بأصالة الجملة ، ثم ذهبوا الى البحث عن علاقة  
بين الجملتين أعمق من العلاقات الظاهرة ، لكنهم لم يفعلوا . . .

ظاهرة التحويل وجانبها التطبيقي :

لم يعن النحاة القدامى بالجانب التطبيقي لفرضية تحويل  
جملة الفعل المبني للمعلوم إلى جملة الفعل المبني للمجهول ، في بحث  
كاملٍ وافٍ مفصل مدعم بالأمثلة ، يتبين فيه الدارس النماذج الكلية  
التي يجوز فيها التحويل ، والتي لا يجوز . ويعود سبب ذلك إلى الطريقة  
الجزئية التي تحكمت في طريقة تناولهم للجملة . ذلك أنهم فصلوا في  
الدراسة بين أمرين كان ينبغي أن يتناولوهما بشكل متكامل في موضع واحد ،  
وهما : ما يجوز أن ينوب عن الفاعل من المفاعيل وما يلحق بها مما يعقد  
مفعولاً من باب التوسع ، وما يجوز أن يبني من الأفعال للمجهول . هذان  
الأمران أدّى الفصل بينهما في الدراسة إلى غموض نظرية التحويل في جانبها  
التطبيقي .

أما بالنسبة للأفعال فقد قسموها من حيث بناؤها للمجهول إلى ثلاثة أقسام (١) :

- ١ - أفعال لا خلاف في جواز بنائها للمجهول ، وهي الأفعال المتصرفية
- ٢ - أفعال في بنائها للمجهول خلاف ، وهي (كان) و (كاد) .
- ٣ - أفعال يمنع بناؤها للمجهول ، وهي الأفعال الجامدة .

أما الأسماء التي تقوم مقام الفاعل في جملة الفعل المبني للمجهول فهي عندهم :

- ١ - المفعول به : اتفق عليه جميعهم ، لكنهم اختلفوا في جواز انابته المفعولين الثاني والثالث ، وسوف أفضل القول فيهما فيما بعد .
- ٢ - المصدر : وينوب عن الفاعل بشرط أن يكون متصرفا ومختصا (٢) .
- ٣ - الظرف : وشرطه التصرف والاختصاص أيضا (٣) .
- ٤ - الجار والمجرور : وشرطه الأيدل على تعليل أو على معنى الحاليسة وذلك يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال (٣) .

---

(١) ابن عصفور : المقرب / ١ / ٧٩٦ ، والسيوطي : الهمع / ١ / ٦٤ ، وشرح الأشموني / ١ / ١٨٦ ، وحاشية الخُضري على ابن عقييل / ١ / ١٦٨ ، والأشباه والنظائر للسيوطي / ٢ / ٦٦ .

(٢) شرح المفصل / ٧ / ٧٣ ، وابن هشام : أوضح المسالك / ١ / ٣٢٤ ، والسيوطي : الهمع / ٢ / ١٦٣ .

(٣) شرح الأشموني / ١ / ١٨٣ ، وحاشية الصبَّان / ٢ / ٦٦ .



- ٥ - التمييز : لم يجزه غير الكسائي وهشام (٢) .
- ٦ - خبر كان واخواتها : أجازته الكسائي والفراء ، على خلاف فيه  
إذا كان مفرداً (٢) .
- ٧ - خبر كساد : أجازته الكسائي والفراء (٢) .
- ٨ - المفعول لأجله المجرور (٣) .
- ٩ - الجملة : وشرطها أن تكون محكية أو مؤولة بمصدر (٤) ،  
وأجازها تغلب وهشام مطلقاً (٥) .

وسوف أتناول كل هذا بالتفصيل في باب النائب عن الفاعل ، لكنني  
أقدمه هنا على صورة موجزة لأخلص إلى غرضي الذي أرمي إليه ، وهو  
تحديد الصورة الكلية للجملة التي أجازوا تحويلها من المعلوم إلى المجهول .  
ولعلي الآن قادر على استخلاص النماذج الكلية للجملة الفعلية التي  
يجوز عند النحاة أن يجري عليها نظام التحويل إلى المجهول .

- 
- (١) الهمع ١ / ٦٤ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٠ .
- (٢) ابن السراج : الأصول ١ / ٩١ ، حاشية الصبان ٢ / ٧٠ .
- (٣) الهمع ١ / ١١٣ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٠ .
- (٤) شرح شذور الذهب ١٦٨ .
- (٥) مغني اللبيب ٢ / ٤٢٨ .

ولا يفوتني أن أذكر أني سأخصر ركناً من هذا البحث  
لجمل عدّها النحاة من باب جملة الفعل المبني للمجهول ، كتلك التي ركنها  
المسند اسم مفعول نحو : (أهكروه الخير؟) ، أو مصدر مؤول ، وهو ما دلّ على  
(أن) أو (ما) وصلتهما فعل مبني للمجهول نحو : (أحزني قتل عثمان<sup>(١)</sup>)  
وأصلها (أحزنيان يقتل عثمان) أو اسم منسوب ، نحو : (أعراقي أنست؟) ،  
لأنها جعلت ملحقة بجملة الفعل المبني للمجهول . لكن عنايتهم بنظرية  
العامل جعلتهم يوزعون دراستها على الأبواب النحوية مثل باب المبتدأ والخبر  
وباب عمل المشتقات ، فضلاً عن باب نائب الفاعل ، وسوف أرجي النظر  
فيها إلى مكان آخر قادم من هذا البحث ، نظراً لعموض ظاهرة التحويل فيها .  
أما النماذج الكلية للجملة الفعلية التي تتحول من التعليل  
إلى المجهول استناداً إلى ما قرره النحاة سواءً في ذلك ما اتفقوا عليه ومما  
اختلفوا فيه ، فيمكن رسمها على الصورة التالية مشفوعة بالأمثلة وبوجه  
التجويد المختلفة .

---

(١) بخلاف (سرتي عدل القاضي) لأنها في تقدير (أن يعيد)

القاضي) .

<u>الأمثلة</u>	<u>النمواذج*</u>
أنشأت الدولة جامعة	(١) ع : فعل متعدّد + فاعل + مفعول به
أنشئت جامعة	ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل
أعطيت الفائز جائزة	(٢) ع : فعل متعدّد + فاعل + مفعول به
أعطي الفائز جائزة	أول + مفعول به ثان
أعطي جائزة الفائز	ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل + مفعول به ثان
	ج ١ : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل + مفعول به - الأول -
	يجوز أن يتقدم المفعول به على نائب
	الفاعل في النموذجين ج و ج ١
أعلمت الطالب الرياضة مفيدة	(٣) ع : فعل متعدّد + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان + مفعول به ثالث
أعلم الطالب الرياضة مفيدة	ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل + مفعول به ثان + مفعول به ثالث
أعلم الطالب الرياضة مفيدة	ج ١ : فعل مبني للمجهول + مفعول به أول + نائب فاعل + مفعول به ثالث
أعلم الطالب الرياضة مفيدة	ج ٢ : فعل مبني للمجهول + مفعول به أول + مفعول به ثان + نائب فاعل

\* اتخذت الرمز للدلالة على المعلوم ، والرمز للدلالة على المجهول .

- (٤) ع : فعل لازم + فاعل + مصدر  
ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل - مصدر -  
ضحيت تضحية  
ضحيت تضحية
- (٥) ع : فعل لازم + فاعل + ظرف  
ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل - ظرف -  
صام المسلم رمضان  
صيم رمضان
- (٦) ع : فعل لازم + فاعل + جار ومجرور  
ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل - جار ومجرور -  
ارتحل القوم بليلى  
ارتحل بليلى
- (٧) ع : فعل لازم + فاعل  
ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل - مصدر مفهوم من لفظ الفعل -  
ضحك الفتي  
ضحك (الضحك)
- (٨) ع : فعل لازم + فاعل + تمييز منصوب  
ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل - تمييز -  
امتألت الدار رجالاً  
امتلى رجلاً
- (٩) ع : فعل لازم + فاعل + مفعول لأجله  
ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل - مفعول لأجله مجرور -  
قمت لأجل العالِم  
قيم لأجل العالِم

- (١٠) ع : فعل ناقص + اسم + خبر - مفرد -  
كان الطفلُ لاهياً  
ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل -  
كَيْسَنَ لَاهٍ  
خبر -
- (١١) ع : فعل ناقص + اسم + خبر + ظرف  
يَصِيحُ الجَوَّبارُ فوقَ الجبالِ  
ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل -  
يَصِيحُ فوقَ الجبالِ  
ظرف -
- (١٢) ع : فعل ناقص + اسم خبر + جار ومجرور  
ظَلَّ الطفلُ نائماً في سريره  
ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل -  
ظَلَّ في سِريره  
جار ومجرور
- (١٣) ع : فعل + فاعل + جملة  
قال الرجلُ : الحكمةُ ضالةُ  
ج : فعل + نائب فاعل - جملة  
المؤمنِ  
قيلُ : الحكمةُ ضالةُ المؤمنِ
- هذه هي النماذج الكلية التي أجاز النحاة - على خلاف بينهم - أن تحول  
من المعلوم إلى المجهول ، غير أن عملية التحويل في أكثر الأحيان مُقيدةٌ بشروط  
تتعلق بالاسم الذي ينوب عن الفاعل .
- فاشترطوا في النموذج الثاني (ج ١) الذي أجازوا فيه نيابة المفعول  
به الثاني عن الفاعل ، ألا تؤدي نيابته إلى لبس<sup>(١)</sup> ، فإن حصل لبسٌ فإن التحويل  
ممتنع ومثال ذلك :

(١) المقتضب ١ / ٥١ ، وأسرار العربية ٨٩ .

ع : أعطيت الرجل محمداً  
ج : أعطى الرجل محمداً (التحويل هنا ممتنع)

لأن (محمداً) في الجملة الأولى مأخوذ ، أصبح بعد التحويل في الجملة الثانية آخذاً . وكذلك الحال في النموذج الثالث ، فإن إنابة المفعول به الثاني والثالث مشروطان بعدم اللبس (١) .

وفي النموذج الرابع اشترط في المصدر أن يكون مختصاً متصرفاً (٢) ، والاختصاص يتحقق بوصف المصدر أو إضافته ، والتصرف أن يفارق المصدر النصب على المصدرية ، فلا يجوز إنابة مثل : سبحان ، ومعانده لعدم تصرفها .

وفي النموذج الخامس اشترطوا ما اشترطوه في المصدر ، غير أن الكوفيين والأخفش أجازوا إنابة الظرف غير المتصرف ، فيجوز في قولك " جلس عندك " أن يكون الظرف " عندك " هو النائب عن الفاعل (٢) .

واشترطوا في النموذج السادس أن يكون حرف الجر متصرفاً (٣) ، أي أن لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال (كواو القسم ، ورب ، ومنذ) والآن يدل على تعليل . لكن الكوفيين أجازوا نيابة المجرور بحرف تعليل ، وأيد الصبان (٤)

(١) الهمع ١ / ١٦١ .

(٢) شرح الأشموني ١ / ١٨٢ .

(٣) الهمع ١ / ١٨٣ .

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٦٦ .

الجواز، ومثل له بقوله : يُقَامُ لِجَلَالِ زَيْدٍ وَيَهْتَزُّ مِنْ اِشْتِيَاقِهِ • وقد منع ابن دَرَسْتَوَيْسَهُ ، وَالسَّهَيْلِيُّ وتلميذه الرُّبَيْدِيُّ أن ينوب المجرور عن الفاعل مطلقاً (١) ، وقد رواه النائب في مثل "ارتحل بليلى" ضميراً يعود على المصدر المفهوم من الفعل (ارتحل) ، لكن النحاة لا يختلفون في جواز التحويل في هذا التركيب ، وخلافهم محصور فيما ينوب عن الفاعل •

أما النموذج السابع فهو مذهب سيويه (٢) لأن الفعل عنده يدل على مصدره وضماً ، فقوله "قد ذهب بمنزلة" قد كان منه ذهاباً (٣) وقد بنى التحويل في النموذج على أساس من قرينة التوقع ، فأنت تقول لمن ينتظر القعود "قد قعد" أي القعود المتوقع • وقد خرج النحاة المتأخرون قول الشاعر التالي على مذهب سيويه :

وقالت متى ييخل عليك ويمتلل يسوك وإن يكشف غراك تدرب

فالنائب في قوله "يمتلل" ضمير مصدر معهود مختص بلام العهد وهو "الاعتلال المعهود" (٤) •

غير أن الكسائي وهشاماً لم يشترطا تقدير مصدر مختص بلام العهد بل أجازا أن يكون المصدر المقدراً مبهماً نحو : (جلس) أي جلس جلوساً (٥) •

(١) أوضح المسالك ١ / ٣٧٢ •

(٢) شرح الكافية ١ / ٧٦ •

(٣) الكتاب ١ / ١٥ •

(٤) شرح الأشموني ١ / ١٨٢ •

(٥) شرح التصريح ١ / ٢٨٩ •

أما النموذج الثامن فلم يقل بجوازه سوى الكسائي وهشام وهما  
يجيزان تحويل جملة " طاب زيدٌ نفساً " الى " طيبت نفس زيدٍ " (١) .

أما النموذج العاشر فأول من قال بجوازه الكسائي والفراء (٢) "سواءً"  
أكان الخبر مفرداً - كما جاء في النموذج - أو جملةً نحو : " كين يقساماً "  
وأصلها المعلوم " كان زيدٌ يقوم " . وقد ذكر السيوطي أن السيرافي وابن خروف  
يقولان بالجواز ، وجاء في المنصف (٣) ما يفهم أن أبا عثمان المازني وابن جني على  
الجواز أيضاً . ويجوز أيضاً إناية خبر ( كاد ) فيقال : كيدُ يفعلُ ، وجعل ينظرُ .  
لكن النحاة لم يحدثوا عن أخوات ( كان ) ، وأخوات ( كاد ) أيجوز أن تحسول  
جملتهما للمجهول ؟ الراجع عندهم أنه يجوز ما لم يكن الفعل جامداً .

أما النموذج الحادي عشر فهو من تجويز ابن عصفور (٤) ، والغريب  
أنه مثل له : " ليس في الدار " (٤) بالبناء للمجهول ، تحويلاً عن " ليس زيدٌ "  
قائماً في الدار " ، مع أنه اشترط لتحويل أخوات ( كان ) شرط التصرف .

والحق أن ( ليس ) في معناها ومبناها أبعد ما تكون عن  
الأفعال . فهي من حيث المعنى لا تدل على ما تبدل عليه الأفعال من حدثٍ

(١) الكنغراوي : الموفى في النحو الكوفي ٢١ .

(٢) الهمع ١ / ١٦٤ .

(٣) المنصف ١ / ٢٥٣ .

(٤) المقرَّب ١ / ٧٩ . ( لم ترد " ليس " مضبوطة في المصدر ، ولا أرى وجهاً  
لضبطها بالبناء للمجهول ) .



وزمان ، وهي من حيث المبنى ساكنة العين على غير المألوف في بنية الفعل الثلاثي .  
فضلاً عن أنها لا يؤخذ منها مضارعٌ ولا أمرٌ ، ولا تُزادُ في أولها بأيِّ حرفٍ من حروف  
الزيادة . إنها أقربُ إلى أن تكون حرفَ نفي .

وقد كشف البحثُ الحديث (١) أن (ليس) كلمةٌ مركبةٌ من (لا + أيس) .  
و (لا أيس) مقلوبةٌ عن (لا أيش) . و (أيش) كلمةٌ ساميةٌ ، تعني في العبرية  
الوجودَ ، ويقابلها في العربية (شيء) . فيصير معنى (لا أيس) لا وجودٌ . ثم  
قويَّ هذا التركيبُ عن طريق النحت فصارت (ليس) .

وقد جمدت كلمة (أيس) في كتب اللغة في جعل معدودة ، مثل قول  
العرب : "أثنتي به من حيث أيش وليس" (٢) أي من حيث هو ولا هو ، وقد كان  
الخليل (٣) يذهب إلى أن (ليس) مركبةٌ من (لا + أيس) ، فطرح الهمزة  
وَأُلزِمَت اللامُ بالياء .

أما النموذج الثاني عشر فالنائب فيه عندهم لفظ الجملة لا معناها .  
وشرطها أن تكون محكيَّة . ومن شواهد قوله تعالى : "واذا قيل لهم لا تفسدوا  
ففي الأرض" (٤) .

ويبدو من دراسة هذه النماذج أن بعضها جائز التحويل ، بل إن  
تحويلها معروفٌ مسموعٌ . وبعضها الآخر لم يرد به سماعٌ ، ولا تقبلُ السليفةُ تحويلها  
لأنَّ في تحويلها إفسادٌ لأصل المعنى .

(١) إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته ٦٥ .

(٢) تاج العروس ، مادة (ليس) .

(٣) اللسان ، مادة (ليس) .

(٤) البقرة ١١ ، وهي من شواهد شرح شذور الذهب ١٦٧ .

ومن ذلك تحويل جملة الفعل الناسخ ، فقد تحصل المجيزون قضية تحويلها ، وتكلفوا لها أمثلة مصنوعة تنبوع الذوق السليم من مثل :  
"كَيْنَ قَائِمٌ" و "كَيْنَ لَيْتَنُومٌ" ،

ومنها تجويز الكسائي وهشام تحويل النموذج (فعل + فاعل + تعيين) ، فيقال على مذهبهم : "امتلي رجلاً" تحويلاً عن "امتألت الدار رجلاً" ، ولعله من الواضح أن هذا التحويل يفتقر إلى عنصر هام من عناصر الجملة وهو الإفادة . ثم هو غير مسوع ولا معروف ، إلا أن يتسكك أحد بأن النحو يصدّر عن الواقع ينشأ الممكن ،

ومنها إجازة إنابة المفعول به الثاني والمفعول به الثالث في باب الأفعال التي تتعدى إلى أكثر من مفعول ، وذلك عند أمن اللبس وهو مما لم يرد به سماع . غير أن احتمال تجويزه يظل أكثر قبولا من النماذج السابقة .

ومنها أيضاً النموذج (فعل لازم + فاعل) فبالرغم من إجازة سيويه تحويله للمجهول ، فإنه مشروط بقرائن ليست من عناصر الجملة الذاتية ، مثل قرينة التوقع . وليست قرينة التوقع سوى حالة خارجية تتعلق بظرف الكلام وحالة المخاطب ومعنى ذلك أن هذا النموذج لا يحول إلى المجهول إلا في أحوال خاصة ، فلا يقال : "قد قعد" إلا لمن ينتظر قعوداً .

أما قول الشاعر :

يَغْضِي حَيًّا وَيَغْضِي مِّنْ مَّهَابَتِهِ  
فَلَا يَكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَيْتَسِيمُ

فإن "يغضي من مهابته" محولة عن "يغضي الناس من مهابته" وهو تحويل سائع مسموع . أما خلاف النخاة فيه فليس متعلقاً بالتحويل ، إنما يدور حول ما ينوب عن الفاعل حسب .

ويؤخذ على النخاة أنهم أجازوا بناء الأفعال اللازمة للمجهول دونما ملاحظة خصائصها الدالية ، وطبيعة علاقتها بما تُسند إليه ، ذلك أن بين هذه الأفعال فروقاً من حيث معانيها وعلاقتها بالفاعل . فالفعل ( قَعَدَ ) في جملة ( قعد زيد ) تختلفُ علاقته بالفاعل عن الفعل ( كَرَمَ ) في مثل (كرم زيد) . وكذلك سائر أفعال السجاياء والطبائع ، فلا خيار للفاعل الذي تُسند إليه هذه الأفعال في مباشرة الفعل أو الامتناع عنه لأنها أشبه ما تكون بالصفات اللازمة التي تتلبس بالفاعل تلبساً لا اختيار له فيها ، بخلاف مثل ، " قام زيدٌ وقعد عمروٌ وخرج محمدٌ " حيث يكون الفاعل مُرِيداً مختاراً .

إن مثل هذه الأفعال الدالة على السجاياء لم يتنبه لها النحاة ولم يلاحظوا خصوصيتها عند معالجتهم لظاهرة التحويل ، بل ساقوها مع سائر الأفعال اللازمة في صعيد واحد ، يطبقون عليها ظاهرة التحويل ، حتى ذهب ابن جني إلى جواز القول بـ " ظُرف في هذا المكان " (١) وهو بهذا يُخرج هذا الفعل وأشباهه عن طبيعته الأصلية ، وهي طبيعة وصفية بعيدة عن معنى الحديث .

(١) النصف ١ / ٢١٢ .

على أن سيويبه أدرك أن بعض ما يلحق بالأفعال اللازمة من تلك الأفعال التي تُسند إلى الفاعل أسناداً لا اختيار له فيها، من مثل "هَلَكَ وَمَرِضٌ ومات" (١) لها خصوصية تباعد بينها وبين الأفعال الأخرى، فاستثناهما مانعاً بناءها للمجهول .

وقد ثبت بالاستقراء المحدود (٢) أن ليس شيء من هذه الأفعال وأشباهها وجد مبنياً للمجهول .  
نماذج إضافية تخضع لظاهرة التحويل :

---

قَصَرَ النحاة النماذجَ الجمليَّةَ التي تخضع لظاهرة التحويل على النماذج الفعلية حسب فهمهم للجملة الفعلية وتحديد هم لها بأنها ما كان صدرها فعلاً، ولذلك جاءت كل النماذج التي أجازوا بناءها للمجهول على مقتضى هذا التحديد .

أما الجمل التي صدرها اسم وعجزها جملة فعلية كاملة يتمدى الفعل فيها إلى مفعول به، ونموذجها :

مبتدأ + فعل + مفعول به

ومثالها : اللاعبُ استأنفَ الركضَ .

فلم ينصوا على جواز تحويلها للمجهول .

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٧ .

(٢) عينة الاستقراء هي القرآن الكريم، وكتاب المفضليات .

وقد عد النحاة هذه الجملة جملة اسمية كبرى مكونة من مبتدأ وخبر ، ولذلك فإنها لا يجوز تحويلها إلى المجهول ، لأنها ببساطة ليست جملة فعلية .

وأغرب من ذلك أنهم قد سكتوا عن تركيب آخر معدود من قبيل الجملة الفعلية . وهو تركيب يتقدم فيه اسم منصوب لا يجوز تأخيره ، ونموذجه :

اسم منصوب (مفعول به) + فعل + فاعل + مفعول به يعود على الاسم المنصوب (ومثاله : الكتاب قرأته ، والأنعام خلقها .

والحق أن هذه النماذج تعد من قبيل الجمل الفعلية لاحتوائها على الفعل الذي يدل على الحدث والزمان ، وهي مما يجوز تحويلها للمجهول .

وهذه نماذج من تلك الجمل محولة للمجهول

### المثال

### النموذج

(١) ع : اسم مرفوع + فعل + مفعول به : علي عرف الحقيق

ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل : عرف الحقيق

(٢) ع : اسم منصوب + فعل + فاعل + مفعول : الكتاب قرأته

به .

ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل : قرأ الكتاب

ج ١ : نائب فاعل + فعل مبني للمجهول : الكتاب قرأ

(٣) ع : اسم مرفوع ( مفعول نبي المعنى ) + الحق عرفه علي

فعل متصل بصمير الاسم المرفوع + فاعل مرفوع

ج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل عرف الحق

ج ١ : نائب فاعل + فعل مبني للمجهول الخلق عرفه

وتجري قاعدة التحويل في هذه الأمثلة على مقتضى المعنى بغرض

النظر عن المواقع الإعرابية للكلمات ، فما كان فاعلاً في المعنى يُحذف ، وما كان مفعولاً به يُقام مقام الفاعل المحذوف . ولو ذهبنا في التحويل على مقتضى الصناعة النحوية في اعتبار "علي" مبتدأ في جملة "علي عرفه الحق" واعتبار الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل "عرف" لنتجت بالتحويل جملة غير جاريسة على قياس النحو ، ولا مقبولة لدى أصحاب السلفية العربية مثل : "علي عرف الحق" ( لأن (علي) ) لن يُحذف لأنه مبتدأ ، بل يُحذف الفاعل وهو هنا ضمير مستتر في (عرف) ، ويُقام المفعول به (الحق) مقام الفاعل ، فتنتج تلك الجملة المضطربة من الناحية التركيبية .

والحق أن هذا النوع من الجمل يدخل في إطار الأساليب

ولذلك فلا بد عند التحويل من الاعتماد على المعنى ، أو بالرجوع بالجملة إلى أصل تركيبها ، وهو ما يسمى بالبنية العميقة عند التحويليين ، والأصل العميق لجملة "علي عرف الحق" هو "عرف علي الحق" ، وقد تقدم الفاعل في البنية السطحية لأغراض أسلوبية كما بينت في فصل سابق .

## رأي الدارسين المعاصرين في التحويل :

يذهب بعض الدارسين المعاصرين إلى اعتبار جملة الفعل المبني للمجهول جملةً مستقلة قائمة بذاتها ، غير محولة من جملة الفعل المبني للمعلوم وأن فعلها ليس معدولاً عن الفعل المبني للمعلوم ، بل هو بناء آخر تلزم إضافته إلى أبنية الفعل الثلاثي ، وهم يذهبون في ذلك مذهب الكوفيين وبعض النحاة في القول بأصالة الفعل المبني للمجهول ، وإضافته وزناً رابعاً أصيلاً إلى أوزان الفعل الثلاثي ، إلا أن المعاصرين طوّروا مذهب الكوفيين ورتبوا عليه قولاً بأصالة الجملة كلها . وقالوا إنها جملة أصلية لمن حيث بناؤها التركيبي ، كجملة الفاعل ، وما يسمى (نائب فاعل) فيها ينبغي أن يسمى (فاعلاً) ، لأن الفاعل ليس من شرطه أن يكون موجداً للفعل ، فالفاعل فيها من ذلك النوع الذي لا اختيار له ، كالفاعل في قولنا : مات زيد ، وانكسر الأبريق .

قال الجوّاري (١) : " ومن صيغ الأفعال صيغة قياسية يتصنف بها الاسم الواقع بعدها على سبيل الانفعال أو المفعولية . . . . . وهي شبيهة بأفعال السجاي من حيث علاقتها بالموصوف أو المسند اليه فنقول مثلا : "عظم الأمر ، وقضى الأمر" ويرى أن العلاقة بين صيغة المجهول وصيغة المعلوم كالعلاقة بين المتعدي واللازم ، فعلاقة " قضيت الأمر " بـ " قضيت الأمر " لا تختلف في الأصل والجوهر عن علاقة " أنجيت زيدا " بـ " نجا زيد " ، وكل ما تختلف فيه الصيغتان أن إحداها قد زيد فيها حرف والأخرى غيرت فيها الحركات .

(١) نحو الفعل . . . ٨٨ - ٩٠ .

ويذهب إلى " أن علاقة الاسم المرفوع بعد صيغة " فِعْلٌ يَفْعَلُ " كعلاقة الاسم المرفوع الواقع بعد اسم المفعول والصفة المشبهة أو أفعال السجاييا ككرم زيد وشرف علي ، فإنَّ عَدَّ هذا فاعلاً على سبيل التجوز والتغليب ، فذاك بالنسبة لفعله فاعلٌ على سبيل التجوز والتغليب" (١) .

وزهب يستدل على رفضه القول بالتحويل الذي عده أمسراً مصطنعاً متكلفاً بمقارنته عقدها بين جملة "أخذ الكتاب" وجملة "الكتاب مأخوذ" فمعناها من حيث حقيقة الإسناد واحد ، وكلُّ ما بينهما من اختلاف هو أمانة بمعنى الزمن في الأولى وعدم إرادته في الثانية ، فكما أن اللحاسة لا يلتزمون في جملة (الكتاب مأخوذ) تقدير الفاعل ثم حذفه وقلب صيغة المسند إلى صيغة المفعول ، فلا يقولون إن أصلها "زيد أخذ الكتاب" ثم حذف الفاعل وجيء بصيغة المفعول عوضاً عن صيغة اسم الفاعل ، فكذلك لا يقال أن جملة "أخذ الكتاب" محولة عن جملة "أخذ زيد الكتاب" .

وزهب إلى رأي شبيه برأي الجواري إبراهيم السامرائي (٢) الذي عدَّ الجملة من باب جملة الفاعل ، وهي عنده شبيهة بجملة الفعل المطاوع فقولنا : "كبر الزجاج" مثل "انكسر الزجاج" في المعنى والإسناد .

غير أنه أضاف ملاحظة أخرى تشير إلى أنه ربما كان يعتبر الجملة من باب الأساليب ، بعد أن درس العلاقة بين الجملتين "أسر ذؤاب" ، أسره مرة ، وعدَّ الجملة الثانية المذكورة الفاعل مفسرة للجملة الأولى ، ثم قال :

(١) نحو الفعل ص ٩٠ .

(٢) الفعل أبنيته وزمانه ٩٣ - ٩٧ .



"وهنا يتبين لنا أن الإتيان "بفعل" على المجهول لم يكن الغرض منه - كما يقول النحاة - الجهل بالفاعل، أو طيئه عن عمد عن القائل، وإنما هو طريقة في التعبير تؤدي غرضاً معيناً".

ويذهب المخزومي (١) أيضاً هذا المذهب في عدم ضرورة التمييز نحويًا بين جملة الفاعل وجملة النائب، فهما نوع واحد، لأن كليهما مرفوع، ومستنالية، ولأن النحاة يصرِّحون بأن جميع أحكام الفاعل تنطبق على النائب، وليس من فرق بين الجملتين سوى صيغة الفعل التي تُميِّز بين نوعين من الفاعل؛ الفاعل المختار، والفاعل الذي لا اختيار له، وهو فرق دلالي، أما من حيث التركيب فهما فاعل واحد. وقد استدل على صحة رأيه بعدم تفرق سيوييه بين الفاعل ونائبه، وبما نقله الرضي منسوباً إلى الزمخشري وعبد القاهر الجرجاني أنهما كانا يُسميان ما لم يُسم فاعله فاعلاً اصطلاحاً (٢).

هذه جملة آراء النحاة الرافضين القول بالتحويل وأول ما يؤخذ عليهم أنها منطلقة من مبدأ القول بالتيشير الذي يرمي إلى التقليل من الأبواب النحوية تسهيلاً على الدارسين والمتعلمين، وهو غرض تعليمي يكتفي من المسائل العلمية بمبادئها القريبة، خشية التصعيب على طالبه هذا العلم من المبتدئين.

(١) النحو العربي نقد وتوجيه ٤٥، ٤٦ ويذهب إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو ص ٥٤) إلى أن الفاعل ونائبه ينبغي أن يكونا موضوعاً واحداً التشابه الأحكام فيهما.

(٢) الرضي: شرح الكافية ١/ ٦٣.

أما قولهم بأصالة الفعل المبني للمجهول ، فهو قولٌ قديم ، تبناه بعض النحاة القدامى ، غير أنه لم يكتب له الشيوع ، ولم يؤخذ به لضعف المبادئ التي قام عليها .

ومما يضعف القول بأصالة الفعل المبني للمجهول أنه مفقود من اللغات السامية<sup>(١)</sup> ، فلو كان أصيلاً لوجد له في تلك اللغات أثر أو بعض الأثر ، هذا إذا كانوا ينظرون إلى الأصالة بمعنى القدم التاريخي .

وما يقوي القول بفرعيته طبيعة اللغة العربية في اعتمادها على الاشتقاق طريقاً لتوليد المباني ، فالاشتقاق خاصة من أبرز خصائص العربية ، لا يختلف في هذا أحدٌ من القدماء والمحدثين ، ولا عبرة بما ينسب إلى المنهج اللغوي الحديث من أنه لا يقبل القول بأن صيغة من أصلاً لصيغة أخرى<sup>(٢)</sup> ذلك أن المناهج تتأثر بطبيعة اللغات فما ينطبق على لغة من مناهج قد لا ينطبق على غيرها نظراً لاختلاف الخصائص .

أما دليلنا على أن الفعل المبني للمجهول تحول عن الفعل المبني للمعلوم فهو أن صيغة هذا الفعل صيغة قياسية ، بمعنى أنه تحول عن صيغ الفعل المتعدّي إلى مفعول به أو اللزوم المتصل بما هو في معنى المفعول توسعاً ، شرط أن يكون متصرفاً ، سواء في ذلك المجرّد والمزيد ، ويمكن حدوث هذا الاشتقاق بأطراد لا يتخلف ، سواء أكان هذا البناء مسوعاً من قبل أم لم يكن .

(١) برجستراسبر : التطور النحوي ص ٩٢ .

(٢) تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ١٨١ .

صحيحٌ أنه من الممكن أن نأخذ صيغة "فعل" مثلا من "فعل" وقد قيل أن باب "كرم" مأخوذ من باب "فعل" لكن هذا الباب لا يتضمن غير أفعال قليلة ، ولا يطرد تحويلة هذا الاطراد الواسع كباب "فعل" في كثرته وفي إمكانية اشتقاقه من أوزان الفعل الأصلية كافة .

ولعل دليل تحويلة كامن في طبيعة صيغته المتميزة الفريدة، التي ليس لها نظير في الاسماء ولا في الصفات ، فالعربية تخلو من بناء تظهير لبنائه خلا أبنية قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة . منها "السدئيل" قبيلة أبي الاسود (١) .

أما القول بأن هذه الأفعال شبيهة بأفعال السجايا من حيث علاقتها بالمسند . البية ، وهي علاقة انفصالي أو مفعولية ، فردود من أوجه :  
الأول : تدل أفعال السجايا على معنى الثبوت واللزوم ويضعف فيها معنى الزمن والدلالة على التجدد ، وليس كذلك المبني للمجهول .  
الثاني : أن الذهن يلمح في علاقة الإسناد القائمة بين المجهول وما أسند إليه علاقة فاعلية غامضة مبهمه تفرزها بنية الفعل التي تشعر السامع بمبدأ التقابل بين المعلوم والمجهول ، رأيت لو قلت : " قتل زيد " فإن السامع ربما تسأل عن القاتل ، لكك لو قلت : " مات زيد " لم يسأل أحد عن الفاعل ، ولذلك ميز القرآن بينهما فقال : " أفسان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم " (٢) .

(١) ابن جنبي : المنصف ٢٠/١ ، السيوطي : المزهر ٢/٥٥٠ .

(٢) آل عمران ١٤٤

وأكثرُ ما يلتفتُ الذهنُ إلى الفاعلِ المحذوفِ في طائفةٍ من الجملِ  
يختفي منها الإسنادُ الشخصيُّ ، من مثلِ : "غَضِبَ عليها" ، "قِيلَ :  
لا تذهب" ، فإنَّ البداهةَ تدلُّ هنا على فاعلٍ محذوفٍ (١) .

ثم إنَّ العلاقةَ بين جملة (قُضِيَ الأمر) وجملة (قُضِيَ الأمر)  
ليست مجردَ علاقةٍ تعبدٍ ولزومٍ ، كما يقول الدكتور الجوارى ، قياساً على  
(نجا زيد) و (أنجيت زيداً) ، بمعنى أن جملة (قُضِيَ الأمر) مكونةٌ من فعلٍ  
لازم وفاعلٍ .

إنَّ الفرقَ واضحٌ بين جملة (قُضِيَ الأمر) وجملة (نجا زيد) ،  
بالرغم من تشابه الإسناد في كليهما ، لأنَّ الإسنادَ علاقةً بين جزئي الجملة  
الرئيسيين لا يخلف باختلاف الجملِ ، فبشترك فيه الجمل الاسمية والجملة  
الفعلية على السواء ، ولذلك فهو ليس العلاقة التي تميّز بين أنواع الجمل  
الإسنادية .

ثم إن صيغة (فعل) تدلُّ بوضعها الأصلي على فاعلٍ مجهولٍ  
أو مطويٍّ ذكره ، وليس كذلك صيغة (فعل) ، ولهذا فلا يمكن أن نسوي  
بين الصيغتين بدعوى اشتراكهما في اللزوم ، وإلا لكان ينبغي أن نسوي  
بين (نجا زيد) و (أنجيت زيداً) وبين (كرم زيداً) و (أكرم زيداً) ، لأنها جميعها  
لزمت المرفوع فلم تتعده .

أما الحاق النائب عن الفاعل بالفاعل ، وتسميته اصطلاحاً فاعلاً ،  
نظراً لتطابق الأحكام فيها ، فمردودٌ أيضاً بالاستدلالات التالية :

(١) هنرى فليش : العربية الفصحى ٢٤٤ .

الأول : أن النائب عن الفاعل لا يكون إلا مفعولاً في المعنى وذلك راجع إلى طبيعة صيغة الفعل المبني للمجهول ، أما الفاعل فالأصل فيه أن يقوم بالفعل ومباشره واقعاً منه لا واقعاً عليه . أما بعض الحالات التي يكون فيها الفاعل مفعولاً به في المعنى : فإن ذلك راجع إلى طبيعة معنى الفعل لا إلى صيغته الصرفية ، نحو : (مرض الرجل ومات) .

الثاني : إن تطابق الأحكام بين الفاعل ونائب الفاعل ليس كاملاً فقد نصَّ النحاة على تخلف بعض الأحكام . من ذلك أن النائب عن الفاعل يجرُّ بحرف جرِّ أصلي<sup>(١)</sup> نحو (سقط في أيديهم) ، ولا يجوز ذلك في الفاعل<sup>(٢)</sup> . وأنه لا يؤنَّث الفعل لتأنيته ، نحو (مر بهندي)<sup>(٣)</sup> ، والفاعل يؤنَّث فعله لتأنيته إذا لم يكن مفعولاً عنه بفاصل . وأجساز النحاة أن ينوب عن الفاعل المضدُّ الذي من لفظ الفعل<sup>(٤)</sup> : نحو (ضرب الضرب) ، ولا يجوز ذلك في الفاعل .

الثالث : أن النائب لو كان فاعلاً لجاز أن يتعجب منه على طريقة (ما أفعله) و (أفعل به) كما يتعجب من الفاعل . فلا يجوز أن يقال من (رحم البائس) ما أرحم البائس ، ولا عبرة بما جاء شاذاً نحو (ما أزهاه علينا)<sup>(٥)</sup> ، و (ما أعناه بحاجتي) ، فالأصل فيها "زهي علينا" و (عني بحاجتي) .

(١) الجمل ٩١ ، وأسرار العربية ٩٣ .

(٢) يجرُّ الفاعل بحرف جرِّ زائد نحو : "كفى بالله شهيداً" .

(٣) حاشية الصبان ٦٧ / ٢ .

(٤) الكتاب ١ / ١١٧ ، والأصول ١ / ٨٩ ، والجمل ٩٢ .

(٥) ابن هشام : أوضح المسالك ٢ / ٢٨١ .

الرابع: أن العلاقة بين النائب عن الفاعل وفعله من الناحية الدلالية تختلف عن العلاقة التي بين الفاعل وفعله إن كان الفعل في الأخير من نوع أفعال السجايا . ذلك أن العلاقة الأولى علاقة (مفعولية) في حين أن العلاقة بين أحد أفعال السجايا وفاعله علاقة (اتصاف) نحو: (كْرَمُ الرَّجُلِ ، قُبْحُ ، حَسَنٌ ، مَلُحٌ ، وَظَرْفٌ . . . ) .

الخامس: أن المصطلحات النحوية تمتزج فيها العناصر الدلالية بالمفاهيم النحوية وتلتفت فيها إلى الأمرين معاً . ولو كان مناط المصطلح مقصوراً على المفاهيم النحوية فقط لكان ينبغي أن تسمى جميع المنصوبات في النحو (كالحال والتمييز والمفعول المطلق والظرف وسواها) بمسمى واحد ، نظراً لاشتراكها في الحركة الإعرابية ووقوعها جميعاً موقع الفضلة في الكلام ، لكن الحقيقة أن النحاة عند تسميتها الافتراضية إلى وظائفها الدلالية فضلا عن مواقعها التركيبية وعلاماتها الإعرابية .

فخلصنا من كل ما سبق إلى أن النائب عن الفاعل يختلف عن الفاعل في الوظيفة وإن اشترك معه في النواحي الشكلية والإعرابية ، ثم هو فضلاً عن ذلك يتركب في الجملة مع فعل ذي طبيعة خاصة من حيث مبناه ومعناه .

## الوظائف النحوية لجملة الفعل المبني للمجهول

### مفهوم الوظيفة :

في التراث النحوي القديم ما يدل على أن النحاة اهتموا بالسي  
مضمون الوظيفة النحوية ، إلا أن إدارتهم إياه لم يكن من التبلور بحيث يسمح  
لهم بتحديدده في مصطلح واضح . غير أننا نستطيع أن نتبينه فيما جرى  
على ألسنتهم من مصطلح " المعنى " الذي كثيراً ما كانوا يقصدون به الوظيفة  
النحوية . يقول الزجاجي (١) في سياق الحديث عن دور الإعراب : إنَّ الاسماءَ  
لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها ، ولسم  
تكن في صورها وأبنيتها أدلةً على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت  
حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني .

وبهذا المدلول يردُّ مصطلحُ المعنى في كلام ابن جنِّي (٢) فهو  
يعرف الإعراب بأنه " الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعتَ  
" أكرم سعيداً أباه " علمت برفع أحدهما ونصب الآخر ، الفاعل من المفعول .  
إنَّ ما تقدم يدل على تحسس النحاة لقضية الوظيفة النحوية  
في الكلام وقد تناولوها بالدرس في ركاب الظاهرة الإعرابية ، وهي أصلُ مسن  
الأصول المبدئية التي انبنى عليها النحو العربي .

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٩ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٥ .

على أن الملاحظ أنَّ الوظيفة في الدراسات القديمة منطلقةٌ من المفردات وراجعةٌ إليها ، فالوظيفة النحوية عندهم إنما هي وظيفة المفرد في الجملة ، أما الجملة من حيث وظيفتها فلا حديث عنها ، وهي عندهم إيطارٌ معنويٌّ مركبٌ واسعٌ يتضمَّن مفردات ذات وظائف ، ويرتبط بمفردات لها وظائفها ، ولكنها لا يُسند إليها وظيفة .

ويُصرِّح ابن هشام (١) بهذه النظرية المبدئية في سياق حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الأعراب ذاكراً أنها سبع ، وأنه بدأ بها لأنها لا تحل محل المفرد ونلك هو الأصل في الجمل .

ويستخلص من قول ابن هشام أنَّ الجملة باعتبارها الوحدة الأساسية في الكلام كان حظها من عناية النحاة قليلاً ، فلم يعرضوا لها إلا في ثنايا الفصول حين يعرضون للخبر الجملة والنعت الجملة . ولعلَّ السبب في ذلك كليله أنَّ النحاة وجَّهوا عنايتهم إلى ظاهرة الأعراب وتفسيرها ، وفكرة العمل والعامل ، ولا يظهر في الجملة أثر للعامل كما يظهر في الكلمات المعربة .

ونتيجةً لذلك تقيَّد النحاة في دراسة الجملة بمدى قدرتها على الحلول محل المفرد ، فتوصلوا إلى تصنيف الجمل إلى نوعين : ما يمكن تأويله بالمفرد فيكون له محل من الأعراب ، وبالتالي يتدرج تحت البناء الوظيفي للكلام ، وما لا يمكن أن يحل محل المفرد ، فلا يكون له محل من الأعراب ، وبالتالي يعجز عن أداء دور وظائفه التركيبي في الكلام .

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٣٨٢ .



وقد حَصَرَ النحاةُ الجملَ ذات الوظائف النحوية في سبعِ جملٍ هي :  
جملة الخبر وجملة الحال ، وجملة الواقعة مفعولاً ، وجملة المضاف إليها ،  
والجملة التابعة لمفرد ، وجملة التابعة لجملة لها محلٌّ من الإعراب ، وجملة  
جواب الشرط المصدرية أو إذا .

وأضاف ابن هشام (١) بعد أن أحصى الوظائف السابقة جملتين  
أخريين ، إحداهما : الجملة المسند إليها ، نحو قوله تعالى : " سِوَاهُمْ عَلَيْهِمْ  
أَنْذَرْتَهُمْ " إذا أُعْرِبَ ( سواءً ) خبراً ، و( أَنْذَرْتَهُمْ ) مبتدأ . ونحو : " تَسْمَعُ  
بِالْمَعْيُودِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " إذا لم يُقَدِّرِ الأَصْلُ ( أَنْ تَسْمَعُ ) ، بل يُقَدِّرُ  
( تَسْمَعُ ) قائماً مقام السماع . والثانية : الجملة المستثناة ، نحو قوله تعالى :  
" لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُضَيِّطٍ إِلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ " إذا أُعْرِبَتْ ( مَنْ ) مبتدأ ،  
و ( يعذبه الله ) الخبر ، وجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء  
المنقطع .

أما الجملُ التي ليس لها محلٌّ من الإعراب فليس لها وظائف  
نحوية تركيبية ، كالخبر والحال والمفعول . . . الخ ، ولذلك اصطاحوا عليها  
بمصطلحات شكلية (٢) مثل : الجملة المستأنفة والجملة المعترضة والجملة  
المفسرة وغيرها ، لأنها لا ترتبط بسواها من الجمل في العبارة أو النص ارتباطاً  
يفرز وظيفة تركيبية ، بل قصارى ما تدلُّ عليه ، قيمٌ دلالية عامة في العبارة الكاملة .

(١) مغني اللبيب ٢ / ٤٢٧ .

(٢) المصطلح الشكلي تسمى به الجملة بحسب منزلتها في الكلام أو خصائص بنيتها ،  
أو طرقة تركيبها . انظر الشرط في القرآن الكريم لعبد السلام السدي ومحمد

النهادي الطرابلسي ، ص ١٢٣ .

من ذلك تعريف النحاة لوظيفة الجملة المعترضة بأنها "المعترضة  
بين شيئين لافادة الكلام تسديداً وتحسيناً" (١)، ومن أمثلة التحسين قولك:  
"زيد" - لا فخر فوه - خطيب" ومن أمثلة التثديد قول الحماسي:  
إن الثمانيين وبلغتهم ما      قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

ومنه ايضاً :

يا ليت شعري والمضى لا تنفع      هل أغدون يوماً وأمرى مجمع  
والجملة التفسيرية وظيفتها حسب تعريف ابن هشام (٢) (كشوف  
حقيقة ماثلية) • ومدلوم أن هذه الوظائف ليست وظائف نحوية ، إذ هي قيسم  
دلالية عامة مرتبطة بمعنى السياق الكلي •

والحق أن مثل هذه الجمل الأخيرة ينبغي أن تعد من قبيل  
الجمل ذات الوظيفة ، بالرغم من كونها لا تتشكل في ارتباط تركيبى مع سواها  
من الجمل ، ذلك " أن الاستقلال التركيبى لا يعزل وجود ارتباط معنوي ، فالنص  
بأكمله مجال دلالي واحد ، والجمل من النص تقوم على تسلسل معنوي عام يحكم  
انتمائها إلى نفس المجال الدلالي • ولكن هذا الارتباط المعنوي ليس من  
الحتي أن يتشكل في ارتباط تركيبى نحوي " (٣) •

(١) مغني اللبيب ٢ / ٣٨٦ •

(٢) المصدر السابق ٢ / ٣٦٩ •

(٣) الشرطي القرآن ١٣٦ •

ومفهوم الوظيفة عند الباحثين المعاصرين يحدد بأنه "المنزلة التي يتبوؤها أي جزء من أجزاء الكلام في البنية التركيبية للسياق الذي يسرد فيه" (١) ، و إنما فصل للوظيفة التركيبية عن الرسالة الدلالية للنص المفلوظ ، بل تنصهر فيه عناصر التصنيف النحوي مع مقومات الدلالة عامة ، ذلك أن الجمل باعتبارها الوحدات الأساسية في النص الكامل المغلق تؤدي وظائفها النحوية عن طريق الاندماج البنيوي والوظائفي مع غيرها من الجمل والافردات ، وفي الوقت نفسه تشع هذه الجمل شحنات إخبارية حملها إياها المتكلم ، هي بمثابة قيم دلالية عامة .

ولحل الفرق بين النحاة القدامى والمعاصرين في تحديد مفهوم للوظيفة يعود إلى اختلاف مفهوم تحليل الجمل ، فالقدامى يعتبرون الجملة الوحدة الكلامية الأم للتحليل النحوي ، بينما يعول المعاصرون على النص الكامل المغلق أساساً ومنطلقاً للمهمة التحليل .

وإن نحن تبيننا النظرية التي تنطلق في التفكير النحوي من النص ، أي من مفلوظ يعتبر مدونه أو متناً مغلقاً قائماً بنفسه ، تحتم علينا أن نعتبر أن كل جملة واردة في صلب النص المغلق لا بد لها أن تقوم بوظيفة ما . وحتى تلك الجمل التي تبدو بنيوياً مستقلة بنفسها فهي في صلب الخطاب الكامل حلقة دلالية ووظائفية مترابطة وثيق الارتباط بكل أجزاء المتن (١) .

(١) الشرطي في القرآن ١٣٣ .

وعلى هذا فإنَّ ما اصطُح عليه النحاةُ القُدَّامى بالجمل القسي لا محلَّ لها من الإعراب - وهي سَبَعٌ<sup>(١)</sup> - هي من الجمل ذات الوظيفة إذا نُظِرَ إليها على أنَّها أجزاءٌ مترابطةٌ في النصِّ الكامل . وقد سَمَّاهَا النحاةُ باسم وظائفها الدلالية العامة .

وظائف جملة الفعل المبني للمجهول :

إنَّ انتهاجَ المفهوم الكلاسيكي لتحليل الجمل الذي يعتبرُ الجملةُ الوحدةَ الاسيائيةً للتحليل النحويِّ سيؤدي بنا إلى استبعاد قسمٍ من الجمل التي عندها النحاةُ لا محلَّ لها من الإعراب كالجملة المستأنفة والجملة المعارضة ، باعتبارها جملاً مستقلةً بِنَيْسَوِيًّا ، لا تَدْخُلُ في هيكلِ وظائفٍ أَوْسَعِ منها ، لذلك سأخذُ بالمفهوم الحديث لتحليل الجمل والذي يعتمدُ النصَّ الكاملَ مُنْطَلِقًا للتحليل حتى تشمل الوظائف النحوية والوظائف الدلالية العامة .

وفي الجدول التالي رُصِّدَتْ وظائفُ جملة الفعل المبني للمجهول من خلال القرآن الكريم ، والشعر المجموع في ديوان المفضليات .

(١) هي المستأنفة ، والمعارضة ، والمفسِّرة ، والواقعةُ جواباً لشرطٍ غير جازم أو جازم غير مقترن بالفاء ، والواقعة جواباً لقسَم ، وطسنة الموصول ، والتابعة لما لا محل له من الإعراب .

الأمثلة	الوظائف
<p>قال تعالى "غَلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ" (١)</p> <p>قال تعالى "وقال اليهود يدُ الله مغلولة" ، غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعُنُوا بِمَا قَالُوا" (٢)</p>	<p>١- الاستئناف</p> <p>أ - الافتتاح</p> <p>ب - الاستهلال بعد انقطاع</p>
<p>قال تعالى "فَهِيَ تَعْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةٌ وَأَصِيلًا" (٣)</p> <p>قال تعالى "هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ" (٤)</p> <p>قال تعالى "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ" (٥)</p> <p>قال المرارِبِينِ المنقذ :</p> <p>وَنشاصِي إِذَا تَفَرَّعَهُ لَمْ يَكْدِ يَلْجِمُ إِلَّا مَا قَسِرَ (٦)</p>	<p>٢- الخبر</p> <p>أ - خبر المبتدأ</p> <p>ب - خبر الفعل الناسخ</p> <p>ج - خبر الحرف المشبه بالفعل</p> <p>د - خبر فعل المقاربة</p>

(١) الروم ١٠

(٢) المائدة ٦٤

(٣) الفرقان ٥

(٤) يس ٦٣

(٥) غافر ١٠

(٦) المفضليات ٨٥ ، والبيت في وصف الحصان ، النشاصي الفميم

المرتفع

قال تعالى "فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا" (١)	٣ - الشرط
قال تعالى "وَإِنْ يَسْتَفِيتُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ" (٢)	أ - الشرط
قال تعالى "وَلْتَسَأَلنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ" (٣)	ب - الجواب
قال تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ النَّصَافُ" (٤)	٤ - جواب القسم
قال تعالى "لَا يَغْفِرُونَ لِمَنْ يَشْرِكُ بِهِ" (٥)	٥ - جواب النداء
قال بشر بن عمرو بن مرثد: (٦)	٦ - المفعول به
وترى الذي يعفونهم لحبائهم يحيى ويرجو منهم أن يركبوا	أ - مفعول به ثان
قال تعالى "قَالُوا : أُوذِينَا" (٧)	ب - مقول القول
قال تعالى "مِثْلَ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ . . ." (٨)	٧ - صلة الموصول
قال تعالى "فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ . . ." (٩)	

(١) الشورى ٣٦

(٢) الكهف ٢٩

(٣) النحل ٩٣

(٤) البقرة ١٧٨ وجواب النداء ونافية رأيتها في كتاب (الشرط في القرآن

١٦٧)

(٥) المائدة ٥

(٦) الفضليات ٢٧٧ ، يعفونهم : يطلب فضلهم . يحيى : يعطى .

(٧) الأعراف ١٢٩

(٨) الجمعة ٥

(٩) الأحقاف ٣٠

قال تعالى "إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى" (١)	٨ - النعت
قال الأسود بن يعفر النهشلي: (٢) ولقد لهوت وللشباب لَذَاذَةٌ بِشَلَاقَةٍ مُزَجَّتْ بِمَاءِ غَوَادِي	٩ - الحال
قال تعالى "خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ" (٣) وقول الشاعر: كَمِيتٍ غَيْرِ مُحَلِّفَةٍ وَلَكِنْ كَلَوْنَ الصِّرْفِ عَسَلٍ بِهِ الْأَدِيمُ (٤)	١٠ - الإضافة
قال تعالى "يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ" (٥) وقول الشاعر: فَهِيَ هَيْفَاءُ هَضِيمٍ كَشَحَهَا فَخْمَةٌ حَيْثُ يَشُدُّ الْمُؤْتَرُّ (٦)	١١ - المفعول لأجله
قال تعالى "يُؤْمِنُ بِصَدْرِ النَّاسِ رَاشِتَاتًا لِيُرُوا أَعْمَالَهُمْ" (٧) قال الحصين بن الحُمام العري: (٨) وَعَوْدِي بِأَفْنَاءِ الْعَشِيرَةِ إِنَّمَا يَحُودُ الدَّلِيلُ بِالْعَزِيزِ لِيَعْصِمَا	

(١) الأحقاف ٣٠٠

(٢) المفضليات ٢١٨٠

(٣) البقرة ١٦٢

(٤) المفضليات ٣٣٠

(٥) الأنعام ٧٣

(٦) المفضليات ٩٠

(٧) الزلزلة ٦

(٨) المفضليات ٦٨

<p>قال تعالى: "فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ" (١)</p> <p>قال الكلابية العريضة: (٢)</p> <p>ونادي مُنادي الحيِّ أَنْ قَدْ أُتِيْتُمْ</p> <p>وقد شَرِبْتَ ماءَ المَزَادَةِ أَجْمَمًا</p>	<p>١٢- التفسير</p>
<p>قال أفنون التغلبي: (٣)</p> <p>لو أنني كنتُ من عادٍ وممن إرم</p> <p>رَبِيتُ فِيهِمْ - وَلَقَمَانٍ وَمِنْ جِدَانٍ</p>	<p>١٣- الاعتراض</p>
<p>قال الشنفرى الأزدى: (٤)</p> <p>فَدَقَّتْ وَجَلَّتْ وَاسْبِكْرَتْ وَأَكْمَلَسَتْ</p> <p>فَلَوْ جَنَّ انْسَانٌ مِنَ الْحُسْنِ جَنَّتِ</p>	<p>١٤- العطف</p>

- (١) النمل ٨ •
- (٢) المفضليات ٣١ • وتفسيره: أتاها الصرّيج وقد شربت فرسه ماء الحسوس  
أجمع فعاقبها عن الجري •
- (٣) المفضليات ٢٦٢ •
- (٤) المصدر السابق ١٠٩ •



هذه جملة لوظائف التي وفتت عليها جملة الفعل المبني للمجهول من خلال القرآن الكريم وكتاب المفضليات ، ولا ريب أن قيام جملة المجهول بهذه الوظائف دليل على أهمية دورها في التعبير ، وليست هذه الوظائف هي كسلب ما يمكن أن تؤديه جملة المجهول من وظائف ، فقد تؤدي وظيفة الإسناد إليها نحو قولك " يقرأ القرآن خير من أن يقرأ الشعر " قياساً على القول القديم " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " إذا لم تقدر الأصل ( أن يقرأ ) . ومن مواقع الإسناد إليها أن تكون فاعلاً أو نائباً عن الفاعل على مذهب الكوفيين الذين أجاوزوا وقوع كل جملة في موقع الفاعل ونائبه سواءً أكانت مبنية للمجهول أم لم تكن . قال هشام وشعيب وجماعة : يجوز ذلك في كل جملة نحو : ( يعجبني تقوم ) ، وقال الفراء : جوازاً مشروطاً . ويكون الفعل السند اليه قلباً ، وياقترانها بأداة معلقة نحو ( ظهر لي أقام زيد ) (١) وعلى هذا يجوز أن يقال : ( يعجبني يقام ) و ( ظهر لي هل قتل الرجل ) .

(١) معني اللبيب ٢ / ٤٠١ .

## الفرق بين جملة الفعل المجهول وجملة الفعل المطاوع

### مفهوم المطاوعة :

المطاوعة معنى صرفي يطرأ على الفعل عندما يبيئ على صيغة معينة : قال الرضي : (١) " المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أئسب الفحل ، سواء أكان التأثر متعدياً ، نحو : علمته الفقه فتعلمه ، أي قهره التعلّم . فالتعلّم تأثير ، والتعلّم تأثر وقبول" لذلك الأثر ، وهو متعدّ كما ترى ، أو كان لازماً ، نحو : كسرتّه فانكسره ، أي تأثر بالكسر . . . . . وإنما قيل لمثله مطاوع ، لأنه لما قبل الأثر فكانه طاوعه ولم يمتنع عليه .

فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو :  
باعدت زيدا فتباعد ، المطاوع هو زيد ، لكنهم سمّوا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً .

### صيغ المطاوعة

١ - صيغة (انفعل) ، هذه الصيغة مختصة بالمطاوعة فلا تأتي لمعتس غيرة . وهي لا تكون إلا لازمة . ويشترط أن يكون أصلها الثلاثي دالأعلى علاج . قال الرضي (٢) " باب (انفعل) لا يكون إلا لازماً وهو في الغالب مطاوع (فعل) ولا يكون إلا علاجاً ، أي من الأفعال الظاهرة " كالكسر والقطع والجذب . وقد يطاوع غير الثلاثي نحو : أغلقتّه فانغلق ، وأزعجته فانزعج .

(١) شرح الشافية / القسم الأول . ١ / ١٠٣ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٠٨ - ١٠٩ .

لكن الرضي يعود فيقول: "وليس مطاوعة (انفعل) مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردتسه فذهب" (١).

صيغة (افتعل) وهي للمطاوعة غالباً، لكنها غير مختصة بها " فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة جاز مجيئسه في غير العلاج، تقول: غمته فاعتمه ولا تقول: فانغم. ويكثر إغناء (افتعل) عن (انفعل) في مطاوعة ما فاؤه لام أو واو أو ونون أو ميم، نحو: لأمت الجرح (أي أصلحته) فالتأم، ولا تقول: أنلأم وكذا رميت به فارتمى، ولا تقول: انرمى، ووصلته فاتصل، لا: انوصل، ونفيت فانتفى، لا: انفى، وجاء (محوته) فامحى وامحى" (٢).

وعلل إغناء صيغة (افتعل) عن (انفعل) في المواضع السابقة بقوله: "وذلك لأن هذه الحروف ما تدغم النون الساكنة فيها ونون (انفعل) علامة المطاوعة، فكرة طمسها. وأما تاء (افتعل) فسي نحو: ادكر وأطلب، فلما لم تختص بمعنى من المعاني كون (انفعل) صارت كأنها ليست بعلامة، إذ حق العلامة الاختصاص" (٣).

(١) شرح الشافية / القسم الأول / ١٠٨ / ١ - ١٠٩.

(٢) المصدر السابق والصفحات نفسها.

(٣) المصدر السابق والصفحات نفسها.

٣ - صيغ تأتي للمطاوعة على قلة وهي (١) : (تَفَعَّلَ) : نَبَيْتَهُ فَتَنَّبَسَهُ  
و (تَفَاعَلَ) : بَاعَدَتْهُ فَتَبَاعَدَ و (اسْتَفَعَلَ) : أَقَمَّتْهُ فَاسْتَقَامَ، و (تَفَعَّلَلْ)  
د حرجته فندحرج .

ويبدو بعد هذا العرض أن مفهوم المطاوعة لا ضابط له ، فهو  
ليس مقيساً في كل فعل ثلاثي متعدٍ دال على علاج ، فلا يقال : طردته فانطرد ،  
ولا ضربته فانضرب ، ولا صفعته فانصفع . ثم إن صيغة (تَفَعَّلَ) نحو : عَلَّمْتَهُ  
فَتَعَلَّمَ ، وفَهَّمْتَهُ فَفَهَّمَ ، ليس دالاً على علاج بالرغم من احتجاج الرضي لئله  
بأن " التكرير الذي فيه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس " (٢) ، لأنَّه  
احتجاج " ضعيف " .

#### أصل صيغ المطاوعة :

يجمع قدامى النحاة على أن صيغ المطاوعة مأخوذة من الفعل  
الثلاثي بزيادة أحرف معينة . وقد لاحظ جورج زيدان (٣) من المحدثين أن  
(التاء) حرف مشترك بين معظم صيغ المطاوعة : وزعم أنها بعض أداة (ات)  
المستعملة في العبرية والسريانية بمعنى الذات أو النفس . وصيغة المطاوعة  
في السريانية (اتَفَعَّلَ) ، وفي العبرية (هتَفَعَّلَ) بقلب الهمزة هاء . و (ات)  
في العبرية مركبة مع اسم الإشارة في كلمة (ذات) .

(١) انظر هذه الصيغ في شرح ابن عقيل ٢ / ٦٠١ - ٦٠٣ ، وأحمد الحملاوي :

شذا العرفني فن الصرف ص ٤٤ .

(٢) شرح الشافية / القسم الأول / ١ / ١٠٨ .

(٢) الفلسفة اللغوية ٨٩ ، ٩٠ .

وَمَقْتَضَى رَأْيَهُ أَنْ صِيغَةَ (انْفَعَلَ) هِيَ أَسْلُفُ الْمَطَاوَعَاتِ التَّنَائِيَّةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَدْ قُصِدَ بِهَذَا أَنْ تَدُلَّ عَلَى انْحِصَارِ الْفِعْلِ فِي نَفْسِ الْفَاعِلِ ، فَقَالُوا (انْقَسَلَ) بِمَعْنَى حُصُولِ الْقَتْلِ فِي نَفْسِ الْفَاعِلِ ، ثُمَّ تَنَوَّعَ مَعْنَى هَذِهِ الصِّيغَةِ بِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَتَوَلَّدَ مِنْهَا (تَفَاعَلَ) وَ (تَفَعَّلَ) . أَمَّا (اِفْتَعَلَ) فَهِيَ (اِتَّفَعَلَ) ، تَقَدَّمَتْ فِيهَا فَاءُ الْفِعْلِ عَلَى تَاءِ الْاِفْتِعَالِ بِالْقَلْبِ الْمَكَانِيِّ .

أَمَّا نُونُ (اِنْفَعَلَ) وَأَلْفُهَا ، فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مُبْدَلَةً مِنْ (اِت) ، وَإِنَّمَا أَنَّهَا بَقِيَّةُ كَلِمَةِ (نَفْسِ) الَّتِي بِمَعْنَى (اِت) ، حُذِفَ مِنْهَا الْحَرْفَانِ الْأَخِيرَانِ بِالنَّحْتِ ، فَبَقِيََتِ النُّونُ وَاتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ وَلَا عِزَّةَ بِالْأَلْفِ ، لِأَنَّهَا فِي الْعَبْرِيَّةِ (نَفَعَلَ) هِ وَهِيَ بِمَعْنَى الْمُنْجَهُولِ تَمَامًا (١) .

ويذهب داود عبده (٢) مذهب القدماء في اعتبار صيغ المطاوعة صيغاً مزيدة . ويرى أن صيغة (اِفْتَعَلَ) أصلها (انْفَعَلَ) ، مستدلاً بأن حروف الزيادة تلحق دائماً أول الأفعال . ويدعم رأيه بديل صوتي لطيف ، صفوته : أن المماثلة بين الأصوات الصحيحة في اللغة العربية مماثلة خلفيته في الغالب ، أي أن الصوت الخلفي هو الذي يتغير ليماثل الصوت الذي يليه ، نحو :  
(جَنَبٌ ← جَمَبٌ) انقلبت النون ميماً مماثلة للباء .  
(مُدَثِّرٌ ← مَدَثِّرٌ) انقلبت التاء دالاً مماثلة للدال .  
(نَخَسَفَ بِهِمْ فَخَسَبَ بِهِمْ) انقلبت الفاء باءً مماثلة للباء .  
(إِنْ يَعْجَبُ فاعْجَبْ ← إِنْ يَعْجَبُ فاعْجَبْ) انقلبت الباء فاءً مماثلة للفاء .

(١) جرجي زيدان : الفلسفة اللغوية . ٩٠ .

(٢) أبحاث في اللغة العربية ١٤٧ - ١٣٨ .

وهكذا لو كانت (انفعل) هي الأصل لأصاب التغيير الصوت الخلفي ، أي فاء الفعل في مثل (ازدهر) و (ادعى) ، ولكانتسا بالتالي (استزهر) و (اتعى) . لكن هذا لم يحدث، مما يدل على أن أصل (ازدهر) هو (اتزهر) ، ثم قلبت التاء الأجرأ على قاعدة المائلة الخلفية ، فاصبحت (ادزهر) ، ثم حدث قلب مكاني فيها فصارت (ازدهر) . وعلى هذا فإن صيغة (انفعل) أصل لصيغة (انفعل) .

ويذهب برجستراسر<sup>(١)</sup> إلى رأي شبيه بالآراء المتقدمة فسي أن تاء الافتعال كانت سابقة للفاء ، كما في الآرامية ، فيقال فيها *etqrè* ، أي (اقترا) ، بمعنى (قري) . ولكن التاء تتأخر في الآرامية بعد فاء الفعل ، إذا كانت حرفاً من أحرف الضفير كما في ( *estama* ) أي (استمع) ، وعلى هذا القياس أخرت العرب التاء في سائر الأفعال .

غير أن مصطفى جواد<sup>(٢)</sup> يذهب إلى أن المطاوعة خرافة صرفية ، فليس في العربية أوزان للمطاوعة ، ولا أثر للمطاوعة في الأوزان التي ذكرها النحاة والصرفيون . وذهب إلى أن أصل (انفعل) إنما هو (افعل) بتضعيف الفاء ، وأن أصله ما زال مسجلاً في اللغة الأكدية السامية ، إحدى أخوات العربية . . . . ثم قلبت العرب من أحد الضعفين نوناً للتخفيف ، فقالوا : (انفعل) ، ومن هذا القلب التخيفي ظهرت النون المزعوم أنها من أحرف الزيادة) ثم قال :

(١) التطور النحوي ٦٠

(٢) المباحث اللغوية في العراق ص ١٧ ، ١٨

"وقد أدى جهل هذا القلب الى تخليط في الصرف كان سيء العاقبة ، فأقل ما نشأ من الضرر استيهام أصول عدد من المشتقات ، وانكار طريقة من طرائق التطور اللغوي ، فاحرّ نجّم أصله (أحرّجَم) ، وقرّص أصله (قرّص) ، واقمصنّس أصله (اقمصنّس) ، وهو في الأسماء أكثر ، مثل "عنقود" من عقود . . . . .  
والخرنوب من الخروب . . . . ."

### الفرق بين الجملتين :

قَصَرَ النحاة مفهوم المطاوعة على الفعل وَحْدَهُ ، فلم يقفوا عند أثره على التركيب ، وبالرغم من أَنَّ الرضيّ قال : إِنَّ "المطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً ، نحو : باعدته فتباعد " إلا أنه لم يدرس العلاقة بين تركيب المطاوع وتركيب المجهول . فلم يقل صراحةً إِنَّ المطاوع حذِفَ فاعله وأقيِمَ المفعول مكانه ، وإن حذِفَ الفاعل إنما كان لأغراض ، كما قالوا في الفعل المجهول : بل لعلّ تسميتهم الفعل المطاوع بهذا الاسم قصدوا بها إلى التفريق بين جملة المطاوع وجملة المجهول ، على ما بينهما من تشابه عام في المعنى ، خصوصاً أن صيغة المطاوعة لا تطرد على سائر الأفعال كما هو شأن المجهول ، وليس لها طريقة واحدة في البناء " فضلاً عن أنّها مشروطة في بعض الصيغ ، مثل : "انفعل" بأن يكون أصله دالاً على معالجة حسية ، ولعلّهم أرادوا من صيغة "انفعل" مجرد حصول أثر الفعل دون النظر إلى الفاعل ، في حين أن صيغة (فعل) المبنية للمجهول تدلّ وضعاً على فاعل محذوف ، ويظهر ذلك في إعراب المسند إليه ، فبينما يعربون "الجهل" في "انقطع الحبل" فاعلاً ، يعربونه في "قطيع الحبل" نائباً عن الفاعل .

أما المعاصرون (١) ، فمنهم من يرى أنَّ الجملتين متشابهتان من حيث معنى الفعل فيهما ومن حيث الإسناد، فالمسند الية فيهما من ذلك النوع الذي لا اختيار له في الفعل ، بل يتلَبَّس ويتَّصَّف به ، فضلاً عن أنَّ أحكامهما هسي أحكامُ الفاعل ، ولذلك يَرَوْنَ أنَّ تلحق الجملتان بباب الفاعل .

أما مصطفى جواد فيرى أنَّ الأفعال المزعوم أنها للمطابقة هسي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي ، أو شبهه ميله إليه ، مسن غير تأثير من الخارج ولذلك لا يقتصر (انفعل) على المتعدي ولا تكون له صلة بالثلاثي أحياناً ، مثل : " انكدر " في سورة التكويم " إذا الشمس كورت وإذا النجوم انكدرت وإذا الجبال سيرت وإذا العشار عطلت وإذا الوحوش حشرت " . ومعنى انكدرت " انقضت " والانكدار : الإسراع والانقضاء ، ولا ثلاثي لسهه . فانكدار النجوم لما كان معروفاً مشهوداً صار كأنه شبه ارادى كما تقول : " تدلسى ثمر الشجرة " و " انداح البطن " ، وبنيت الأفعال الأخرى للمجهول نسي السورة ، لأنها ليست معهوده ولا مشهودة ، فلا ميل طبيعياً فيها ، ولا اختيار وعلى هذا يقال : " وقف ساعة ثم انصرف ، ولم يصرفه أحد " بالبداهة . وانطلق إلى فلان " أى ذهب إليه . . . . . وكذلك القول في (انحرف) وانهى ، وتجمنيل وتكلف ، والنماح (٢) الملح ، وانفجع ، وألوف أفعال أخرى . وبهذا يظهر الفرق

- (١) ابراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته ص ١٠٤ ، وعبدالرحمن أيوب دراسات نقدية في النحو العربي ١ / ٢٤٤ ، ومهدي المخزومي : النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٤٧ ، و ابراهيم مصطفى : إحياء النحو ٥٥٤ .
- (٢) أصله (ميت) ، وماث الملح في الماء : أذابه ، وقد افث . وهي يائبة وواوية . ماث الشبي ، يهوشه موتاً : مرسه (اللسان مادة ميت) .



بين أوزان الأفعال الإرادية والفعل المبني للمجهول<sup>(١)</sup> "هـ" فلو كانت الأفعال الإرادية التي سُمِّيت غلطاً أفعال المطاوعة تُؤدِّي معنى الفعل المبني للمجهول ، أو كان الفعل المبني للمجهول يؤدي معنى هذه الأفعال ، لَمَا احتاج الواضعُ إلا إلى إحدى الطريقتين للتعبير ، ولم يأتِ بهما معاً<sup>(٢)</sup> .

وهذا رأيٌ صائبٌ سليم ، وما يؤيدُ صحته أن صيغَ المطاوعة يجوزُ أن تُبنى للمجهول ولاتأبأها السليقة ، مثل قولك :

عَلِمْتَهُ الْفَقْهَ ، فَتَعَلَّمَ الْفَقْهَ — تُعَلِّمُ الْفَقْهَ  
سَلِمْتَهُ الْجَائِزَةَ ، فَتَسَلَّمَ الْجَائِزَةَ — تُسَلِّمُ الْجَائِزَةَ  
خَيْرَتَهُ الذَّهَابَ أَوْ الْبَقَاءَ فَتَخَيَّرَ الْبَقَاءَ — تُخَيِّرُ الْبَقَاءَ  
أَطَلَقْتَهُمْ بِهِ ، فَانْطَلَقُوا بِهِ — انْطَلَقُ بِهِ<sup>(٣)</sup>  
بَاعَدْتُهُ عَنِّي ، فَتَبَاعَدَ عَنِّي — تَبْعُدُ عَنِّي

ويذهب العقاد إلى أن "الفرق كبير بين (انكسر الاناء) و (كسر الاناء) لأن الموضوع في قولنا (انكسر الاناء) هو موضوع الكسر ، بغير نظر إلى فاعلٍ معلوم ، أو مجهول . ولكن صيغة الفعل (كسر) تشغلُ الذهنَ بمعنى غير الكسر ، وهو النظر إلى الفاعل ، والعلمُ بعد ذلك أنه غير معلوم<sup>(٤)</sup> .

(١) المباحث اللغوية في العراق ١٧ .

(٢) المصدر السابق ١٨ .

(٣) انظر (انطلق به) في كلية ودمنة ترجمة ابن المقفع ١٧١ (ب.ت) .

(٤) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ٣٦ .

ويرى جبر ضومط<sup>(١)</sup> " أن " المجهول يَلْتَفِتُ معه الذهنُ إلى الفاعل المباشر ، فيلاحظ وجوده ، وإنما يَحْدَفُ لغرض من الأغراض ، أما المطاوعُ فيُنْظَرُ فيه إلى حصول الأثر في المفعول مع صَرْفِ النظر عن فاعله السببي " . ويُفسَّرُ الفاعلُ المباشرُ بما كان مثل ( زيد ) في قولك : ( ضَرَبَ زيدٌ عمراً ) ، وكَسَرَ الزجاج ، وأكَلَ وشَرِبَ ونظروا سَمِعَ وشَمَّ وذاقَ ولمَسَ وكتبَ ورَمَى وفَهِمَ وأخذَ وأعطى . . . الخ . ويُفسَّرُ الناعلُ السببيُّ بما كان سبباً لحصول الفعل ، كالهواءُ والماءُ والصاعقةُ ، وغير ذلك من الفواعل الطبيعية والكيمياوية . فاذا قلنا مثلاً : " أما البابليون فمَحِيَتْ آثارهم ودُرِسَتْ معالمهم " ، كان الفاعلُ المباشرُ ملحوظاً عند العقل ، وإنما حُدِفَ لغرضه ، كإرادة الاختصار ، أو عدم معرفته على اليقين . فاذا قلنا : " أما البابليون فمَحِيَتْ آثارهم واندُرِسَتْ معالمهم " كان النظرُ مَصْرُوفاً إلى حصول الأثر منسباً إلى الأمحاء والاندراسه ، وإذا استشرف العقلُ إلى معرفة الفاعل قَدَرَهُ من قبيل السببي بخسب دلالة القرائن عليه . . وأنت إذا تتبعت أفعال اللغة وجدت ما يُسْنَدُ فيها إلى الفاعل المباشر فقط . . . لا مطاوع له ، بخلاف غيرها مما يُسْنَدُ إلى السببي المباشر والسببي ، كالقطع والمد والكسر ، فان مطاوعاتها مشهورة ، مع ملاحظة أن مطاوعاتها جاءت باعتبار إسنادها إلى الفاعل السببي "

---

(١) الخواطر الحسان ٧٢ وما بعدهما .

وخلاصة القول أن بين الجملتين فرقاً واضحاً في المعنى يَنتجُ عن دقة هذه اللغة في التمييز بين المعاني ومختلف المرامي ، فالفرق واضح بين "ضرب زيد" و "اضطرب زيد" وبين "قضى الأمر" و "انقضى الأمر". هو فرق في المعنى ناتج عن الفرق في الصيغة ، وهو أيضاً فرق في أصل التركيب . ولذلك فإن التمييز بينهما نظراً نحوياً سليم ، لأن المسند إليه في جملة المجهول مفعول به في الأصل ، وقع موقع الفاعل . أما المسند إليه في جملة الفعل المطاوع فهو فاعلٌ مختارٌ مُريدٌ ، شأنه شأن الفاعل في نحو: انطلق زيد ، وانصرف ، واجتمع القوم ، واندحر الجيش بلا قتال "أما أمثلة" انقطع الحبل وانماط الطح وانداح البطن . الخ " فالمسند إليه فيها من ذلك النوع المتصّف بالفعل لأن به إرادةً طبيعيةً للفعل ، كقولنا : " مات زيد " وسقداً الحائط .

ولقد جاء في الاستعمال اقتران صيغة المجهول بصيغة المطاوع ، فيقال: قُطِعَ الشيءُ فانقطع ، وكسِرَ فانكسر ، وقال الشاعر:

" لَوْ عَصِرَ مِنْهُ الصَّكُّ وَالْبَانُ انْعَصَرَ " (١)

فلو كان التعبيران يؤدیان المعنى نفسه لما اقترنا هذا الاقتران .

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٥٨ والبيت من الرجز ، وهو لأبي النجم العجلي في وصف شعر امرأة ، والشطر الذي قبله " خُودٌ يَقِطِي الفِرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَرُ ، انظر : المنصف لابن جني ١ / ٢٤ ، وشرح الشافية ١ / ٤٣ .

## الأغراض البلاغية لحذف الفاعل

### من جملة المجهول

من الأحكام المقررة عند النحاة أن الفاعل لا يذف من الجملة الفعلية لأنه عمدة الكلام ، ولأنه منزل من الفعل منزلة الجزء ، ويكون اسماً ظاهراً ، وضميراً مستتراً . وقد حملوا ما جاء منه ، وحذفوا على أنه ضمير . من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن " ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " . ففاعل ( يشرب ) ليس ضميراً عائداً على ما تقدم ذكره ، وهو ( الزاني ) ، لأن ذلك خلاف المقصود . وليس الأصل ( ولا يشرب الشارب ) ، فحذف الشارب ، لأن الفاعل عمدة فلا يذف ، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائداً على الشارب الذي استلزمه الفاعل ( يشرب ) . فإن ( يشرب ) يستلزم ( الشارب ) ، وحسن ذلك تقدم نظيره ( ولا يزني الزاني ) (١)

لكن الحق أن الفاعل يذف ، وعند حذفه لا بد من دليل عليه حتى لا يبينهم الكلام ، وهو يذف من جملة المبني للمعلوم حذفاً جوازياً شرطاً أن يدل عليه دليل . ويذف من جملة المبني للمجهول حذفاً واجباً ، لأن بناء الفعل يدل وضعاً على حذفه ، بمعنى أن جملة المعلوم يبقى الفاعل فيها موضع الإسناد حتى في حالة حذفه ، أما جملة المجهول فإن الإسناد بعد حذف الفاعل ينقل إلى ما قام مقامه من مفعول به .

أما مثله حذفه من جملة المبني للمعلوم عند دلالة الدليل عليه ،

فمنهما :

(١) ابن هشام : أوضح المسالك / ١ / ٢٣٩ .

- ١ - أماوي لا يغني التراث عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاقَ بها الصدرُ  
أي حشرجت النفس، فان تاء التانيث تدلّ عليها، وكذلك الحشرجة وسياق البيت.
- وقول الآخر: (١)
- ٢ - فان كان لا يرضيك حتى تردني إلى فطري لا إخالك راضياً  
فالفاعل مفهوم من المعنى، أي لا يرضيك إلا أن تردني.
- ٣ - كرهت طرحت لصواب الجيبة فتلقفها رجلٌ رجلاً (٢)  
أي تلقفها الناس رجلاً رجلاً، فدلّت الحال المفصلة على الفاعل.
- ٤ - بانّت سعادٌ قلبي اليوم مقبولٌ متممٌ إثرها لم يقدر مكبولٌ  
وما سعادٌ غداة البين إذ رحلوا إلا أغنّ غضيفُ الطرفِ مكحولٌ  
فالفاعل في (رحلوا) أهلها أو عشيرتها. وقد دلّ عليه الضمير  
في (رحلوا) وعيشة قرينة الحال.
- ٥ - وقولهم "أضربن يا قوم" . الفاعل هنا محذوف، لسبب لفظي وهو التقاء  
الساكنين، إذ الأصل (اضربون) . وقد دلّ عليه قوله (يا قوم)،  
وضمة الباء (٣).
- أما حذف الفاعل وضماً فقد اختصت به جملة الفعل المبني للمجهول،  
ذلك أن طبيعة البنية الصرفية للفعل لا تقبل وجود الفاعل . وعندئذ  
يسند الفعل إلى المفعول به في المعنى . فجملة الفعل المبني للمجهول  
معدومة الفاعل لكنها ليست معدومة الإسناد .

(١) الخصائص ٢/ ٤٣٣ .

(٢) ابن السراج الشنتريني . المعيار في أوزان الأشعار ٨٤

(٣) انظر مواضع حذف الفاعل في كتاب منتهى الأرب تحقيق شرح شذور الذهب

### أغراض حذف الفاعل:

ليست أغراض حذف الفاعل فوائد مترتبة على الحذف، بل هي أسباب باعثة على الحذف (١)، ومن هنا فإنها تتعلق بحال المتكلم المنشئ للكلام. وليست أغراض حذف الفاعل سوى الدوافع التي جعلت المتكلم يقوم بحذفه من الكلام. ولذلك فإن معرفة أغراض الحذف مرتبطة بمقاصد المتكلم وأحواله ومواقفه. وهذا ما جعل بعض النحاة (٢) يرون أن ذكر هذه الأغراض إنما هو تفضل على عملي هو من اختصاص أهل البيان، لأن النحاة لا يعنيه من التراكيب اللغوية إلا معانيها الأولية. ولذلك لم ينص على هذه الأغراض أوائل النحاة من أصحاب المصنفات كسيبويه والمبرد وابن السراج. ولعل أول من نص على بعض أغراض حذف الفاعل من النحاة ابن الأنباري الذي علل عدم تسمية الفاعل في جملة المجهول بالعلل التالية (٣):

- ١ - لأن العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل.
- ٢ - للجھل بالفاعل.
- ٣ - للإيجاز والاختصار.
- ٤ - ولغير ذلك.

ويبدو من قوله "لغير ذلك" أن أغراض حذف الفاعل لا حصر لها لأنها مرهونة بدوافع المتكلم ومقاصده وبحالة المخاطب السامع للكلام. غير أن المتأخرين قاموا بافتراض طائفة من الأغراض جعلوها صنفين: أغراض معنوية، وأغراض لفظية (٤).

---

(١) حاشية الصبان ٦١/٢.

(٢) هو ابن هشام، انظر المصدر السابق الصفحة نفسها.

(٣) أسرار العربية ٨٨.

(٤) جمعت هذه الأغراض من المصادر التالية، شرح الأشموني ١/ ١٨٠ / شرح التصريح ١/ ٢٨٦ وشرح المفصل ٧٠/٧ وجمع الهوامع ١/ ١٦١، ١٦٢.

أما الأعراس المعنوية فمنها :

- ١ - جَهْلُ المتكلم بالفاعل : نحو "سَرَقَ متاعُ زيد" ، وقد اختلف في اعتبار "الجهل" من الأعراس المعنوية ، فقد عدّه بعضهم غرضاً مقابلاً للأغراض المعنوية واللفظية ، وهو الصواب في اعتقادي لأنّ الجهل " هو المعنى الأولي الذي يُستفاد من جملة المجهول .
- وليس في ذكر الفاعل بوصف مفهوم من الفعل مثل "سأل سائل" ، أو "سرق سارق" ، فائدة ، وليس في قولك "سرق اللص متاعي" ، فائدة زائدة في الإفهام ، وذلك لأنّ المجهول ذات السارق .
- ٢ - علم المخاطب بالفاعل ، نحو خُلِقَ الإنسان من عَجَلٍ ، لأنّ الفاعل هنا مشهور متعين معروف ، فلا حاجة لذكره .
- ٣ - لتعظيمه وإجلاله ، فيصان اسمه عن الاقتران باسم المفعول نحو قوله تعالى : "قَتَلَ الخَراصون" (١) والمراد (قَتَلَ اللهُ الخراصين) ونحو : "فمن بلي منكم بهذه القاذورات" ونحو قولك : قَطَعَ اللصُّ ، وقَتِلَ القاتلُ ، فلم نقل : قَطَعَ الأميرُ اللصَّ ، ولا قَتَلَ السلطانُ القاتلَ ، ترك ذلك لجلالته .
- ٤ - لتحقيره ودنايته نحو قولك : عَمِلَ الكتيّفُ ، وكُنِسَ السوقُ ، أو تقول : أُوذِيَ الرسولُ " فتخذف الفاعل تحقيراً له وصوناً للمفعول أن يقترن باسمه ، أو صوناً له أن يقترن بالمفعول .
- ٥ - للخوف منه ، نحو قولك : "غضبَ مالٌ" إذا غصبه ظالمٌ يخشى منه .

(١) سورة الذاريات ١٠ ، وانظرها في شرح المفصل ٧٠٧ .

- ٦ - للخوف عليه نحو: "شتم الأمير" تحذفه خوفاً عليه من العقاب .  
٧ - للإبهام على السامع "تصدق على مسكين"، وأنت تعلم المتصدق .  
٨ - لأنه لا يتعلق بذكره غرض، نحو قوله تعالى: "وإذا حميتم بتحية فحيوا" (١) وقوله "فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به" (٢)، "وإذا قيل لكم تفسحوا" (٣) إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص .  
وقد عدّ بعضهم هذا الغرض من باب الإيجاز والاختصار (٤) .

أما الأغراض اللفظية فمهما :

- ١ - إقامة الوزن الشعري كقول الأعشى :  
عَلِقْتَهَا عَرْضاً وَعَلِقْتَ رَجُلًا      غَيْرِي وَعَلِقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ (٥)  
إذ لو بنيت الأفعال للفاعل لا نكسر الوزن .  
٢ - إصلاح السجع ، كقولهم: "من طابت سريرته حمدت سيرته" (٦) فإنه لو قال :  
"حمد الناس سيرته" لاختلت السجعة .  
٣ - للإيجاز والاختصار، نحو قوله تعالى: "ومن عاقب بمثل ما عوقب به" (٧) .  
أي ("ومن عاقب المعتدي بمثل ما عاقبه المعتدي به") .

(١) النساء ٨٦ .

(٢) النحل ١٢٦ .

(٣) المجادلة ١١ .

(٤) شرح التصريح ١ / ٢٨٦ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ١٦٧ .

(٥) المصدران السابقان والصفحات نفسها .

(٦) المصدران السابقان والصفحات نفسها .

(٧) سورة الحج ٦٠ .



هذه هي جملة الأغراض التي من أجلها يخذف الفاعل بل تبني جملة المجهول . ولعله من المعلوم أن استخدام جملة المجهول ليس مقتضياً على هذه الأغراض ، فقد يكون الباعث على التعبير بها أسباباً أخرى تتولد عن ظروف الخطاب وحالاته ، وهي حالات لا متناهية . على أن الجهل يظل الغرض الأول البارز الذي من أجله تتركب جملة المجهول وتستخدم في الكلام . لأن تلك الأغراض المذكورة ربما كان من غير اليسير الوقوف عليها ، إذ هي أسباب متعلقة بموقف الخطيب وملايساته ومقاصد المتكلمين .

لكل ذلك فإن استقراء هذه الأغراض من خلال النصوص صعب عسير المثال ، لأنه يقتضي من الباحث أن يتعرف على حالة المتكلم وظروف الخطاب وملايساته ، وهذا أمر عسير تتبعه في نصوص مكتوبة .

وقد جاءت بعض الشواهد على جملة المجهول بيد ومن ظاهرها أن الفاعل فيها مذكور غير محذوف ، منها قول الشاعر (١) :  
لِيَيْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومِهِ \* وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ \*  
ببناء (ييك) للمجهول ، ورفع " (يزيد) على النيابة عن الفاعل ، ورفع (ضارع) .

(١) الكتاب ١ / ٢٣٠ . نَسَبَ سَيَّبِيهِ الْبَيْتَ لِلْحَارِثِ بْنِ نَهْشَلٍ \* وَصَحَّحَ الْبَغْدَادِيُّ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ١ / ٣٠٣ نَسَبَتَهُ إِلَى نَهْشَلِ بْنِ حَرِيِّ ، وَذَكَرَ أَنَّ الْعَسْكَرِيَّ خَطَأً النُّحَوِيِّينَ فِي رَوَايَةِ الْبَيْتِ بِنَاءً لِلْمَجْهُولِ وَصَوَابَهُ عِنْدَهُ بِنَاءً لِلْمَعْلُومِ (لِيَيْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ) :

\* المختبِطُ : السائل بلا وسيلة ولا قرابة ولا معرفة .  
\*\* طوحتَه الطوائِحُ : قذفته القوافلُ هنا وهناك .

وقد أول البيت على أن (ضارع) فاعل "لفعل مضمردل عليه"  
الفعل المبني للمجهول، وتقديره: (بيك ضارع)، ولا يجوز أن يعرب فاعلاً  
للفعل المبني للمجهول، لأنه محذوف الفاعل.

- قراءة شعبة (١) "يسج له فيها بالغدو والآصال رجال" • بيناء (يسج)  
للمجهول، وهو في قراءة الجماعة مبني للمعلوم.

- قراءة ابن كثير<sup>(٢٦)</sup> وكذلك يوحى إليك، وإلى الذين من قبلك، • الله العزيز  
الحكيم " بيناء " يوحى " للمجهول • وهو في قراءة الجماعة بالنبناء  
للمعلوم.

- قراءة أبي عبد الرحمن السلمي<sup>(٣)</sup> " زين لكثير من المشركين قتل أولادهم  
شركاؤهم " • بيناء " زين " للمجهول، ورفع كل من (قتل) و (شركاؤهم)  
أما قراءة الجماعة فتبنى (زين) للمعلوم، وتنصب (قتل) وترفع  
(شركاؤهم).

وقد أول النحاة<sup>(٤)</sup> الاسماء المرفوعة في القراءات السابقة، وهي

على الترتيب: (رجال) و (الله) و (شركاؤهم) على أنها فاعلون لأفعال  
مضمرة مبنية للمعلوم، تُفسرُها الأفعال المبنية للمجهول • أو هي مبنية على

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٢٠، والآية من سورة النور ٣٦، ٣٧.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٦٢٠، والآية من سورة الشورى ٢.

(٣) ابن جني: المحتسب ١/ ٢٢٩، ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٠، والآية من الأنعام

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٦٢٠، والمحتسب ١/ ٢٢٩.

سؤالٍ مُقَدَّرٍ (١) ، تقديره في البيت الشعريّ : مَنْ يَكِيه ؟ ففعل : يَكِيه ضارعٌ ،  
وفي قراءةٍ شعبيةٍ : مَنْ يَسْبِحه ؟ ففعل : يَسْبِحه رجالٌ ، وفي قراءةٍ أُخرى  
كثير من يُوحِي إليك ؟ ففعل : يُوحِي الله ، وفي قراءةٍ أُخرى : زَيْنَهُ  
شركاؤهم .

وقد رفض ابنُ هشامٍ تخرِجَ المرفوعات تلك على أنها مبتدآت ،  
قال : " ولا تُقدَّرُ هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها ، لأنَّ هذه الأسماء  
ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل فيهنَّ للفاعل " لكنه لم يصرح بأنَّ  
الجملة فيها جوابٌ عن سؤالٍ مُقَدَّرٍ .

والجملة عند ابن جني في اقتناع اعتبار المرفوع الثاني فاعلاً  
(في الشواهد المتقدمة) للفعل المبني للمجهول أنَّ الفعل لا يرفع إلا الواحدُ  
فاعلاً أو مفعولاً أقيم مقام الفاعل (٢) .

والذي فعله النحاة للتخلص من الإشكال في مثل الشواهد  
المتقدمة أنهم جعلوا الجملة الواحدة جملتين ، الأولى مبنية للمجهول ، والثانية  
مستأنفة مبنية للمعلوم :

وقد جاءت النصوص تؤيد ما ذهب إليه النحاة ، فإنه يقال " قُتِلَ  
عمرو ، قتلَهُ زيدٌ " وجاء في الأغاني قوله " حتى إذا كان رسولُ الله (ص) بالصفراء  
قُتِلَ النَّضْرُ بن الحارث بن كلدة ، قتلَهُ عليُّ بن أبي طالب " (٣) .

(١) المحتسب ١/٢٢٩ .

(٢) الصدر السابق .

(٣) الأغاني ٤/٢٠٣ .

وجاء في موضع آخر منه " قُتِلَ معاويةُ بن عمرو بن الشريد ، قَتَلَهُ هاشمُ بن حرمة " (١) .

وفي موضع آخر " أُسِرَ ذوابُ بنُ أسماءَ بنُ زيدٍ بن قاربٍ ، أسره مرةً بن عوف الجشمي " (١) .

فالفاعل من الجملة الأولى محذوف لفرض الإبهام على السامع ، ثم أُعيدَ ذِكرُه من أجل التوضيح ، ولكن في جملة أخرى غير الأولى .

وكذلك أيضا ما جاء من الصلتقات بالفعل المبني للمجهول مما يوحي ظاهرها أنها فاعل في المعنى ، فليست بفاعل ، من ذلك قولنسه تعالى : " أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رِيكَ " (٢) وقوله " يُوحِي إِلَيْكَ مِنَ رِيكَ " (٣) وقولنسه " فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ " (٤) " فَإِنَّ رِيكَ " و " أخيه " لاتعد فاعلاً ، وإن كان معناها معنى الفاعل ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن الفاعل في الصناعة النحوية ليس هو الفاعل في المعنى فقط ، بل يُنْخَرُفُ بِهِ إِلَى مَوْقِعِهِ مِنَ التَّرْكِيبِ أَيْضاً . والا لكان ( رجلاً ) في قولك ( رأيتُ رجلاً يقرأ ) فاعلاً ، لأنه كان يفعل شيئاً وهو القراءة .

٢ - ان الفاعل مرفوع ، وان كان مجروراً فإنه يجز بحرف زجر زائد ، نحو : " ما جاء من أحدٍ " ، أما كلمة " ريك " و " أخيك " فمجروران بحرقه جر أصلي في الآيات .

(١) الأغاني ١٠ / ٢٨ ، ١١ .

(٢) الطائفة ٦٤ .

(٣) الاحزاب ٢ .

(٤) البقرة ١٧٨ .

لكنَّ النِّحَاةَ فِي دِرَاسَتِهِمْ لِبَابِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ يَقْصِدُونَ بِالْفَاعِلِ  
الْفَاعِلَ الدَّلَالِيَّ وَلَيْسَ الْفَاعِلَ النَّحْوِيَّ ، ذَلِكَ أَنَّهُمْ تَجَدُّثُوا مِنْ أَغْرَاضٍ حَذَفَ كَالْجَهْلِ  
بِهِ وَالْعِلْمَ بِهِ وَالْخَوْفَ مِنْهُ ، أَوْ الْخَوْفَ عَلَيْهِ ، وَتَعْظِيمَهُ أَوْ تَحْقِيرَهُ ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ  
هَذِهِ الْأَغْرَاضَ مَعْنَانِ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ النَّحْوِيِّ .

وَمِنْ هُنَا فَإِنَّا يُمْكِنُ أَنْ نَسْتَدْرِكَ عَلَى الْفَحَاةِ أَنَّ الْفَاعِلَ الدَّلَالِيَّ  
لَا يَشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَحْدُوفًا مِنَ الْجُمْلَةِ دَائِمًا فَفَقَدْ يَكُونُ مَوْجُودًا فِي الْجُمْلَةِ  
وَلَكِنْ فِي غَيْرِ مَوْقِعِهِ الْإِسْنَادِي الَّذِي يُوَدِّي فِيهِ وَظِيفَتُهُ النَّحْوِيَّةُ . إِنْ جُمْلَةً  
الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ لَا مَكَانَ فِيهَا لِلْفَاعِلِ النَّحْوِيِّ وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا فِعْلٌ  
مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ ، غَيْرَ أَنَّهَا قَدْ تَتَضَمَّنُ فَاعِلًا دَلَالِيًّا مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: "يُوحِي إِلَيْكَ مِنْ  
رَبِّكَ" فَلَا خِلَافَ أَنَّ كَلِمَةَ "رَبِّكَ" فِي آيَةِ فَاعِلٍ دَلَالِيٍّ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْفَاعِلِ  
الدَّلَالِيِّ وَالْفَاعِلِ النَّحْوِيِّ أَنَّهُ هُنَا لَيْسَ عِمْدَةَ الْكَلَامِ وَلَا هُوَ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا  
يُؤْتِي بِهِ مِنْ أَجْلِ تَكْمِلَةِ الْمَعْنَى ، وَلَوْ حُذِفَ فَإِنَّ تَرْكِيْبَ الْجُمْلَةِ لَا يَتَأَثَّرُ ، فَهُوَ أَشْبَهُ  
مَا يَكُونُ بِالْفُضْلَةِ . وَيُلَاحَظُ أَنَّ الْحَرْفَ (مِنْ) كَثِيرًا مَا يَسْبِقُ الْفَاعِلَ الدَّلَالِيَّ فِي  
العَرَبِيَّةِ وَبَعْضُ أَخْوَانِهَا السَّامِيَّاتِ ، كَمَا يُلَاحَظُ أَنَّ اللَّامَ تَخْتَصُّ بِالْمَفْعُولِ ، قَالَ  
بَرَجِسْتَرَاسِرُ (١) "وَقَدْ خُصَّتِ الْأَسْمَاءُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَفْعَالِ بِعَمَلٍ تَفَارِقُ بِهِ الْأَسْمَاءُ  
جَمِيعًا حَسَبَ مَوْقِعِهَا بَيْنَ هَذِهِ . وَتِلْكَ ، وَهِيَ (مِنْ) لِلْفَاعِلِ وَ (اللَّامُ) لِلْمَفْعُولِ  
نَحْوَ "مَا أُوَاعِدُهُمُ الْإِمَّاخَادَةَ مِنِّي" وَ "قَالَ ذَلِكَ إِكْرَامًا لَهُ" وَ "مَا كُنَّا لِلْغَيْبِ  
حَافِظِينَ" (٢) . وَ (مِنْ) لِلْفَاعِلِ قَدْ تَوَجَّدُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ مَعَ صِيغَةِ  
مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ . . . . . وَ (اللَّامُ) كَثِيرٌ فِي الْعِبْرِيَّةِ وَالْأَرَامِيَّةِ ، وَخِصُوصًا فِلسِطِي  
الْحَبَشِيَّةِ ، وَمِثْلُ هَذَا نَادِرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَمِثَالُهُ مِنَ الْقُرْآنِ "إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ"

(١) التطور النحوي ١٠٢ .

(٢) يوسف ٨١ .

وبذلك يمكن أن نضيف هذا النوع من الجمل إلى الجمل المبنيّة للمجهول على أنه نوعٌ خاصٌّ لم يُحذفْ منه الفاعلُ الدلاليّ ، ويمكن أن يجري التحويلُ بين هذا النوع وأصله المبنيّ للمعلوم على الصورة التالية :

أَنْزَلَ رَّبُّكَ الْكِتَابَ ← أَنْزَلَ الْكِتَابَ مِنْ رَبِّكَ

ويبدو أن هذا التركيب شائعٌ في العربية ، وهو يشبه تركيب المجهول في اللغة الإنجليزية ، حيث يتأخر فيها الفاعل سبوقاً بالأداة by :

active = I will give a girl a book. (1)

passive = A girl will be given a book by me .

وعندهم أن الجملة الثانية مشتقة من الجملة الأولى بقاعدة التحويل

التي تدعى passive غير أن الفرق الأساسي هو في طريقة بناء الفعل ،

ففي الإنجليزية يتكوّن الفعل بعد التحويل من "أحد أشكال have أو be +

participle " بينما الفعل في العربية كلمة واحدة تتميز بشكل خاص

لأحرف العلة في الجذر (٢) .

غير أننا ينبغي أن نحترس هنا ، فليس كل اسم مسبوق بـ (من) فـ

مثل أيوهي اليك من ربك " يعدُّ فاعلاً في المعنى ، بحيث أننا لو حولنا الجملة

إلى أصلها المبنيّ للمعلوم يصحّ المعنى . فلو قلت :

أَخَذَ الْكِتَابَ مِنْ عَلِيِّ

ثم رددتها إلى أصلها المعلوم "أخذ عليّ الكتاب" لاختلف المعنى وسبب ذلك أن

(علي) في الجملة الأولى ليس فاعلاً في المعنى ، وكذلك ليس كل مسبوق بالأداة

في الإنجليزية فاعلاً في المعنى بحيث لو أعدنا الجملة إلى أصلها المعلوم

صَحَّتْ :

Marine.K. Bart : From deep to surface structure. (1)

p. 4.

Roy Anthony Robson: On the generation of passive (٢)

constructions in English , 20.

Passive = John was drunk by midnight.

active = Midnight drank John.

إِنَّ الْجُمْلَةَ الْأَخِيرَةَ جُمْلَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَلَعَلَّ  
هَذَا يُبَدَّلُ عَلَى أَنَّ جُمْلَةَ الْمَجْهُولِ مَحْوَلَةٌ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعْلُومِ ، وَلَيْسَ يَصِحُّ  
دَائِمًا أَنْ يُعَادَ تَحْوِيلُ الْمَجْهُولِ إِلَى الْمَعْلُومِ بِالاعْتِمَادِ عَلَى الْعَلَامَاتِ  
الشَّكْلِيَّةِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى ، وَالْأَمْرُ كُنْكَ فِي الْعَرَبِيَّةِ .

## تراكييب ملحقة بجملة الفعل المبني

### للمجهول

يلحق بجملة الفعل المبني للمجهول صور من التراكيب تتألف من مسند ومسند إليه • وتختلف هذه التراكيب عن جملة النعل المبني للمجهول بأن الركن المسند فيها صيغة اسمية ، ولذلك فقد اعتبرها النحاة من قبيل الجمل الاسمية ، ودرسوها في أبواب أخرى غير باب النائب عن الفاعل • فكانوا يلمنون بها تارة في باب المبتدأ والخبر ، وطوراً في باب المشتقات .  
وهذه التراكيب هي :

١ - ( صيغة اسم مفعول + نائب فاعل ) ومثالها " مضع التدخين " . وتبدي  
اشترط البصريون (١) لصحة هذا التركيب أن يكون اسم المفعول مقترناً  
بأل الموصولة ، نحو ( هذا سيويه المشهور كتابه ) وعندئذ يعمل  
اسم المفعول رافعاً للنائب عن الفاعل ، سواء أدل على ماضٍ أو حاضر  
أو مستقبل .  
أما إذا تجرد اسم المفعول من ( ال ) فيعمل بشرطين : أحدهما ،  
أن يدل على الحال أو الاستقبال ، لا على الماضي ، خلافاً للكسائي  
وهشام وابن مضاء ؟ ومثاله عند البصريين " ذلك يوم مجموع له الناس " (٢)  
ثانيهما أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام ، نحو : " ما معروف  
سر الروح " و " هل مكرم ضيفك " . هذا شرط نحاة البصرة ، أما  
الكوفيون فلا يشترطونه ، فيصحون الجملة من غير اعتماد على نفي  
أو استفهام .

(١) شروط عمل اسم المفعول هي شروط عمل اسم الفاعل نفسها ، كما نصر النحاة .  
انظر هذه الشروط في أوضح المسالك ٢ / ٣٥٩ وشرح شذور الذهب ٣٨٥ ،  
وشرح ابن عقيل ١ / ١٩٢ .  
(٢) هود ١٠٣ .



ولعله من الملاحظ أن اهتمام النحاة في هذا التركيب منصبٌ

على فكرة العمل لا على التركيب ، ويبدو أن التركيب الوحيد الذي يصحُّ أن يُطلق عليه مصطلحُ الجملة من هذه التراكيب السابقة هو التركيب المعتمد على نفي . أو استفهام نحو : " ما معظورُ التجولُ ليلاً " ونحو : " أأما هو غدُرُ العدو ؟ " أما التراكيب الأخرى فإنها لا تؤلف أكثر من جزء في جملة ولا يصل هذا الجزء إلى الحدِّ الذي يمكن اعتباره جملة ، فجملة " النائبُ مغفورٌ ذنبه " في تقدُّم يرسم جملة واحدة مكونة من مبتدأ وخبر ، ونائب فاعل لاسم المفعول . فنائب الفاعل واسم المفعول لا يكونان جملة ، لأنَّ الكلمة ( مغفور ) ، يتنازعها المبتدأ لتكونَ خبراً عنه ، ويتنازعها معه النائبُ عن الفاعل لتكونَ عاملاً في رفعه ، فكأنَّ الجملتين قد نُحِيتا نحويّاً لتنصهرا في جملة واحدة . ولا يصحُّ عندهم أن تكون ( مغفورٌ ذنبه ) جملة إلا على تقدُّم إعرابيٍّ آخر هو إعرابها مبتدأ وخبراً ، تَقَدِّمُ فيها الخبر على المبتدأ ، وهي في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول ( النائب ) . وهذا الإعراب يُخْرِجُ الجملة من باب المجهول إلى باب آخر .

أما الجملة المعتمدة نحو : (أستورة الحال) ونحو : هل مُفْرَمٌ أنت بليلي ؟ " فَإِنَّ النحاة يتخبطون في إعرابها تخبطاً ، ويتمحكون لهما الوجوه الإعرابية ليدخلوهما قسراً في قبيل الجمل الاسمية . فيعربون ( مستورة ) مبتدأ ويعربون ( الحال ) نائب فاعل سدَّ سدَّ الخبر ( ١ ) . ومقتضي إعرابهم هذا أن تكون الجملة مكونة من مسندين إليهما ، هما : المبتدأ ونائب الفاعل لا غير ، والحقُّ أنه لا صحة لقولهم أن النائب سدَّ سدَّ الخبر ، لأنه مما لا يقبله منطوقٌ فضلاً عما فيه من تناقض ، إذ معنى ذلك أن يكون اللفظُ مسنداً ومسنداً إليه في الوقت نفسه ( ٢ ) .

( ١ ) شرح ابن عقيل ١ / ١٩٠ وما بعدها .

( ٢ ) عبد الرحمن ايوب : دراسات نقدية في النحو العربي ١ / ١٥١ .

والحقُّ أن هذه الجملة من قبيل الجمل الفعلية خصوصاً أن اسم المفعول قد اعتمد على نفي أو استنهام ، وهي أدوات يغلب دخولها على الأفعال ؛ ولأن اسم المفعول كالفعل في معناه . وقد ذهب إلى هذا الرأي الرضوي الاسترأبادي واعتبر الجملة السابقة جملة فعلية ؛ لأن اسم المفعول كالفعل ، والفعل لا يخبر عنه . قال : " لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسدّه ، ولو تكلفت تقدير خبر له لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له " (١) .

٢ - "صيغة (فعل) التي بمعنى المفعول + نائب فاعل " نحو جريح وقتيل وكحيل . وقد اختلف في جواز مجيء هذه الصيغة مسنداً في جملة المجهول . " زعم ابن مالك في التسهيل أن فعلاً ينوب عن (مفعول) في الدلالة على معناه لا في العمل ، فعلى هذا لا تقول : مررت برجل جريح عبده ، فترفع (عبده) بجريح . وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة " (٢) .

٣ - "صيغة المصدر + نائب الفاعل " نحو : (عجبت من أكل الطعام) بتنوين (أكل) ورفع (الطعام) ، والتقدير (أن يؤكل الطعام) . وقد اختلفوا في تجويز رفع المصدر النائب عن الفاعل ، ف قيل بالمنع لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع النائب ، والمصادر لا تختلف صيغها ، ولأنه قد يلتبس بالحصد الرفع للفاعل نحو : "عجبت من ضرب زيد" ، فلا تدري هل "زيد" نائب عن الفاعل أم فاعل . وقيل بالجواز مطلقاً وقيل بالجواز عند أمن اللبس ، ومثاله : عجبت من أكل الطعام لأن (الطعام) هنا لا يكون إلا مفعولاً . وقد صحح الصبان هذا القول الأخير . (٣)

(١) شرح الكافية ١ / ٧٧ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ١٣٤ ، وابن مالك : تسهيل الفوائد ١٣٨ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٦٢ .

٤ - "صيغة الاسم المنسوب + نائب الفاعل " نحو: "أَحْلِييْ أَنْتَ؟" بمعنى  
 "أمنسوب أنت إلى حلب؟" .

هذه هي جملة التراكيب الملحقة بجملة الفعل المبني للمجهول ،  
 ولا يعد النحاة البصريون هذه التراكيب جملاً فعلية ، وهي عندهم إما جملة  
 اسمية تأخر فيها المبتدأ ، وإما أجزاء من جملة لا ترقى إلى حد الجملة .

والحق أن هذه التراكيب خلا النوع الأخير جملة ملحقة بجملة  
 الفعل المبني للمجهول وتعد من قبيلها ، ويغزى هذا الرأي ما يذهب إليه  
 الكوفيون<sup>(١)</sup> الذين يسدون اسم الفاعل فعلاً دائماً ، وكذلك اسم المفعول .

أما مبدأ تحويلها من المعلوم فلم أقف على قول للنحاة فيه ، لكنه  
 مبدأ يمكن القول به وتطبيقه ، وهذه نماذج تطبق على التحويل :

مجهول

معلوم

- |  |   |   |
|--|---|---|
| ١ - أنا فاهم قصدك  | ← | مفهوم قصدك  |
| يحدث الفاعل في المعنى (أنا) وتحول صيغة اسم الفاعل إلى صيغة<br>اسم المفعول ويرفع "قصدك" . |   |   |
| ٢ - هو قاتل غلامك  | ← | قتيل غلامك  |
| ٣ - عجبت من أن يحب الناس المال   | ← | عجبت من حب المال<br>(واصلها عجبت من أن يحب المال) |
- ولا سبيل إلى التفرقة بين الفاعل ونائبه في هذا النوع الأخير إلا بالرجوع  
 إلى المعنى .

(١) أبو القاسم الزجاجي : مجالس العلماء ٣٤٩ ، ومهدي المخزومي : النحو  
 العربي نقد وتوجيه ١٢٥ / ١٢٦ .

تفرع الفعل المجهول من المعلوم\*

سبقت الإشارة إلى أنَّ للنحاة في أصل صيغة الفعل المجهول رأيين

مختلفين :

الأول : أنها صيغةٌ محوِّلةٌ من الفعل المبني للمعلوم ومتفرعة عنه ، وهذا مذهبُ

نحاة البصرة (١) وقد جرى على القول به معظم النحاة .

الثاني : أنها صيغةٌ أصليةٌ قائمةٌ برأسها ، وليست معدولةٌ عن شيء . وهذا

مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة (٢) ، وقد ذهبوا إلى وجوب

إلحاق وزنه بأوزان الفعل الثلاثي لتصبح أربعة أوزان .

وقد استدللَّ أصحابُ المذهب الأول على صحة منهجهم بأدلةٍ صرفيةٍ ،

هي تركُ الإدغام في الفعل المجهول "سوير" ، وتركُ الإبدال في نحو "ووري" ،

لأنَّ الواو والياء متى اجتمعتا وكانت أولاهما ساكنةً ، تقلب الواو ياءً وتُدغم الياءُ ان

مثل (طَيَّ) التي أصلها (طَوِي) و (حَيَّ) التي أصلها (حَيَو) . وكذلك الواوان

إذا اجتمعتا في أول الكلمة أبدلت الواو الأولى لزوماً همزةً ، كراهةً التضعيف في

أول الكلمة ، نحو "أولى" فان أصلها "وولى" (٣) "وأول" أصلها "وول" و "أواق"

أصلها "وواق" . فلما لم يحصل الإبدال والإدغام في نحو (سوير) ، والابدال

في نحو (ووري) ؛ دلَّ ذلك على أنهما مغيران من الفعل المبني للمعلوم وهما

"سائر" و "واري" (٤) .

\* الموضوع الرئيسي لهذا القسم مكرر ، ولكن بتفصيلٍ وعدتُ به في موضعٍ سابقٍ ،

انظر ص ٥٥ .

(١) الزهري : شرح التصريح ١/٢٩٦ ، ٢/٣٥٧ .

(٢) المصدر ذاته والصفحات نفسها .

(٣) ابن جنِّي : سر صناعة الإعراب ١/١١١ .

(٤) ابن يعيشر : شرح المفصل ٧/٧١ ، والأزهري : شرح التصريح ٢/٣٥٧ .

أما اصحاب المذهب الثاني القائلون بأصالة الفعل المبني للمجهول فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأنهم وجدوا في اللغة أفعالاً جاءت أصلاً مبنية للمجهول ، ولم يُسَمَّ لها أصلٌ مبني للمعلوم وورد في الاستعمال ، وأمثلةها: **حَسَنَ سَلَّ ، بُهِتَ ، ظَلَّ ، أَهْدَرَدِمَهُ ، وَأَوْلَعَ بِكَذَا وَعَنِي بِحَاجَتِي** - بمعنى اعتنى بها - وزهَى علينا - بمعنى تكبر - **وَجَمَّ زَيْدٌ ، وَرُكِمَ ، وَوَعِكَ ، وَفَلَسَجَ ، وَبَقَطَ فِي بَدَنِهِ ، وَرَهِيصَتِ الدَّابَّةُ ، وَنَفَسَتِ الْمَرْأَةُ ، وَتَجَبَّتِ النَّاقَةُ ، وَهَمَّ الْهَيْلَالُ ، وَأَغْيَى عَلَى زَيْدٍ (١)** ثم قالوا " **إِنَّ فِعْلَ الْمَفْعُولِ لَوْ كَانَ فِرْعَا لَغَيْرِهِ لَكَانَ مُسْتَلْزِمًا** وجوده وجود أصله ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله " (١) .

(١) شرح التصريح ٣٥٧/٤ ، وقد أحصى السيوطي في المزمهر ٢/٢٣٤ - ٢٣٥ طائفة من هذه الأفعال منقولة عن أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٢٨ ، وفصيح ثعلب ، ومعجم الصحاح ، وهي :

- **وُثِّتَ يَدُهُ** فهي موثوة ولا يقال : **وُثِّتَ** .
- **زُهِيَ** فلان علينا ، فهو مزهوه ولا يقال **زَهَا** ، ولا **هوزاه** .
- **نُخِيَ** من النخوة ، فهو منخو .
- **عُنِيَتِ بِالشَّيْءِ** ، فأنا أعنى به ، ولا يقال **عَنِيتُ** ، فإذا **أَمَرْتُ قُلْتَ** : **لِتَعَنَّ** بالأمر .
- **تُجِبَّتِ الدَّنَاقَةُ** ، ولا يقال **تَجَبَّتْ** .
- **أَوْلَعَتْ** بالأمرو **أَوْزَعَتْ** . به سواء .
- **وَأَرَعِدْتُ** ، فأنا **أُرَعِدُّ** ، وأرعدت . فرائضه .
- **وَوَضَعْتُ** في البيع .
- **وَوَكَّسْتُ** فيه .
- **وَشَدَّهْتُ** عند المصيبة .

- وَبَهَتْ -
- وَسَقَطَ فِي يَدِي : أَي نَدِمْتُ -
- وَأَمْرَعُ الرَّجُلَ فَهُوَ مَهْرَعٌ إِذَا كَانَ يُرْعَدُ مِنْ غَضَبٍ أَوْ غَيْرِهِ -
- وَأَهْلَ الْهَيْلَالِ -
- وَأَعْنَى عَلَى الْمَرِيضِ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِ -
- وَغَمَّ الْهَيْلَالُ عَلَى النَّاسِ -
- شُغِلْتُ عَنْكَ -
- شَهَرَ فِي النَّاسِ -
- طَلَّ دَمُهُ -
- وَأُهْدَرَ -
- وَوَقَصَّ الرَّجُلُ : أَي سَقَطَ مِنْ دَابَّةٍ فَأَنْدَقَتْ عُنُقَهُ -
- وَفَبِنَ فِي الْبَيْعِ -
- وَهَزَلَ الرَّجُلُ وَالِدَابَّةُ -
- وَتَلَبَّ الرَّجُلُ : أَصَابَهُ نَكْبَةٌ -
- وَحَلَبْتُ نَاقَتَكَ وَشَاتُكَ لَبْنًا كَثِيرًا -
- وَرَهَصْتُ الدَابَّةَ -
- عُقِمَتِ الْمَرْأَةُ -
- نَلَسَجَ الرَّجُلُ ، مِنْ الْفَالِجِ -
- وَلَقِيَ مِنَ اللَّقْوَةِ -
- دِيرَلِي وَالدِيرَلِي -
- عُنِي عَلَى الْمَرِيضِ -
- رَكَضَتِ الدَابَّةُ (تُرْكَضُ فِيهَا مَرْكُوضَةٌ) -
- وَتَرَحَّجَلْتُ فَهُوَ مَبْرُورٌ -
- تَلَسَجَ فَوَادُ الرَّجُلِ -

- وَاْمْتَقِصَ لَوْنَهُ . -  
• وَأَنْقَطَعَ بِالرَّجْلِ . -  
• وَنَغَسَتِ الْمَرْأَةُ غَلَامًا : أي ولدت . -  
• وَزَكِمَ الرَّجْلُ . -  
• وَأَرْضَ : أي أَخَذَهُ دَوَارٌ . -  
• وَضَنَّكَ . -  
• وَوَقَرَّتْ أُذُنُ الرَّجْلِ . -  
• وَشَغِفَتْ بِالشَّيْءِ . -  
• وَسَرَّرَتْ بِهِ . -  
• نَسِيَتْ الْمَرْأَةُ : حين يتأخر الحيض عن وقته فيرجى أنها حُبلى . -  
• وَأَسْهَبَ الرَّجْلُ ، إذا ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ لَدِغِ الْحَيَّةِ . -  
• وَأُسِبَّ لِي كَذَا ، وَشُبَّ : أي أُتِجَ . -  
• وَأَغْرَبَ الرَّجْلُ ، إذا اشْتَدَّ وَجَعُهُ . -  
• وَبُهَيْتَ ، ولا يقال باهتٌ ولا بهيتٌ . -  
• وَدَهَشَ . -  
• وَسَوَسَ الرَّجْلُ أُمُورَ النَّاسِ ، إنا مَلَكْ أُمُورَهُمْ . -  
• عَسَيْتِ الْجَارِيَةَ وَهَنَسَهَا أَهْلُهَا ، ولا يقال عَسَيْتِ . -  
• وَوَكَّسَ فُلَانٌ ، في تجارته ، وَأُوكَسَ : أي خَسِرَ . -  
• وَنَقَشَ الْعَدْنُقُ ، إذا ظَهَرَتْ بِهِ نَكَتٌ مِنَ الْأَرطَابِ . -  
• نَطَعَ الرَّجْلُ : أي زَكِمَ . -  
• دَفِقَ الْمَاءُ ، ولا يقال دَفَقَ الْمَاءُ . -

- 
- وَطَلِقَ السَّلِيمُ : إِذَا رَجَعَتْ إِِلَيْهِ نَفْسُهُ ، وَسَكَنَ وَجَعُهُ .
  - وَاقْتُلْتَ فُلَانًا : مَاتَ فُجْأَةً .
  - وَأَرْتَثُ فُلَانًا : حُمِلْتُ مِنَ الْمَعْرَكَةِ جُورِيحًا .
  - وَأَرْتَجِ عَلَى الْقَارِي .
  - وَنَرِيحَ الْغَدِيرِ : ضَرَبَتْهُ الرِّيحُ .
  - وَحَصَرَ الرَّجُلُ وَأُحْصِرُ : اعْتَلَّ بَطْنُهُ .
  - دُبِرَ الْقَوْمُ : أَصَابَتْهُمْ رِيحُ الدَّبِيرِ .
  - قَسَيْتَ الْجَارِيَةَ : إِذَا مُنِعَتْ مِنَ اللَّعْبِ مَعَ الصَّبِيَّانِ .

مكتبة جامعة عمان



وأجابوا عن ترك الإدغام في نحو ( سَوِير ) بِلِثْلًا يَلْتَسِمُ بِمَجْهُولٍ (فَعْمَلٌ) لِأَنَّهُ  
إِذَا قِيلَ " سِيرٌ " بِالِادْغَامِ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ هُوَ مَجْهُولٌ ( سَائِرٌ ) أَمْ ( سِيرٌ ) أَمْ  
تَرَكَ الْإِبْدَالَ فِي نَحْوِ ( وُورِي ) فَلِأَنَّ الْوَاوَ الثَّانِيَةَ لَيْسَتْ مُتَّصِلَةً فِي الْوَاوِيَّةِ لِأَنَّهَا  
مَنْقَلِبَةٌ عَنِ الْأَلْفِ ( وَارِي ) . ( ١ )

وَرَدَّ الْبَصْرِيُّونَ دَلِيلَ الْكُوفِيِّينَ بِقَوْلِهِمْ : إِنَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ " جُمُوعًا لَمْ يَسْمَعْ  
لَهَا وَاحِدٌ ، كَعَبَابِيدُ وَأَبَابِيلُ ، وَالْجَمْعُ فَرَعُ الْإِفْرَادِ اتِّفَاقًا ، فَلَوْ كَانَ مَا ذَكَرْتُمْ  
صَاحِبِيًّا لَزِمَ كَوْنُ الْجَمْعِ أَصْلًا بِرَأْسِهِ ، وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ بِهِ " . ( ٢ )

وَقَدْ كَانَ سَبِيحِيَّةٌ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَا سَمِعَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ لَهُ أَصْلٌ  
فِي الْمَعْلُومِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَتَعْمَلًا فِي الْكَلَامِ . قَالَ : فِي بَابٍ مِنْ كِتَابِهِ سَمَّاهُ  
" بَابَ مَا جَاءَ مِنْهُ ( فَعْلٌ ) عَلَى غَيْرِ فَعْلَتِهِ " وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ - يَعْنِي  
جَنَّ وَسَلَّ - عَلَى جَنَّتِهِ وَسَلَّتَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِي الْكَلَامِ ، كَمَا أَنَّ ( يَدَعُ ) . عَلَيَّ وَدَعَتْ  
وَيَذُرُّ عَلَى وَذَرَّتْ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ ، اسْتَفْنِي عَنْهُمَا بِتَرَكَّتْ " . ( ٣ ) .

وَخِلَاصَةَ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ فَرْعِيَّةَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ فَرْضِيَّةٌ  
تَسْتَقِيمُ غَالِبًا عَلَى أَنَّهَا صُورَةٌ اِشْتِقَاقِيَّةٌ ، لَا مَرَحَلَةٌ زَمْنِيَّةٌ لِأَنَّهَا فِي سِيَاقِ التَّنْطُورِ ،  
إِنَّ لَيْسَ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ نَطَقَتْ أَوْلًا بِالْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ ، ثُمَّ  
طَوَّرَتْ مِنْهُ فِي مَرَحَلَةٍ تَارِيخِيَّةٍ تَابِعَةِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ ، وَلَسْتُ أَظُنُّ  
النِّهَاةَ فِي خِلَافِهِمْ حَوْلَ هَذِهِ النِّقْطَةِ قَصْدًا وَإِلَى مَعْنَى الْأَصَالَةِ التَّارِيخِيَّةِ .

وَمَا يَدْعُمُ الْقَوْلَ بِتَفَرُّعِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ مِنَ الْمَعْلُومِ مَجْمُوعَةٌ مَبْنِيَّةٌ  
الْأَدَلَّةُ أَوْجُزُهَا فِيمَا يَلِي :

١- أَنَّ أَغْلَبَ الْأَفْعَالِ الْمَبْنِيَّةِ لِلْمَجْهُولِ لَهَا مَقَابِلٌ مَبْنِيَّةٌ لِلْمَعْلُومِ .

( ١ ) شرح التصريح ٣٥٧/٢ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٣٥٧/٢ .

( ٣ ) الكتاب ٢٣٨/٢ .

٢- ان بناء الفعل المجهول فريد متميز من بين أبنية الفعل الثلاثي فقد جاء وحده مضموم الفاء

في الثلاثي ، بينما أبنية الثلاثي جميعها مفتوحة الفاء .

٣ - أن أوزان الفعل الثلاثي سماعية في الغالب ولا تطرد في الأفعال كافة ،

أما وزن المجهول - ماضيه ومضارعه - فيطرد - وذيئه اطراداً ثابتاً

لا يتخلف ، ويؤخذ من أوزان الفعل المعلوم بقاعدة تحويلية ( Transformation )

معروفة

٤- أن الأفعال التي ادعى الكوفيون أنها جاءت أصلاً مبنية للمجهول دون أن

يكون لها أصل في المعلوم قد جاء بعضها في النصوص مبنياً للمعلوم أيضاً ،

ومن ذلك :

المعلوم

المجهول

- |  |   |
|--|---|
| <p>قال تعالى " بل تأتبيهم بغتة فتبهمهم " ( ١ )<br/>         وقرئ قوله تعالى " وبهت الذي كفر " وبهت<br/>         الذي كفر " وبهت ، وبهت ( ٢ ) .<br/>         : " شفها حباً " ( ٣ ) .<br/>         : " شفلتنا أموالنا وأهلونا " ( ٤ )<br/>         : " سقط " وهي قراءة ( ٥ )</p> | <p>بهِتَ<br/>         شَفَفَ بِهَا<br/>         شُفِلَ الرَّجُلُ<br/>         " وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ "</p> |
|--|---|

( ١ ) سورة الأنبياء . ٤٠ .

( ٢ ) البقرة ٢٥٨ انظر القراءات في المحتسب ١ / ١٣٤ ؛ ١٣٥ .

( ٣ ) يوسف . ٣٠ .

( ٤ ) سورة الفتح ١١ .

( ٥ ) سورة الأعراف ١٤٩ ، القراءة في المختار من صحاح اللفظة مادة ( سَقَطَ ) :

قال الرقبي الأكبر يصف فرسه ( ١ )	- وَقَصَتْ عَنْقَهُ
بِمَحَالَةٍ تَقْصُ الذِّبَابُ بِطَرَفِهَا .	-
• خَلَقَتْ جَمَاطِهَا عَلَى مَطْوَأَتِهَا .	-
قال المزري ( ٢ )	- زَهِيَ الرَّجُلُ
كَأَنَّ شَمَاعَ الشَّمْسِ فِي حُجْرَاتِهَا	-
مصا بيح رهبان زهتها القنادل	- جُنَّ الرَّجُلُ
• " فلما جنن عليه الليل " ( ٣ ) .	- حَلَبَتْ نَاقَتُكَ
• حَلَبَتْ نَاقَتِي .	- نَتَجَتِ النَّاقَةُ
• نَتَجَهَا أَهْلُهَا .	- غَمَّ الْهَالِلُ
• غَمَّ الْأَمْرُ ، يَغْمُهُ غَمًّا ( ٤ ) .	- عُقِمَتِ الْمَرْأَةُ
• عَقِمَ اللَّهُ رَحِمَهَا . ( ٥ )	- وَثَّتْ يَدُهُ
• وَثَّتْ يَدَ الرَّجُلِ . ( ٦ )	- غَبِنَ فِي الْبَيْعِ
• غَبِنَهُ فِي الْبَيْعِ خَدَعَهُ وَبَابُهُ ضَرَبَ ( ٧ )	-

( ١ ) التفضيليات ٢٣٤ محالة : فقار الظهر ، تقص ، قتل ، معاقم : مفاصل ، مطوأتها : تطيبها .

( ٢ ) المصدر نفسه ٩٩ القنادل جمع قنديل ، وهذا اليمع سماعي .

( ٣ ) الأنعام ٧٦ .

( ٤ ) اللسان مادة ( غم ) .

( ٥ ) اللسان مادة ( عقم ) .

( ٦ ) تاج العروس ، " مادة وثأ " ، ومعناه الفك وانفراج المفاصل .

( ٧ ) مختار الصحاح ، مادة غبن .

(١)

وقد أَحْصَى أَحْمَدُ الحَمَلَاوِيَّ طَائِفَةً مِنْ هَذِهِ الأَفْعَالِ الَّتِي لَهَا أَصْلٌ فِي المَعْلُومِ وَهِيَ : بُهِتَ الخِصْمَ وَبَهَّتْ ، وَهَزَلَ وَهَزَلَهُ المَرْسُ ، وَنَحَى وَنَحَسَاهُ ، وَزَكَمَ اللهُ ، وَوَعَكَ وَوَعِكَ . ، وَطَلَّ دُمَهُ وَطَلَّهُ ، وَرَهِيصَتِ الدَّابَّةُ وَرَهِيصَهَا الحَجَرُ ، نَتَجَتِ النَّاقَةُ وَنَتَجِيهَا أَهْلُهَا .

ولو نَدَبْتِ اتَّبَعُ مَعْظَمَ مَا عَدَّوهُ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ أَصْلًا عِبْرَ النُّصُوصِ وَالْمَعَامِجِ لَوَجَدْتَهُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَبْنِيَنَّ لِلْمَعْلُومِ ، مِنْ ذَلِكَ " سُرِرْتُ " ، فَقَدْ جَاءَ مُضَارِعُهَا مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ فِي القُرْآنِ " إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقْعَ لَوْنُهَا تُسِرُّ النَّاطِرِينَ " ( ١ ) . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ " بَرَّ حَجَّكَ " جَاءَ فِي النِّسْبِ القُرْآنِيِّ مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ " وَلَمْ يَخْرُجْ كُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبْرُوشُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ " ( ٢ ) .

وَمَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مِنَ المَسْمُوعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ القِيَاسُ عَلَيْهِ ، وَمِمَّا يَلِاحِظُ عَلَى هَذَا النُّوعِ مِنَ الأَفْعَالِ أَنْ أَغْلِبَهَا يَدُلُّ عَلَى العَيُوبِ والأَدْوَاءِ الجَسَدِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ أَنْ يَكُونَ فاعِلُهَا قَدْ حُدِثَ ، لِأَنَّهُ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّهُ هُوَ اللهُ تَعَالَى . ( ٣ ) .

---

( ١ ) هَذَا البَعْرُوفُ فِي فَنِّ الصَّرْفِ ٥٥ .

( ٢ ) البقرة ٦٩ .

( ٣ ) الممتحنة ٨ .

( ٤ ) الرضي : شرح الكافية ٢ / ٢٥٣ .

## شروط صوغ الفعل للمجهول

### ١ - التعمدي .

أجمع النحاة على أَنَّ الفعلَ المجهولَ يُؤخَذُ من الفعلِ النمينيِّ للمعلومِ التعمديِّ إلى مفعولٍ به أو أكثر . ( ١ ) وقد دلَّ استقراء القرآن الكريم على أَنَّ غالبية الأفعال التي بُنيت للمجهول فيه ، أصلها المعلوم متممٌ إلى مفعول .

غير أنهم وسَّموا إطار التعمديِّ فأجازوا صوغَ الفعلِ اللازم للمجهول إذا تَعَدَّى بواسطة حرف الجرِّ ، نحو : غَضِبَ عليه ، مُرَّ بهندي ، أو إذا تَبَعَهُ ما يُشْبِهُ المفعولَ به من الظروفِ والمصادرِ المختصَّةِ المتصرفَّةِ ، نحو : صِيمَ رمضانُ ، وسِيرَ سبْرٌ شديدٌ . ( ٢ )

أمَّا إذا كان الفعلُ غيرَ متبوعٍ بما يصلحُ أَنْ يكونَ مفعولاً به على التوسُّعِ نحو : خَرَجَ محمدٌ ، وَضَعِكَ بكرٌ ، فإنه لا يُبْنَى للمجهول " عند أكثر النحاة " ( ٣ ) لكنَّ سيبويه كان يبيِّنُ بناءَ الفعلِ اللازم للمجهول مُطلقاً ، لأنَّهُ يرى أَنَّ الفعلَ اللازمَ يتعمدَّى إلى مصدره المفهوم منه وإلى زمانه الدالِّ عليه وهمماً ، وعلى مذمبه يجوزُ أَنْ يُقالَ " ضَحِكَ " أو " قَمِدَ " أَيْ ضَحِكَ الضحكُ ، وقَمِدَ القمودُ ( ٤ ) .

وقد خرَّجَ النحاةُ المتأخرونَ بعضَ الشواهدِ على مذمب سيبويه ، ومنها قول الفرزدق :

( ١ ) الأصول في النحو ١ / ٨٦ ، والجمل ٨٩ .

( ٢ ) ابن جنِّي : المنصف ١ / ٢١٢ ، وابن الأنباريِّ : أسرار العربية ٩٣ ، وشرح المفصل ٧ / ٧٣ .

( ٣ ) ابن السراج في أصول النحو ١ / ٨٦ والزجاجي في الجمل ٨٦ .

( ٤ ) الكتاب ١ / ١١٩ ، وشرح الكافية ١ / ٧٦ ، الجمل ٨٩ .

يُفْضَى حَيَاءً وَيُفْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَيْتَسِمُ (١)  
أَيُّ يُفْضَى (الإغضاء) ، لكنهم اشترطوا بأن يكون (الإغضاء) مضموداً ،  
أَيُّ الإغضاء المضمود .

## ٢ - التصرف

فَلَا يُبَيِّنُ الْمَجْهُولُ مِنَ الْفِعْلِ الْجَامِدِ اتِّفَاقاً ، نَحْوُ : نَحِمُ وَيَحِمُّ وَعَسَى  
وَحَبَّذا ، لِأَنَّهَا مَا يَلْزَمُ بِنَاءً وَاحِداً لَا يَفَارِقُهُ ، وَيَلْحَقُ بِالْأَفْعَالِ الْجَامِدَةِ  
أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مِثْلُ : هَيْهَاتَ ، وَشَتَانَ ، وَأُنْ وَعِيرهَا ، وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْأَفْعَالِ  
الَّتِي تُسْتَعْدَمُ فِي أَسَالِيْبِ مَعِيَّةِ مِثْلِ الْفِعْلِ " سَاءَ " إِذَا اسْتُخْدِمَ فِي  
أَسْلُوبِ الذَّمِّ فَإِنَّهُ يَجْمَدُ ، فَلَا يُبَيِّنُ لِلْمَجْهُولِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : " أَلَا سَاءَ  
مَا يَحْكُمُونَ " (٦) لَكِنِهَا إِذَا جَاءَتْ فِي أَسْلُوبِ خَبَرِيٍّ فَإِنَّهَا تُبَيِّنُ لِلْمَجْهُولِ ،  
نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : " فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا " (٣) .  
وَيَلْحَقُ بِالْأَفْعَالِ الْجَامِدَةِ فِعْلُ الْأَمْرِ ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْمَجْهُولُ (٤) .

## ٣ - الدلالة على الحدث والزمان

أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ دَالاً عَلَى الزَّمَانِ فَقَطُّ ، كَيَابِي " كَانَ وَكَادَ " وَأَخَوَاتِهِمَا ،  
فَلَا يُبَيِّنُ لِلْمَجْهُولِ عِنْدَ جَمْهَوْرِ الْبَصْرِيِّينَ (٥) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ (٦) " مُمَلِّلاً "

(١) شرح الأشموني ٢/٦٥ ، ٦٦ ، وشرح التنضريح ١/٢٨٩ .

(٢) النحل ٥٩ .

(٣) الملك ٢٧ ، وانظر صيغة " سيء " في هود ٧٧ ، والمنكبوت ٢٣ .

(٤) لإسناده دائماً إلى المخاطب ، وهو دائماً ضمير ، ولكونه لا يفارق الإنشاء ،  
انظر حاشية السجاعي على الفطر ٢/٥٣ ، وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْأَمْرِ الْمَضَارِعُ الْمُتَّصِلُ  
بِلَامِ الْأَمْرِ فَإِنَّهُ يُبَيِّنُ لِلْمَجْهُولِ نَحْوُ : " لِيُضْرَبَ زَيْدٌ وَلِتُضْرَبَ هِنْدٌ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ  
لِلْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى " انظر عبد السلام هارون في الأساليب الإنشائية في النحو العربي  
١٦٦ وفيه قراءة أبي جعفر " وَلِتُضْرَبَ عَلَى " انظر ابن جنبي في المحتسب ١/٥١  
والآية من طه ٣٩ .

(٥) السيوطي : الهمع : ١/١٦٤ .

(٦) الأصول ١/٩١ .

منعه بناءً ما للمجهول : " وقد أجاز قومٌ في " كان زيد قائماً " أن يردّوه إلى ما لم يسمّ فاعله ، فيقولون ( كين قائمٌ ) . . . وهذا عند بي لا يجوز من قبيل أن ( كان ) فعلٌ غيرٌ حقيقيّ ، وإنما يدخل على الصتدأ والخبر . فالفاعل فيه غيرٌ فاعلٍ في الحقيقة ، والمفعول غيرٌ مفعولٍ على الصحة ، فليس في مفعولٍ يقوم مقام الفاعل لأنهما غير متفائرين ، إذ كانا إلى شيء واحد ؛ لأن الثاني هو الأول في المسمى " وعلّق الأشمونيّ على بناء ( كان ) للمجهول قائلاً " وهو فاسدٌ لعدم الفائدة ، ولا استلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مُقدّر " ( ١ )

أما المجيزون فهم الكسائيّ والفراء والسيرافي وابن خروف وابن عصفور . ( ٢ ) ونسب إلى سيويه أنه يجيز ، ويفهم ضمناً من كلام ابن جنّي أنه مع المجيزين ( ٣ ) ، على خلاف بينهم فيما ينوب عن الفاعل .

والحق أن هذا النوع من الأفعال لا يئني للمجهول لخلوه من الدلالة على الحدث ، وخلو الجملة من الفاعل والمفعول ، وأصدق دليل على المنع أن الاستعمال لم يأت بهذا النوع من الأفعال مبنياً للمجهول ولذلك فإن القياس هنا متعذر .

هذه حطة شروط بناء الفعل المبني للمجهول من الفعل المعلوم ، وعي كما يبدو ولي شروط ليست جامعة مانعة ، لأن في اللفظة أنواعاً من الأفعال لها خصائص معينة ، لم يأت النحاة في جواز صوغها للمجهول . من هذه الأفعال ما دلّ على حدوث ذات ، كقولك : حدثت أمّ ، وعرضت سفر . وحصل الخصب وجرى الرزق ، وغيرها ، فهذا النوع من الأفعال لا يئني للمجهول وإن أتبع

( ١ ) شرح الأشمونيّ ١٨٦/١ وانظر ابن مالك في تسهيل الفوائد ٠٧٧ .

( ٢ ) الصمغ ١٦٤/١ .

( ٣ ) المنصف ٢٥٣/١ ، سأعرض للخلاف في باب النائب عن الفاعل .

بإحدى المكملات من جارٍّ ومجرورٍ أو ظرفٍ أو مصدرٍ ، نحو : حَدَّثَ لِي أَمِيرٌ  
وَعَرَضَ سَفْرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَعَصَلَ الْخَصْبُ هَذَا الْعَامَ ، لَأَنَّا لَوْ حَوَّلْنَا الْفِعْلَ  
إِلَى الْمَجْهُولِ وَقَلْنَا : حَدَّثَ لِي ، وَعَرَضَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَحُصِلَ هَذَا الْعَامَ ، كَانَ  
كَلَامًا غَيْرَ مُفِيدٍ ، لَأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ شَبِيهَةٌ بِالْأَفْعَالِ النَّاظِقَةِ فِي دَلَالَتِهَا  
عَلَى الْكَوْنِ الْمَطْلُوقِ وَلِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهَا لَيْسَ حَدِيثًا لِفِعْلٍ .

وكذلك ما دلَّ على صفةٍ حسيةٍ أو معنويةٍ ، نحو : طَالَ النَّهَارُ ، وَقَصُرَ  
اللَّيْلُ ، وَخُلِقَ الثَّوْبُ ، وَظُرِبَ زَيْدٌ ، وَشُرِفَ ، وَكُرِّمَ أَصْلُهُ . فَإِنَّ تَحْوِيلَهَا لِلْمَجْهُولِ  
يَجْعَلُ الْجُمْلَةَ بَعْدَ التَّحْوِيلِ بِلَا مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِقَيْدٍ مِنَ الْقِيَمِ  
السَّابِقَةِ .

لَكِنَّ ابْنَ جَنِّيٍّ أَجَازَ أَنْ يُقَالَ " ظُرِبَ فِي هَذَا الْمَكَانِ " ( ١ ) قِيَاسًا  
عَلَى الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِمَا يُعَدُّ مَفْعُولًا مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ ، غَيْرَ  
أَنَّ الْفِعْلَ " ظُفِرَ " فِي تَمَثُّلِ ابْنِ جَنِّيٍّ نَقَلَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّفَةِ  
إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدِيثِ كَمَا لَوْ قُلْتَ ( فُجِرَ فِي هَذَا الْمَكَانِ وَقُصِفَ فِيهِ ) فَقَدْ  
جَعَلَ ( الظَّرْفَ ) هَدِيَّةً مُتَّصِلًا بِالْمَكَانِ يَحْدُثُ فِيهِ ، فَهُوَ بِهَذَا نَقْلُهُ  
عَنْ مَعْنَى الْوَصْفِ الْمَلَازِمِ لِصَاحِبِهِ إِلَى مَعْنَى الْحَدِيثِ وَالتَّجَدُّدِ فِي مَكَانٍ  
دُونَ مَكَانٍ .

---

( ١ ) الْمَنْصُوقُ ١ / ٢١٢ ، سَبَقَتْ إِشَارَةٌ إِلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي صَفْحَةِ ٤٨ مِنْ هَذَا  
الْبَحْثِ .



## قواعد صوغ الفعل المبني للمجهول

لِصَّوْغِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ قَاعِدَتَانِ عَامَّتَانِ : إِحْدَاهُمَا لِلْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْأُخْرَى لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، وَقَدْ كَثُرَتِ النَّحَاةُ الْقَدَامَى عَنْ هَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ ، لَكُنَّهُمْ لَمْ يَمْتَنُوا بِصِيَغَتَيْهَا بِصُورَةٍ شَامِلَةٍ مَوْحِدَةٍ ، لِأَنَّ عَنَائِيَّتَهُمْ كَانَتْ مُتَوَجِّهَةً لِلْفِعْلِ الْمَاضِي الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ ، فَجَاءَتِ الْقَاعِدَةُ مُنْطَبِقَةً عَلَيْهِ وَعِنْدَ مَا انْتَقَلُوا لِتَطْبِيقِ الْقَاعِدَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَزِيدِ اضْطُرُّوا إِلَى إِضَافَةِ قِيُودٍ أُخْرَى إِلَى الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ .

### قاعدة الماضي :

لَمْ يُعَنَّ قَدَامَى النَّحَاةُ كَسْبِيَوِيَّةً وَالْمَبْرِدُ بِصَوْغِ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ لِبِنَاءِ الْفِعْلِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْمَاضِي ، بَلْ انْصَرَفُوا إِلَى الْأَمْثَلَةِ بِصَوْغِهَا دُونَ أَنْ يَصِفُوا التَّفْصِيْرَاتِ الْبِنْيَوِيَّةِ الْدَاخِلِيَّةِ لِلْفِعْلِ .

وَلَعَلَّ الزَّجَاجِيَّ أَوَّلَ مَنْ نَصَّ عَلَى قَاعِدَةِ لَصَوْغِ الْمَجْهُولِ ، غَيْرَ أَنََّّهُ لَمْ يَهْتَدِ إِلَى قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ تَنْسَحِبُ عَلَى أَحْوَالِ الْفِعْلِ الْمَاضِي كَافَّةً مَجْرُوداً وَمَزِيداً مَعْتَلّاً وَمُضْعِفاً . فَوَضَعَ قَاعِدَةً لِلْفِعْلِ الثَّلَاثِي السَّالِمِ وَأُخْرَى لِلْفِعْلِ الْأَجْوَفِ ، وَقَاعِدَةً لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعِ . قَالَ : " حُكْمُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ السَّالِمَةِ أَنْ يُضْمَ أَوَّلُهُ وَيُكْسَرَ ثَانِيَهُ . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ ، ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَأَكْرَمَ مُحَمَّدٌ ، وَشَتِمَ أَخُوكَ ، وَشَرِبَ الْمَاءُ ، وَدُخِلَتِ الدَّارُ ، وَأُكْرِمَتِ هِنْدٌ " ( ١ ) وَقَدْ أَخْطَأَ الزَّجَاجِيَّ فِي اعْتِبَارِهِ الْفِعْلَ " أَكْرَمَ " ثَلَاثِيّاً ، ثُمَّ إِنَّ ثَانِيَةَ لَيْدٍ مَكْسُوراً كَمَا نَصَّتْ قَاعِدَتُهُ ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ لَا تَصْدُقُ إِلَّا عَلَى الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرُودِ السَّالِمِ ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ صِيَغَتَهَا عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ لَا تَجْعَلُ مِنْهَا قَاعِدَةً عَامَّةً .

غير أن المتأخرين كابن عصفور وابن مالك وابن هشام وغيرهم وجهوا همهم إلى صوغ القاعدة العامة ، قال ابن عصفور : " وأما كيفية بناءه للمفصول فإنَّ الفعل لا يخلو من أن يكون صحيحاً غير مضاعف أو معتل ، أو مضاعفاً غير معتل ، فإن كان صحيحاً غير مضاعف ، فإن كان في أوله همزة وصل ، ضممت أوله وثالثه ، وكسرت ما قبل آخره . وإن كان في أوله تاء زائدة ضممت أوله وثانيه . وإن لم يكن في أوله شيء من ذلك ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره . وإن كان ما قبل الآخر مكسوراً أبقيته على كسره . ولا تتغير صنفاً من هذه الأصناف بأكثر من ذلك إلا أن يكون ثانيه ياء أو ألفاً زائدتين ، أو ثالثه ألفاً زائدة ، فإنك تقلبها ياءً لانضمام ما قبلها . . . . وإن كان معتلاً أو مضاعفاً غير معتل فعل به ما يفعل بالصحيح ، ويكون التغيير اللاحق له بعد ذلك على حسب ما يقتضيه التصريف . "

ويبدو من صياغة هذه القاعدة أنها قاعدة طويلة ومعقدة وكثيرة الاستثناءات والقيود ، بل إنها جملة قواعد مترعة في صورة قاعدة . ومن الممكن أن تجزأ على الصورة التالية :-

- ١ - الأفعال الصحيحة المبدوءة بهمزة وصل يضم أولها وثالثها ، ويكسر ما قبل آخرها ، نحو : استخرج - استخرج .
- ٢ - الأفعال الصحيحة المبدوءة بتاء زائدة يضم أولها وثانيها ويكسر ما قبل آخرها ، نحو : تعلم - تعلم .
- ٣ - الأفعال الصحيحة التي ليس أولها تاء أو همزة وصل يضم أولها ويكسر ما قبل آخرها ، نحو : نصر - نصر ، أنزل - أنزل ، زخر - زخر .

٤ - الأفعال التي ثانيها أو ثالثها ألف زائدة تُقلبُ واواً ، نحو : قَاتَسَلَ  
قَوْتَسَلَ ، تَقَاسَمَ - تُقَوِّسَمَ .

٥ - الأفعال التي ثانيها ياءٌ زائدة تُقلبُ واواً ، نحو : بَيَطِرُ - بُوطِرُ ( ١ )  
أما الأفعال المعتلة والمضاعفة فإنها تُعاملُ معاملةَ الأفعال الصحيحة ،  
ويكون التخيير الذي يلحقُ بها بعد ذلك على حسب ما تقتضيه  
القواعد الصرفية .

٦ - والفعل المضاعف يضمُّ أوله ويكسرُ ما قبل آخره تقديراً ، نحو : شَدَّ - شَدَّ  
لأن الأصل شدد - شدد ، فحذفت الكسرة من شدد ، فانطبقت عليها  
قاعدة الإدغام الصرفية .

٧ - والفعل المعتل يضمُّ أوله ويكسرُ ما قبل آخره ، نحو : دَعَا - دُعِيَ ،  
قال - قيسل لأن الأصل " قَوْلٌ " ثم نُقلت الكسرة إلى القاف بمد  
حذف الضمة فصارت " قَوْلٌ " فوقعت الواو ساكنة بمد كسر فقلبت ياءً فصارت  
" نَيْلٌ " على مقتضى قواعد الإعلال .

ويبدو مما سبق أن قاعدة النحاة العامة متعددة الجوانب كثيرة التفريعات  
والإضافات ، إنما هي بها لتحلُّ مشكلة طائفة خاصة من الأفعال ، ولذلك  
فإنها تفتقر إلى التوحد والبساطة والتركيز التي ينبغي أن تتصف بها  
القاعدة العامة .

ولقد قادني البحث إلى قاعدة عامة لبناء المجهول يقول بها د. اود عبد هـ (١) تتسم بالبساطة والشمول وتنسحب لذن التطبيقين على الأفعال كافة دون توقف عند أنواع معينة منها . وهي تتلخص فيما يلي :-

يُصاغ المجهول من المعلوم "بتحويل آخر علة (٢) في بنية الفعل (٣) إلى كسرة وتحويل العلل السابقة لها جميعاً إلى ضمات دون تغيير في طول العلل ، أي أن الفتحة الطويلة ( الألت ) تتحول إلى كسرة طويلة في مثل : استُمِيسِلُ وإلى ضمة طويلة في مثل : طُولِبَ ، وتُحوَّلُ " .

قارن الفعل الماضي المبني للمعلوم بنظيره المبني للمجهول :

مبني للمجهول

مبني للمعلوم

ك - ت - ب ( كَتَبَ )	←	ك - ت - ب ( كَتِبَ )
ط - ب - ل - ب ( طَالِبَ )	←	ط - ب - ل - ب ( طَوَّلِبَ )
ع - ل - ل - م ( عَلَّمَ )	←	ع - ل - ل - م ( عُلِّمَ )
ء - ك - ر - م ( أَكْرَمَ )	←	ء - ك - ر - م ( أُكْرِمَ )

(١) ( دفاع عن الأصل المقدر ) مقال في المجلة العربية للعلوم الإنسانية ،

العدد الأول / المجلد الأول عام ١٩٨١ ص ١٦٠ - ١٦٨ .

(٢) العلة هي الحركة .

(٣) الحركة التي تلي الحرف الصحيح الأخير ، وحركة همزة الوصل التي تسبق

الصحيح الأول ليستا من بنية الكلمة لأنهما تحذفان كثيراً في نظم الكلام .

(٤) رُمزٌ للحركات بالصور التالية: الضمة ُ ، والكسرة ِ ، والفتحة َ ، وإلى

ألت المد َ ، وواو المد ُ ، وياء المد ِ .

تُسَلِّم (تَسَلَّمَ) ← تَسُلِّم (تَسَلَّمَ) (تُسَلِّم)  
 تَبَدَّل (تَبَادَل) ← تَبَدُّد (تَبَدَّل) (تَبَدُّد)  
 حَتَرَ (أَحْتَرَمَ) ← حَتَّر (أَحْتَرَمَ) (أَحْتَرَمَ)  
 سَتَبَلَ (سَتَقَبَّلَ) ← سَتَبَّل (سَتَقَبَّلَ) (سَتَقَبَّلَ)  
 رَتَمَ (رَتَمَ) ← رَتَمَ (رَتَمَ) (رَتَمَ)  
 تَرَجَّمَ (تَرَجَّمَ) ← تَرَجَّمَ (تَرَجَّمَ) (تَرَجَّمَ)

غير أن هذه القاعدة اصطدمت عند داود عبده لدى تطبيقها على  
 ظاهر اللفظ بمثل (شَدَّ) و (أَحْتَلَّ) مما أدَّى إلى نتائج غير صحيحة  
 نحو: (١)

شَدَّ (شَدَّ) ← شَدَّ (شَدَّ) (شَدَّ)  
 أَحْتَلَّ (أَحْتَلَّ) ← أَحْتَلَّ (أَحْتَلَّ) (أَحْتَلَّ)  
 ففزع إلى القول بضرورة تطبيء القاعدة على البنية التحتية للفظ ، أو الأصل  
 المقدر لها الذي قال به القدماء :

شَدَّ كَ د ← شَدَّ د ← شَدَّ د ← شَدَّ د (شَدَّ)  
 ح ت ك ل ← ح ت ل ← ح ت ل ← ح ت ل (أَحْتَلَّ)  
 أما كيفية التوصل إلى الصيغة المفوظة الصحيحة فتكون عن طريق  
 تطبيء القاعدة الصرفية والصوتية على الصيغة التحتية أو الأصل المقدر.  
 والقاعدة الصوتية التي تحول (شَدَّ) إلى (شَدَّ) قاعدة عامة ، تحذف الملة  
 القصيرة حين تقع بين مثلين صحيحين ، شرط ألا يؤدي هذا الحذف إلى  
 التقاء ساكنين - أي توالي ثلاثة صحاح - .

(١) (دفاع عن الأصل المقدر) لداود عبده ص ١٦٠ - ١٦١ .

أما إذا توالى ثلاثة صحاح بعد حذف الحركة الواقعة بين مثلين صحيحين ، فإن هذه المشكلة تحل بقاعدة أخرى تؤدي إلى قلب مكافئ بين الأول من الصحيحين المثليين والعملة التالية له في مثل ( أ ح ل ) :

أ ح ل أصلها أ ح ل - ل ل أصلها أ ح ل - ل ل . وهنا لم تحذف العملة الواقعة بين الصحيحين المثليين خشية التقاء الساكنين ، فحذرت قلب مكافئ تقدمت فيه العملة على أول الصحيحين المثليين ( أي نقلت حركة الحرف إلى الحرف الساكن له كما قال القدماء - ) فصارت أ ح ل - ل ل ( أ ح ل ) وهي الصيغة الطفوطة .

ويبدو من هذا التحليل أن القول بالأصل المقدر الذي قال به القدماء أمر ضروري حتى يطرد تطبيق القاعدة العامة على سائر الأفعال دون توقف . غير أنني لا أرى مبرراً أن تصاغ قاعدة التحويل وتطبق بهذه الصورة المعكوسة التي ارتآها داود عبده - بالرغم من صحتها - ، والتي تبدأ من آخر الفعصل فتحول العملة الأخيرة إلى كسرة ، وتحول كل العلل السابقة لها إلى ضمات . أصوب من ذلك أن نقول : تحول كل العلل ابتداءً من أول الفعل إلى ضمات إلا العملة الأخيرة فتحول إلى كسرة ، دونما تغيير في طول العلسل . ذلك أن البدء بأول الفعل عند التحويل ينسجم مع الطريقة الطبيعية فسي النطق والكتابة ، ويتفق مع الممارسة اللاوعية لعملية التحويل التي تبدأ من أول الفعل ، فضلاً عن أنها تقفل باب الجدل حول الأفعال التي تتضمن عملة وحيدة ، مثل ( شد ) ، لأنها ستعتمد حينئذ العملة الأولى وليس العملة الأخيرة ، فتضم أو تسحول إلى ضمة دونما تردد ، وتريحنا من اللجوء إلى الأصل المقدر .

لكن اللجوء إلى الأصل المقدر لا بد منه أيضاً عند تطبيق القاعدة على الأفعال الجوف ، نحو ( قال ) و ( باع ) لأن تطبيق القاعدة على ظاهرها

اللفظ يُوَدِّي إلى صيغ غير صحيحة نحو :

قال ( ق \_ ل ) ← قول ( ق \_ ل )

باع ( ب \_ ع ) ← بوع ( ب \_ ع ) ( ١ )

لذلك لجأ النحاة القدامى في تحويل مثل هذه الأفعال إلى بنيتها التحتية ،

فافترضوا أَنَّ أَصْلَ قَالٍ : ( قَوْل ) ، وَأَصْلُ بَاعٍ : ( بَيْع ) .

قَوْل ( ق \_ ل ) ← قول ( ق \_ ل )

بَيْع ( ب \_ ع ) ← بيع ( ب \_ ع )

وبعد تطبيق قاعدة صوتية مفادها أَنَّ الواوَ والياءَ ( حُرُوبِي المَدَّ ) إذا وقعا بين عِلَّتَيْنِ متماثلتين فإنهما يُحْدَفَانِ ( ٢ ) ، تصبحُ صيغةُ الفعلِ المبنِيِّ للمعلومِ بعد الحذف :

ق \_ و \_ ل ← ق \_ ل ، ويتكوَّنُ من مجموعِ العِلَّتَيْنِ

( الفتحَتَيْنِ ) مَدُّ طَوِيلٌ ( الف ) في ( قال ) ، وكذلك الحال في ( باع ) .

ويتطَبَّقُ هذه القاعدةُ الصوتيةُ نفسها على الفعلِ المبنِيِّ للمجهولِ ( قَوْل )

( ق \_ و \_ ل ) ، تحذف الواوُ ( ق \_ ل ) ، لِمَا بَيَّنَّسْنَا

الضمةَ والكسرةَ من تَجَانُسٍ في ضِيْقِ المَخْرَجِ ، وتحويل الضمةِ إلى كسرةٍ مماثلةٍ

للكسرةِ التاليةِ لها ( ق \_ ل ) نحصل على الفعلِ ( قِيلَ ) ، وقد

تكونت الياءُ فيه من مجموعِ كسرتين .

( ١ ) هذه لفظة بمعنى بني أسد ، وهي لهجةٌ قليلةٌ ، فإذا كانت القاعدةُ تفسرُها

فإنَّ صيغةَ ( قِيلَ وبيع ) الشائعةُ تظلُّ بلا تفسير . لذلك لم يكن

يُؤدُّ لتفسيرها من الاعتمادِ على فرضيةِ الأصلِ المقدر .

( ٢ ) جان كانتينو : علم أصوات العربية ١٢٧ ، وداود عبده : أبحاث في

ويستدرك على قاعدة التحويل العامة التي تقدمت أنها لم تتعرض لبعض  
أحوال العلل الخاصة، كالواو والياء في مثل "أوفد" و ( أيقظ ) التنسي  
تشبه الحزوف الصحيحة، وهما يُحللان على الصورة التالية :

أَوْفَدَ د ( أوفد ) ← أُوْدُ فِ د ( أوفد )  
أَيَّقِظُ ظ ( أيقظ ) أُوِظُ قِ بِ ظ ( أوقظ ) .

إن هذا التحليل للمعلوم والمجهول يدلُّ على أن ( و ) و ( ي ) ليسنا  
مدَّين طويلين ( ١ ) . لأنهما لو كانا كذلك لتحوَّلا إلى مدَّين بنفس طولهما  
حسب القاعدة ، ولأذى ذلك أن <sup>تكون</sup> الصيغة ( أوفد ) هكذا ( أُوْدُ فِ د )  
إن هذا التحليل يدلُّ على أنهما أشبه بالملتين القصيرتين ، لأنهما  
يتحوَّلا بمدَّ تحويل الفم إلى علة قصيرة ، اندمجت في العلة السا بقية  
لها فكونتا مدَّاً طويلاً ، وهو ( الواو ) في الصيغتين المبنيتين للمجهول .

---

( ١ ) سائبين حقيقة مدَّين الصوتين في نصل قادم .



قاعده الفمائل المضارع :-

القاعدة العامة لتحويل الفعل المضارع للمجهول هي أن يضمَّ أوله ويفتح ما قبل آخره ( ١ ) ، لفظاً أو تقديراً . وتبقى سائر الحركات على حالها دون تغيير . وبعبارة أخرى : تحوّل العلة الأولى في بنية الفمائل إلى ضمة ، وتحوّل العلة الأخيرة إلى فتحة ( ٢ ) كما هو واضح من الأمثلة التالية :-

مبني للمجهول

مبني للمعلوم

يَضْرِبُ	( يِ ضَرِبَ ) ←	يُضْرَبُ ( يِ ضَرِبَ )	( يِ ضَرِبَ )
يُكْرِمُ	( يِ كَرِمَ ) ←	يُكْرَمُ ( يِ كَرِمَ )	( يِ كَرِمَ )
يَسْتَحْدِمُ	( يِ سَتَحَدِمَ ) ←	يُسْتَحْدَمُ ( يِ سَتَحَدِمَ )	( يِ سَتَحَدِمَ )
يُجَادِلُ	( نِ جَدَلَ ) ←	يُجَادَلُ ( نِ جَدَلَ )	( نِ جَدَلَ )
يَتَعَلَّمُ	( يِ تَعَلَّمَ ) ←	يُتَعَلَّمُ ( يِ تَعَلَّمَ )	( يِ تَعَلَّمَ )
يُنَاقِشُ	( يِ نَقَشَ ) ←	يُنَاقَشُ ( يِ نَقَشَ )	( يِ نَقَشَ )
يَسْتَعِدُّ	( يِ سَتَعَدَّ ) ←	يُسْتَعَدُّ ( يِ سَتَعَدَّ )	( يِ سَتَعَدَّ )
يَتَوَافَدُ	( يِ تَوَفَدَ ) ←	يُتَوَافَدُ ( يِ تَوَفَدَ )	( يِ تَوَفَدَ )
يَسْتَفِيدُ	( يِ سَتَفِيدَ ) ←	يُسْتَفَادُ ( يِ سَتَفِيدَ )	( يِ سَتَفِيدَ )

غير أنه لا بد من اللجوء إلى الأصل المقدّر في مثل : ( يِعِدُّ ) مضارع

- ( ١ ) الجمل ٨٩ . وأوضح المسالك ٢٨٥/١ . وألفية ابن مالك ١٨ .  
 ( ٢ ) إذا كانت العلة الأخيرة فتحة في المبني للمعلوم تبقى على حالها بعد التحويل إلى المجهول نحو ( يَشْرَبُ ← يَشْرَبُ ) ، وكذلك إذا كانت ألفاً نحو : ( يَخَافُ ← يَخَافُ ) . أما إذا كانت مداً طويلاً ( واواً أو ياءاً ) فإنها تتحوّل إلى ألف نحو : ( يَمُودُ ← يَمُودُ ) ( يِعَادُ ← يِعَادُ ) ( يَسْتَفِيدُ ← يَسْتَفِيدُ ) وكذلك العلة الأولى فتبقى على حالها إذا كانت ضمة نحو ( يُكْرِمُ ← يُكْرِمُ )

( وَعَدَ ) ، ومثل : ( يَجِدُ ) مضارع ( وَجَدَ ) ، لأن تطبيق القاعدة على ظاهر اللفظ يؤدي إلى صيغ غير صحيحة ، مثل : يُعَدُّ ، وَيَجْدُ . أما أصل ( يِعْدُ ) و ( يَجِدُ ) فهو ( يُوْعَدُ ) و ( يُوَجَدُ ) . وإنما حذفَتْ الواو فيهما لوقوعها بين ياءٍ وكسرة ( ١ ) ويجري التحويل فيها على الصورة التالية :

مجهول

معلوم

يُوْعَدُ ( أصل يِعْدُ ) يَ كَ وَع د ي ي ك ع ك د  
 لكن يلاحظ على عملية التحويل في المثال المحلل السابق أنها لم تقتصر فقط على تحويل الهمزة الأولى إلى ضمة ، والهمزة الأخيرة إلى فتحة .  
 فالمقابلة الدقيقة بين الصيغتين :

ي كَ وَع د ي ( يُوْعَدُ )

ي كَ ع ك د ( يُوْعَدُ )

تدل على أن الواو الساكنة في الصيغة الأولى تحولت إلى ضمة ، وتكون مسن مجموع الضمتين ( كَ كَ ) مداً طويلاً هو واو المد ( ٢ ) والحقائق أن الواو الأولى تختلف من الناحية الصوتية عن واو المد ، وتسمى فسي الفرنسية نصف حركة ( ٣ ) ، وذلك لقربتها من الضمة . وكثيراً ما تُضاف إليها

( ١ ) الكتاب ٢ / ٢٢٢ .

( ٢ ) تميز الدراسة الصوتية الفريية بين أصوات الحركات من حيث أطوالهما

وطبيعتها الصوتية وترمز إليها بما يلي :-

فتحة قصيرة	a	فتحة طويلة ( الات )	aa
كسرة قصيرة	ı	كسرة طويلة ( ياء المد )	ıı
ضمّة طويلة	u	ضمّة طويلة ( واو المد )	uu

وياء الهمزة وواو الهمزة من الصوامت لا الحركات ( انظر المنهج الصوتي ) للبنية

الفريية لعبد الصبور شاهين ص ٣٧ .

( ٣ ) جان كانتينو : علم أصوات الفريية ١٢٧ ، ١٣٨ .

فتكون معها واواً ( مدّاً طويلاً ) إذا كانت متبوعة بحرف ، نحو : ( يوقِفُ )  
يُوقِفُ - ي - ف ، وأصلها ( يوقف ) ي - ف - و - ق - ف .  
على أن صيغ المجهول من المثال الواوي قد تؤدي إلى اللبس من حيث  
المعنى والدلالة ، فصيغة ( يُوَعِدُ ) قد تكون مجهول ( يَعدُّ ) و ( يُوَعِدُ )  
بمعنى الوعيد ، فالغفلان مختلفان من حيث المعنى ، ولا سبيل إلى  
الوقوف على معنى المجهول إلا بقرائن السيان والخطاب .

أما الفعل المضاعف الذي على وزن ( يُفَاعِلُ ) نحو : ( يُضَارُّ ) ، فإن  
صورة بناءه للمجهول لا تختلف عن صورة بناءه للمعلوم . ولذلك لا بد من  
اللجوء إلى النبية التحتية أو الأصل المقدر للتفريق بين الصيغتين :

مجهول	معلوم
( يَضَارُّ )	( يَضَارُّ )
( يَضَارُّ )	( يَضَارُّ )

فوسيلة التفريق بين الضيفتين هي العلة الأخيرة حسب ، فإذا كانت كسرة  
فانصيغة للمعلوم ، وان كانت فتحة فالصيغة للمجهول .

## تعلييل صيغة الفعل المبني للمجهول

افتتحت النحاة في تعلييل صيغة الفعل المبني للمجهول ، وقد ذهبوا في التعلييل الى أبعد من التعلييل الأولي المبدي ، فوضعوا علة على العلة حتى أفضى الأمر الى ضَرْبٍ من الجدال لا يفيد في فهم الصيغة شيئاً كثيراً .

### تعلييل الصيغة العارضة :

عللوها بالمخالفة بينها وبين صيغة المعلوم ، نحو : ضَرَبَ - ضَرِبَ ، يَضْرِبُ - يُضْرَبُ . ثم عللوا المخالفة بعلةٍ أخرى ، وهي خشية التباس المفعول بالفاعل . قال ابن السراج " فقولنا بينه - أي ما لم يُسَمَّ فاعله - وبين بناء الفعل الذي للفاعل ، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل " ( ١ ) وجرى على القول بذلك ابن الأنباري ( ٢ ) والرضي ( ٣ ) وابن يمين ( ٤ ) وغيرهم . وعللوا وزن الفعل " فَعَلَ " بأنه إنما صيغ على هذه الصورة حتى لا يلتبس بالاسماء لأنَّ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به - أي الفاعل - فلمَّا حُدِّثَ منه ذاك خِيفَ أَنْ يَلْحَقَ فِي أَوَّلِ وَعْدَةِ النَّظَرِ بِالِاسْمَاءِ ، فَيُجْعَلَ عَلَى وَزْنِ لَا يَكُونُ فِي الْاسْمَاءِ " ( ٥ ) قال سييويه : " ليس في الاسماء ولا في

( ١ ) الأصول ١ / ٨٦ .

( ٢ ) أسرار المرية ١ .

( ٣ ) شرح الكافية ٢ / ٢٥١ .

( ٤ ) شرح المفصل ١ / ٧١ .

( ٥ ) شرح الكافية ٢ / ٢٥١ .

الصفات ( فَعَلَ ) ولا تكون هذه البنية إلا للفعل " ( ١ ) ما خلا اسماً واحداً هو ( دُعِيَ ) ، وهي نُؤَيِّسَة ، وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي .  
ولم يكتب النحاة بهذه العِلَل ، بل ذهبوا يتسألون : ولم جاء هذا الوزن على ( فَعَلَ ) بضم فكسر ، ولم يئن على ( فَعَلَ ) بكسر ضم ، على الرغم من كون الأخير لا نظيراً له في الاسماء . فقالوا : لأنَّ الخروج من ضم إلى كسر أخف في النطق من الخروج من كسر إلى ضم ( ٢ ) . وهي علة صوتية كما هو واضح .

### تعليل الحركات:

ذهب ابن الأنباري يعلل ضمَّ الحرف الأول من ( فَعَلَ ) بأنه إشارة إلى الفاعل المحذوف ، لأنَّ الضمَّ من علامات الفاعل . ( ٣ )  
وعلَّلوا ضمَّ الحرف الثاني من الفعل المبدوء بالتاء الزائدة مثل ، ( تُدْخِرُج ) و ( تُعَلِّمُ ) خشية وقوع اللبس بينه وبين مضارعه المبني للمعلوم ، بخاصة في حالة الوقف ( ٤ ) :

مضارع مبني للمعلوم

ماضي مجهول غير مضموم الثاني

( أَنْتَ ) تُعَلِّمُ

تُعَلِّمُ

وكذلك ضمَّ الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمز الوصل ، عِلَّلَ ضُمَّهُ

( ١ ) شرح المفصل ٧١/٧ ، والمنصف ١/٢٠ .

( ٢ ) شرح المفصل ٧١/٧ شرح الكافية ٢٥١/٢ .

( ٣ ) أسرار العربية ٤١ وانظر شرح المفصل ٧١/٧ .

( ٤ ) شرح الكافية ٢٥١/٢ .

بالخوف من اللبس أيضاً ، لأنه إذا حُرِّك الحرفُ بحركته الأصلية التبس  
المجهول بصيغة الأمر ، عند الوقف ( ١ ) هكذا :

ماضي مجهول مفتوح الثالث      فعل أمر موقوف عليه

اجْتَمَعَ      ( أَلَا ) اجْتَمَعَ .

أما فَتَحَ ما قبل الآخر في صيغة المضارع فَفَسَّرَهُ ابنُ جَنِيٍّ على مُقْتَضَى  
نظرية المغايرة ، فلما كُسِرَ ما قبل الآخر في الماضي ، فَتَحَ في المضارع " فحوى  
ذلك مَجْرَى ( شَرِبَ يَشْرَبُ ) ، لَمَّا كُسِرَ في الماضي فَتَحَ في المضارع " ( ٢ )

أما الرضوي فقد فسّر تحريك ما قبل آخر المضارع بالقياس إلى كسره ففي  
الماضي استناداً إلى نظرية الخفّة والثقل ، فالمضارع أَثْقَلُ من الماضي  
والكسرة أَثْقَلُ من الفتحة ، فَأُعْطِيَتِ الحركةُ الخفيفةُ للفعل الثقيل ، والحركةُ  
الثقيلةُ للفعل الخفيف ليحصلَ التبادل . ( ٣ )

ولو كان تفسير الرضوي السابق سليماً لاطَّسَّرَ في أبواب الثلاثي ،  
نحو ( نَصَرَ يَنْصُرُ ) ضَرَبَ ، يَضْرِبُ ، كَرَّمَ يَكْرُمُ ، فالمضارع هنا مُعْرَكٌ بحركةٍ  
ثقيلة - عنده - بالرغم من ثقله .

( ١ ) شرح الكافية ٢ / ٢٥١ .

( ٢ ) المنصف ١ / ٩٥ .

( ٣ ) شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ .

تفريعات لهجية على صيغة المجهول

التفت النحاة أثناء استنباطهم القواعد العامة لبناء الفعل المجهول إلى ظواهر لهجية خاصة منسوبة إلى قبائل بعينها ، واعتبروها جزءاً من القاعدة العامة انطلاقاً من نظرتهن إلى لغات العرب بأنها جميعها حجة . والملاحظ أنهم كانوا غالباً ما يُلحِقون هذه الظواهر اللهجية بالقاعدة على أنها في المرتبة الثانية . ( ١ )

على أن هذه التفريعات بعضها منسوب إلى قبائل بعينها وبعضها الآخر غير منسوب ، وبعضها اعتدَّ وجهاً صرفياً حائزاً .  
وهي مفرّعة في الجدول التالي :-

رقم الاستشهاد	صيغة الفعل المبني للمجهول	التفريع	القبيلة	التعليل الصرفي
١-	ثلاثي صحيح	تسكين حركة العين ( فُصِدَ ) و ( عَصِرَ )	بكر بن وائل ، وأناس كثير	استثقال نطق الكسرة بعد الضمة ، من تميم ، وهي ( ٣ ) أو توالي فاشية في تغليب حركتين ثقيلتين .

( ١ ) نهاد موسى تاريخ العربية ١٨٦ .

( ٢ ) الكتاب : ٢ / ٥٨٠ . ومن شواهد هذا التفريع قولهم : ( لَمْ يَحْرَمَ مِنْ فَصْدٍ لَهُ وَيُرْوَى ( فُزِدَ لَهُ ) انظر الزمخشري : المُسْتَقْبَلُ صُورِي أُمُثَالِ الْعَرَبِ ٢ / ٢٩٤ وشرح الشافية ١ / ٤٣ ، ولسان العرب مادة ( فصد ) ، ومن شواهد قول أبي النجم العجلي في وصف شاعر ، لو عَصِرَ مِنْهُ الْبَيَانُ وَالْمَسَاكُ انْصَرَّ . انظر المنصف ١ / ٢٤ وقول القطامي التخليبي : أَلَمْ يُخْزِ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كَسْرَى وَتَفَخَّوْا عَنْ مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا انظر المنصف ١ / ٢٤ والخصائص ١ / ١٤٤ .

( ٣ ) الكتاب ٢ / ٥٨٠ ، وعند الرضي أن علة التسكين هنا كراهة توالي الثقيلين في الثلاثي المبني على الخفة ، شرح الشافية ١ / ٤٣ ، ويبدو أن ظاهرة التسكين عند هذه القبائل تعدّ جزءاً من ظاهرة عامة تشمل الأسماء والأفعال مبنية للمجهول والمعلوم شرط أن تكون العين في الأصل مضمومة أو مكسورة ( عُنَى - عُنَى ، إِبِلٌ - إِبِلٌ كَيْدٌ كَيْدٌ ، رَجُلٌ - رَجُلٌ ، الرُّسُلُ - الرُّسُلُ ، كَوْمٌ - كَوْمٌ ، عَلِمٌ - عَلِمٌ ، كَتَبَ - كَتَبَ ، عَصِدٌ - عَصِدٌ انظر الكتاب ٢ / ٥٨٠ وشرح الشافية ١ / ٤٣ ، ٤٤ .

رقم التسلسل	صفة الفعل المتبني للمجهول	التفريغ	القبيلة	التعليل الصرفي
٢-	الثلاثي الصحيح	كسر الفاء وتسكين الميم (١) نحو : ضَرْبَ ، قَتَلَ	بعضُ العرب	
٣-	الثلاثي الصحيح الحلقّي العين	كسر الفاء والميم : عَيْدٌ ، شَيْدٌ (٢)	تغلب	لكون العين حرفاً حلقياً ، فَتَكْسَرُ الفاءُ تخفيفاً .
٤-	الثلاثي الأجوف	إشمام كسرة (٣) الفاء شيئاً من الضمّ في (بيع ، قيل) وقُرئَ بها كثيراً في القرآن .	قيس وأسد	للدلالة على أن أصل حركة الفاء هو الضمّ .

(١) ابن جنّي : المحتسب ٣٤٦/١ وقد عدَّ الرضيُّ هذه اللفظة شاذة ، في شرح

الكافية ٢٥٢/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٥٢/٢ .

(٣) اللفظة الفصحى الشائعة هي إخلاق كسر الفاء وإعلال العين، وأصل الصيغة

(قَوْلُ بَيْعٍ) . وإلشمام حركة بين الكسر والضمّ فلا هو كسرٌ خالصٌ ولا ضمٌّ خالصٌ ،

وهو المذهب المقروء المشهور ( شرح التصريح ١٩٥/١ ) ، وانظر قراءات الإشمام

في إعراب القرآن للزجاج ٢٤٨/١ .



الرقم	صيغة الفعل - المبني للمجهول	التفريع	القبيلة	التعليل الصرفي
٥-	الثلاثي الأجوف	ضُمُّ الفاء وقلبُ العين واواً وحذفُ كسرتها نحو: "قَوْلٌ" "بُوعٌ" (١)	تمزى لغفص ودبير من بني فضحاه بني اسد، وتمزى لهذيل وبني ضبة وبعض تميم (٢)	استثقلت كسرةُ العين في (قَوْلٌ وبُوعٌ) فَحَدَفَتْ فصارت "قَوْلٌ". وحملت عليها "بيع" بعد قلب الياء واواً، فصارت (بُوعٌ) .
٦-	الأجوف المزيد نحو افتعل وانفعل	ضُمُّ ما قبل العين وقلبُ العين واواً: اختور وانقود (٣)	هدَّيل، وفقص ودبير من بني اسد، وبنو ضبة وبعض تميم .	التعليل السابق
٧-	الأجوف المزيد نحو: افتعل وانفعل	اشمام كسر ما قبل العين الضم: اختبر وانقيد (٣)	القبائل السابقة نفسها	التعليل السابق

(١) شرح التصريح ٢٩٥/١، والمضمر ٢٥٠/١، وأسرار العربية ٤٩٢ وشرح المفصل ٧٠/٧ ومن شواهد هذه اللفظة قول الشاعر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ      لَيْتَ شَيْئاً بُوَعٌ فَاشْتَرَيْتُ.

وقوله **حُوكَتَا** على نيرين إنَّ تَحَاكُ  
وقوله: **نُوطٌ** إلى ضَلَبٍ شَدِيدٍ الخَلِّ  
وقوله: **وَابْتَدَلَتْ** غَضْبِي وَأُمُّ الرَّحَالِ

انظر الابيات السابقة في المضمر ٢٥٠/١، والمحتسب ٣٤٦/١، وشرح التصريح ٢٩٥/١

(٢) شرح التصريح ٢٩٥/١، والمفصل ٣٧٧، وتسهيل الفوائد ٧٨

(٣) شرح التصريح ٢٩٥/١، وشرح الكفاية ٢/٢٥٢، والألفية ١٨ .

الرقم	صيغة الفعل	التفريغ	القبيلة	التعليل الصرفي
٨-	الثلاثي المعتل اللام	كسر الفاء وقلب الياء ألفاً وذيح العين : بنس، روى	طَيء	قَلِبَتِ الياءُ ألفاً لتُنَاسِبَ الفتحة قبلها ، وهذه اللغة على مثال لفتها في المعلوم "لَقِيَ" رَضَى " الاستئقال .
٩-	الثلاثي المعتل اللام	تسكين العين : عَزِي ، رَضِي ( ٢ )	بنو تميم ( ٢ )	الاستئقال
١٠	انفعل وافتمل الصحيح	تسكين ما قبل الآخر : "انطلق" وانتفخ ( ٣ )	تميم	الاستئقال
١١	الثلاثي المضغ	كسر الفاء ، نحو : رد ( ٤ )	بنو ضبة وبعض تميم ( ٤ )	الحمل على " قيل "
١٢	الثلاثي المضغ	أشمام ضمة الفاء الكسر نحو: رد ( ٥ )	قوم	ليعلم أن بعد الراء كسرة قد ذهبت ( ٥ )

( ١ ) شرح التصريح ١ / ٢٩٤ .

- ( ٢ ) ابن عصفور: الممتع ٢ / ٥٢٥ ، وجاء في الصفحة السابقة نفسها الشاهد :  
تهنأ مني أخت آل طيسلة : قالت : أراه ، الفاء قد نُتِي له .
- ( ٣ ) الكتاب ٢ / ٥٨ : وطيسلة اسم علم والد الف الذي يقارب الخطو في المشي .
- ( ٤ ) شرح التصريح ١ / ٢١٦ وانظر المحتسب ١ / ٣٤٦ ، وعليها القراءة " ولوردا  
لعادوا " انظر المنصف ١ / ٢٥٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٨٨ . وعليها قول ذي الرمة .  
دنا البين من مَيِّ قَرَدَتَا جِمَالِهَا  
وهاجُ الهوى تقويضُهَا . واحتمالُهَا .
- ( ٥ ) الكتاب ٢ / ٤٠٠ والمنصف ١ / ٢٥٠ ، المحتسب ١ / ٣٤٦ ، والإشمام هنا بخلاف  
الإشمام في ( قيل ) فهو إشمام الضمة راحة الكسرة ، بعكس ( قيل ) التي  
تشم كسرة قافها راحة الضمة .

الفعل المبني  
الجمهور

التفريغ

القبيلة

التعليل الصرفي

<p>تخفيفاً لكثرة الاستعمال "١"</p> <p>لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين ، وهمزها هنا جائز حسن لا واجب "٢"</p>	<p>بنو عامر</p> <p>غير منسوب</p>	<p>حذف الواو نحو : يَدَعُ ، يَذُرُّ ( ١ ) أصلها يُودَعُ ، يُودَرُ</p> <p>همز الواو ( ٢ ) نحو : وَعِدَ - أَعِدَ</p>	<p>مبارع الجمهور</p> <p>الثلاثي الجمهور</p>
<p>لأنها أصل ، وتُحذفُ في الفصيح لا اجتماع همزين (أَكْرَمُ) فحذف فت الثانية انشقالاً ، ثم حُملت حروف المضارعة على الهمزة التي يَمْنِي بها المتكلم نفسه طرداً للباب ( ٤ )</p>	<p>فقمس من بني أسد</p>	<p>ذكر الهمزة نحو : يُؤَكِّرُمُ ( ٣ )</p>	<p>مبارع الثلاثي المزيد بالهمزة</p>
<p>قلبي الواو ياءً في تَفْوَعِلُ فتصير (تَفِيْعِلُ) بكسر الثاني لمناسبة الياء ونكسر الأول إتباعاً</p>			<p>تفوعيل</p>

- المحتسب ٣٦٤/٢ ، ٣٦٥ ، عبد الرحمن السيد في مدرسة البصيرة النحوية ٢٨٢ .
- المصنف ٢١٤/١ وسر صناعة الإعراب ١١١/١ والمحتسب ٣٤٥/١ وعليه قوله تعالى
- إذا الرسل أقتت .
- شاهده شطر البيت "فإنه أهل لأن يؤكروما" قال المبريد في المختضب ٩٨/٢ "لا تنتم له ولا
- ائل" ونسبة محمد محي الدين عبد الحميد في "هداية السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك
- ٣٤٦/٣) لأبي حيان الفقمي .
- لمقتضب ٩٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣٤٦/٣ .
- بن مالك : تسهيل الفوائد ٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صفة الفعل      التفريع      القبيلة      التعليل الصرفي      المني للمجهول

<p>لثلا يلتبس بالفعل المني للمعلوم نحو: ( بعت )</p>	<p>أ- ضَمُّ أوله أو أشمائه إذا كان يائياً نحو: " بعت " بعت ويجتنب كسره . ( ١ )</p>	<p>الثلاثي الأجوف المسند الي ضمير المتكلم أو المخاطب أو الفاءيات</p>
<p>لثلا يلتبس بالفعل المني للمعلوم نحو ( سَمْتُ )</p>	<p>ب- يُكسَرُ أوله أو يشم . ويجتنب ضمه إذا كان واوياً نحو " سَمْتُ " " سَمْتُ " . قراءة : ثَم سُولُوا الفتنَةَ ثَم سِيلُوا الفتنَةَ ثَم سِيلُوا الفتنَةَ ( ٢ )</p>	<p>الثلاثي المهموز المعين</p>

( ١ ) شرح التصريح ( ٢٩٥ / ١ ) والمتع في التصريف ( ٤٥٣ / ٢ ) ، شرح الأشموني ( ٨١ / ١ ) ،  
أشية الخضري على ابن عقيل ( ١٦٩ / ١ ) ، غير أن سيويه لم يلتفت إلى هذا الاحتراز مكفياً  
بفرق التقديري ، لحصوله في مثل : ( مختار ) ، إذ يُحتمل أن يكون وصفاً للفاعـل  
المفعول ، ويعتمد في التمييز بينها على القرائن ودلالة الحال ، وتابع ابن جني سيويه  
بذلك وأجاز في الأجوف الوجوه الثلاثة : الضم والاشمام والكسر . أنظر المنصف ( ٢٥٢ / ١ ) ،  
شرح الأشموني ( ١٨١ / ١ ) .  
( ٢ ) المحتسب ( ١٧٧ / ٢ )

التعليل الصرفي	القبيلة	التفريع	صفة الفعل المبنى للمجهول
الحملُ على الأَجوف الثلاثي .	قرأ بعضهم قوله تعالى : ( ٢ ) "كشجرةٍ نَبِيْةٌ اجْتَثَّتْ"	كَسَرَ الحرفِ الثالث نحو: اسْتَبَدَّ وانْهَلَّ ( ١ )	المضعف المزيد الذي على وزن افْتَعَلَ أو انْفَعَلَ .
الحملُ على الأَجوف الثلاثي .		إشمامُ الحرف الثالث الكسرَ نحو: اسْتَبَدَّ وانْهَلَّ ( ١ )	المزيد الذي على وزن افْتَعَلَ أو انْفَعَلَ
حملاً على الأَجوف اليائي المسند إلى ضمير الرفع نحو : بعثُ .		ضَمَّ الحرفِ الثالث نحو: اخْتَرْتُ وانْقَدْتُ ويجوزُ إشمامُه نحو : اخْتَرْتُ وانْقَدْتُ ( ٣ )	انفعل الأَجوفان المسندان إلى ضمير الرفع المتحرك نحو اخترت وانقدت .

- ( ١ ) حاشية الخضر، على ابن عقيل ١/١٦٩ . أجاز هذا التفريع الشاطبي .  
والوجه الشائع إخلاص الضم نحو (استبد وانهل) .
- ( ٢ ) المحتسب ١/٣٤٦ ، وحكى القراءة أن بعضهم قرأ بهذه القراءة ، والآيسة  
من سورة ابراهيم ٢٦ :
- ( ٣ ) الممتع في التصريف ٢/٤٧٥ . والوجه الفصيح الشائع إخلاص الكسر ولا يحدث  
كيس في هذا البناء كالذي يحدث في ( بعث ) مبنية للمجهول؛ لأنَّ بناء  
المعلوم منه بفتح الحرف الثالث ( اخترت ، انقدت ) .

## تفسير ظاهرة تسكين العين في الفعل المجهول

تعد ظاهرة تسكين العين من الفعل المينّي للمجهول ثلاثية وبمض  
مزيداته من أبرز التفريعات الخاصة على قاعدة البناء العامة وأكثرها شيوعاً ، وذلك  
لكثرة عدد الناطقين بها من القبائل . فقد نُسبت إلى بكر بن وائل وأناس كثير  
من تميم " قال الشنتمري : إنها فاشية في تفلج . ( ١ ) وجاءت على مستويات  
متعددة من اللغة ، شعراً ، ونشراً ، وقراءات قرآنية .  
ومما جاء عليها من الشعر قول أبي النجم العجلي من بكر ( ٢ ) يصصف  
شعراً .

" لو عَصَرَ منه المسك والبانُ انعصر " ( ٣ )

وقول معبد بن قرط العبدمي التفلجي يهجو أمه :

تَلْتَهُمُ الوَسْقُ مشدوداً أَشْطَّتْهُ      كأنما وجهها قد سَفَعُ بالنار ( ٤ )

وجاء في المثل : " لَمْ يُحْرَمَ مَنْ قَمَدَ لَهُ " ( ٥ )

ومما جاء منه في القراءات قراءة مسلمة " جزاءً لِمَنْ كان كُفراً .

وقراءة أبي السمان " ولَمُنُوا بما قالوا " ( ٦ )

وليسبت هذه الظواهر مقصورة على الفعل المينّي للمجهول

( ١ ) حاشية الشنتمري على كتاب سيويوه ٢٥٨ / ٢ .

( ٢ ) نسبة الرضي في شرح الشافية ٤٣ / ١ إلى تميم ، وهو خطأ لأنَّ عَجْلاً مسن  
من بكر .

( ٣ ) المنصف ٢٤ / ١ ، وشرح الشافية ٤٣ / ١ والشطر من الرجز ، وقبله .  
خَوْدٌ يَفْطِي الفرع منها الموتر

( ٤ ) أحمد علم الدين " دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها " مقال في مجلة مجمع اللغة العربية مجلد ٢٦ ص ١٨٥ .

( ٥ ) الكتاب ٢٥٨ / ٢ ومعناه لَمْ يُحْرَمَ القري من قُصِدَتْ له الراحة فَحَظِيْ بِدَمِهَا . والنهْضِيدُ  
دَمْ يَوْضَعُ فِي مَعِي وَيُشَوِّى " اللسان مادة فصد "

( ٦ ) انظر القراءات في " دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها "

مقال في مجلة مجمع اللغة العربية ، مجلد ٢٩ ، ص ١٨٦ .

عند القبائل الأنفة الذِّكر ، بل هي ظاهرة عامة تشمل كلَّ الأفعال والاسماء الثلاثية التي عينها متحركة بالضم والكسر .  
تفسير القدماء :

علل سيويوه تسكين الميم في ضيغة المجهول بكراهة العرب للثقل ، قال :  
" وكرهوا في ( عَصَرَ ) الكسرة بعد الضمة ، كما يكرهون الواو مع الياء " ( ١ ) ؛  
وجعل الرضي التسكين فيه " كراهة ثوالي الثقيلين في الثلاثي المبني على الخفة " ( ٢ )  
لأن الضمة والكسرة عنده حركتان ثقيلتان ، غير أن الكسرة أخف من الضمة قليلا .  
وقد أشار ابن يعيش ( ٣ ) إلى اشتراك الضمة والكسرة في ضيق مخرجيهما  
بالقياس إلى الفتحة ، وهذا الرأي قريب جداً مما يقول به علماء اللغة المحدثون  
الذين اعتبروا الحركتين من أصوات اللين الضيقة close ، لأن اللسان في نطق  
كلِّ منهما يصل في صعوده إلى أقصى الحنك ( ٤ ) .  
التفسير الحديث :

الضمة والكسرة حركتان قصيرتان (مدان قصيران ) ، وكذلك الفتحة ، غير أن  
الفتحة تبدو أطول قليلاً منهما ، ولذلك تُسمَّى حركةً منفتحة بينما الضمة والكسرة حركتان  
مفلقتان ( ٥ ) .

وبذلك يُفسر سقوط الكسرة من عين صيغة ( ضَرَبَ ) بالتحابلة مع الفتحة التي  
تثبت في ( غَرَبَ ) ( ٦ ) ، ويكثر سقوطهما في اللهجات العربية المحاصرة ( ٧ ) في  
غير البناء للمجهول .

- ( ١ ) الكتاب ٢ / ٥٨ ، وابن جني : سر صناعة الإعراب ١ / ٥٧ .
- ( ٢ ) شرح الشافية ١ / ٤٣ ، ٤٤ .
- ( ٣ ) شرح المفصل ١ / ٧٥ وهما عنده أقوى من الفتحة لضيق مخرجيهما واتساع مخرجيهما .
- ( ٤ ) إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ٣٧ ، ٤٢ .
- ( ٥ ) جان كانتينو : علم أصوات العربية ١٤٧ .
- ( ٦ ) المصدر السابق ١٧٩ .
- ( ٧ ) المصدر السابق ١٧٩ ، وداود عبده : أبحاث في اللغة العربية ١٥٣ .

ويؤيد هذا أن الكسرة السامية القديمة سقطت من وسط بعض الكلمات العربية مثل : ( ابن ) ( اثنان ) ، فالأولى في الصبرية ( بن ) ، والثانية في الأكادية ( شينا ) بالكسر في كليهما (١) ؛

ويبدو أن حذف الكسرة من عين الفعل المني للمجهول يمثل اتجاهًا نحو التيسير والتسهيل في النطق يمكن أن نتلصه من خلال تحليل الصيغة :  
 إن صيغة ( فعل ) مؤلفة من ثلاثة مقاطع قصيرة منفتحة ( ١ ) نحو ( ضرب )  
 — ( ض ُ ر ِ ب َ ) فيتجاور مقطعان قصيران ، الأول منفتح بالضممة والثاني منفتح بالكسرة . ولما كانت الضمة والكسرة صوتين ضيقين ينتج الأول من ارتفاع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك ، والثاني من ارتفاع طرف اللسان نحو أعلى الحنك ، حذفت الكسرة من المقطع الثاني ( ض ُ ر ) فتحول المقطعان القصيران إلى مقطع واحد طويل منمقلق .

ويرى أحمد علم الدين (٣) أن ظاهرة تسكين الميم في هذا الموضوع وفي غيره من المواضع تمثل تطوراً من الصيغ الجارية الثابتة عند القبائل البدوية مثل تميم وتغلب ويكر ، وأن حذف الحركات ظاهرة تتلائم مع طبيعة نطق البدوي الذي يميل إلى السرعة اقتصاداً في الجهد العضلي ، بخلاف قبائل الحجاز المتحضرة التي تحرض على إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان .

(١) جان كانتينو : علم أصوات العربية ١٧٧ .

(٢) تقسم المقاطع في العربية من حيث طبيعة الآخر إلى نوعين : المقطع المنفتح

وهو الذي ينتهي بحركة ( طويلة أو قصيرة ) ، نحو كلمة ( سال ) ، فإنها تتألف من مقطعين منفتحين ( س َ ل َ ) و ( ل َ ) . والمنمقلق وهو الذي ينتهي بحرف ساكن ، نحو ( كم ) ( ل م ) ، وهو مقطع طويل وجوباً ، أما المقطع المنفتح فيكون طويلاً ويكون قصيراً . ( انظر جان كانتينو في علم أصوات العربية ١٩٣ ) .

(٣) ( حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها ) مقال في مجلة مجمع اللغة

العربية بالقاهرة ، عدد ٢٩ ، ص ١٩٢ .



ولا يمكن أن تكون ظاهرة التسكين أصلاً للتحريك في الأفعال ، ذلك أن أبواب الفعل الثلاثي كلها متحركة العين ، بل إن حركة العين هي ما يُمَيِّزُ تلك الأبواب .

ويؤيد ذلك أن ظاهرة تسكين العين مقصورة على حالات معينة لا يكون فيها الفعل متصلاً بضمائر الرفع لأن إسكان عينه في حال اتصاله بضمائر الرفع يودي إلى التقاء الساكنين نحو :

ضُرِبَتْ \_\_\_\_\_ ضُرِبَتْ

فدل ذلك على أن التسكين ظاهرة طارئة .

تفسير لغات الأَجْـوْف

سَبَقَ أَنْ يَكْتُوبَ أَنْ . في فاء الفعل الثلاثي المبني للمجهول ثلاث لغات ، هسنسي :-

- أ - لغة إخلاص الكسر ، نحو : قَبِيلٌ : بَيْعٌ . وهي عند سيويوه ( ١ )  
أقيس اللغات وأكثرها وأعرفها .
- ب - لغة إخلاص الضم ، نحو : قَوْلٌ ، يُوع ، وهي عند الزجاجي ( ٢ )  
لغة قليلة شاذة .
- ج - لغة الإشمام ، نحو قَبِيلٌ : بَيْعٌ ، وهي عند الرضي لفظة ( ٣ )  
فصيحة وان كانت قليلة .

تفسير القدماء :

يفترض النحاة (٤) أن الأصل في الثلاثي الأَجْوْف تصحيح عينه  
فالفعل ( قال ) أصله ( قَوْلٌ ) ، وعند بنائه للمجهول يضم أوله ،  
ويكسر ما قبل آخره ، هكذا : ( قَوْلٌ - قَوْلٌ ) ، ( بَيْعٌ - بَيْعٌ ) .

- 
- ( ١ ) الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، وعند صاحب الجمل ٨٨ " اللغة الشهيرة الجيدة "  
وهي كذلك عند أبي عثمان المازني أنظر المنصف ١ / ١٤٤ . وعند شارح  
الكافية ٢ / ٢٥١ " أفصحها " وعند ابن يمين ٧ / ٧٠ .
- ( ٢ ) الجمل ٨١ ، وعند سيويوه لغة دخيلة على لغة الكسر . الكتاب ٢ / ٣٦٠  
والمنصف ١ / ٢٤٤ . وعند شارح الكافية ٢ / ٢٥١ " أقل اللغات " . وعند  
الخضري " أرداهما " انظر حاشية الخضري ١ / ٤٦٨ .
- ( ٣ ) شرح الكافية ٢ / ٢٥١ . وقال صاحب شرح التصريح ١ / ٢٤٥ " لغة  
قليلة موجودة في كلام هذيل ، وتُعزى لفقمس ودبير من فصحاء بني أسد
- ( ٤ ) أسرار العربية ٤٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٥١ ، والممتع ٢ / ٤٥٤ .

والحقُّ أن افتراض النحاة الذي يجعل ( قَوْلٌ ) أصلاً لـ ( قال ) ،  
افتراض صحيح ، لأنه يفسر وجود الواو والياء فيما اشتق من مادة الفعل من صيغ  
أخرى مثل : صيغة الفعل المضارع ووصيفة اسم المفعول ، والمصدر وغيرها .  
ويدعم الافتراض القائل بتصحيح حروف العلة في اللغة العربية  
وزودها مصححة في لغة سامية الأصل ، هي اللغة الجعزية التي  
حافظت على أقدم الصور السامية .  
وهذه أمثلة من اللغة الجعزية يظهر فيها تصحيح بعض الأفعال  
الجوف والناقصة : ( ١ )

الجوف	الناقصة	التخفيف
يحمل = ysawr	صلى = salaya	حي = haywa
بيع = y'sayl	رمى = ramaya	مرض = dawaya
تبين = bayana	صحا = Sahawa	روى = rawaya
دان = dayana	تلا = talawa	

وتفسير لغة إخلاص الكسر عند النحاة أن الكسرة استثقلت على  
الواو والياء في ( قَوْلٌ ، وَيَبِعُ ) فنقلت إلى الفاء بعد حذف حركتها  
للتخفيف ، لأن حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه ، ثم قلبت  
الواو في ذوات الواو إلى ياء ، ( ٢ ) هكذا :  
قَوْلٌ — قَوْلٌ — قَوْلٌ — قَوْلٌ  
بِيعٌ — بِيَعٌ — بِيَعٌ — بِيَعٌ ( ٣ )

- ( ١ ) كمال بشر : دراسات في علم اللغة / القسم الثاني ١١٨  
( ٢ ) شرح الكافية ٢ / ٢٥١ ، والمتع ٢ / ٤٥٢ ، شرح المفصل ٧ / ٧٠  
( ٣ ) هذه الصيغة لا قلب فيها .

أما لغة إخلاي الضم فتفسر بحذف كسرة العين استثقالا ، وتقلب الياء في نوات الياء إلى واو لانضمام ما قبلها (١) هكذا :

قَوْلٌ — قَوْلٌ (٢)  
 بَيْعٌ — بَيْعٌ — بَوْعٌ

أما لغة الإشمام فيفسرونها كما يفسرون لغة إخلاي الكسرة ثم يَشْمُونَ كسرة الفاء راحة الضم إشارة إلى أن الأصل في البناء الضم بإمالة الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا . (٣) وليس للإشمام صورة كتابية ، وقد قرئ به كثيرا في القرآن الكريم (٤) . ويرى الزجاج وجوب الزام الإشمام بصيغة المجهول الأجوف ، لأنَّ به "يؤمن التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمجهول "ه" وحجته أنهم "أشموا نحو : ( رد ) و ( عد ) . . مع أن الضمة الخالصة تلحق فاءه ، فإذا كانوا قد تركوا الضمة الصحيحة إلى هذه ، في المواضع التي تصح فيها الضمة ، فالزامها حيث تلزم الكسرة فيها ، في أكثر اللغات ، أَجْسَدَر (٦) .

(١) شرح الكافية ٢٥١/٢ وشرح المفصل ٧٠/٧

(٢) هذه الصيغة لا قلب فيها .

(٣) شرح الكافية ٢٥١/٢

(٤) قيل ( النمل ٢٤ ) ، وغيفض ( هود ٤٤ ) وسيق ( الزمر ٧١ ) ،

وحيل ( سبأ ٥ ) ، أنظر الزجاجي : اعراب القرآن ٢٤٤/١

(٥) اعراب القرآن ٢٤٨/٢

(٦) المصدر السابق ٢٤٨/٢

التفسير الحد ينسب :

ثبت بالدزاسات والتجارب الصوتية الحد يثة أن صوت الواو في

الناطق ثلاثة أصوات ( ١ ) :

- ١ - صوتٌ مَدِّيٌّ طَوِيلٌ ، وهو عبارة عن ضمة طويلة كما في ( حَبُور ) .
  - ٢ - صوتٌ مَدِّيٌّ قَصِيرٌ ، وهو الضمة .
  - ٣ - صوتٌ لا يختلف عن الأصوات الصحيحة من حيث تحريكه وتشديده كما في ( وَدٌّ ، حَوْلٌ ، قَوْلٌ ) .
- وكذلك الياء لها ثلاثة أصوات ، صوتٌ مَدِّيٌّ طَوِيلٌ وهو عبارة عن كسرة طويلة ، نحو : " جَمِيلٌ " . وصوتٌ مَدِّيٌّ قَصِيرٌ ، وهو الكسرة . وصوت يشبه الأصوات الصحيحة ، كما في ( كَيْدٌ ) و ( بَيْنٌ ) .

وليس من فرق بين صوت المدِّ الطويل الواوي وبين الضمة من حيث

المخرج سوى أن الأول أطول في النطق من الثاني . أما صوت السواو التي لا تختلف عن الأصوات الصحيحة فإن مخرجها أضيّق قليلاً من مخرج واو المدِّ أو الضمة بذلك أن الفراغ بين أقصى الحنك وأقصى اللسان أضيّق . ويصاحب النطق بهذه الواو نوع من الحفيف يجعلها تنتمي إلى الأصوات الساكنة . ( ٢ )

والحال كذلك مع صوت الياء التي تشبه الأصوات الصحيحة ، فإن مخرجها بين طرفي اللسان وأعلى الحنك أضيّق من مخرج ياء المدِّ والكسرة ويصاحب النطق بها نوع من الحفيف . والذي عليه الباحثون المعاصرون أن هذا النوع الأخير من السواو والياء ، إذا وقعتا بين مدّين قصيرين ، فإنهما تحذفان ،

( ١ ) ابراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ٣٤

( ٢ ) ابراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ٣٤ .

وَيَتَكُونُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْمَدِّينَ بَعْدَ الحذف صوت مدّ طويل ، ويطبّقون هذه القاعدة الصوتية على الثلاثي الأجوف المبني للمعلوم .

قَ - وَ - لَ - قَ - بَ - لَ - قال

بَ - نَ - يَ - عَ - بَ - نَ - عَ - باع (١)

ويتطابق هذه القاعدة على المجهول يمكن تفسير اللغات الثلاث

فيه : الكسر والضم والاشمام :

١ - لغة إخلاص الكسر : ( قُ - وَ - لُ ) - ( قُ - نُ - لُ )

( قُ - نُ - لُ ) قيل ، حُدِفَت الواو لوقوعها بين مدّين قصيرين ، ثم

حوَلت الضمة الى كسرة . للتناسب ، ثم تمخض من اجتماع كسرتين ( مدّين

قصيرين ) يا ( مدّ طويل ) . وكذلك ( بَ - نَ - يَ - عَ ) - ( بَ - نَ - يَ - عَ )

( بَ - نَ - يَ - عَ ) بيع (٢) ، حُدِفَت الياءُ فاجتمعت ضمة وكسرة ، فقلبت الضمة

كسرة ، وتكوّن من اجتماع كسرتين يا :

٢ - لغة إخلاص الضم تنشأ من قلب الكسرة ضمة بعد حذف السواو

أو الياء ، ودَمَج الضمتين معاً :

( قُ - وَ - لُ ) - ( قُ - نُ - لُ ) - ( قُ - نُ - لُ ) - ( قُ - نُ - لُ ) قول (

( بَ - نَ - يَ - عَ ) - ( بَ - نَ - يَ - عَ ) - ( بَ - نَ - يَ - عَ ) - ( بَ - نَ - يَ - عَ ) بوع

٣ - لغة الأشمام تنشأ من الإبقاء على الضمة والكسرة دون قلبها

والتنطق بهما بصوت بين الضم والكسر :

( قُ - وَ - لُ ) - ( قُ - نُ - لُ ) = قُويل

( بَ - نَ - يَ - عَ ) - ( بَ - نَ - يَ - عَ ) = بُبيع

(١) جان كانتيتو : علم أصوات العربية ١٢٧ ، ١٢٨ وداود عبده :

أبحاث في اللغة العربية ٣٨

(٢) المصدران : السابقان والصفحات نفسها .

ولا بُدَّ من أن أستدرِك أَنَّ الواو والياء لا تُحذفان إلا إذا وقمتا  
بين مدّين متماثلين : فتحّتين ، أو كسرتين أو ضمّتين ، أو مدّين متجانسين  
ضمة وكسرة .

أما إذا وقمتا بين ضمة وفتحة ، أو كسرة وفتحة فأنهما تثبتان ١ .

ويبدو أن تفسير لغات الأجنوف على هذه الصورة أوجه من تفسير  
النحاة الذي يمتدُّمُ بعدد من المشكلات ، أبرزها حذف حركة الفياء  
من ( قول ) بلا مبرر سوى نقل الكسرة مكانها ، ثم إنه لا يتبع أسلوباً  
مُوحدداً في التصرف بالحركات ، فتارة تُحذف حركة الفاء وطوراً تثبت ، وحيناً  
تُنقل حركة العين ، وحيناً آخر تُحذف ، فضلاً عن أن طريقة التحليل  
عندهم طويلة ، لأنها تشتمل على عدة عمليات : حذف ثم نقل ثم قلب ،  
يضاف إلى هذا أنهم لم يدرِكو الفرق من الناحية الصوتية بين الياء والواو  
مدّين طويلين ، وبينهما باعتبارهما حرفين شبيهين بالحروف الصحيحة .  
وبالرغم من ذلك تظلُّ بحوثهم بمسورة عامة في مجال الصوتيات تمثّلُ جهداً  
كبيراً سبقوا فيه عسرهم ، ووقفوا من خلاله على كثير من الحقائق التي تقارب  
ما توصل إليه البحث الحديث ، على انعدام الوسائل والأجهتة  
العلمية التي لم تعرف الا في هذا العصر .

---

(١) جان كاتينو : علم أصوات العربية ١٢٧ ، ١٢٨

## صيغ الفعل المبني للمجهول بين القواعد والنصوص

غرضُ هذا القسم من البحث حصرُ الصيغ التي أجاز النحاة أن تُبنى للمجهول وامتحانها في ضوء نصوص من عصور الاجتياح للتثبت من مدى تطابق القواعد النحوية مع الواقع اللفوي في تلك العصور .  
وستعالج الصيغ على مستويين : مستوى القاعدة ، ومستوى النص ،

### ١ - على مستوى القواعد :

الفعل في المربية باعتبار مادته أربعة أقسام : ثلاثي ورباعي وخماسي وسداسي . وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسكنات سبعة وثلاثون باباً ( ١ ) . ولم يُحدّد النحاة ما يجوز أن يُبنى للمجهول من هذه الأبواب وما لا يجوز بالنظر إلى طبيعة الصيغة ، بل إنهم يجيزون في كل الصيغ أن تُبنى للمجهول إذا اجتمع فيها شرطان رئيسان هما : التعمدي ( ٢ ) والتصرف . فالتحويل عند هم

---

( ١ ) أحمد الحملاوي . شذا المرف في فن الصرف . ٤ .

( ٢ ) ويجوز أن يُبنى اللازم للمجهول إذا تعلّق به ظرف أو مصدر مختصان متصرفان أو مؤنر لم يلزم حرف الجر فيه طريقة واحدة في الاستعمال ، انظر

شرح المفصل ٧٣/٧ وأوضح المسالك ٣٣٦/١ وشرح التصريح ٢٩٠/١ .



ليس مرهوناً بالصورة الشكلية للصيغة أو تركيبها الذاتي الخاص، بل هو منوطٌ بقدرة الفعل على التصرف، أي قبوله التفسير، مع قدرته على التمدي إلى مفعول به. وعلى مقتضى هذين الشرطين فإنه يجوز أن تحوّل كل الصيغ الفعلية للمجهول إذا توافرا فيها مجتمعين، ولذلك لم يجزوا بناء فعل الأمر للمجهول بالرغم من قدرته على التعني إلى مفعول به وذلك بسبب شبهه بالفعل الجامد (١) ولم يجز بعضهم بناء (كان) (٢) وأخواتها المتصرفات للمجهول بسبب انعدام المفعول. ويبدو أن هذه الروية في فهم ظاهرة التحويل سليمة صحيحة، ذلك أن البناء للمجهول ليس ظاهرة صرفية شكلية كظواهر الإعلال والإبدال والإدغام وغيرها من الظواهر التي لا يؤدي حدوث التغيير فيها إلى اختلاف في التركيب.

إن البناء للمجهول مرتبطٌ أو ثقی ارتباطاً بالملاقات التركيبية في الجملة، بل إنّه أثرٌ من آثار تغيير تركيب الجملة، وقد ربط النحاة بين حذف الفاعل من جملة المجهول وإقامة المفعول مقامه، وبين ضرورة تغيير الصيغة الفعلية ربطاً لازماً.

وإخلاصة الأمر عند النحاة أن كل الصيغ الفعلية يجوز أن تبني للمجهول، إذا وقعت في الجملة متعدية إلى مفعول به أو ما هو في معنى المفعول توسعاً من الظروف والمصادر والمجرورات.

(١) انظر حاشية ٣ ص ٤٧ من هذا البحث.

(٢) الهمع ١/١٦٤.

- وقد صنفوا الأفعال حسب تأثرها بعملية التحويل إلى ثلاث طوائف كبرى ( ١ ) :
- ١ - ما يُدِينُ بهمزة وصل ، فَيُضَمُّ أولها وثالثها وَيُكْسَرُ ما قبل الآخر .
  - ٢ - ما يُدِينُ بِتاءٍ مزيدة ، فَيُضَمُّ أولها وثانيها وَيُكْسَرُ ما قبل الآخر .
  - ٣ - ما لم يبدأ بهمزة وصل ولا تاءً مزيدة ، فَيُضَمُّ أولها وَيُكْسَرُ ما قبل آخرها ( ٢ )

وبالرغم من ذلك كله فإن من يطالع باب المجهول في كتب النحاة ويتتبع الأمثلة التي يتمثلون بها للقواعد ، يلاحظ أنها لم تخرج عن عدد معين من الصيغ وإن كان من الصحيح أن ذكرها في مجال التقميد لم يقصد به الاقتصار عليها ، بل هو من باب التمثيل .

وقد لاحظت أن أمثلتهم لا تخرج عن الأوزان التالية :

- |     |          |          |          |        |          |       |
|-----|----------|----------|----------|--------|----------|-------|
| ١ - | فَعَلٌ   | ومجهولها | فَعِلٌ   | ومثاله | ضُرِبَ   | ( ٣ ) |
| ٢ - | فَعُلٌ   | ومجهولها | فَعِلٌ   | ومثاله | ظُرِفَ   | ( ٤ ) |
| ٣ - | أَفْعَلٌ | ومجهولها | أَفْعِلٌ | ومثاله | أُنْجِلُ | ( ٥ ) |

- ( ١ ) ابن مالك : الألفية ١٨ ، وابن عصفور في المقرَّب ١/٧٦ ، ٨٠ .  
 ( ٢ ) إذا لم تظهر الحركات على البناء فإنها تقدر عليهم . برده إلى أصله  
 وذلك في حالات الاعلال والتضعيف كما مر .

( ٣ ) الكتاب ١/١٩ ، المقتضب ٤/٥٩ .

( ٤ ) المنصب ١/٢١٢ .

( ٥ ) المقتضب ٤/٥٩ .

(١)	عَلِقَ	ومثاله	فَعَلَ	ومجهولها	-٤
(٢)	سَوَّيَ	ومثاله	فَوَعَلَ	ومجهولها	-٥
(٣)	تَقَدَّمَ	ومثاله	تَفَعَّلَ	ومجهولها	-٦
(٤)	تَجَوَّهَلَ	ومثاله	تَفَوَّعَلَ	ومجهولها	-٧
(٥)	اخْتَبَرَ	ومثاله	اِفْتَعَلَ	ومجهولها	-٨
(٦)	انْطَلَقَ انْقِيَادًا	ومثاله	انْفَعَلَ	ومجهولها	-٩
(٧)	دُخِرَ	ومثاله	فُعِّلَ	ومجهولها	-١٠
(٨)	تُدْجِرُ	ومثاله	تَفَعَّلَ	ومجهولها	-١١
(٩)	اسْتُخِرَ	ومثاله	اسْتَفَعَلَ	ومجهولها	-١٢

سواءً في ذلك الماضي والمضارع، في حالتها الصحة والاعلال، لأنهم

- 
- (١) أوضح المسالك ٣٧٢/١
  - (٢) شرح المفصل ٧١/٧
  - (٣) الأصول ٨٦/١
  - (٤) شرح الكافية ٢٥١/٢، المنصف ١/٩٤.
  - (٥) المفصل ٣٧٧، والمنصف ١/٧٤.
  - (٦) المصدر السابق ٣٧٧ وأوضح المسالك ١/٣٨٥.
  - (٧) حاشية الصبان على الأشموني ٢/٦٢.
  - (٨) شرح الكافية ٢٥١/٢.
  - (٩) الأصول ٨٦/١.

يقيسون دائماً في حالة الاعتلال على البنية الأصلية .  
وقد قال صاحب الكافية شارحاً كلام ابن الحاجب : " قوله إلى فِعْلٍ يَفْعَلُ ،  
أي فِعْلٍ يَفْعَلُ ونظائرهما مما يُضْمُ أوله في الماضي وَيَكْسُرُ ما قبل آخره حتى يَعْمَ  
نحو ، أَفْعِلْ واستَفْعِلْ وَفَعِّلْ وَفُوعِلْ وَفَعَّلْ وَتَفَعَّلْ وأمثالها ، وَيُضْمُ أوله  
في المضارع وَيُفْتَحُ ما قبل آخره حتى يَعْمَ يَفْعَلُ وَيَسْتَفْعَلُ وَيَفْعَلُّ وأمثالها " .  
إِنْ قوله ( وأمثالها ) يستغرق سائر الصيغ السبع والثلاثين التي ذكرتها  
كتب الصرف ، لكنهم لدى التمثيل لم يأتوا بغير الصيغ الاثنتي عشرة السابقة .  
ويلاحظ على أمثلتهم أنها غطت الفعل بأقسامه الأربعة : الثلاثي والرباعي  
والخماسي والسداسي ، لكنها على مستوى الأوزان اقتصرت على ثلاث  
الأوزان السبعة والثلاثين تقريباً ، ولم يتمثل الرباعي في أمثلتهم إلا في  
وزنين : المجرد ، والمزيد بالتاء . أما بقية طحقاته ومزيداته فلم يمثلوا لها .

٢ - على مستوي النصوع .

أجريت الاستقراء على مدونتين كبيرين أُظنَّ أنهما تمثلان لغة عصور الاحتجاج  
التي اقتصر النحويون على الاعتداد بها في مجال تقميد القواعد النحويَّة  
وهما القرآن الكريم والشعر المجموع في ديوان المقصليات .  
وكان غرض الاستقراء هنا الوقوف على صيغ المجهول المستعملة في المدونتين  
لمقارنتها بما أجازوه منها على مستوي التنظير ومستوي التمثيل مما .  
وكانت نتيجة الاستقراء كما هو واضح في الجدول التالية :-

صيغ الماضي

المجموع	المضليات		القرآن	
	التكرار	الصفة	التكرار	الصفة
٣٣٩	٧٧	فَمِلَ	٢٦٢	مِلَ
٢٢٨	١٨	أَفِئِلَ	٢١٠	مِلَ
١١٧	٣٦	فَمِيْلَ	٨١	مِلَ
٠١٣	٠١	أَفِيْلَ	١٢	مِلَ
٠١١	٠١	فُوَيْلَ	١٠	مِلَ
٠٠٨	٠٢	اسْتَفِيْلَ	٠٦	مِلَ
٠٠٦	٠١	فَمِلِلَ	٠٥	مِلَ
٠٠٤	٠٢	تَفَعِيْلَ	٠٢	مِلَ
٠٠١	٠١	تُفَوِّعِلَ		مِلَ

صيغ المضارع

المجموع	المضارع		القرآن	
	التكرار	الصفة	التكرار	الصفة
٨٢٥	١٢٨	يَفْعَلُ	٢٥٨	يَفْعَلُ
٠٧٣ لا	٠١٦	يَفْعَلُ (يَوْفَعَلُ)	٠٥٧	يَفْعَلُ (يَوْفَعَلُ)
٠٧٤	٠٢٠	يَفْعَلُ	٠٥٤	يَفْعَلُ
٠٢٤	٠١٨	يَفْعَلُ	٠٠٦	يَفْعَلُ
٠١٣	٠٠٢	يَفْعَلُ	٠١١	يَفْعَلُ
٠١٠	٠٠٤	يَفْعَلُ	٠٠٦	يَفْعَلُ
٠٠١	٠٠١	يَفْعَلُ		
٠٠٤	٠٠١	يَفْعَلُ	٠٣	يَفْعَلُ

المجموع الكلي للصيغ في الفتنتين

المجموع	صيغة الماضي والمضارع
٨٢٥	فُعِلَ يَفْعَلُ
٣٠١	أَفْعِلَ يَفْعَلُ
١٩١	فُعِلَ يَفْعَلُ
٠٣٧	أَفْعِلَ يَفْعَلُ
٠٢٤	فُوعِلَ يُفَاعِلُ
٠١٨	اسْتَفْعِلَ يَسْتَفْعَلُ
٠٠٧	فَعْلِلَ يَفْعَلِلُ
٠٠٨	تَفْعِلُ يَتَفَعَّلُ
٠٠١	تُفَوِّعِلُ





أما الأفعال الناسخة ( كان وأخواتها ) وأفعال المقاربة ( كان ) وأخواتها - وقد أجاز نفر من النحاة بناءها للمجهول - فلم يزد أي منها في العينة المستقراة .  
إن نتائج هذا الاستقراة تدلُّ على أنَّ الصيغ التي كانت تُبنى للمجهول في عصور الاحتجاج لم تزدْ على تلك الصيغ التسع المثبتة في الجدول السابق .  
ولقد قام في نفسي شكُّ أنَّ تكونَ العينة التي استقرأتها تمثل الواقع اللغوي في تلك المصوّر تمثيلاً دقيقاً ، فعمدتُ إلى عينتين من الشعر أحدهما من شعر صدر الاسلام ، والأخرى من العصر الأموي ، وهما ديوان عمر بن أبي ربيعة وديوان جرير ، فقراءتهما متبهماً صيغ المجهول فيهما دون أن أدون عدد الصيغ مكفياً بملاحظة أنواع الصيغ المستعملة ، فإذا بهما لا يسعغان بغير الصيغ التي جاءت بهما عينة القرآن وكتاب الفضليات ، مما أكد لي حقيقتين :-  
الأولى ، أن العينة التي أجريت عليها الاستقراة تمثل الواقع اللغوي تمثيلاً صحيحاً ، والثانية أنَّ الصيغ المستعملة مبنية للمجهول في عصور الاحتجاج لم تخرج عن الصيغ التسع السابقة .

#### ب - ما بعد عصور الاحتجاج

اخترتُ عينة الاستقراة من المصوّر التي تلت عصور الاحتجاج ( ١ ) مبتدئاً من القرن الرابع الهجري حتى العصر الحديث ، أما العينة التي استقرأتها فهي عينة عشوائية تجمعُ الشعر والنثر . وقد تمثّلت في النصوص التالية :

- ١ - ديوان المتنبي .
- ٢ - مقامات الهمذاني .
- ٣ - رحلة ابن جبیر .
- ٤ - الأيام لظه حسين ( الجزء الثاني )

---

( ١ ) يتجاوز عن الاختلاف في تحديد تهايتها .

- ٥ - الشوقيات ( الجزء الثالث ) لاهند شوقي .
- ٦ - اللبس والكلا بلتجيب، محفوظ .
- ٧ - تحت شمس الفكر لتوفيق الحكيم .
- ٨ - ديوان محمود درويش .

وقد كان المفروض من استقراء هذه النصوص رصد ظاهرة التطور التي ربما تكون قد طرأت على صيغة المجهول في واقع الاستعمال من حيث أوزان الصيغ التي تُبنى للمجهول . وقد جاءت النتيجة مطابقةً لنتيجة عينة عصور الاحتجاج فلم تزد الصيغ التي وردت مبنية للمجهول على تسع صيغ ، هي نفسها الصيغ التي جاءت في عينة عصور الاحتجاج . ( انظر الجدول على الصفحة التالية ) . وكانت أكثر الصيغ دورانا في النصوص هي صيغ : فَعَلٌ يُفَعَلُ ، أَفْعَلٌ يُفَعَلُ ، فَعِلٌ يُفَعَلُ ، وتتلوها في نسبة الاستعمال صيغ : أَفْعَلٌ يُفَعَلُ ، اسْتَفْعَلٌ يُسْتَفْعَلُ ، فُوَعِلٌ يُفَاعَلُ ،

غير أن الملاحظة الجديرة بالتسجيل أنه بالرغم من أن حجم العينة المستقراء كان أكبر من حجم العينة السابقة إلا أن عدد تكرارات الصيغ بصورة عامسة أقل من عدد تكراراتها في عينة عصور الاحتجاج ، مما يشير إلى أن الواقع اللغوي على مستوى الاستعمال أخذ يبتعد قليلاً عن استخدام جملة المجهول .

المجموع	ديوان درويش	القصص والكلام	الايام تحتشمس لطف حسين الفكر	الشوقيات ج ٣	رحلة ابن جبير	مقامات الهميداني	ديوان المتنبي	صيفه ماضي
٣٠٢	٠١	١٩	٢٦	٣٢	٦١	٥٣	٦٤	٤٦
٧٤		٠٤	٠٨	٢٠	٥٥	١٥	١٦	٠٦
٩٣	١	٠٢	٠٢	٠٧	٣٤	١٢	٢٦	٠٩
٢٦	١	٤	٠١	٠٣	٠١	٠٤	١١	٠١
١٢	١				٠٥		٠٢	٠٤
٢١	١		٠٤	٠١		٠٩	٠٥	٠١
٠٤					٠٢		٠٢	
٠٠١							٠١	
٠٢		٢						

ديوان المجموع	ديوان المتنبي	مقامات البيهذاني	رحلة ابن جبير	الشوقيات جزء ٣	الايام لطفه حسين	تحت شمس الفكر	الاصحاح والكلام في رويش	ديوان المتنبي	صيفه مضارع
٣٤٩	٧	٤٥	٤٠	٧٣	٤٤	٤٢	١٩	٧٩	٣٤٩
٦٨	٣	٠٢	١٠	١٥	١٣	٣	٣	١٩	٦٨
٧٠	٤	٢	١٣	١٠	١٧	١٣	٤	٠٧	٧٠
٣٦	٣	١٢	١٧	٠٥	٠٥	٤	٣	٠٧	٣٦
١٤			٠٣	٠٥		٢	٢	٠١	١٤
١٣	١	١	٥		٠٢	٢	١	٠٢	١٣
٠٢		١						١	٠٢
٠٦			١	١	١	٢		١	٠٦
٠١			١						٠١

أساليب تؤدي معنى المجهول :

يؤدي معنى المجهول في العربية المعاصرة بأساليب متنوعة ، وعلى أنحاء متعددة وبخاصة في لفة الصحف والجرائد ، فضلاً عن استعمال جملة المجهول القياسية المعروفة جنباً الى جنب مع هذه الأساليب والأناط المعاصرة .  
من هذه الأساليب أن يُؤتى بمصدر الفعل مسنداً إلى فعلٍ من أفعال الكينونة العامة ، نحو : **تَمَّ وَجَرى وَحَصَلَ وَحَدَّثَ** . فيقال مثلاً : **" تَمَّ تَشْكِيلُ لَجْنَةٍ فِي عَمَّان "** أو **" جَرى احتفالٌ عامٌّ في قصر الثقافة "** .

ولا ريب أن هذا النمط من الجمل يُعائِل في معناه جملة الفعل المبني للمجهول ويوافقه . فكأننا قلنا **" شَكِّلتُ لَجْنَةً فِي عَمَّان "** و **" اِحْتَفَلْتُ فِي قَصْرِ الثَّقَافَةِ "** .  
ومن نماذج هذا الأسلوب في الصحف اليومية الأردنية :

- ١ - سَيَتَمُّ مَنعُ المَكاتبِ العَمَّارِيَةِ رِخْصاً خَاصَةً . ( ١ )
- ٢ - تَمَّ إِفْرادُ جَنَاحِ خَاصٍ لِلأَطْفالِ . ( ٢ )
- ٣ - لَقِيَ ثَلاثَةَ أَشْخاسٍ مِصرَعمَهم . ( ٣ )
- ٤ - جَرى بَعْدَ ظَهرِ اسْمِ عَرغِ سِينِمايِ ( ٤ )
- ٥ - تَمَّ تَحْوِيلُ الجِئَةِ إِلى مَسْتَشْفىِ الجامِعةِ ( ٥ )
- ٦ - جَرَتْ اتِّصالاتٌ مَعَ الأُسْتاذِ . . . ( ٦ )
- ٧ - تَمَّ تَعْيِينُ مَعيَّةِ تَدْرِيسٍ ، وَتَمَّ اسْتِجْارُ مَبْنىِ ( ٦ ) .

- ( ١ ) صحيفه الدستور الأردنية الصادرة عن الشركة الأردنية للصحافة والنشر عدد ٤٩٣٧ ، تاريخ ١٠/٥/٨١ ، ص ١ .
- ( ٢ ) صحيفه الرأي الأردنية الصادرة عن المؤسسة الصحفية الأردنية عدد ٤٠٢٣ ، تاريخ ١٤/١/٨١ ، ص ٤ .
- ( ٣ ) جاء المصدر هنا مفعولاً به ، وليس فاعلاً سنداً اليه .
- ( ٤ ) الرأي ، العدد السابق ، ص ٤ .
- ( ٥ ) المصدر السابق ص ٧ .
- ( ٦ ) الدستور تاريخ ١٠/٥/٨١ ص ١٣ .

- ٨ - تَمَّ أَسْرُ إِخْلَاءٍ ثَلَاثَ عَائِلَاتٍ عَرَبِيَّةٍ مِنَ الْمَنَازِلِ الَّتِي كَانُوا يَقِيمُونَ بِهَا . ( ١ )  
والْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْأَسْلُوبَ ، اسْتَشْعَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ ( ٦ ) عِنْدَمَا قَالَ : " إِنِّبَهُ  
تَارَةً يَتَمَلَّقُ الْفَرَضُ بِالْأَعْلَامِ بِمَجْرَدِ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مَنْ أَوْقَعَهُ  
أَوْ مَنْ أَوْقَعَهُ عَلَيْهِ ، فَيَجَاءُ بِمُصَدَّرِهِ سِنْدًا إِلَى فِعْلِ كَوْنٍ عَامٍ ، فَيُقَالُ : ( حَصَلَ  
تَهَبٌ أَوْ حَرَبِيٌّ " .  
غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْأَسْلُوبَ قَدْ يَمِيرُّ عَنْهُ بِالْفِعْلِ الْإِلْزَامِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ . وَقَدْ  
نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَيِّوِيهِ ( ٣ ) عِنْدَمَا أَجَازَ أَنْ يُقَالَ : ضَحِكَ وَقَعْدًا ، بِإِتَابَةِ  
الْمُصَدَّرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ أَيْ : ضَحِكَ الضَّحْكَ ، وَقَعْدَ الْقَعْدُ . وَهُوَ مَنْ  
حَيْثُ الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ عَنِ مَعْنَى التَّرْكِيبِ الَّتِي قَالَ بِهَا ابْنُ هِشَامٍ إِذْ مَعْنَاهُ  
( حَدَّثَ ضَحَكَ وَحَصَلَ قَعْدٌ ) . وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي النُّصُوصِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : ( ٤ )  
يُقْرِضِي حَيَاءً وَيُقْفِضِي مِنْ مَهَابَتِهِ  
فَقَدْ يَكْمُ إِلَّا حَيْثُ يَيْتَسِمُ  
فَالْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ ( يُقْفِضِي ) يُؤَدِّي مَعْنَى ( حَدَّثَ إِغْضَاءً ) ، وَلَيْسَ  
فِيهِ قَصْدٌ - مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى - إِلَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ .  
وَمِنَ التَّرَاكِيِبِ الْآخَرَ الَّتِي يُفْهَمُ مِنْهَا ضَمْنًا مَعْنَى الْمَجْهُولِ - وَهِيَ قَسَدُ  
أَلَمَّ بِهَا الْقَدَمَاءُ - قَوْلُكَ : سَأَلَ سَائِلٌ ، وَسَاءَمَ سَائِمٌ ، فَالْفَاعِلُ هُنَا مَجْهُولٌ لِأَنَّهُ لَمْ  
يُصْرَحْ بِاسْمِهِ الْخَاصِّ وَإِنْ كَانَ مَذْكَورًا مِنَ الْوَجْهَةِ النُّحْوِيَّةِ . قَالَ الصَّبَّانُ ( ٥ )

( ١ ) الرَّأْيُ تَارِيخُ ١٤ / ١ / ١٠٨١ ص ١١٠ . وَفِي الْعِبَارَةِ خَطَأٌ ، وَصَوَابُهُ  
" تَمَّ إِخْلَاءٌ ثَلَاثَةَ مَنَازِلٍ مِنْ ثَلَاثِ عَائِلَاتٍ "

( ٢ ) مَفْنِي اللَّيْبِ ٢ / ٦١١ ، ٦١٢ .

( ٣ ) الْكِتَابُ ١ / ١١٧ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ١ / ٨٥ . وَأَجَازُهُ الْكَسَائِيُّ انْظُرْ شَرْحَ التَّصْرِيحِ ١ / ٢٨٩

( ٤ ) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِيِّ ، انْظُرْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ١ / ٢٨٩ .

( ٥ ) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ٢ / ٦١ .

" وقد يقال : لا يُشترطُ في الفرض من الشيء أن لا يحصل من غيره " وتفسيرُ قوله : أن معنى المجهول ليس مقصوراً على جملة الفعل المبني للمجهول المتعارفة فقد يدلُّ عليه سواها من التراكيب .

ومن الصيغ التي شاع استعمالها في لغة الصحافة المعاصرة ، وهي مما يُعدُّ من باب الخطأ ، قولهم : ( تأسست المدرسة وتأسس المسجد ) وعسي تستعمل استعمال ( أسست المدرسة ، وأسس المسجد ) . وقد بين مصطفى جواد ( ١ ) وجه الخطأ في قولهم ( تأسست المدرسة ) " بأن الفعل ( تأسس ) خاصٌ بما يقوم بنفسه ، والمدرسة وأشباهاها من العمارات والمساجد وأمثلة من البنين لا تقوم بأنفسها ، أعني أنها لا تكون كوناً طبيعياً ، كالنبات والبشر والحيوان ، وليس من شيء مصنوع يقوم أساسه بنفسه ، لأن الأساس بعينه معمول ومصنوع ، أي ناشيء عن العمل والصناعة " . وقال : إن العرب لم تستعمل قط الفعل ( تأسس ) وإنما هو من اللغة العامية .

واستدل على صواب فهمه بقوله تعالى " لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ " ( ٦ ) . وذلك أن النبي محمداً - عليه الصلاة والسلام - هو الذي أسس المسجد .

ومن الصيغ الأخرى التي شاعت لدى الكتاب بمعنى المجهول ، قولهم " تعرَّض فلانٌ للتمذيب والمعقوبة والأذى " . وصوابها عند مصطفى جواد ( ٣ ) أن يقال " عرَّض فلانٌ للتمذيب " . ذلك أن ( تعرَّض ) يدلُّ على رغبة الفاعل في الفعل ، والممذَّب أو المعاقَّب لا يرغب في العذاب والمعقوبة ، وإنما قهراً وأجبراً على مكابديها . ولكن يصح أن يقال " تعرَّض فلانٌ للمصروف ، وتعرَّض لني فلان بما أكسره " .

( ١ ) قل ولا تقل ١ / ٩٣ .

( ٢ ) التوبة ١٠٨ .

( ٣ ) قل ولا تقل ١ / ٤٥ .

وشاع أيضاً قولهم " اندحر الجيش فهو مندحر " ( ١ ) وصوابه " دحر الجيش فهو مدحور " ولكن المعاصرين يستخدمون ( اندحر ) بمعنى ( دحر ) . والحق أن ( الدحر ) هو الدفع بعنف على سبيل الإهانة والإذلال ( ٢ ) . ولا يقبل أحد أن يطاوع هذا المعنى ، ولذلك لا يقال ( اندحر ) . لأن هذه الصيغة تستعمل للتعبير عن رغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي إليه . ولذلك لا يقال ( اندحر الجيش ) إلا إذا هرب قبل القتال ( ٣ ) مختاراً الهرب ، وهذا استعمال قياسي أما إذا خاض الجيش القتال فهزم ، فلا يقال إلا ( دحر ) وصفوة القول أن هذه التراكيب قد شاعت في اللغة المعاصرة لتؤدي وظيفة جملة المجهول من الناحية الدلالية .

---

( ١ ) قل ولا تقل ٣٢/١ .

( ٢ ) اللسان مادة ( دحر ) .

( ٣ ) قل ولا تقل ٣٤ ، ٢٣/١ .



### المبني للمجهول في اللهجات الدارجة

اختلف المبنى للمجهول من اللهجات العربية الدارجة أو كان ، إلا ألفاظاً قليلة بقيت تجري على ألسنة الناس دون أن يكون بناؤها للمجهول مقصوداً ، وهي في الأكثر عبارات شائعة متداولة تقال في مواقف وحالات معينة ، وبعضها على صورة أمثال سائرة محفوظة . من هذه الأنماط الصنية للمجهول في لهجة أهل الأردن وفلسطين قولهم :

١ - مَطْرَحٌ مَا تِرْزُقُ إِلِـرْزُقُ

٢ - بِتْفُـرَجُ

٣ - خَلِقْتُ سُدَّةَ كـ\_\_\_\_\_ ذَا

٤ - عَلَيْتِ عَلَى بِلْبَيْتِ (١)

٥ - عَلَيْتِ مَعَاهُ ، وَمَا قَدَرْتُ أَصْلَحَهُ

ويقال في اللهجة السورية :

٦ - تَضْرَبُ ، ( كلمة تقال في معرض الذم والشتم ) .

٧ - تَكْرُمُ ، ( كلمة قال في معرض الترحيب والنخوة ) .

ويقال في اللهجة المصرية :

٨ - قُطِعَ الخلف وسنبيته

---

(١) سمعتها تقال في جنوب الأردن ، تواسى بها المرأة التي يتزوج عليها ووجهها بامرأة أخرى .

٩ - غَلَبَتْ أَدَارِي هَوَايِدِي .

ويقال في أمثال أهل الجزيرة العربية :

١٠ - لَوْ عَدَّتْ الْفَرَايَا مَا عَدَّتْ وَثِيثِيَّةٌ "١"

١١ - ضَرَسَ أَعْلَى يَأْكُلُ وَلَا يُوَكِّلُ عَلَيْهِ "٢"

واضح من هذه الأنماط أن الفعل المبني للمجهول فيها قد حُرِّفَ بعض التحريف ، فالماضي منه إما أن يسكن أوله ويكسر ثانيه نحو : " خَلِقت " وإما أن يُضَمَّ أوله ويسكن ثانيه كما اتضح من مثاله في اللهجة المصرية " قَطَّع " التي تذكرنا بلغة تخميم ، أما المضارع فإنه في غالب أحواله يكسر أوله ويفتح ما قبل آخره .

ويبدو أن اللهجات الداريجة قد استعاضت عن الفعل المبني للمجهول باستعمال الفعل الذي على صيغة ( انفعل ) ، وأخذت تستخدمه استخداماً واسعاً ليؤدى معنى المجهول نفسه ، فيقولون " انضَرَبَ ، انجرح انقتل ، انفهم ، انحبس ، انذبح ، انوكل ، انقدر عليه ، انشرب انعدل ، انسك ، انحرث ، انعد ، انغال ، انباع ، انعاد ، اندعى السخ .

وتستخدم اللهجة المصرية صيغة ( اتفعل ) فيقولون : اتوكـنـل اتحبس ، اتشرب ، اتمسك ، اتمعدل وهكذا .

( ١ ) وثيثية قرية صغيرة من قرى الوشم ، ويضرب هذا المثل للتقليل من قيمة بعض الأشياء لصغر حجمها : انظر عبد الكريم الجهيمات في الأمثال الشعبية في قلب جزيرة العرب ٣٥٧/٢ . ملاحظة ( النصوص غير مشكولة في المرجع ) .

( ٢ ) المصدر السابق ٨٤/٢

ولعلَّ شيوخنا ( أنقل ) في العامية ليستخدَم بمعنى المجهول ،  
فيه دلالة على استعمال العامية لصيغة المجهول ؛ وهي تميل بصفتها  
عامة إلى الأخذ بالسهل في مجال النطق ؛

الاصطلاح على التسمية

كان سيبويه يسمي النائب عن الفاعل بـ "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل" فاعل " (١) .

وجرى من جاء بعده من النحاة على تسميته بـ "المفعول الذي لم يسلم فاعله" (٢) ، وهي تسمية لا تتمد كثيراً عن تسمية سيبويه .

وظلَّ النحاةُ يصطلحون على المسند إليه في جملة المجهول بذلك المصطلح الأخير حتى جاء ابن مالك في القرن السابع الهجري ، فاستحدث مصطلح النائب عن الفاعل (٣) .

ويبدو أنَّ الفرق بين المصطلحين يشير إلى اختلاف نظرة واضع المصطلح إلى طبيعة الشيء المصطلح عليه . فإنه يخلبُ على الظن أن القدماء كانوا ينظرون إلى الجانب الدلالي للنائب عن الفاعل فسموه بالمفعول مع إدراكهم أنه يختلف عن المفعول به في أحكامه . قال سيبويه : " والفاعل والمفعول في هذا سواءً يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل " (٤) .

أما ابن مالك فيبدو أنه غلب جانب الأحكام التركيبية له ، وهي في جملتها أحكام الفاعل فاصطلح عليه بالنائب عن الفاعل ، ولكنه في الوقت نفسه ، راعى جانب المعنى والدلالة ، فلم يسمه فاعلاً محضاً ، لأنَّ النائب عن الفاعل لا يدلُّ من حيث المعنى إلا على مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الفعل ، ولأنَّ صيغة الفعل المبني للمجهول لا ترشده لغير هذه الدلالة . أما الفاعل فقد يدلُّ على مَنْ أَوْقَعَ الفعل وهو الأكثر ، ويبدل على تليسه بالفعل واتصافه به ، إذا كان الفعل من تلك الأفعال التي هي أقرب إلى معنى

- 
- (١) الكتاب ١٤/١ ، ١٩٠١٤ .  
(٢) المبرد . المقتضب ٤/٥١ وانظر الأصول ١/٨٦ ، والجمل ٨٨ ، وأسراو  
المربية ٨٨ .  
(٣) الألفية ١٨ .  
(٤) الكتاب ١٤/١ .

الوصف من معنى الحدث .

وقد أثار مصطلحُ ابن مالك نزاعاً بين النحاة حول أفضليته وألويته

على مصطلح القدماء .

وكان ابن هشام من النحاة الذين جملوا لمصطلح ابن مالك الأولوية

والأفضلية على مصطلح القدماء مستدلاً له بما يلي (١) :

١- لأنَّ النَّائِبَ عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره ، أما مصطلحُ القدماء فلا يدلُّ

الأعلى المفعول .

٢- لأنَّ المفعولَ به الثاني في قولك " أعطيتُ زيدَ ديناراً " يصدق عليه أنه

مفعولٌ لما لم يسمَّ فاعله .

٣- أن مصطلحَ النَّائِبِ عن الفاعل مصطلحٌ مختصرٌ قليلُ الكلمات بالقياسِ إلى

مصطلحِ القدماء .

غير أن ابن يميث (٢) يرى أن يسمي " مفعول ما لم يسمَّ فاعله " فاعلاً

لأنه داخلٌ في حدِّ الفاعل فيرتفع كارتفاعه ، وليس من شرطِ الفاعل أن يكون موجوداً

للفعل أو مؤثراً فيه .

ورأيتُ هذا الرأي في شرح الكافية (٣) نسبة الرضي لمبد القاهر

الجرجاني والزمخشري ، لكني لم أجده في كتاب المفصل للزمخشري ، بل وجدته

يردُّ ما قاله أسلافه في حدِّ النَّائِبِ عن الفاعل (٤) .

(١) انظر هذه الأدلة في شرح شذور الذهب ١٥٩ ، والسجاعي على القطر

٥٠٤٩/٢ .

(٢) شرح المفصل ١/٢٤٠ .

(٣) ٦٣/١ .

(٤) قال في حدِّ الفعلِ المبني للمجهول " هو ما استغني عن فاعله وأقيم

المفعول مقامه ، فأسند إليه معدولاً من صيغة فعل إلى فعل " المفصل

٥٢٥٨ .

أما بعضُ المحدثين فإنهم يرون أن يلحقَ النائبُ عن الفاعلِ ببابِ الفاعلِ مستدلين بتلك الإشارةِ المعارضةِ التي أوردَها الرضيُّ .

قال عبدُ الرحمنِ أيوبُ : " لاشكَّ أنه من الأسلمِ اعتبارُ الاسمِ المرفوعِ الواقعِ بعدَ الفعلِ فاعلاً ، سواءً أكان مبنياً للمعلومِ أو للمجهولِ " (١) .

وقال في موضعٍ آخرَ : " نحن إذا نرفضُ اعتبارَ "علي" في جملةِ "ضُربَ عليُّ" نائباً عن الفاعلِ ، بمعنى أنه كان من قبلُ مفعولاً به ، ولا نرى مبرراً للقولِ به في هذه الجملةِ وعدمِ القولِ به في جملةِ "أنضربَ علي" . . . لان "علي" في كلتا الحالتين تدلُّ على الشخصِ الذي وقعَ عليه الحدثُ ، لا على الشخصِ الذي وقَّع منه " (١) .

وقال بهذا الرأيِ أيضاً كلُّ من إبراهيمَ السافرائي (٢) ومهدي المخزومي (٣) وعبدالستار الجواربي (٤) .

وموضعُ الخطأ في هذا الرأيِ أنه يُنكرُ مبدأَ التحويلِ ، وتحويلِ المجهولِ من المعلومِ ، وأنه لا يُفرَّقُ بين صيغةِ المجهولِ وصيغةِ المعلومِ الفعليَّةِ ، والتبسيُّ اثمتنا فيما مضى أنها صيغةٌ متفرعةٌ عن صيغةِ المعلومِ لتوَدِّي معنى مميَّناً ، وهي توَدِّي هذا المعنى - معنى المجهولِ - بصيغتها الخاصَّةِ الفريدةِ من بين صيغِ الافعالِ جميعاً ، بله الأسماءِ والصفاتِ ، بحيثُ أن كل ما يُمندُّ إليها لا بدَّ أن يكون مفعولاً به في المعنى لا غيرَ ، وليس كذلك صيغةُ المبنيِّ للمعلومِ .

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ١/٢٧٢ .

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٩٣ ، ١٠٤ .

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٥-٤٧ .

(٤) نحو الفعل ٨٩-٩١ .

هذا فضلاً عن أنّ تعثيلَ عبد الرحمن أيوب بجملة " انضرب علي " تشيلاً  
غير صحيح على المستوى الفصح ، وإن كان جارياً في اللهجة العامية .  
ويظل القولُ بالنيابة عن الفاعلِ ، اصطلاحاً وتبويهاً ، قولاً سائفاً صحيحاً ،  
لأنه يوافقُ طهيمَةَ اللّفةِ العربيةِ في الاشتقاق والتَّحويل .  
ويظلُّ النائبُ عن الفاعلِ مصطليحاً يُطلقُ على ما يُسندُ إلى الفِعلِ المبنِيِّ  
للمجهولِ دالاً على معنى المفعولية .

أحكام النائب عن الفاعل

تفيد عبارة ابن مالك في الألفية أن أحكام النائب عن الفاعل هي أحكام الفاعل نفسها ، قال :

ينوبُ مفعولٌ به عن فاعلٍ فيما له كنييل خير نائل  
و ( فيما له ) حسب تفسير الأشموني - تعني فيما له من أحكام ، ذكر منها : الرفع والعمدية ووجوب التأخير (١) .

وأضاف الصبان إلى ما ذكره الأشموني من أحكام الأحكام التالية : " وجوب ذكره ، واستحقاقه الاتصال بالعامل ، وكونه كالجزء منه ، وتأنيث الفعل لتأنيثه ، وإغناؤه عن الخبر في نحو : ( أمضروب الزيدان ) ، وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى " (٢) .

وأضاف غيرهما أحكاماً أخرى سأعرض لها عند تقصي الأحكام كلها ، وسأقوم بتفسير المقصود بهذه الأحكام مستمينا بأقوال النحاة أنفسهم ، مناقشا لها ومعتابا عليها .

(١) الرفع : قال سيبويه (٣) : " والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل " . وعلّة الرفع عنده " أنك لم تشغل الفاعل بشيره ، وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل " .

(٢) العمدية (٤) : أي أنه الركن الرئيس في الجملة ، فهو المسند إليه أو المتحدث عنه .

(١) حاشية الصبان ، المتن ٦١/٢ .

(٢) حاشية الصبان ٦١/٢ ، وشرح التصريح ٢٨٤/١ .

(٣) الكتاب ١٤/١ ، والمقتضب ٥٠/٤ ، وأسرار العربية ٨٨ .

(٤) الأصول ٨٦/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٣/١ ، الهمع ١٦٢/١ .



- (٣) وجوب تأخيره عن فعله، فهو كالفاعل يجب تأخيره عن الفعل، وإذا تقدم يضرَب مبتدأ، وعلّة وجوب التأخير أنه وفعله بمثابة جزئين في كلمة واحدة، تقدم أحدهما على الآخر وضماً، وهذا رأي البصريين (١). أما الكوفيون فيجيزون تقديم النائب على فعله، كما أجازوا تقديم الفاعل على وعلى مقتضى مذهبهم يجوز أن نقول: "زيدٌ ضربَ" ، فيعرب (زيد) نائباً عن الفاعل .
- (٤) وجوب نكره، فلا يجوز حذفه (٢)، وهذا الحكم مبني على حكم الممدية لأن ما كان عمدة في الكلام لا يحذف .
- (٥) جواز ضمارة (٣) : نحو قوله تعالى: " أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم " . فالنائب ضمير عائد على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وتقديره ( قتل هو ) .
- (٦) اتصاله بعامله وكونه كالجزء منه (٤) : وتفسيره أن الأصل فيه كالأصل في الفاعل، أن يلي الفعل من غير فاصل، لأنه كالجزء منه، فيسكن له آخر الفعل إن كان ضميراً متصلاً بالأعلى المتكلم أو المخاطب، نحو: (ضربتُ، ضربتُ) ، ويسكن آخر الفعل كراهة توالي أربع حركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة، فدل ذلك على أنه مع فعله كاللغة الواحدة (٥).

- (١) شرح ابن عقيل ١٦٥/١ .  
 (٢) حاشية الصبان ٦١/٢ .  
 (٣) الأصول ٩٠/١، والمقتضب ٥٣/٤، والكتاب ١٦/١ .  
 (٤) حاشية الصبان ٦١/٢ .  
 (٥) شرح ابن عقيل ٤٨٤/١ .

(٧) تَأْنِيثُ الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِهِ : (١) ، وَهُوَ قِسْمَانِ : وَاجِبُ التَّأْنِيثِ ، وَجَائِزٌ  
التَّأْنِيثِ . أَمَّا وَجُوبُ التَّأْنِيثِ فِي الْحَالَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ :  
الأولى : كَوْنُ النَّائِبِ اسْمًا ظَاهِرًا مُتَّصِلًا حَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ ، مُفْرَدًا نَحْوَ :  
( طَلَّقَتْ هِنْدٌ ) ، أَوْ تَشْبِيهًا لَهُ نَحْوَ : ( زُوِّجَتْ الْفَاتِمَانِ ) ،  
أَوْ جَمْعَ مَوْئِدٍ سَأَلَمَ (٢) نَحْوَ : ( كُوْفِتَتِ الْمَمْلَكَتُ ) .  
الثانية : كَوْنُ النَّائِبِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ  
وَمَجَازِيهِ . وَالْحَقِيقِيُّ مِثْلُ : ( فَاطِمَةُ قُتِلَتْ ) ، وَالْمَجَازِيُّ مِثْلُ :  
( النَّارُ أَطْفِئَتْ ) .

أَمَّا جَوَازُ التَّأْنِيثِ فِي الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ التَّالِيَةِ :  
الأولى : أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ اسْمًا ظَاهِرًا مُتَّصِلًا مَجَازِيَّ التَّأْنِيثِ ، نَحْوَ :  
" أَطْفِئَتْ نَارُكَ " . وَيَلْحَقُ بِهِ مَا كَانَ مَوْئِدًا تَأْنِيثَ جَمْعٍ ،  
نَحْوَ : " جِيءَ نِسَاؤُكَ " ، فَيَجُوزُ فِيهِ التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ .  
والتَّأْنِيثُ أَرْجَحُ .  
الثانية : أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ اسْمًا ظَاهِرًا حَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ مُتَّصِلًا بِغَيْرِ  
( إِلَّا ) ، كَقَوْلِكَ : ( زُوِّجَتْ الْيَوْمَ هِنْدٌ ، وَزُوِّجَ الْيَوْمَ دِينَدٌ ) ،  
والتَّأْنِيثُ أَرْجَحُ أَيْضًا .  
الثالثة : أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ مَفْصُولًا عَنِ فِعْلِهِ بِإِلَّا ، كَقَوْلِكَ : ( مَا حَمَّ إِلَّا  
زَيْنَبٌ ) ، وَ ( مَا حَمَّتْ إِلَّا زَيْنَبٌ ) ، وَالتَّذْكِيرُ هُنَا أَرْجَحُ  
بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " مَا حَمَّ أَحَدٌ إِلَّا زَيْنَبٌ " .

(١) شرح شذور الذهب ١٦٩ وما بعدها .

(٢) انظر الخلاف بين البصريين جميعا والكوفيين - ومعهم أبو علي الفارسي -  
في الفعل المسند إلى جمع الموءنث السالم ، فالفريق الأول يقول بوجوب  
التأنيث والآخر يقول بجوازه مستدلاً بقوله تعالى : " إذا جاءك الموءنات " .  
في منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

- وَيُسْتثنَى من ذلك الحالة التي يكون فيها مجرّواً ، نحو: (مُرَّ بهندي) ،  
 فيمتنع تأنيثُ الفِعل ، ويجب تذكيره .
- (٨) إغناؤه عن الخبر في قولك : (أمضروبُ الزيدان ) ، فالزيدان عندهم  
 نائبُ فاعلٍ سدَّ سدَّ الخبر . والرّضي يرفض أن تكون هذه الجملة مكوّنةً  
 من مبتدأ وخبر ، وهي عنده فعلٌ ونائبٌ عن الفاعل ، لأن اسم المفعول في  
 المعنى كالفعل . فلا يُضَمَّر ولا يوصَف ولا يُمرَّف ولا يثنى ولا يجمع .  
 إلا على لغة (أكلوني البراغيثُ) (١) .
- (٩) أنه لا يتمدّد (٢) : فلا يجوز أن يكون في الجملة أكثر من نائبٍ واحد .
- (١٠) أنه يجوز تأخيره عن المفعول (٣) نحو : أعطيتُ درهماً زيداً .
- (١١) أنه يُمرَّبُ مبتدأً إذا تقدّم (٤) ، ويتخلّف هذا الحكم إذا كان النائب  
 ظرفاً أو مجرّواً .
- (١٢) أن فعله قد يحذف قرينة (٥) ، وهو على قسمين : جائزٌ وواجبٌ ، فالجائزُ  
 كقولك : (زيداً) ، جواباً لمن قال لك : (من عُوقِبَ؟) ، فزيدٌ نائب  
 لفعلٍ محذوف . وإن شئتَ صرّحتَ بالفعل ، فقلت : (عُوقِبَ زيداً) .  
 أما الواجبُ فضابطه أن يتأخّر عن النائبِ فعلٌ مفسّرٌ له ، كقوله تعالى :  
 " وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ " (٦) ، فالأرضُ نائبُ فاعلٍ (مُدَّتْ) محذوفةٌ وجوباً ،  
 مفسّرةٌ بالفعل المذكور ، والتقديرُ " وَإِذَا مُدَّتْ الْأَرْضُ " .

(١) شرح الكافية ٧٧/١ .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٦٧/١ .

(٣) الكتاب ١٦/١ ، والمقتضب ٥٣/٤ ، والأصول ٩٠/١ .

(٤) حاشية الخضرى ١٦٧/١ ، وحاشية الصبان ٦٧/٢ .

(٥) شرح شذوهر الذهب ١٦٦ .

(٦) الانشاقق ٣ .

(١٣) أن فعله لا تلحقه علامة التثنية ولا علامة الجمع على اللفظة الكثيرة الشائعة (١)

نحو: "يُفَاثُ النَّاسُ" و "هُزِمَ الْجَيْشَانُ" إلا على لفة أكلوني البراغيث.

(١٤) أنه لا يكون جملة (٢) : وهو رأي البصريين ، وقد أجاز الكوفيون مجيئسه

جملةً مستدلّين بقوله تعالى : "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ" .

وردَ هذا الاستدلالُ بأنّه من قبيلِ الإسنادِ اللفظي ، أي " وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ

هذا اللفظ ، وليس من الإسنادِ المعنويِّ . والإسنادُ اللفظيُّ جائزٌ في

جميع الألفاظ ، كقول العرب : " زعموا مطية الكذب " ،

هذه هي أحكام النائب عن الفاعل مستقصاة من الكتب النحوية المختلفة

القديمة والمتأخرة .

ولا بدّ لي الآن من وقفة حياّل هذه الأحكام لمناقشتها . فقد لاحظت

أن بعضها ليست من أحكام النائب عن الفاعل ، بل هي أحكام الفعل المسند إليه ،

مثل : حكم تأنيث الفعل لتأنيثه ، وتجردّه من علامة التثنية والجمع في حالة تثنية

النائب أو جمعه ، وجواز حذف الفعل إذا دلت عليه قرينة ، ذلك أن النائب لا يترتبُ

عليه شيءٌ من جريان هذه الأحكام على الفعل ، لأنّ الفعل هو الذي تلحقه علامة

التأنيث ، وهو الذي يتجرّد من علامات التثنية والجمع ، وهو الذي يجوز عليه الحذف .

أما دور النائب في هذه الأحكام فهو دور المؤثر فيها ، لا المتأثر بها . ولذلك كان

ينبغي أن تُدرّس في باب إسناد الفعل .

أما حكمهم على النائب بأنه متصلٌ بفعله ، وأنّه كالجزء منه ، وأنهما مصباً

كالكلمة الواحدة ، فهو حكمٌ هشٌّ ضعيفٌ ، ذلك أن استدلالهم عليه بأنّ الصرب

تُسكّن آخر الفعل له في مثل ( ضَرَبْتُ ) لا استثقالهم توالي أربع حركات في الكلمة

الواحدة استدلالٌ صوتيٌّ ، لا نحويٌّ . والدليل على ضعفه أنّ الفعل لا يُسكّن له في

(١) شرح شذور الذهب ١٧٦ .

(٢) المصدر السابق ١٦٧ ، معني اللبيب ٢ / ٤٠١ ، ٤٢٨ .

مثل ( ضُربوا ) و ( ضُربا ) ، فلا يصلح إذاً أن يكون دليلاً على أنهما كالكلمة الواحدة .

ثم إن اعتبارهم الفعل ونائبه كالكلمة الواحدة يتناقض مع أصل من أصولهم المشهورة ، وهو أن الفعل عاملٌ والنائب معمولٌ ، فكيف يمكن أن يكون العامل والمعمول شيئاً واحداً ؟

أما حكمهم بوجوب تأخيره عن فعله فهو حكم شكلي لا يضير من طبيعة الجملة ، لأن قصارى ما يضيفه تقديم النائب إلى معنى الجملة لا يمد ودلالة أسلوبيته ، مثل معنى الحصر أو التخصيص . أما تسميته مبتداً فهو اعتبارٌ إعرابي انفرد البصريون بالقول به (١) .

أما الحكم الذي جعلوا فيه النائب عن الفاعل يُفني عن الخبر في جملة مثل : " أممنوعٌ الدخولُ " ، ففيه ازدواجية غير مقبولة ، لأن اعتبار النائب ( الدخول ) يفتني عن الخبر معناه أن هذه الجملة جملة فعليةٌ واسميةٌ في آنٍ واحد ، أي أنه مسندٌ إليه باعتباره نائباً عن الفاعل ، ومسندٌ باعتباره خبراً . وهذه ازدواجيةٌ غير مقبولة ولا مفهومة .

أما حكمهم بأن الجملة لا تقع نائباً عن الفاعل ، فهو حكم لم يتم الاتفاق عليه ، ذلك أن النحاة الكوفيين أجازوا نيابة الجملة عن الفاعل ، فقد ذهب هشام وشملب (٢) إلى جواز إنابتهما بصورة مطلقة وبلا شروط ، وسيأتي بيان ذلك . أما الفراء وجماعة (٣) - ونسب هذا الرأي لسيبويه - فقد اشترطوا لوقوعها موقع الفاعل أن يكون الفعل قلبياً معلقاً عن العمل ، نحو : " علم أقام زيدٌ " .

وقد صوب ابن هشام (٣) نيابة الجملة عن الفاعل في قوله تعالى : " وإذا قيل

(١) يجيز الكوفيون تقديم النائب على فعله مع بقاء اعتباره نائباً عن الفاعل ، انظر ( الموفي في النحو الكوفي ) ١٩ .

(٢) مثنى اللبيب ٢ / ٤٢٨ ، والموفي في النحو الكوفي ١٩ .

(٣) مثنى اللبيب ٢ / ٤٠٢ .

إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا " بقوله: " والصوابُ أَنَّ النَّائِبَ الْجُمْلَةُ، لِأَنَّهَا كَانَتْ قَبْلَ حَذْفِ الْفَاعِلِ مَنْصُوبَةً بِالْقَوْلِ . . . . . وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَتَمِّينٌ لِلنِّيَابَةِ " . وَهُوَ يَرَى أَنَّ لِفَسْطَ الْجُمْلَةِ هُوَ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ لَا مَعْنَاهَا ، قَالَ : " وَقَوْلُهُمْ : الْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلًا وَلَا نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ ، جَوَابُهُ : أَنَّ الَّتِي يُرَادُ بِهَا لَفْظُهَا يُحْكَمُ لَهَا بِحُكْمِ الْمَفْرَدَاتِ " (١) .

وصفوةٌ هذه الآراء أَنَّ الْجُمْلَةَ تَتَوَبُّ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَلَا يَفُضُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْإِسْنَادَ الَّذِي يَرِيطُهَا بِالْفِعْلِ إِسْنَادٌ لَفْظِي ، ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ وَنَائِبَهُ عِنْدَ النَّحَاةِ مُصْطَلِحَاتٌ لَفْظِيَّةٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ يَمِيشٍ (٢) : " الْفَاعِلُ فِي عُرْفِ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنِيعَةِ أَمْرٌ لَفْظِي ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَسْمِيَّتُهُمْ إِيَّاهُ فَاعِلًا فِي الصُّورِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنَ النَّفْسِيِّ وَالْإِجَابِ وَالْمُسْتَقْبَلِ وَالْأَسْتَفْهَامِ . . . . . وَذَلِكَ نَحْوُ " قَامَ زَيْدٌ ، وَسَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَهَلْ يَقُومُ زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّورِ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْفِعْلَ مَسْنَدٌ إِلَيْهِ ، وَمَقْدَمٌ عَلَيْهِ ، سِوَاءٌ فَعَلٌ أَمْ لَمْ يَفْعَلْ " .

ومِنَ غَرِيبِ تَجْوِيزَاتِ بَعْضِ النَّحَاةِ الَّتِي تَتِمَارَضُ مَعَ الْأَحْكَامِ الَّتِي قَرَّرْنَاهَا ، أَنَّهُمْ أَجَازُوا أَنْ يُقَالَ : " ظَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " بِرَفْعِ " قَائِمٌ " عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَمَقْتَضَى رَفْعُهُ أَنْ يَكُونَ عُمْدَةَ الْكَلَامِ . وَالْحَقُّ أَنَّ ( زَيْدٌ ) فِي الْجُمْلَةِ هُوَ التَّمْسُدَةُ وَهِيَ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَظْنُونُ قِيَامُهُ ، فَكَيْفَ يَكُونُ عُمْدَةً وَلَا يَكُونُ مَرْفُوعًا ؟ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَجْمِيزُونَ أَنَّ يُقَالَ : " ظَنَّ زَيْدًا أَبُوكَ " إِذَا كَانَ أَصْلُهُمْ " ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبَاكَ " ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى لَيْسِ الْمَعْنَى - كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي مَوْضِعٍ قَادِمٍ - إِذْ مِثْلُ هَذَا التَّمْبِيرِ يَجْعَلُ الْأَبُوَّةَ مَعْلُومَةً ، وَزَيْدًا مَظْنُونًا ، وَهُوَ غَيْرُ الْمَرَادِ .

(١) مَفْنِيهِ اللَّيْبِ ٢/٤٠٢ .

(٢) شَرْحُ الْمَفْعَلِ ١/٧٤ .

إنَّ سلوك النحاة هذا يضع علامةً سوألٍ كبيرةً هـول وظيفةً علامات الإعراب  
عندهم . والواضحُ أَنهم لا يُعولون عليها كثيراً إلا إذا كان المعنى مُلبساً . أمَّا  
إذا وضح المعنى فإنهم يتصرفون فيها . فقد أجازوا قلبَ الحركات في قولك :  
" شَرِقَ الثوبُ المَسْمَارَ " لوضح المعنى .

ما ينوب عن الفاعل

ينوب عن الفاعل واحدٌ من أربعة أشياء هي (١) :

- ١- المفعول به .
- ٢- المصدر .
- ٣- الظرف .
- ٤- المجرور .

والأصل في النيابة للمفعول به إن وُجد في الجملة ، فإن قُدَّ ينوب المصدر ، أو الظرف ، أو المجرور ، بشروط خاصة سأعرض لها في مواضعها .  
وأجاز بعض النحاة إنبابة غير هذه المنصوبات كالتمييز ، والمفعول لأجله ، وغيره كان ، ولفظ الجملة ، وغيره ، مما سأعرض له بالتفصيل فيما سيأتي من هذا البحث .

المفعول به :

ويأتي في الجملة منفرداً وغير منفرد :

- أ- فإذا انفرد فلا خلاف في وجوب إقامته مقامَ الفاعل .
- ب- وإذا رافقه غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور - جميعها أو بعضها - فللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب :

( ب - ١ ) : وجوبُ إنبابة المفعول ، فلا يجوز إنبابة غيره مع وجوده ( ٢ ) ، وهو مذهب سيويه ( ٣ ) وعليه جمهور البصريين ، وهو

---

( ١ ) المقتضب ٤ / ٥٤ ، ٥٨ ، والأصول ١ / ٩٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٧٩ ، شرح

الأشموني ١ / ١٨٤ .

( ٢ ) المقتضب ٤ / ٥١ ، الجمل ٩٠ ، المفضل ٢٥٩ .

( ٣ ) شرح الأشموني ١ / ١٨٤ .



أشهرهما . ولا يجوز عند القائلين بهذا المذهب أن نقول : " دُفِعَ الْمَالُ إِلَى زَيْدٍ " ، بل يَتَمَيَّنُ أَنْ نَقُولَ : " دُفِعَ الْمَالُ إِلَى زَيْدٍ " . وكذلك لا يجوز أن نقول : " ضُرِبَ زَيْدٌ أَسْوَطٌ " ، فإنَّ ابْنَ سَوْتٍ ( ٢ ) لَأَنَّهُ بِمَعْنَى ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ الْمَفْعُولُ وَالْمَصْدَرُ ، فَإِنَابَةٌ الْمَفْعُولِ وَاجِبَةٌ .

( ب ٢ ) جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده بشرط تأخر المفعول به فـي اللفظ ( ٣ ) ، وهو مذهب الأَخْفَشِ عَلِيِّ بْنِ سَلِيمَانَ ، نَحْوُ : " ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا " .

أما إذا تقدَّم المفعول به في اللفظ فإنابته واجبة . جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً ، سواءً تقدَّم المفعول به أو تأخر ، وهو مذهب الكوفيين ( ٤ ) ، وقال ابن مالك : ولا يَنُوبُ بَعْضُ هَذَيْنِ إِنْ وُجِدَ فِي اللفظ مفعولٌ به وقد يَرِدُ وَاسْتَدَلَّ الكوفيون على صحة مذهبهـم بالشواهد التالية :  
• قراءة أبي جعفر ( ٥ ) :

" لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ " ببناءً ( لِيَجْزَى ) للمجهول ، وَنَصَبِ ( قَوْمًا ) وَإِنَابَةِ " بِمَا " مَنَابِ الْفَاعِلِ .

- ( ١ ) المفصل ٢٥٩ .  
( ٢ ) وعلّة ذلك أن غير المفعول به إنما ينوب بعمد أن يُقدَّرَ مفعولاً به مجازاً ، فَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ حَقِيقَةً لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ تَقْدِيمَهُ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ لِغَيْرِ مَوْجِبٍ ، انظر هذه العلل في شرح التصريح ٢٩١/١ .  
( ٣ ) شرح التصريح ٢٩١/١ ، شرح ابن عقيل ٥١١/١ ، شرح الأشموني ١٨٤/١ .  
( ٤ ) أوضح المسالك ٣٧٩/١ ، ٣٨٠ ، شرح ابن عقيل ٥٠٩/١ ، والمهمع ١٦٢/١ .  
( ٥ ) شرح المفصل ٧٥/٧ ، والمهمع ١٦٢/١ ، شرح الأشموني ١٨٤/١ .

- وقراءة أبي جعفر أيضاً (١) :  
 " وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا " بيناء ( يُخْرِجُ ) للمجهول ونصب  
 ( كتاباً ) .
- وقول جرير (٢) :  
 فَلَوْ وَلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوُ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابُ  
 ينصب الكلاب .
- وقول ربيعة بن المجاج من الرجز المشطور (٣) :  
 لَمْ يَمَنَّ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْفِيِّ إِلَّا ذُوهُدَى  
 ينصب " سيد " وإنيابة ( بالعليا ) مقام الفاعل .
- وقول آخر من الرجز المشطور (٤) :  
 وَإِنَّمَا يُرِضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيَا بِذِكْرِ قَلْبِي كَهْ  
 ينصب ( قلبه ) وإنيابة " بذكر " عن الفاعل .
- وقول يزيد بن القعقاع (٥) :  
 أْتَيْتُ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا بِهِ وَقِيْتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرًا  
 ينصب ( نذيرا ) ، وإنيابة الجار والمجرور " لي " عن الفاعل .  
 ولم يعمد البصريون بالشواهد الآتفة ، واعتبروها من قبيل الشذوذ في  
 القراءات ، والضرورة في الشعر (٦) . قال ابن جنِّي (٧) معلقاً على بيت جرير

(١) شرح المفصل ٧/٧٥ .

(٢) شرح المفصل ٧/٧٥ ، لم أجده في الديوان .

(٣) البهع ١/١٦٢ ، شرح الأشموني ١/١٨٤ ، شرح التصريح ١/٢٩١ .

(٤) شرح الأشموني ١/١٨٤ ، شرح التصريح ١/٢٩١ ، العيني في العقاصد

النحوية ٢/٥١٩ .

(٥) شرح شذور الذهب ١٦٣ .

(٦) شرح التصريح ١/٢٩١ .

(٧) شرح المفصل ٧/٧٥ .

فَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ " هذا من أقبح الضرورات ، ومثله لا يُعْتَدُّ به أصلاً ، بل لا يَثْبُتُ إلا مُحْتَقَرًا شاذًّا " ، وقال ابنُ يَمِيش (١) : " وسبيلُ ما يأتي من ذلك أن يُتَسَأَلَ وَيُحْمَلَ على الشُّذُوزِ " .

وسلكوا في تأويله طريقتين :

الاول : تفریحُ الجملة من المفعول به وإلحاقه بجملة أخرى ، ومثال ذلك تأويلهم قول جرير : " لَسَبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلَابِ " ، فقد جعلوا (الكلاب) مفعولاً به للفعل (وُلِدَتْ) ، و (جر و كلب) منصوب على النداء ، أو نصب (الكلاب) على الدم ، والتقدير (أَذْمُ الكلاب) ، وفي الحالتين تخلسو جملة (لَسَبَّ . . .) من المفعول به ، فيحسُن إقامة المصدر مقامَ الفاعل ، ويكون التقدير " فلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةُ الكلابِ يا جِرْوُ كَلْبٍ ، لَسَبَّ السَّبُّ بِذَلِكَ " (٢) ، بإنابة "السب" عن الفاعل ، وإنابة المصدر جائزة عند افتقاد المفعول من الجملة .

الثاني : تقدير مفعول به آخر في الجملة وإنابته عن الفاعل ، مثل تأويلهم قراءة أبي جعفر " لِيُجْزِيَ قَوْمًا بما كانوا يكسبون " على تقدير مفعول آخر " لِيُجْزِيَ الخفرانُ قَوْمًا بما كانوا يكسبون " . و (الخفرانُ) هذا مفهوم من لفظ الفعل (يففروا) السابق في الآية (٣) .

(١) شرح المفصل ٧/٧٥ .

(٢) شرح المفصل ٧/٧٥ .

(٣) حاشية الخضري ١/١٧١ ، وحاشية يس على شرح التصريح ١/٢٩١ ، والآية من الجاشية ١٤ ، وتامها " قل للذين آمنوا يفتروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون " ، وهذه قراءة الجماعة بينا (يجزي) للمعلوم .

وكذلك تأولوا القراءة الأخرى " ويُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا " على تقدير مفعول به مضمرة في الفعل ( يَخْرِجُ ) يَمُودُ عَلَى ( الطائر ) في الآية التي قبل هذه الآية وهي " وكلُّ إنسانٍ أَلْمَنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ " . والتقدير ( ويخْرِجُ لَهُ يَسُومَ الْقِيَامَةِ طَائِرَهُ - أي عمله - مكتومًا ) ( ١ ) ، و ( كتابًا ) منصوبٌ على الحال .  
 أما ما لم يُمكن تأويله فقد حُمِلَ على الشذوذ في القراءات ، وعلى الضرورة في الشعر ، والقول بالضرورة مسوغٌ في الشعر .

والحق أن هذه المنصوبات جميعًا في الشواهد السابقة هي النائب عن الفاعل ، لأن المعنى يقتضي ذلك . لكن النحاة خدعوا بالحركة الإعرابية وتصوّروا أن النائب عن الفاعل لا بد أن يكون مرفوعًا دائمًا ، كما قرروا في باب الأحكام السابقة وعدوه حكمًا من أشهر أحكامه ونسوا أن من قواعدهم القلب وتعارض الألفاظ فني الأحكام ( ٢ ) ، ومن ذلك إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس ، كقولهم : " خرق الثوبَ المسمارَ " ، وقول الشاعر :

مَثَلُ الْقِنَافِدِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَفَتْ

نَجْرَانُ أَوْ بَلَفَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجَسَرُ

وعلى هذا تكون المنصوبات في الشواهد السابقة جميعها " نائب فاعل " جاء منصوبًا لانتفاء اللبس . ويُقوي هذا الرأي أن النائب في الأصل مفعولٌ به ، والمفعولُ منصوبٌ . وإذا رجعنا إلى القراءات ونظرنا إلى قراءة الجماعة نجد أن مواضع الشواهد فيها جاءت منصوبةً في قراءة الجماعة ، نحو : " لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ " ببناء الفعل ( يَجْزِي ) للمعلوم . ونحو : " وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا " ببناء الفعل ( يَخْرِجُ ) للمعلوم أيضًا .

( ١ ) شرح المفصل ٧ / ٧٥ ، والآيتان من الإسراء ١٣ ، ١٤ " وكل إنسان أَلْمَنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ، وَخُرِجَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا " وهذه قسرة الجماعة .

( ٢ ) معني اللبيب ٢ / ٦٩٥ ، ٦٩٧ ، ٦٩٩ .

وقد دل الاستقراء (١) على وجوب إنابة المفعول به مناب الفاعل عند تحويل الجملة الى باب المجهول وامتناع نيابة ما يجتمع معه من مجرور أو مصدر أو ظرف ، مما يوكد أن النائب عن الفاعل مفعول به في المعنى وإن وقع في موقع الإسناد . ولعل هذه العلاقة المعنوية الوثيقة بينهما تفسر مجيء النائب في بعض الشواهد منصوباً .

### المفعول به الثاني :

المفعول به الثاني نوعان : نوع يفاير المفعول به الاول ، فلا يصح أن يكون خبراً عنه ، وذلك في باب ( أعطى ) . ونوع هو في الأصل خبر عن المفعول به الاول ، وذلك في باب ( ظن ) ، وفي إنابة كل منهما مناب الفاعل أقوال :

• في باب ( أعطى ) :

١- يجوز إنابة المفعول به الثاني عند أمن اللبس (٢) ، نحو: (أُعطي زيداً درهماً) . وعلّة الجواز ظهور المعنى ، فزيد أخذ ، والدرهم مأخوذ ، وحكى ابن مالك اتفاق النحاة على إجازة إنابته قال :

وباتفاق قد ينوب الثاني من

باب ( كسا ) فيما التباسه أمين

وذكر السيوطي أن هذا المذهب عليه جمهور النحاة (٣) .

وبالرغم من إجازة الزمخشري إنابة المفعول الثاني إلا أنه

يُستحسن إنابة الاول ، لأنه فاعل في المعنى (٤) فهو أخذ للدرهم في قولنا : " أعطى زيد درهماً " ولا يسر للجبة في قولنا " كسى زيد جبة " .

(١) استقراء القرآن الكريم وديوان المفضليات .

(٢) المقتضب ١/٥١ ، والاصول ١/٨٨ ، والجمل ٩٠ ، ولسان العرب ٨٩ .

(٣) الهمع ١/١٦٢ .

(٤) المفصل ٢٥٩ .

أما إذا حصل اللبس فيتعين إنباء المفعول به الأول ، نحو :  
أَعْطَيْتُ زَيْدًا غَلامًا \_\_\_\_\_ أَعْطَيْتُ زَيْدًا غَلامًا  
ولا يجوز أن تقول "أَعْطَيْتُ زَيْدًا غَلامًا" لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون  
أخذًا لصاحبه ، فإذا أُقيم الثاني مقامَ الفاعل لا يُدرى هل هو آخِذٌ  
أم مأغوذ (١) .

- ٢- منع إنباء المفعول به الثاني مطلقا لئلا يلبس (٢) طرفًا للباب .  
٣- منع إنبائه في حالة كونه نكرةً والمفعول الأول معرفةً ، منهُ الفارسيُّ ، وَعَلَّةُ  
المنع أن المعرفة أولى بالإسناد والرفع من النكرة ، أما إذا كانا معرفتين  
فنيابة الثاني جائزة ، وهذا قول الكوفيين (٣) أيضا .  
٤- المنع إذا لم يُعتقد القلب في الإعراب (٤) ، وهو إعطاء المرفوع إعرابَ  
المنصوب عند أمن اللبس ، ومعنى هذا أن قولك : "أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا"  
غير جائز ، إذا لم يُعتقد أن ( زيد ودرهم ) قد تبادلَا حركات الإعراب .  
• في باب "اختار" :

المفعول الثاني في هذا الباب كالمفعول الثاني في باب  
( أَعْطَيْتُ ) . ووجه الاختلاف بينهما أن المفعول هنا منصوب بنزع الخافض  
لأن الأصل في قوله تعالى : " واختر موسى قومه سبعين رجلاً " (٥) من  
قومه .

- (١) شرح المفصل ٧٧/٧ ، شرح الأشموني ١٨٢/١ ، ١٨٥ ، وانظر الأصول  
٠٨٩/١  
(٢) شرح التصريح ٢٩٢/١  
(٣) المصدر السابق ٢٩٢/١ ، والمهمع ١٦٢/١  
(٤) شرح التصريح ٠٩٢/١  
(٥) الأعراف ١٥٥

- وفي نيابته عن الفاعل مذهبان :
- ١- المنعُ : فيتمين إنباءً الأَوَّل الذي تعدى إليه الفعل بنفسه ، وقد جاء السَّماع به ، قال الفرزدق يفخر بأبيه ( ١ ) :
- وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً  
وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الرَّعَّازُ .
- ٢- الجوازُ : قال به الفراء وابن مالك ( ٢ ) ، وعليه يجوز أن تقول : " اختير الرجالُ زيداً " بإنابة المفعول به الثاني .
- في باب " ظَنَّ " :
- المفعول به الثاني في هذا الباب خير في الأصل عن المفعول به الأول ، وفي إنابته مناب الفاعل مذاهباً أيضاً :
- ١- المنع مطلقاً : قال ابن مالك : " في باب ( ظن وأرى ) المنع اشتهر ، وجاء في شرح التصريح ( ٣ ) أن قوماً كثيرين منموا إنابته عن الفاعل مطلقاً .
- ٢- الجوازُ : وذلك بشروط :
- أ- انتفاء اللبس ، نحو قولك : " ظنَّ زيداً قائمٌ " ، ولا يجوز أن تقول : " ظنَّ زيداً أبوك " إذا كان أصلها " ظننت زيداً أباك " ، لأن " زيداً " معلومٌ ، والأبوة مظنونةٌ ، فلواقيم ( الأب ) مقام الفاعل لانعكس المنى وصارت الأبوة معلومةً ، وزيدٌ مظنوناً ، وذلك لا يجوز ( ٤ ) .

( ١ ) المقتضب ٤ / ٣٣٠ ، النائب ضمير مستتر عائد على ابي الفرزدق وتقديره ( اختير هو ) .

( ٢ ) الهمع ١ / ١٦٢ ، والأشباه والنظائر ٢ / ١٥٧ .

( ٣ ) ١ / ٢٩٢ .

( ٤ ) أسرار الصربية ٨٩ ، ٩٠ .

ب - ألا يكون نكرةً ولا أول معرفة ، وهو مذهب الكوفيين (١) ، لأنه يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة النكرة ، وهو مرفوض عندهم ، فلا يجوز أن تقول : " ظُنَّ زيداً قائمٌ " ، وإن لم يُلبس .

ج - ألا يكون جملةً أو شبه جملة ، نحو : " ظُنَّ زيداً أبوه قائمٌ " و " ظُنَّ في الدار زيداً " فلا يجوز (٢) .

وكان ابن مالك من الذين يجيزون إنابة المفعول الثاني في باب

" ظن " إذا ظهر المعنى ، قال :

في باب " ظن وأرى " المنعُ اشتهر

ولا أرى ضمناً إذا القصدُ ظَهَرَ .

في باب ( أعلم ) التمدي إلى ثلاثة :

١- المنعُ مطلقاً (٣) ، فلا يقال في " أعلمتُ زيداً عمراً قائماً " " أعلمُ زيداً

عمراً قائماً " ، بإنابة الثاني ، ولم يأت السماعُ به ، بل أتى السماعُ

بإنابة الأول ، كقول الفرزدق :

وَنَبَّهْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ

كِرَامًا مَوَالِيهَا لَيْمًا صَمِيمًا .

٢- الجوازُ عند أمن اللبس (٤) ، نحو قولهم : " أعلمُ زيداً كبشك سميناً "

بإنابة المفعول الثاني عن الفاعل لظهور المعنى .

(١) شرح التصريح ١/٢٩٢ .

(٢) شرح التصريح ١/٢٩٢ ، شرح المفصل ٧/٧٢ ، الهمع ١/١٦٢ .

(٣) شرح الأشموني ١/١٨٦ ، أوضح المسالك ١/٣٨٢ .

(٤) أوضح المسالك ٢/٣٨٢ ، وشرح التصريح ١/٢٩٣ .



المفعول به الثالث :

• في باب " أعلم " :

المفعول به الثالث في هذا الباب خبر من المفعول به الثاني ، وقد

كان مفعولا ثانيا في باب " ظن " . وفي نيابته عن الفاعل قولان :

١- المنع : وهو القول المشهور ، وذكر ابن عقيل (١) أن ابن أبي

الربيع وابن المصنف نقلوا الاتفاق على منع إنابة المفعول به الثالث .

وذكر الأشموني (٢) معهما ابن هشام الخضراوي ناقلاً الاتفاق على

المنع . فلا يقال : " أعلم زيدا فرسك مُسرح " .

غير أن ابن عقيل والأشموني لم يُسلِّما بنقل الاتفاق ، وقسالا

إن الخلاف موجود ، إذ أجاز بعض النحاة إنابة المفعول الثالث

حيث لا لبس . بل هو مقتضى كلام ابن مالك في اللفية ، لأن ثالث

مفاعيل ( أعلم ) هو ثاني مفعولي ( علم ) وقد ذكر اختلاف النحاة

في ثاني مفعولي ( علم ) .

٢- الجواز عند ابن اللبس (٣) :

وعقب الرضي (٤) على إجازة إنابة المفعول الثاني والثالث

بقوله : " هذا الذي قلنا من حيث القياس ، ولا شك أن السجاع لم

يأت إلا بقيام أول مفعولي ( علمت ) ، لكون رتبته بعد الفاعل بلا

فصل ، والجار أحق بصقمه (٥) ، وكذلك لم يُسمع إلا بقيام أول

مفاعيل ( أعلمت ) ، كقوله :

نَبِثَتْ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعْمَتِي وَالْكَفْرَ مَحْبِثَةَ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ .

(١) شرح ابن عقيل ٥١٤/١ ، وشرح التصريح ٢٩٣/١ .

(٢) حاشية الصبان ، المتن ٦٩/٢ .

(٣) ابن عقيل ٥١٤/١ ، وشرح التصريح ٢٩٢/١ ، والهمع ١٦١/١ .

(٤) شرح الكافية ٧٥/١ ، وانظر البيت في الخزانة أيضا ٣٣٦/١ .

(٥) أي جاره .

ما ينوب عن الفاعل عند فقد المفعول به

ينوب عن الفاعل عند غياب المفعول به من الجملة ثلاثة أشياء : المصدر ،  
أو ظرف الزمان أو المكان ، أو المجرور بحرف الجر ( ١ ) . ولا بد من قيام أحدهما  
مقام الفاعل .

فإنما اجتمعت كليهما في جملة واحدة فيستوي إقامة أي منها مقام الفاعل  
بلا أولوية - وهو مذهب أهل البصرة ( ٢ ) - وصرح به الزمخشري وابن الأنباري ( ٣ )  
وغيرهما .

ومثل له الزمخشري بقوله : " استخيفَ يزيدٌ استخفافاً شديداً يوم الجمعة  
أمم الأمير " إن أسندت إلى الجار والمجرور ( يزيد ) . ولك أن تُسند إلى المصدر ،  
أو إلى الظرف إن شئت " ( ٤ ) .

وأجاز سيويه ( ٥ ) أن يقال : " ضُربَ به ضُربٌ ضعيفٌ " ، برفع المصدر  
وإسناده للفعل ، وأن يقال : " ضُربَ به ضُرباً ضعيفاً " ، ب نصب المصدر وإقامة المجرور  
مقام الفاعل . وكذلك أجاز إناهة الظرف في قوله : " سيرَ عليه يومان " أو فرسخان .  
أما النحاة المتأخرون فذهبوا إلى المفاضلة بين هذه الثلاثة في إقامتها  
مقام الفاعل على الوجه التالي :

- ( ١ ) الكتاب ١١٤/١ - ١١٩ ، والمقتضب ٥٢/٤ ، والأصول ٩٠/١ ، والجمل  
٩٠ - ٩٣ ، المفضل ٢٥٩ ، أسرار الحربية ٩٥ ، والهمع ١٦٣/١ .
- ( ٢ ) الهمع ١٦٣/١ .
- ( ٣ ) أسرار الحربية ٩٥ .
- ( ٤ ) المفضل ٢٥٩ ، وشرح المفضل ٧٦/٧ .
- ( ٥ ) الكتاب ١١٢/١ .

- ١- ترجيح إقامة المصدر ، وهو مذهب ابن عصفور (١) ، وعلته أنَّ الفعل يتمدى إليه بلا واسطة (٢) ، ولظهور الإعراب فيه . والشاهد قوله تعالَى : " فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ " (٣) .
- ٢- ترجيح إقامة المجرور ، وعليه ابن محط (٤) ، لأنه في تقدير المفعول به (٥) ، ولأنَّ الباء في قولك " سِيرَ بَزِيدٌ " تُعَدُّ الفِعل ، وهي بمنزلة الهمزة ، فذهبَ بَزِيدٌ وَأَزْهَبَتْهُ بِمَنْزِلَةِ ذَهَبَتْ بِهِ .
- ٣- ترجيح إقامة الظرف المكاني ، وهو مذهب أبي حيان (٦) ، وعلته أنَّ دلالة الفعل على المكان دلالة لزوم كدلالة على المفعول به ، فهو به أشبهُ ، فـي حين أنَّ المصدر وظرف الزمان يدل عليهما الفعل بجوهره بخلاف المكان ، أما المجرور فهميدٌ عن الرجحان عنده لوجود الخلاف فيه .
- أما الرضي (٧) فقد ذهب إلى أنَّ الأولى بالنيابة منها إذا اجتمعت ما كان منها أدخل في عناية المتكلم واهتمامه ، وتخصيص الفعل به .
- المجرور :
- مذهب البصريين أنَّ النائب عن الفاعل هو المجرور وحده (٨) ، وهو مجرور لفظاً مرفوع محلاً .
- ومذهب ابن مالك أنَّ النائب هو الجار والمجرور مما ، وقد فسَّر الشَّراخ قوله :  
وتأبِلُ من ظِلْفِ أومن مصدر أو حرفٍ جَرُّ بِنْيَابَةٍ حَـرِي  
أَنَّ المقصود ، حرفُ الجرِّ مع مجروره (٩) .

- |     |                     |     |                               |
|-----|---------------------|-----|-------------------------------|
| (١) | المقرب ١/٨١ .       | (٨) | الهمج ٢/١٦٣ ، وشرح الأشموني   |
| (٢) | شرح الكافية ١/٧٦ .  |     |                               |
| (٣) | الحاqqة ١٣ .        |     | ١٨٣/١ ، وحاشية الخضرى ١/١٧٠ . |
| (٤) | شرح التصريح ١/٢٩١ . | (٩) | شرح ابن عقيل ١/٥٠٨ ، وشرح     |
| (٥) | شرح الكافية ١/٧٦ .  |     | الأشموني ١/١٨٣ .              |
|     | وشرح المفصل ٢/٧٣ .  |     |                               |
| (٦) | الهمج ١/١٦٣ .       |     |                               |
| (٧) | شرح الكافية ١/٧٦ .  |     |                               |

ومذهب الفراء أن النائب حرف الجر وحده ، وهو في موضع رفع . وَعَلَّقَ الصَّبَانَ عَلَى مَذْهَبِهِ قَائِلًا : " ومذهبه في غاية الضراية إذ الحرف لا حظ له من الإعراب أصلاً " ( ١ ) ، وهو تعليق صحيح لأن من علامات الاسم إمكان الإسناد إليه ولا يصح الإسناد للحرف . والصواب أن المجرور وحده هو النائب عن الفاعل لا الجار والمجرور جميعاً ، وحرف الجر هنا لا متعلق له وليس بواجب التعلق ( ٢ ) ، ولا يمد وأن يكون وسيلة تمدى بها الأفعال اللازمة شأنه في ذلك شأن همزة التعمدية نحو : " سير يزيدٍ وذهب به ومُرهندي " ، فصلاقتها إذن بالفعل أشد من علاقتها بالاسم المجرور ، ودليل ذلك أننا نستخني عنه إذا كان الفعل يتمددى بنفسه ، قارن بين الفعلين :

ضرب زيدٌ

سير يزيد

تجد أن حرف الجر في الجملة الثانية إنما جيء به ليصل معنى الفعل بالاسم .

قواعد إنابة المجرور :

١ - لا خلاف بين النحاة في جواز إنابة المجرور بحرف جر زائد ( ٣ ) ، نحو :  
ما أنزل إلينا من خير .

لكنهم اختلفوا في المجرور بحرف جر أصلي ، ونبدأ بمرش قواعد المجرورين لأن مذهبهم مذهب الجمهور ( ٤ ) وهو المذهب الذائع المشهور .

( ١ ) حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٦٧ .

( ٢ ) فخر الدين قباوة : إعراب الجمل وأشباه الجمل ٣١٥ .

( ٣ ) المجمع ٤ / ١٦٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ٦٦ .

( ٤ ) شرح التصريح ١ / ٢٠٧ .

- ٢- ألا يلزم حرف الجر وجها واحدا في الاستعمال (١) ، مثل ( مذ ومذ )  
لاختصاصهما بجرّ الزمن ، و ( رَبِّ ) لاختصاصها بجرّ النكرات فـي  
الابتداء ، وحروف القسم لاختصاصها بالمقسم به ، وحروف الاستثناء  
لاختصاصها بالمستثنى مثل : عدا وحاشا وخلا .
- ٣- ألا يدلّ حرف الجر على تحليل (٢) ، كقول الفرزدق :  
يُخِضِي حَيَاءً وَيُخِضِي مِنْ مَهَابَتِهِ  
فلا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَهْتَسِمُ
- ٤- فلا يجوز أن تكون ( مهابته ) نائب فاعل ، لدلالة ( من ) على معنى  
التحليل ، وتأولوا النائب على أنه ضمير المصدر الممهد المفهوم من  
الفعل ( يُخِضِي ) ، وتقديره : يُخِضِي هُوَ ، أي الإغضاء الممهد .
- ٥- ألا يدلّ على الحال (٣) ، كالباء الحالية في قولك : ( خَرَجَ زَيْدٌ  
بشياه ) ، فلا يجوز أن نقول : خَرَجَ بشياه ، على أن يكون ( بشياه ) نائبا  
عن الفاعل . قال بهذا الرأي ابن إياز (٤) .
- ٥- أن يكون المجرور مختصا بإضافة أو وصف أو غيره ، حتى تحصل الفائدة (٥) .  
فلا يجوز أن نقول : ( جُلِسَ فِي مَكَانٍ ) لعدم الفائدة . ولو قلت :  
( سِيرَ بِأَبِيكَ ) أو ( سِيرَ بِالرَّجُلِ ) أو ( سِيرَ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ) ، لجاز  
لاختصاص المجرور .

- (١) شرح الأشموني ١٨٢/١ .  
(٢) شرح الأشموني ١٨٣/١ ، لكن الصبان يجيز إنابة المجرور بحرف تحليل  
لكونه كلاما مفيدا نحو : يقام لاجلال زيد ، ويهتزم من اشتياقه ، انظر حاشيته  
٥٦٦/٢ .  
(٣) حاشية الصبان ، المتن ٦٦/٢ ، الأشباه والنظائر ٦٦/٢ .  
(٤) ابن إياز : هو الحسين بن بدر ابن إياز . كان أوحدا زمانه في النحو  
والتصريف ، أجاز له الشيوخ . من تصانيفه : قواعد المطارحة ، والإسحاف  
في الخلاف ، وشرح الضروري لابن مالك ، وشرح فصول ابن معط . توفي سنة  
٦٨١ هـ . " انظر بغية الوعاة للسيوطي ٥٣٢/١ " .  
(٥) حاشية الخضري ١٦٦/١ ، حاشية السجاعي على القطر ٥٥٢/٢ .

مذهب المانحين (١) :

يضع ابن دَرَسَنَوِيَه (٢) والسُّهَيْلِيَّ (٣) وتلميذه الرُّنْدِيَّ (٤) أن ينوب  
المجرور عن الفاعل . وعندهم أن النائب في مثل ( سِيرَ بَزِيدٍ ) هو ضمير المصدر  
المفهوم من الفعل ، المستتر فيه ، أي : سِيرَ هو ، أي السير . ويشمل ذلك الفعل  
الملازم للبناء للمجهول نحو قوله تعالى : " ولما سُقِطَ في أيديهم " ، فالناصب  
فيها ضمير المصدر ، وتقديره ( سُقِطَ هو ) أي السقوط .

وقد عللوا منح نيابة المجرور عن الفاعل بالحلل التالية :

١- لا يُتَّبَعُ عَلَى المَدَلِّ ، أي محل المجرور إذا ناب عن الفاعل ، فلا يقال : ( مُرَّ  
بَزِيدٍ الظَّرِيفُ ) برفع ( الظَّرِيفُ ) إتياعاً لمحل ( زَيْدٍ ) ، ولا يقال :  
( ذُهِبَ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو ) برفع المصطوف إتياعاً لمحل المصطوف عليه .

(١) انظر تفصيل هذا المذهب في أوضح المسالك ٣٧٣/١ ، وشرح الأشموني  
١٧٣/١ ، وشرح التصريح ٢٨٨/١ ، والهمع ١٦٣/٢ ، وحاشية الخضري  
٠١٦٩/١

(٢) هو عبد الله بن جعفر ، صحب المبرد ، ولقي ابن قتيبة ، كان شديداً  
الانتصار للبصريين في النحو واللغة ، صنف الإرشاد في النحو ، وشرح  
الفصح ، والرّد على المفصل في الرد على الخليل ، والمقصود والمعدود  
 وغيرها . ولد سنة ٢٥٨ هـ ، ومات سنة ٣٤٧ هـ . ( انظر بحية الوعاة  
٠٣٦/٢ )

(٣) هو عبد الرحمن بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيْش السُّهَيْلِي الخثمي الملقب .  
كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات . . . نحوياً متقدماً . استدعي الس  
مراكر ، وحظي بها ، ودخل غرناطة . من تصانيفه في النحو : شرح الجمل  
( لم يتم ) . توفي عام ٥٨١ هـ . ( انظر بحية الوعاة ٢/٨١ ) .

(٤) هو أبو علي عمر بن عبد المجيد الرُّنْدِي ( نَسَبُهُ إِلَى رُنْدَةَ قَرْيَةٍ بِالْأَنْدَلُسِ ) ،  
تلميذ السُّهَيْلِيَّ ، وله شرح جمل الزجاجي ، وهو من مقرئي كتاب سيويه .  
( انظر بحية الوعاة ٢/٢٢٠ ) .



بَتَّصِب ( دون ) الثانية إيتباعاً لمحلِّ ( دون ) الأولى ، فإن إعرابها  
النصب بتجد ، ويظهر في الفصح نصبه فيقال : فإن لم تجد دون عدنان ،  
بخلاف المجرور بحرف جر أصلي نحو : ( مُرَّ بزيدي الفاضل ) ، فلا يجوز  
رفع الصفة إيتباعاً لمحلِّ المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل ، لأن حرف  
الجر الأصلي لا يُحذفُ في فصح الكلام فلا يقال : ( مُرَّ بزيدي ) ولا ( مررتُ  
زيدياً ) .

على أن ابن جنِّي يُجيز الإيتباع على المحل في نحو : ( مُرَّ بزيدي  
الفاضلُ ) برفع ( الفاضل ) . وهذا الرأي رَدٌّ ثانٍ على دليل المانحين .  
وصفة المسألة أن النائب يتبع على المحل إذا كان مجروراً بحرف  
جر زائد ، نحو : ما ذمَّ من رجلٍ كريمٍ . فيجوز رفع الصفة إيتباعاً لمحلِّ  
( رجل ) وهو الرفع ، لأنه يظهر إعرابه في فصح الكلام فقال : ما ذمَّ رجلٌ  
كريمٌ .

٣- أما قولهم بأنه يتقدم نحو : " كان عنه مسئلاً " ، فإن ( عنه ) في الآية ليس  
هو النائب عن الفاعل ، وليس ضمير المصدر ، كما قالوا ، وإنما النائب في  
هذه الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم ( كان ) وهو ( المكلف ) المدلول  
عليه بالمعنى ، والتقدير ( مسئلاً هو ، أي المكلف ) .

٤- أما قولهم : " لأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ " فذاك حيث لم يمنح مانع .  
وامتناع الابتداء بالمجرور بحرف أصلي ، لعدم التجرد من الحواميل  
اللفظية غير الزائدة .

وقد يتفق لبعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ ، فالنائب  
عن الفاعل أحق وأجدر أن لا يتقدم ، وذلك نحو : نعم امرأةٌ دندٌ ، إذ لو  
قيل : هي نعم امرأةٌ ، لم يجز لأن المبتدأ حينئذ يصير عائداً على شيء  
من الخبر مؤخرأ .



وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلمة ، فضلاً عن أن يكون مبتدأ ، وذلك أنهم أجازوا النياحة في ( لم يُضْرَبْ من أحد ) اتفاقاً ، لأن الجرَّ بالحرف الزائد كلا جر ، مع امتناع ( من أحدٍ لم يُضْرَب ) وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء .

أما استدلالهم بأن الفعل لا يوءنث له في ( مُرَّ بهندٍ ) فمردود بأن الفعل لم يظهر له تأثير في رفعه ، ولشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة ، فلم يوءنث الفعل له . أما قراءة مجاهد " أن تُعْفَ عن طائفة منكم " فهي محمولة - عند ابن جني - على معنى ( أن تُسَامَح طائفة ) بدليل ( تُعذَّب طائفة ) في الآية نفسها .

ثم إنه لا يجب تأنيث الفعل المسند الى الموءنث المجرور بالحرف فقد قالوا في : " كفى بالله شهيدا " ان المجرور فاعل ، مع امتناع ( كفت بهند ) بتأنيث الفعل ، مع أن الفاعل مجرور بحرف زائد ، فما بالك إذا كان مجرورا بحرف أصلي !

غير أن هذا الاستدلال معارض بنحو " وما تَسْقُط من ورقــــة " وما تحمل من أنثى " بتأنيث الفعل مع أن فاعله مجرور بحرف جر زائد . واختلف في سبب امتناع ( كفت بهند ) ، فقال الزجاج : لأن ( كفى ) مضمَّن معنى ( اكتف ) ، وفعل الأمر لا يوءنث لتأنيثه فاعله . وقال ابن السراج : إن فاعل ( كفى ) ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والياء متعلقة بالمضمر ، أي كفى الاكتفاء بهند .

المصدر :

ينوب المصدر عن الفاعل بشرط أن يُنقل من المصدرية إلى الاسمية ، قال سيويه : " وما يسبق فيه الرفع من المصادر لأنه يُراد به أن يكون في موضع غير المصدر قوله : قد خيفَ خوفٌ . . . إنما يريد : قد خيف منه أمرٌ أو شيء " (١) ، ويتم نقل المصدر بنحته ، لأن نمته يقربه من الاسماء (٢) ، ويحدث به فائدة لم تكن فيه قبل النحت ، نحو : " سيرٌ يزيدٌ سيراً شديداً " . وقد علل ابن الأنباري وجوب نقل المصدر بـ " أن المصدر إنما يذكر تأكيداً للفعل ، ألا ترى أن قولك : سرتُ سيراً ، بمنزلة قولك : سرتُ سرتُ ، فكما لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الفاعل ، فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة ، فلهذا وجب نقل المصدر (٣) . وينوب المصدر عن الفاعل ظاهراً ومضمراً ، كما سيأتي ، أما شروط النيابة كما حددها المتأخرون فهي :

- ١- أن يكون منصرفاً ، أي يفارق النصب على المصدرية ، بخلاف نحو : سبحان الله ومعاذ الله (٤) .
- ٢- أن يكون مختصاً بإحدى وسائل التخصيص كالوصف أو الإضافة أو غيرها (٥) ، لأن اختصاصه بحمله فائدة لم تكن فيه . وخرجوا على ذلك قول الشاعر :

وقالت متى يُخَلُّ عليك ويُمْتَلَلُ  
يسوءك وإن يكشف غرامك تـسـدُرب

- 
- (١) الكتاب ١/١١٩ .
  - (٢) المقتضب ٤/٥٢ ، ٥٣ ، والأصول ١/٩٠ ، والجمل ٩٢ .
  - (٣) أسرار العربية ٩٤ .
  - (٤) شرح الأشموني ١/١٨٢ ، شرح التصريح ١/٢٨٩ .
  - (٥) شرح التصريح ١/٢٨٩ .

فالنائب عن الفاعل في : "يَعْتَلِلُ" ضميرٌ مصدرٌ مختصٌ بلام العهد ، وتقديره ( هو ) أي الاعتلال الممهود ، أو مصدرٌ مختصٌ بصفةٍ محذوفةٌ دلّت عليها "عليك" والتقدير ( وَيُعْتَلِلُ اِعْتَلَالٌ عَلَيْكَ ) (١) .

ووجهٌ بذلك قولٌ طرفة :

فِيَا لَكَ مِنْ نَبِي حَاجَةٍ حَيْلٌ دُونَهَا

وما كلُّ ما يَهْوَى امرؤٌ هو نائلٌ

فالنائب ( هو ) أي الحول الممهود أو "حِيلٌ حَوْلٌ دُونَهَا" وليس النائب الظرف ( دُونَهَا ) لعدم تصرّفه (١) .

ووجهٌ بذلك قولُ الفرزدق يمدح زين العابدين :

يُفِضِي حَيْمًا وَيُفِضِي مِّنْ مَّهَابِتِهِ

فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

والنائب "هو" أي الإغضاء الممهود ، أو "يُفِضِي إِغْضَاءً مِّنْ مَّهَابِتِهِ" (١) .

وقد أجاز سيوييه إنابة المصدر المختص بصفة مقدّرة مرادة ، وإن لم تُذكر ، قال : "وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة" ، نقول : "سِرَّ عَلَيْهِ سِرٌّ" ، و "ضَرَبَ بِهِ ضَرْبٌ" كأنك قلت : "سِرَّ عَلَيْهِ ضَرْبٌ مِّنَ السَّرِّ" (٢) .

بل إنه أجاز أن ينوب المصدر المقدر بناءً على قرينة التوقع فيقال لمن ينتظر القمود "قَدْ قُمِدَ" أي : قُمِدَ القُموذُ المتوقّع (٣) .

أما الكوفيون فلا يشترطون في إنابة المصدر أيًا من هذه الشروط سوى شرط واحد ، وهو ألا يدلّ على تعليل (٤) نحو : "نُفِخَ نَفْحَةٌ" (٥) .

(١) شرح التصريح ٢٨٩/١ ، شرح الأشموني ٢٨٩/١ .

(٢) الكتاب ١١٢/١ .

(٣) شرح الكافية ٨٥/١ .

(٤) الكنز راوى : الموفى في النحو الكوني ٢٠ .

(٥) المصدر السابق ٢٠ .

وأجاز الكسائي وهشام إنابة ضمير المصدر المبهم مطلقاً نحو "جَلِيسَ" أي "جَلِيسٌ مُو" أي جلوس (١). وقد رُدَّ هذا بأن المصدر المبهم، نحو: "سِيرَ سَيْرٌ" ممنوعٌ إقامة مقام الفاعل، فإنابة ضميره أحق بالمنع، لأن الضمير أكثر إبهاماً من الظاهر (٢).

### الظرف :

أجاز سيويبه إقامة الظرف مقام الفاعل اختصاراً، وفي سمة الكلام، ونقل : "سِيرَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ"، بالرفع . ونقل : سِيرَ عَلَيْهِ مِيلَانٌ وَيُرِيدَانِ . وسِيرَ عَلَيْهِ مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا، أو المكان الذي تصلم . ثم قال : "والرفع في جميع هذا عربي كثير فني جميع لغات العرب على ما ذكرت لك من سمة الكلام والإيجاز" (٣).

ويشترط في الظرف ما اشترط في المصدر من التصرف والاختصاص :

١- الظرف المتصرف، وهو ما يُفَارِقُ النَّصْبَ عَلَى الظرفية (٤)، فيرفع عنده إقامة مقام الفاعل نحو : "صِيمَ رَمَضَانَ" ، وَجَلِيسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ . ويمتنع إقامة الظروف غير المتصرفة مثل : عِنْدَ ، إِذَا ، ثُمَّ ، قَطُّ ، عَوْضَ ، سَحَرَ ، بَيْنَ ، دُونَ (٥).

ومن الأمثلة التي منعوا فيها إقامة الظرف قوله تعالى : "وَخِيَلَ بَيْنَهُمْ"

وقول طرفة :

فِيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلٌ دُونَهَا

وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ

لأن "بينهم ودونها" ظرفان غير متصرفين .

- (١) شرح التصريح ٢٨٩/١، وحاشية الصبان ٦٤/٢.
- (٢) حاشية الصبان ٦٤/٢، وشرح التصريح ٢٨٨/١.
- (٣) الكتاب ١/١١٠، ١/١١٢، والمقتضب ٤/٥١، والأصول ١/٨٩.
- (٤) شرح الأشموني ١/١٨٢، وشرح التصريح ١/١٨٨، حاشية الخضري ١/١٧٠.
- (٥) شرح المفصل ٧/٧٣، وحاشية الخضري ١/١٧١.

غير أن الأُخفش والكوفيين (١) أجازوا نيابةَ الظرف غير المتصرف ،  
نحو " جُلِسَ عندَكَ " بنصبه على الظرفية ، ورفعه محلاً على النيابة عن الفاعل .  
الظرف المختص ، وهو ما حُصِّصَ بشي من وسائل التخصيص كالوصف والإضافة -٢  
وغيرها ، نحو ؛ " جُلِسَ مكانَ حَسَنٍ " ، وصيَمَ زمانٌ طَوِيلٌ ، وصيَمَ رمضانُ " ، ولا  
يجوز أن يقال : جُلِسَ مكانُ ، أو صيَمَ زمانُ ، لعدم الاختصاص الذي تلزم عنه  
عدم الفائدة (٢) .

وأجاز المبرد (٣) وابن السراج (٤) إنبابةَ الظرف المضمراً إذا دلَّ  
على مكان ، كقولك : " سِيرَ عليه فرسخاً " ، فالظرف هنا مضمراً ، وهو النائب  
عن الفاعل ، وتقديره : " سِيرَ عليه الطريقُ فرسخاً " ، فحذف لعلم المخاطب  
بما تمني ، لأن ( السَّير ) لا بدُّ أن يكون في طريق .  
وهو عند ابن السراج - رغم تجويزه إياه - وجهٌ يعمد . والأجود  
عنده أن ينوب الجار والمجرور في نحو : ( سِيرَ عليه فرسخاً ) .

(١) شرح الأشموني ١٨٢/١ ، والهمع ١٦٣/١ .

(٢) أوضح المسالك ٣٧٩/١ ، وشرح التصريح ٢٩٠/١ ، والهمع ١٦٣/١ .

(٣) المقتضب ٥٢/٤ .

(٤) الأصول ٩٠/١ .

منصوبات لا تتوب عن الفاعل

رغم اختلاف النحاة في إنابة المصدر والظرف والمجرور عن الفاعل غير أن أكثر النحاة على القول بالجواز .

وفيما يلي منصوبات اختلفت النحاة في إنابتها عن الفاعل أيضا ، لكن الرأي المشهور منسوبا من النيابة عن الفاعل ، وهي :

١- المفعول لأجله : لا خلاف بين النحاة في منع إنابة المفعول لأجله المنصوب (١) . أما المفعول لأجله المجرور ، فإن أكثر النحاة يمتنعون إنابته عن الفاعل ، وهو المذهب الشائع ، وقد أجاز إنابته الأخفش (٢) بناءً على إنابة المجرور .

أما علل منع إنابته - عندهم - فهي :

- ١- لأنه لا يتسع فيه كما يتسع في المصدر والظرف (٣) .
- ٢- لفساد المعنى بذهاب معنى التعليل (٤) .
- ٣- لكونه غرضاً ، ورب فعل بلا غرض ، لذلك فهو ليس من ضروريات الفعل كالزمان والمكان والحدث والفاعل والمفعول به (٥) .
- ٤- لأنه مبني على سوأل مقدر ، فكأنه من جملة أخرى (٦) .

(١) البهع ١٦٣/١ ، والمفصل ٢٥٩ .

(٢) شرح التصريح ٢٩٠/١ .

(٣) شرح التصريح ٢٩٠/١ ، والبهع ١٦٣/١ .

(٤) شرح المفصل ٧٢/٧ .

(٥) شرح الكافية ١٨٤/١ .

(٦) شرح التصريح ٢٩٠/١ ، وحاشية الصبان ٦٦/٢ .

٢- التمييز : لا يجوز عند الجمهور إنابة التمييز عن الفاعل لأنه لا يكون إلا نكرة ، وما يقوم مقام الفاعل يُضمر كما يُظهر ، والمضمر لا يكون إلا معرفة (١) ، ومن ثم لم يجز إنابة التمييز ، فهو لا يُضمر ، ولا يكون إلا نكرة .

وقد أجاز الكسائي وهشام إنابة التمييز ، فيقال على مذاهبهم فسي " امتلأت الدار رجالاً " : " امتليء رجالاً " (٢) وفي " طاب زيد نفساً " : " طيبت نفس زيد " (٣) .

٣- الحال : لا تقوم الحال مقام الفاعل ، لأنها نكرة ، ولأنها مبنية على سوء ال مقدر (٤) .

٤- المفعول معه : لا يقوم مقام الفاعل لأنه مفصول عن الفعل بالواو ، " ولا نهم توسموا فيه واقاموا الواو مقام ( مع ) فلو توسموا فيه واقاموه مقام الفاعل لمحمد عن الاصل ، ومطلبت الدلالة على المصاحبة ، ويكون تراجمنا عما اعتموه ، ونقضا للفرض الذي قصدوه " (٥) .

٥- المستثنى : لا يقام مقام الفاعل للفصل بينه وبين الفعل بأداة الاستثناء (٦) .

٦- خبر كان : لا يجوز اقامته مقام الفاعل عند الجمهور ، سواء أكان مفرداً أم جملة ، فلا يقال : " كين قائم " خلافاً للفرأ ، ولا " كين يقام " خلافاً للفرأ والكسائي (٧) . وقد علل ابن السراج (٨) هذا المنع بان اسم كان

(١) شرح المفصل ٧٢/٧ ، وحاشية الصبان ٦٦/٢ .

(٢) الهمع ١٦٤/١ ، وشرح التصريح ٢٩٠/١ .

(٣) العوفي في النحو الكوفي ٢١ .

(٤) شرح المفصل ٧٢/٧ ، وشرح الكافية ٧٥/١ .

(٥) شرح المفصل ٧٢/٧ .

(٦) حاشية الخضرى ١٧٠/١ .

(٧) تسهيل الفوائد ٧٧ ، وحاشية الصبان ٧٠/٢ .

(٨) الاصول ٩١/١ .

وخبرها غير متخارين ، فليسا كالفاعل والمفعول ذلك أن خبر كان هو اسم كان في المعنى ، فهما كالشيء الواحد . وعلل الأشموني مذهب المنع بعدم الفائدة ، واستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مُقدَّر (١) .

غير أن ابن عصفور (٢) يجيز بناء ( كان ) أو إحدى أخواتها للمجهول شرط أن تعمل في ظرف أو مجرور قال : " فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل ، ويحذف الخبر ، إذ لا يُتصوَّر بقاء الخبر دون مخبر عنه . ويُقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف ، فيقال : " ليس في الدار " و " ليس يوم الجمعة " .

وقد أخطأ ابن عصفور في بنائه ( ليس ) للمجهول (٣) بالرغم من كونها غير متصرفة ، وهو يُقر بجمودها ، قال : " وأفعال هذا الحساب كلها متصرفة ، إلا ليس وما دام " (٤) .

٧- الجملة : في وقوعها نائباً عن الفاعل ثلاثة مذاهب :

أ- المنع : فلا تكون فاعلاً ولا نائباً عن الفاعل ، وهو أصح المذاهب (٥) عند جمهور النحاة . وعلّة المنع أن الفاعل ونائبه يصح إضمارهما ، والجملة لا يصح إضمارها ، لأن المضمرا لا يكون إلا معرفة ، والجملة لا يصح تعريفها .

(١) هاشية الصبان ، المتن ٢ / ٧٠ .

(٢) المقرَّب ١ / ٧٩ .

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك في صفحة ٦٤ من هذا البحث .

(٤) المقرَّب ١ / ٩٥ .

(٥) الهمع ١ / ١٦٤ .



- ب - الجواز مطلقاً - وهو مذهب هشام وشعيب (١) - نحو : "يُحِبُّنِي يَقُومُ زَيْدٌ" و "قُرِيَءَ الْعَلْمِ مُفِيدٌ" .
- ج - الجواز بشرط أن تقع فاعلاً أو نائباً عنه لأحد أفعال القلوب المحلقة نحو : "ظَهَرَ لِي أَقَامَ عَمْرُو" و "عَلِمَ هَلْ قَعَدَ زَيْدٌ" ، وهو مذهب الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه (٢) . ومنعوا "يُحِبُّنِي يَقُومُ زَيْدٌ" ، وأجازهما هشام وشعيب ، واحتجاً بقوله :
- وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَسِيرٌ بِكَبِيرٍ  
وضع الأكثرون ذلك كله ، وأولوا ما ورد منه .
- د - الجواز إذا كانت الجملة محكية ، نحو "وقيل : الحمد لله رب العالمين" وقد جعل الطائفة الإسناد في مثل هذه الجملة من باب الإسناد اللفظي (٣) لا المعنوي ، لكونها بمعنى المفرد ، وتأويلها عندهم : "قيل هذا القول" أو هذا اللفظ (٤) .

(١) مفتي اللبيب ٢/٤٠١ ، ٤٢٨ ، الموفي في النحو الكوفي ١٩٠ .

(٢) المصدر السابق ٢/٤٢٨ .

(٣) شرح شذور الذهب ١٦٨ .

(٤) شرح الكافية ١/٧٤ .

## النائب عن الفاعل في نظر الباحثين

المعاصرين

النائب عن الفاعل فاعل اصطلاحاً :

يذهب الباحثون المعاصرون ممن ينزعون منزعاً وصفيّاً في الدرس النحوي مثل ابراهيم مصطفى و ابراهيم السامرائي ومهدي المخزومي إلى توحيد باهي الفاعل ونائبه في باب واحد هو باب الفاعل . وهم يتابعون بعض النحاة القدامى فسي اعتبار النائب عن الفاعل فاعلاً اصطلاحاً (١) . ويستدلون على مذاهبهم بأن النحاة القدامى أنفسهم لا يفرقون بينهما في الأحكام .

قال ابراهيم مصطفى (٢) : " فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام ، ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً . ومما الفرق بين ( كُسِرَ الإِنَاءُ ) و ( انكسر الإِنَاءُ ) إلا ما ترى بين صيفتي ( كُسِرَ ) و ( انكسر ) ، وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى . أما لفظ الإِنَاءُ فإنه في المثالين مسند إليه ، وإن اختلف المسند " .

وقال مهدي المخزومي (٣) : " المسند إليه في الجملة الفعلية يسمّى فاعلاً سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أو مبنياً للمجهول . . . فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضا . وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل ، بل يتلبس به تلبساً " .

(١) قد سبقت الإشارة إلى أن عبد القاهر الجرجاني والزمخشري اقترحا أن

يسمى النائب عن الفاعل فاعلاً اصطلاحاً . انظر شرح الكافية ١/٦٣ .

(٢) إحياء النحو ٥٤ .

(٣) في النحو العربي ، نقد وتوجيه ٤٦ .

وقال ابراهيم السامرائي (١) : " وإذا مَضينا في بحث البناء للمجهول من حيث علاقته بمرفوعه ، وهي علاقة إسناد في كثير من الأفعال ، كنا قد ساوينا بين نائب الفاعل والفاعل . وعلى هذا فإن (صُرِبَ زيدٌ) مثل ( قامَ زيدٌ ) من حيث أنّ زيداً في كلتا الجملتين مسندٌ إليه " .

وقال أحمد عبدالستار الجواربي (٢) : " إن علاقة الاسم المرفوع الواقع بعد صيغة ( فُعِلَ يُفَعَلُ ) كملاقة الاسم المرفوع الواقع بعد اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو أفعال السجايا ؛ ككُرِّمَ زيدٌ وشُرِّفَ عليٌّ ، ونحو ذلك ، فإذا عدّ هذا فاعلاً على سبيل التجوز والتضليب ، فذلك بالنسبة لفعله فاعلٌ على سبيل التجوز والتضليب " .

#### ظاهرة التحويل :

يرفض لها حثون المعاصرون المتأثرون بالمنهج الوصفي فرضية تحويل سبيل جملة المجهول من المعلوم ، ويرفضون أن تكون صيغةً ما أضلاً لصيغةٍ أخرى (٣) . وينظرون إلى قضية الأصلة الفرعية على أنها من قبيل البحث الميتافيزيقي (٤) . ولذلك فإنهم يرفضون القول بنيابة المفعول به عن الفاعل ، وقد وصف عبدالستار الجواربي قضية النيابة عن الفاعل بأنها " قضية مصطنعة متكلفة توقع الدارسين في تعقيد لا موجب له ، وتحملهم على تصور حالٍ لم يقصد إليها منشيء الكلام " (٥) .

(١) الفعل زمانه وابنيته ٩٣ .

(٢) نحو الفعل ٩٠ .

(٣) تمام حسان في مناهج البحث في اللغة ١٨١ .

(٤) عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ١٤٣ .

(٥) نحو الفعل ٨٩ .

ووصف عملية التحويل بأنها "تخيُّلات لا يجد الدارس لها أثارة في واقع التصبيـر، كتخيُّل الفاعل، وتخيُّل صورة الفعل على وجه لا وجود له، ولا علاقة للمعنى به".  
ويذهب الوما يذهب إليه الجوّاري إبراهيم السامرائي (١) قال: "إنّ اتباع هذا الأسلوب لا يعني أنّ البناء للمجهول (فُعِلَ) معدول عن البناء للمعلوم (فَعَلَ)".

ونحن بدورنا نريد أن نتساءل عن العلاقة التي بين مثل هاتين الجملتين:

حَصَدَ الفلاحُ الزرعَ — حَصَدَ الزرعُ

فالوصفيون يرون أنّهما جملتان مستقلتان، وهما من باب واحد هو باب الفاعل، وأنّ كل واحدة منهما جملة أصلية، ولا علاقة بينهما من الناحية التركيبية.

ونحن نرى أنّ بين الجملتين علاقة "تركيبية" وممنوية تجعل الجملة الأولى

أصلاً للجملة الثانية بمعنى أنّ جملة المجهول هي بنية سطحية متفرعة من بنية عميقة تتكون من عناصر ثلاثة: الفعل والفاعل والمفعول، بدليل أنّ الذهن فسي جملة المجهول يلتفت إلى فاعل محذوف من التركيب، وقد يسأل سائل عن ذلك، وأنها قد تُفسَّر أسلوبياً بجملة المعلوم فيقال: "حَصَدَ الزرعُ، حَصَدَهُ الفلاحُ". ثمّ إنّ أطراد تحويلها من جملة المعلوم بحذف الفاعل وتفسير صورة الفعل يؤيد صحة القول بتحويلها لا أصلتها.

المجرور نائباً عن الفاعل:

نظّر عبد الرحمن أيوب في تجويز النحاة إنابة المجرور عن الفاعل، وناقشهم في آرائهم رافضاً أن يكون المجرور نائباً عن الفاعل. وهو يعتبر هذا النوع من الجمل جملاً ذات إسناد فعلي يتكون من ركن واحد هو الفعل.

(١) الفعل أبنيته وزمانه ٩٧.

وعنده أن المجرور وحده لا يصح أن يكون نائباً عن الفاعل ، ذلك أن حرف  
المجرر الأصلي يكتسب الفعل حالة إعرابية أصلية وهي الجر ، فلا يصح أن يكتسب  
الاسم المجرور نفسه حالة إعرابية أخرى باعتباره نائباً عن الفاعل ، لأن جر الاسم  
بالحرف ناتج من اعتباره فضلةً مكملة للفعل ، ورفع محلاً على أنه نائب فاعل ناتج  
عن اعتباره مسنداً إليه (عمدة الجملة) .

ثم قارن بين جملة "ضرب محمد بالعماء" و "ضرب بالعماء" ، وتساءل  
عن الفرق بين متعلق الجار والمجرور في الجملتين : ثم قال : إذا كان المتملق  
هو الفعل (ضرب) في الحالتين فلماذا يجتزئون (العماء) في الجملة الثانية  
نائباً عن الفاعل ، ثم ختم مناقشته بقوله : "مقتضى هذا فساد كون المجرور وحده  
نائباً عن الفاعل ، ولم يبق إلا أن يكون الإسناد في الجملة إسناداً فعلياً ذا ركنٍ  
واحد" (١) .

ورفض أن يكون حرف الجر وحده نائباً عن الفاعل - وهو رأي قال به الفراء -  
لأن الحرف قسيم الاسم ، ولكل علامات يُعرف بها ، وقد ذكر النحاة أن من علامات  
الاسم إمكان الإسناد إليه . ولو صحت نيابة الحرف عن الفاعل لكان مسنداً إليه ،  
ولما كان من غير الممكن أن يكتسب الشيء العلامة المميزة لنقيضه فإنه من غير  
الممكن بالتالي أن يكون الحرف مسنداً إليه ، وهذا لا يصح أن يكون حرف الجر  
نائباً عن الفاعل (٢) .

ورفض أيضاً اعتبار الجار والمجرور معاً نائباً عن الفاعل ، لأن هناك فرقاً  
جوهرياً بين المفعول به والجار والمجرور ، ذلك أن علاقة الفعل بالمفعول علاقة  
حدث ذات وقع عليها الحدث . ومن أجل هذا يصح عندما يُبنى الفعل للمجهول  
أن تتغير هذه العلاقة إلى علاقة حدث ذات انفعلت بالحدث . والعلاقة الأولى

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ١/٢٦٣ .

(٢) المصدر السابق ١/٦١، ٢٦٢ .

علاقة غير إسنادية بعكس العلاقة الثانية . والإسناد في الواقع أمر معنوي يقوم في أحد عنصريه على الحدث ، وفي العنصر الآخر على الذات ، والمفعول به أو المجرور وحدة هو ما يدل على ذات يصح فلسفياً أن يكون مسنداً إليه ، أما مجموع الجار والمجرور فذات وعلاقة ، ولا يكون الإسناد إلى مجموع الذات والعلاقة\* (١) .

وفي نطاق الردّ على مناقشة أيوب هذه نودّ أن نوّيده أولاً في منحه أن يكون حرف الجرّ نائباً عن الفاعل (٢) ، لكننا لا نسلم له في غير ذلك وإن كنّا نميل إلى أن النائب عن الفاعل هو المجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور .

أما تعليقه منع اعتبار المجرور في جملة (ضرب بالعصا) نائباً عن الفاعل بازدياح حالته الإعرابية - أي جرّه بالحرف ، ورفع على النيابة - وبأنه متعلق بالفعل (ضرب) تملق الفضلة ، فيردّ عليه ما ذكره في مطلع كتابه بأن «نسيماك فرقاً بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية عندما قال : " لكلّ موقع إعرابي حالة إعرابية . . . والموقع الإعرابي يتطلّب حكماً إعرابياً هو ما نسمّيه بالحالة الإعرابية . . . وقد تظهر الحالات الإعرابية في اللفظ وقد لا تظهر . وفي العربية حالات أربع هي : الرفع والنصب والجر والجزم . . . والحالة الإعرابية أمر اعتباري ذهني ، أما العلامة الإعرابية فأمر لفظي " (٣) .

فكلمة (بالعصا) في جملة (ضرب بالعصا) واقعة في موقع السند إليه ، ولا يمكن أن تكون واقعة موقع الفضلة ، لأن موقع الفضلة مما يجوز الاستغناء عنه ، وهي هنا في هذا الموقع لا يمكن الاستغناء عنها ، لأن حذفها يُفسد معنى الجملة بل يجعلها بلا معنى . فلما وقعت موقع السند اليه اكتسبت حالة إعرابية رئيسية ، هي حالة الرفع ، وهي حالة اعتبارية ذهنية ليس من الضروري دائماً

(١) دراسات نقدية ١/٢٦٢ .

(٢) هذا رأي جمهور النحاة ، انظر حاشية الصبان والتمن ٢/٦٧ .

(٣) دراسات نقدية ١/٤٧ .

أن تتصل في علامة إعرابية . فكلمة ( بالمصا ) هنا نائب فاعل مجرور لفظاً بحرف الجر ، مرفوع محلاً ، لأن الموقع الإعرابي الذي وقعت فيه محلُّ الرفع .  
أما قضية تملُّق حرف الجر فقد نصَّ النحاة على أن حرف الجر واجب السبب التملُّق إلا في مواضع أربعة ، منها هذا الموضع ، وهو وقوع الجار والمجرور نائِباً عن الفاعل ( ١ ) .

ويؤيد ذلك أن الجار والمجرور لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان الفعل في الأصل لا زمًا لا يتمدى بنفسه ، فيتخذ من حرف الجر واسطة للوصول إلى المفعول نحو : ذهبَ يزيدٌ ، ومرتُّ بهندٌ ، فالمجروران في الجملتين مفعولان للفعل اللازم الذي توصل إليهما بحرف الجر ، فالحرف هنا وسيلة للتمدية ، شأنه في ذلك شأن همزة التمدية ، فلا يجوز الجمع بينه وبين الهمزة ، فلا تقول : ( ذهبَ يزيدٌ ) " لأنهما يتماقبان " ( ٢ ) ، فأما أن تقول : ( ذهبَ يزيدٌ ) ، وإما أن تقول : ( ذهبَ زيداً ) .

وما يدلُّ على أن صلة حرف الجر بالفعل أشدُّ من صلته بالاسم المجرور أنك تقول : شكرته ، وتقول : شكرتُّ له ، فتُعدي الفعل ( شكر ) بنفسه تارة ، وتمديه بحرف الجر تارة أخرى .

أما رفض أيوب كون الجار والمجرور كليهما نائِباً عن الفاعل ؛ بحجة أن النائب لا يكون إلا دالاً على ذات فقط ، والجار والمجرور ذاتٌ وعلاقة ، فلا ينهوان لذلك عن الفاعل ، فمردود ، لأنَّ النائب عن الفاعل قد لا يدلُّ على ذات ، نحو قوله تعالى : " كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ " ، ومعلوم أن ( القتال ) ليس ذاتاً ، وقد يدلُّ على زمن ، نحو : صيمَ شهرُ رمضان ، والشهر ليس ذاتاً أيضاً . ولذلك فإنَّ حصره السند إليه فيما دلَّ على ذات ليس صحيحاً . وقد أجاز النحاة الإسناد إلى الجملة إذا كانت محكية أو مؤولة بصدر وهي على وجهيها لا تدلُّ على ذات .

( ١ ) فخر الدين قباوة : إعراب الجمل وأشباه الجمل ٣١٥ .

( ٢ ) الزجاجي : الجمل ٩٤ .

ثم ما قيمة الحديث عن الذات والملاقة في مجال الإسناد إذا كان أيوب نفسه يعتبر الإسناد في الجملة إسناداً لُفويّاً لا إسناداً فلسفياً (١) ، لأن الإسناد الفلسفي هو نسبة بين شيئين نسبة عامة ، كالذي بين الصفة والموصوف ، والمضاف والمضاف إليه . أما الإسناد اللفوي فهو العلاقة أو الرابطة التي تربط المسند بالمسند إليه في الجملة .

المصدر نائباً عن الفاعل :

انتقد أيوب تأويل النحاة القدامى للنائب عن الفاعل في قول الشاعر :

وقالت متى يهْجَلُ عليك ويَمْتَلِلُ

يَسْوُوكَ وَإِنْ يَكْشِفْ غَرَامَكَ تَجِبِنْدُ رَبِّ

ورفض أن يكون النائب في جملة ( يَمْتَلِلُ ) ضمير المصدر المفهوم من صيغة الفعل ( هو ) ، المائد على ( الاعتلال ) ، لأن الفعل والمصدر المفهوم منه شيء واحد ، " فالفعل هو مجموع أمرين : اللفظ والمفهوم مما " ومعنى كون الضمير عائداً على مفهوم الفعل أنه عائد على الفعل نفسه أو بالأدق على جزء من الفعل وهو مفهومه ، وإذا كان هذا صحيحاً فإنه لا يصح للنحاة أن يقولوا بأن نائب الفاعل في هذه الحالة هو أمر آخر غير الفعل ، بل يتحتم أن يقولوا بما قلنا به نحن من وجود إسناد فعلي ذي ركن واحد هو في هذه الحالة الفعل " (٢) .

ثم يردف ناقداً فكرة المهد ، قال : " إذا كان من الصحيح أن الفعل يدل على الحدث فإنه من غير الصحيح أن تشمل هذه الدلالة فكرة المهد التي جعلها النحاة جزءاً من تفسيرهم حين قالوا بأن عائد الضمير هو الاعتلال الممهد . . . بل إنهم أتوا بصفة بها أداة التعريف هي ( الممهد ) ، ولا تشير الجملة

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ١ / ٢٣٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٥٥ .



على الاطلاق الى هذه الأداة . . . .

ويناقش النحاة في تأويلهم الثاني لنائب فاعل ( يُعْتَل ) . فهم يُقَدِّرون النائب ( اعتلالٌ عليك ) ويقولون بأن ( عليك ) صفةٌ للمصدر ( اعتلال ) وأن هذه الصفة قد حذفت لدلالة ( عليك ) السابقة عليها ، كما هو شأن الصفات المخصّصة . فيأخذ عليهم أيوب إغفالهم أمراً هاماً ، وهو أن الحذف هنا جائز لا واجب ، ويسألهم عما إذا كان من الجائز أن تُعْرَبَ ( عليك ) صفة لنائب الفاعل المحذوف على فرض أن المثال هو : متى يُيَخَّلُ عليك ويُعْتَلُّ عليك . باعتبار أنسه ليس من المحتم حذف صفة النائب عن الفاعل . ويتساءل عن إمكان اعتبار ( عليك ) هذه نائباً فاعلاً لا صفةً لنائب الفاعل وهل هناك فرقٌ في الدلالة بين هذين الاعتبارين ؟

ثم يجيب : " الحقُّ أن النحاة يدركون أن ( عليك ) في البيت ذات علاقة معنوية بالفعل الثاني ، كما أنها ذات علاقة بالفعل الأول التي وردت بعده ( يُيَخَّلُ عليك ويُعْتَلُّ ) ، شأنها في ذلك شأن ( محمد ) في الجملة ( جاء محمد وقعد ) . ولكن النحاة يستطيعون في هذه الجملة الأخيرة أن يقولوا بأن الفاعل في الفعل الثاني ضمير يمود على فاعل الفعل الأول ، وهذا ما لا يستطيع النحاة قوله في المثال ( متى يُيَخَّلُ عليك ويُعْتَلُّ ) لأن الضمير لا يمود على الجار والمجرور كما يمود على الاسم . وما داموا قد قالوا بوجود ركنين لكل إسناد ، فقد تحتم عليهم أن يلتبسوا نائباً عن الفاعل في الفعل الثاني . وقد قدره بالضمير المستتر كما هي المادة ولكنهم تخبطوا في عائد هذا الضمير " (٢) .

والحق أن هذه المناقشة مناقشة دقيقة تكشف عن الوهم الذي وقع فيه النحاة ، فليس من الضروري تقدير مصدر معرف بلام العهد في الشواهد : " متى يُيَخَّلُ عليك ويُعْتَلُّ " و " يُفْضِي حياءً ويُفْضَى من سهايته " لان النص لا يحتمل هذا التقدير ولم يكن المنشي<sup>٤</sup> للكلام قاصداً إليه . ثم إن هذا التقدير لا يزيل

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ٢٥٥/١ .

(٢) المصدر السابق ٢٥٥/١ .

غموضاً ولا يوضح مبهماً ، بل أجمعت إليه الصناعة النحوية التي أشار إليها أيوب .  
 لكن هذا التحليل الذي جاء به أيوب ليس من الضروري أن يرتب عليه قولاً بالإسناد  
 الفعلي ذي الركن الواحد ، لأن الإسناد لا بد له من ركنين مسندٍ ومسندٍ إليه .  
 ولأنه من غير المعقول أن يكون الفعل مسنداً إلى نفسه ، ودليل ذلك أن الجملة التي  
 ورد فيها هذا النوع من الإسناد تدل على المسند إليه ، وهو موجود فيها ولفوظ ،  
 وما يدل على أنه هو المسند إليه ( النائب عن الفاعل ) أنه لو حذف لا نبتهم معنى  
 الجملة ، ولم يعد لها مدلول واضح . فلو حذفنا ( من مهابته ) من قول الشاعر :  
 ( يُخْضِي حَيَاءً وَيُفْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ ) لَفَمَضِ الْمَعْنَى ، مما يدل على أن الجار  
 والمجرور هنا يدخل مدخلاً مؤثراً في وضوح المعنى ، فلا بد أن يكون هو المسند  
 إليه ، وهم - أي النحاة - قد أجازوا نيابة المجرور عن الفاعل ، ولا عبرة باشتراطهم فيه  
 ألا يدل على تحليل ، فقد أجازوه بعضهم .

وكذلك الأمر في ( يُمْتَلَلُ ) فالتائب ( عليك ) مقدرة ، يدل عليها  
 ( عليك ) السابقة ، وهذا يحل الإشكال ولا تكون بحاجة إلى تقدير مصدر محرف  
 بلام العهد ولا إلى إضافة نوع جديد من الإسناد ذي الركن الواحد .

### الجملة نائبا عن الفاعل :

اختلف النحاة في جواز وقوع الجملة نائبا عن الفاعل . فقد زعم ابن عصفور  
 أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في ( قيل ) من " وقيل الحمد لله رب العالمين " ،  
 ضمير المصدر منه ، ويجملون الجملة بعده مفسرة لذلك الضمير .  
 وأجاز هشام الغرير وشملب وجماعة وقوعها نائبا عن الفاعل - كما أجازوا  
 وقوعها فاعلاً - إجازة مطلقة ( ١ ) نحو : " عَلِمَ حَضَرَ عَمْرٌ " و " يُعْجِبُنِي قَامَ زَيْدٌ " ،  
 مستدلين بقول الشاعر معاوية بن خليل :

( ١ ) مغني اللبيب ٢ / ٤٠١ ، ٤٢٨ .

وما راعني إلا يسيراً بشرطةٍ وعهدي به قيناً يفش بكبير (١)

فجعلوا ( يسير ) في محل رفع فاعل .

وذهب الفراء وجماعة ذكر فيهم سيويوه إلى إجازتها في الفعل القلبي المملق عن العمل (٢) نحو : ( عِلْمٌ أَحْضَرْتَ أَنْتَ أَمْ أَخْوَكِ ) وضموا ما دون ذلك . وذهب الجمهور إلى أن جملة مفعول القول تنوب عن الفاعل على الحكاينة أو بتأويلها بمصدر .

وعلل المانعون وقوع الجملة مقام الفاعل مذهبهم بأن الفاعل يصح إضماره ، والجملة لا يصح إضمارها ، لأن المضمرا لا يكون إلا معرفة ، والجملة ما لا يصح تعريفها . وخلاصة عللهم أن الجملة نكرة وأنها لا يمكن أن تضر ، فليس لها أن تقع فاعلاً .

وقد رتب فخر الدين قباوة على هذه العلة بأن الجملة في الأصل لا تصرف التنكير ولا التعريف اللذين هما من خواص الأسماء ، وكذلك هي إن وقعت في موقع الجمل ولم تولد بمشتق أو مصدر .

أما إذا وقعت موقفاً أمكن تأويلها فيه بمشتق أو مصدر فإنها يمكن أن تكون معرفة ويمكن أن تكون نكرة بحسب التقدير .

وأما أنها لا تضر فأمراً لا خلاف فيه ، ولو كان عدم إضمارها مانعاً وقوعها موقع الفاعل للزم منع أسماء كثيرة من الوقوع موقع الفاعل ، كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة لأنها لا تضر أيضاً (٣) .

ثم ذهب إلى إجازة وقوع الجملة نائباً عن الفاعل مطلقاً سواء أ جاءت على الحكاينة أم على غيرها . قال :

(١) الخصائص ٢/٤٣٤ ، ومغني اللبيب ٢/٤٢٨ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٤٢٨ .

(٣) إعراب الجمل وأشباهه الجمل ١٦٧ .

"أما وقوع الجملة في محل رفع نائب فاعل فأمره أيسر من الفاعل ، والسبب في ذلك أنها كانت - والفعل مبني للمعلوم - في محل نصب ، ومفعولا به ، ولما بُني الفعل للمجهول نابت عن الفاعل على القياس . فالأصل في الآية المباركة ( وقيل الحمد لله رب العالمين ) هو : وقال المؤمنون الحمد لله رب العالمين . والأصل أيضا في قوله تعالى ( فلما أتاهم نُور ي : يا موسى ) ، فلما أتاهم نادى الله يا موسى ، ولما كان جمهور النحويين على وقوع الجملة موقع المفعول لم يكن بد من إجازة وقوعها موقع نائب الفاعل ، أجاءت على الحكاية أم على غيرها . فأى فعل جاز أن يكون مفعوله جملة ، جاز أن يكون له نائب فاعل ملفوظ أو مقدّر ( ١ ) . وهذا القول صائب صحيح وهو يُعدّ من المميزات التي تميز جملة المعلوم عن جملة المجهول .

أما الجملة الواقعة خبرا للفعل الناقص والتي زعم الفراء والكسائي أنها يجوز أن تقع موقع نائب الفاعل إذا بُني الفعل الناقص للمجهول نحو ( كين يجمع المال ) و ( جِعِلْ يتكلم ) حملا لها على الجملة التي تقوم مقام الفاعل في غير باب الفعل الناقص ، فلا يجوز أن تتوب عن الفاعل ، لأن الفرق بين الجملتين المحمولة والمحمول عليها ، بخلاف ذلك أن الفعل الناقص لا يُبنى للمجهول أصلا ولم يُسمع عن الضرب مثل ( كين جامع المال ) لتصير جملة ( يجمع المال ) قد وقعت موقع المفرد وحلت محله . ثم إن إنابة الجملة أو المفرد عن الفاعل تعني حذف الفاعل وأنه ليس منويا ولا مقدرا وهذا لا يجوز في اسم الفعل الناقص لأن هذا الاسم في الأصل مبتدأ ولا يجوز حذف المبتدأ إلا إذا كان منويا أو مقدرا . أضف إلى هذا أن نيابة الجملة عن الفاعل محمولة على جواز وقوعها فاعلا في حين أن الجملة لا تقع أصلا اسما لفعل ناقص ( ١ ) .

( ١ ) إعراب الجمل وأشباه الجمل . ١٧٠ .

## النائب عن الفاعل بين القواعد والنصوص

اشتدَّ خلاف النحاة فيما قعدوا لنائب الفاعل من قواعد ، ولم تلتصق تقريباتهم إلا على عدد قليل منها ، حتى ليكاد يكون لكل وجهٍ من القاعدة وجهٌ آخر . ذلك أن كثيراً من تجويزاتهم تجويزاتٌ قياسيةٌ ليس لها مستندٌ من واقع الاستعمال ، من ذلك إجازة بعضهم إنباء المفعول به الثاني في باب ( ظن ) عند أمن اللبس . وإجازة بعضهم نيابة غير المفعول به مع وجوده بالرغم من أن أكثر النحاة يمنح ذلك . وقد كان النحاة يستشعرون أن بعض قواعدهم ليس لها ما يؤيدُّها من واقع اللغة ، ولذلك انصرفوا إلى تلك الأمثلة التطبيقية المصطنعة ، ومضوا يفترضون ويجيزون ويعلمون حتى تضخم حجم الباب في مؤلفاتهم النحوية مجتمعة ، وغدا على صورة أكبر بكثير من صورته في الاستعمال الواقعي . وكأني بالنحاة كانوا يرمون من وراء ذلك إلى الكشف عن إمكانية اللغة العربية ، وطاقتها التعبيرية الكاملة .

وإن غرضي الذي أقصد إليه من دراسة قواعد النائب عن الفاعل في ضوء النصوص هو أن أفرز القواعد التي لها طابعٌ عطئيٌّ من خلال هياتها في الاستعمال ، ممثيلاً نسبة شيوخها .

وسيكون من شأن هذه المقابلة بين القواعد والنصوص الالتفات إلى قواعد جرت في الاستعمال ما لم يذكره النحاة ، أو ما انفقوا على منحها .

ويبدولي - منذ البداية - أنه من العسير المضاهاة بين كل القواعد التي جاءت في المصنّفات النحوية وبين النصوص ، وسبب هذا العسر أن كثيراً من قواعدهم من النوع الافتراضي الذي لا يظهر في النص إلا بعد التقدير والتأويل ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، تقديرهم النائب عن الفاعل في جملة " وحيل بينهم " مصدرًا مختصاً مفهوماً من الفصل ، وإجازة بعضهم أن يكون النائب في جملة ( سير بزيد ) ظرف المكان الذي يدلُّ عليه الفعل التزاماً ، وتقديره : ( سير الطريق بزيد ) . فواضح أن هذه التقديرات لا يُسَعِّف الاستقراء في الكشف عنها وإبرازها ،

ولذلك فإنه في مثل هذه الحالات سأكتفي فقط بوصف الجملة أنها مكونة من فصل  
مبني للمجهول وظرف، أو مكونة من فعل مبني للمجهول وجار ومجرور، وهكذا...  
وحتى تكون المقابلة واضحة ودقيقة سأقوم بتحديد قواعد النائب كما جاءت  
في المؤلفات النحوية مكتفياً منها بما يمكن أن يخضع للاستقراء. ومبتعداً عن الحلل  
والأنظار والتوجيهات التي ارتبطت بالقواعد لتفسيرها وتعليلها، مثل تعليلهم  
نيابة المفعول به عن الفاعل بمد حذف الفاعل، أو تعليلهم منع إنابة المصدر غير  
المتصرف وغير المختص، لأن ذلك كله لا يخضع للاستقراء.  
ثم أتبع تحديد قواعد النائب برصد قواعد التي أسفر عنها الاستقراء - في  
صور الاحتجاج أولاً ثم فيما تلا ذلك من عصور - مثلاً على كل نوع من أنواع القواعد  
من النصوص المستقراء. ثم أذكر بعد ذلك عدد تكرارات القواعد. وأختم الاستقراء  
بتعقيب على نتيجة المقابلة بين القواعد والنصوص.

### قواعد النائب كما قررها النحاة :

سأنظم قواعد النائب هنا حسب أهمية القاعدة، مقدماً القاعدة التي لها  
صفة الشبوع لدى النحاة مما اتفق عليها جمهورهم ثم أردفها بالقاعدة التي جوازها  
بعضهم مما ليس لها صفة الشبوع، بل هي أقرب إلى أن تكون تمثل وجهة نظر  
خاصة. ولن أحتاج إلى أن أذكر مرة أخرى أنه سيكتفى بالقواعد التي يمكن أن تظهر  
في الاستقراء الوصفي للقاعدة دون التعرض للتفريعات الجوازية الداخلية منها. ومن  
ذلك أن جمهور النحاة أجازوا إنابة الجار والمجرور عن الفاعل، لكنهم اختلفوا في  
الجزء الذي ينبو عن الفاعل منها. فقد ذهب الفراء أنه حرف الجر وحده، وذهب  
الجمهور أنه المجرور وحده، وقال آخرون أنه الجار والمجرور معاً. ولما كسبان  
الاستقراء لا يُسيف في الدلالة على هذه المذاهب أكتفي فقط بذكر القاعدة  
الكلية:

- ١- ينوب المفعولُ به عن الفاعل .
- ٢- النائبُ عن الفاعل مرفوع .
- ٣- لا ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده .
- ٤- يجوز أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده شرط أن يتقدم على المفعول به .
- ٥- يجوز أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده مطلقاً .
- ٦- يجوز أن ينوب المفعول المطلق عن الفاعل شرط أن يكون مختصاً ومنصرفاً ،
- ٧- يجوز أن ينوب المفعول المطلق المبهم .
- ٨- لا يجوز إنابة صفة المصدر عن الفاعل في حالة حذف المصدر .
- ٩- يجوز إنابة صفة المصدر عن الفاعل في حالة حذف المصدر .
- ١٠- ينوب الظرف عن الفاعل شرط أن يكون منصرفاً مختصاً .
- ١١- يجوز أن ينوب الظرف غير المنصرف عن الفاعل .
- ١٢- لا يجوز إنابة صفة الظرف عن الفاعل .
- ١٣- يجوز إنابة صفة الظرف عن الفاعل .
- ١٤- ينوب المجرور بحرف جرٍّ زائدٍ عن الفاعل اتفاقاً .
- ١٥- ينوب المجرور بحرف جرٍّ أصلي عن الفاعل شرط ألا يدلَّ على تعليل .
- ١٦- يجوز أن ينوب المجرور بحرف جرٍّ أصلي دالَّ على تعليل .
- ١٧- ينوب المجرور بحرف جرٍّ أصلي شرط ألا يُلازم وجهاً واحداً في الاستعمال .
- ١٨- ينوب المجرور بحرف جرٍّ أصلي شرط أن يكون مختصاً بعلمية أو إضافة أو وصفٍ أو غيره .
- ١٩- تمتنعُ إنابة المجرور بحرف جرٍّ أصلي مطلقاً .
- ٢٠- إذا اجتمع مفعول مطلق وظرف ومجرور في حالة غياب المفعول به ينوب أيُّ واحدٍ منهما ، إذا توافرت فيها شروطُ النيابة .

- ٢١ إذا اجتمع ظرفٌ ومفعول مطلقٌ ومجرورٌ سالحةٌ للنياحة فإنابة المجرور أولى .
- ٢٢ إذا اجتمع ظرفٌ ومفعول مطلقٌ ومجرورٌ سالحةٌ فإنابة المفعول المطلق أولى .
- ٢٣ إذا اجتمع ظرفٌ ومفعول مطلقٌ ومجرورٌ سالحةٌ للنياحة فإنابة الظرف المكاني أولى .
- ٢٤ يجوز أن ينوب المفعول به الثاني في باب ( أعطى ) عن الفاعل عند أمن اللبس .
- ٢٥ يجوز إنابة المفعول به الثاني في باب ( أعطى ) إذا كان معرفة كالأول .
- ٢٦ لا يجوز إنابة المفعول الثاني في باب ( اختار ) .
- ٢٧ يجوز إنابة المفعول الثاني في باب ( اختار ) .
- ٢٨ لا يجوز إنابة المفعول به الثاني في باب ( ظنَّ ) .
- ٢٩ يجوز إنابة المفعول به الثاني في باب ( ظنَّ ) عند أمن اللبس .
- ٣٠ يجوز إنابة المفعول به الثاني في باب ( ظنَّ ) عند أمن اللبس شرط أن يكون معرفة ، والأول كذلك .
- ٣١ يمتنع إنابة المفعول الثاني في باب ( ظنَّ ) إذا كان جملة .
- ٣٢ تمتنع إنابة المفعول الثالث في باب ( أعلم ) .
- ٣٣ يجوز إنابة المفعول به الثالث في باب ( أعلم ) عند أمن اللبس .
- ٣٤ يمتنع إنابة خبر ( كان ) عن الفاعل أو أخواتها المتصرفات .
- ٣٥ يجوز أن ينوب خبر ( كان ) عن الفاعل إذا كان مفرداً .
- ٣٦ يجوز أن ينوب خبر ( كان ) الجملة عن الفاعل .
- ٣٧ إذا عملت ( كان ) في ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ فإنهما ينويان عن الفاعل بحسب حذف اسم كان وخبرها معاً .
- ٣٨ لا يجوز أن ينوب خبر ( كان ) أو إحدى أخواتها عن الفاعل .
- ٣٩ يجوز أن ينوب خبر ( كان ) أو إحدى أخواتها عن الفاعل .



- ٤٠ لا يجوز أن ينوب المفعول لأجله المنصوب عن الفاعل .
- ٤١ لا يجوز أن ينوب التمييز عن الفاعل .
- ٤٢ يجوز أن ينوب التمييز عن الفاعل .
- ٤٣ لا يجوز أن تنوب الحال عن الفاعل .
- ٤٤ لا يجوز أن ينوب المفعول معه عن الفاعل .
- ٤٥ لا يجوز أن ينوب المستثنى عن الفاعل .
- ٤٦ لا تنوب الجملة عن الفاعل مطلقاً .
- ٤٧ تنوب الجملة عن الفاعل مطلقاً .
- ٤٨ تنوب الجملة عن الفاعل إذا قصد لفظها ، وذلك إذا كانت محكية .
- ٤٩ تنوب الجملة عن الفاعل إذا وقعت مفعولاً لفعلٍ قلبيٍّ معلقٍ عن العمل .
- ٥٠ النائب واجب الذكر .
- ٥١ لا يجوز تمدد النائب .
- ٥٢ النائب يُضمر كما يُظهر .

قواعد النائب في نصوص من عصر الاحتجاج :

كشف استقراء القرآن الكريم ودبيان المفضليات عن الجمل المبنية للمجهول  
التي جاءت فيهما ، وقد بلي عدد ١٥ " ١٤١٢ " جملة ، اشتمل القرآن على " ١٠٨٣ " جملة ، ودبيان المفضليات على " ٣٢٩ " جملة .

وقد حُصرت قواعد النائب عن الفاعل التي جاءت فيهما فيما يلي :

١- ينوب المفعول به عن الفاعل سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً بارزاً متصلاً ، أم ضميراً مستتراً أم مصدرًا من غير لفظ الفعل . وهذه نماذج على كل نسوعٍ منها :

أ- الاسم الظاهر :

نحو قوله تعالى : " وَوَضِعَ الْكِتَابَ " (١) ، " يُعْرِفُ الْمَجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ " (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

سَكَنَ بِيَلَدَةٍ وَسَكَنَتْ أُخْرَى وَقَطَّعَتِ الْمَوَاشِقُ وَالْمَهْمُودُ .

ب- الضمير المتصل البارز :

نحو قوله تعالى : " إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدُّوا لَهُمْ " (٤) ، " ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ

عَذَابٍ عَظِيمٍ " (٥) ، وقول الشاعر : " هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدِعْتَ مَكْتُومٌ " (٦) .

ج- الضمير المستتر :

نحو قوله تعالى : " فَتِلْكَ مَسَاكِينُهُمْ لَمْ تَسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ " (٧) ، وقوله

تعالى : " فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ " (٨) . فالنائب عن الفاعل في الآية

الأولى ضمير في الفصل ( تَسْكَنْ ) عائدٌ على ( مَسَاكِينُهُمْ ) وتقديره ( هي ) .

وفي الثانية ضمير في ( خُلِقَ ) عائد على ( الْإِنْسَانِ ) ، وتقديره ( هو ) .

ونحو قول الشاعر (٩) :

هَتَى كَأَنِّي لِلْمَحَارِبِ مَرَّةٌ بِصَافَا الْمَشْرِقِ كُلِّ يَوْمٍ تُقْسِرُ

- 
- (١) الزمر ٦٩ .
  - (٢) الرحمن ٤١ .
  - (٣) المفضليات ٦٢٤ .
  - (٤) الأحزاب ٥٣ .
  - (٥) التوبة ١٠١ .
  - (٦) المفضليات ٩٧٣ .
  - (٧) القصص ٥٨ .
  - (٨) الطارق ٥ .
  - (٩) المفضليات ٤٢٢ .

د - مصدر من غير لفظ الفعل :

نحو قوله تعالى : " لا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ " ، ولا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ " (١) ، ومن المناسب أن نذكر هنا أن ابن هشام (٢) لا يُجِيزُ أَنَّ يَنْوِبَ الْمَصْدَرُ عَنِ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا " (٣) ، لِأَنَّ الْعَدْلَ حَدَثٌ ، وَالْأَهْدَاثَ لَا تُؤْخَذُ ، وَالْفِعْلُ ( يُؤْخَذُ ) مَخَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ ، وَالنَائِبُ الْجَسَارُ وَالْمَجْرُورُ ( مِنْهَا ) ، إِلَّا إِذَا قُدِّرَ أَنَّ ( لَا يُؤْخَذُ ) بِمَعْنَى ( لَا يُقْبَلُ ) فَإِنَّهُ يَصِحُّ .

والحق أنه يجوز أن ينوب المصدر عن الفاعل في ( لا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ) لمجيئه مرفوعاً ، ولكون المجاز لا يؤثر على العلاقات الإعرابية بدليل قوله تعالى : " رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ " ، فتجارتهم فاعل رغم أن المعنى الحقيقي للجملته هو " ربحوا في تجارتهم ) . ولا فرق في الفاعل النحوي أن يكون حقيقة أو مجازاً .

٢- لا ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده :

نحو قوله تعالى : " يَصُبُّ فَوْقَ رُءُوسِهِمُ الْجَحِيمَ " (٤) .  
وقوله : " إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا " (٥) .  
وقول الشاعر (٦) :

وَجَاوَزْتُ رَأْسَ الْأَرْبَعِينَ فَأَصْبَحْتُ

فَنَاتِي لَا يُلْقِي لَهَا الدَّهْرَ عِيَانًا

فلم ينب في الأمثلة الثلاثة السابقة إلا المفعول به رغم اقترانه بغيره من ظرفٍ ومفعولٍ مطلقٍ وجارٍ ومجرورٍ .

- |                       |                   |
|-----------------------|-------------------|
| (١) البقرة ٤٨ -       | (٤) الحج ١٩       |
| (٢) شرح شذو الذهب ١٦٢ | (٥) الواقعة ٤     |
| (٣) الأنعام ٧٠        | (٦) المفضليات ١٠٠ |

٣- النائب عن الفاعل مرفوع، إمَّا لفظاً مثل قوله تعالى: " قُضِيَ الْأَمْرُ الذِي فِيهِ تَسْتَفِيان " (١). وإمَّا محلاً، وذلك في المنيات مثل ضمائر الرفع، نحو قوله تعالى: " إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ مُجْرِمِينَ " (٢)، وإمَّا تقديراً نحو قوله تعالى: " أَوْ كَلِّم بِهِ الْمَوْتَى " (٣).

٤- ينوب المفعول المطلق عن الفاعل شرط أن يكون مختصاً. نحو قوله تعالى: " فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ " (٤).

٥- صفة المصدر المحذوف بعد الفعل المبني للمجهول: نحو قوله تعالى: " وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصُيِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى " (٥).

٦- ظرف مختص غير متصرف بعد الفعل المبني للمجهول: نحو قوله تعالى: " لَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ " (٦)، وتكرر هذا الظرف بلفظه.

٧- ينوب المجرور بحرف جر زائد عن الفاعل:

نحو قوله تعالى: " وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّكَمَّرٍ " (٧).

٨- المجرور بحرف جر أصلي بعد الفعل المبني للمجهول:

نحو قوله تعالى: " وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ " (٨).

وقول الشاعر (٩):

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُحَطِّبِي الْعَلُوقُ بِهِ

رُحْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَّاسِ

- |                 |                   |
|-----------------|-------------------|
| (١) يوسف ٤١     | (٦) الشورى ٢١     |
| (٢) الذاريات ٣٢ | (٧) فاطر ١١       |
| (٣) الرعد ٣١    | (٨) الأنعام ١٠    |
| (٤) الحاقة ١٣   | (٩) المفضليات ٢٦٣ |
| (٥) الزمر ٦٨    |                   |

ومن الجدير بالذكر أنه لوحظ على حرف الجر في الهيئة المستقرأة أنه لم يدل على تحليل (١) ، ولم يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال .  
 ٩- لا يشترط في المجرور أن يكون مختصاً ، فقد جاء نكرةً مثل قوله تعالى :  
 " يَوْمَ يُكْفَرُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ " (٢) ، على أن أكثر المجرور جاء مختصاً بأحد ضروب التخصيص : مثل التعريف بأل نحو قوله تعالى :  
 " وَنُفِخَ فِي الصُّورِ " (٣) أو مثل الإضافة ، كقول الشاعر (٤) :  
 وَإِنْ رُدَّ مِنْ فَضْلِ الْعِنَانِ تَوَدَّتْ

نُورِي قَطَاةً أَتْبَعَتْهَا الْأَجْمَالُ

أو مثل الضمير ( وهو من المعارف ) نحو قوله تعالى : " سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا " (٥) ، وقوله : " لَا يَشْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ " .  
 ١٠- ظرف وجار ومجرور معاً بعد الفعل المبني للمجهول :  
 نحو قوله تعالى : " وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ " (٦) .  
 وقوله تعالى : " وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ " (٧) .

وقد لوحظ أن الظرف جاء سابقاً للجار والمجرور في جميع الأمثلة .  
 ومن المعلوم أن النحاة لا يجيزون هنا نيابة الظرف لعدم تصرفه ، ويتحدون عند نيابة الجار والمجرور ، إلا الأَخفش والتوفيين ، فقد أجازوا نيابة الظرف غير المتصرف ، ورفعته على المحل .

١١- ينوب المفعول الأول عن الفاعل في باب ( أعطى ) :  
 نحو قوله تعالى : " فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بَيِّنَاتٍ " (٨) ، وقول الشاعر :  
 يَشْرَنَ فِي حَدِّ الطُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسَيْتَ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُعُ .

- |     |  |     |              |
|-----|--|-----|--------------|
| (١) | باستثناء قوله تعالى : " إذا نودى للصلاة الجمعة " . | (٥) | النساء ١٤٠ . |
| (٢) | القلم ٤٣ .   | (٦) | الزمر ٦٩ .   |
| (٣) | يس ٥١ .  | (٧) | الفجر ٢٣ .   |
| (٤) | المفضليات ٩٧ .                                     | (٨) | الحاقة ١٩ .  |

١٢ جواز إنابة المفعول به الثاني في باب ( أعطى ) على القلب :

مثل قول الشاعر (١) :

وَزَوَّجَهَا غَيْرُهُ دُونَكَ      وَكَانَتْ لَهُ قَبْلَهُ تُحِبَّابُ

والأصل المبني للمعلوم هو " وَزَوَّجَهَا غَيْرُهُ " وكان ينبغي أن ينوب المفعول الأول ، فيقال : " زُوِّجَتْ غَيْرُهُ " ولكنه قلب فقال : " زُوِّجَهَا غَيْرُهُ " .

قال ابن جني (٢) : " القلب شواهد كثيرة " وذكر منه في باب

النائب عن الفاعل قراءة طلحة بن مصرف : " اَكْتَتَبَهَا " (٣) ، وهو على القلب ،

أَيْ : اسْتَكْتَبَتْ لَهُ " ومنه في القلب قراءة مَنْ قرأ " قَدَّرُوهُمَا تَقْدِيرًا " (٤) أَيْ

قَدَّرَتْ لَهُمَا .

١٣ ينوب المفعول به الأول في باب ( ظن ) :

نحو قول الشاعر (٥) :

وَمَوْتِكَ ابْنَةُ الْبَكْرِ عَنِ فَرْعٍ ضَالَةٍ

وَهَنَّ بِنَا حَوْضٌ يَخْتَلِنُ نَمَائِمًا .

١٤ ينوب المفعول به الثاني في باب ( ظن ) :

لم يرَ عليه سوى قول الشاعر (٦) :

أَسْأَلُ صَاحِبِي وَلَقَدْ أَرَانِي      بَصِيرًا بِالظَّمَائِنِ حَيْثُ سَارُوا

والبيت فيه إشكال لأن المفعول الثاني ( بصيرًا ) ظلَّ منصوبًا ، وكذلك

المفعول به الأول ، وهو الياء ، ضمير المتكلم ، ظلَّ منصوبًا . فأصل الجملة

بالبناء للمعلوم هو " وَلَقَدْ أَرَانِي بَصِيرًا " وعند تحويلها للمجهول إما أن

يقال : " أَرَى بَصِيرًا " بإنابة المفعول الأول ، وإما أن يقال : " أَرَانِسِي

(٥) المفضلات ٢٤٤

(٦) المفضلات ٣٣٨

(١) المفضلات ١٧٩

(٢) المحتسب ١١٨/٢

(٣) الفرقان ٥ ، وقراءة العامة

بالبناء للمعلوم " اَكْتَتَبَهَا " .

(٤) الانسان ١٦

بصير<sup>١٥</sup> " بإنبابة المفعول الثاني ، ولكنها لم تأت على أيٍّ منهما وقسمي المفعولان منصوبين . وأظن أن في البيت تصحيفاً ، فليس الفعل مبنياً للمجهول ، وصوابه " ولقد أراني بصيراً " بالبناء المفاعل . فالجملة إذا ليست من باب المجهول ، خصوصاً وأن هذا الشاهد هو الشاهد الوحيد .

١٥ لم يَنْبُ سوز المفعول به الأول في باب ( اختار ) :

نحو قوله تعالى : " لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا " ( ١ ) . المفعول الثاني في الآية ( هذا ) وهو منصوب على نزع الخافض ، والأصل ( وَهَذَا نَسَا بِهَذَا ) . وقول الشاعر :

وَلَا أُجِيبُ بِسَوَاتٍ أُعِيرَها      حَتَّى يَوَدَّ بِي مِنَ الْقَبْرِ ابْنُ مَيْسَانَ

والأصل ( أُعِيرَ بِهَا ) فناب المفعول به الأول وهو ضمير مستتر تقد يسره ( أَنَا ) .

١٦ ينوب المستثنى عن الفاعل ، وذلك في الاستثناء المفرغ شرط أن يكسرون المستثنى في الأصل مفعولاً به :

نحو قوله تعالى : " هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ " ( ٢ ) .  
وقوله : " لَا يَجْرِي إِلَّا سَائِغُهُمْ " ( ٣ ) .

وتمثل هذه القاعدة استدراكاً على قواعد النحاة ، فقد منع النحاة أن ينوب المستثنى عن الفاعل . والحق أن المستثنى في مثل " مَا سَمِعْتُ إِلَّا مَقَالَةَ صَدَق " يجوز أن ينوب عن الفاعل ، فيقال : " مَا سَمِعْتُ إِلَّا مَقَالَةَ صَدَق " .

( ١ ) النمل ٦٧ .

( ٢ ) الأنعام ٤٧ .

( ٣ ) فصلت ٣٥ .

١٧ الجملة بعد الفعل المبني للمجهول ، وقد جاءت في عينة الاستقراء على  
الصور التالية :

أ- جملة إنشائية بعد فعل القول ، نحو قوله تعالى : " وقيل : واقعدوا  
مع القاعد بين " (١) .

ب- جملة إنشائية مسبوقه بجار ومجرور بعد فعل القول : " واذا قيل  
له : ائْتِ اللَّه " (٢) .

ج- جملة خبرية بعد فعل القول ، نحو قوله تعالى : " واذا قيل : إن  
وعَدَّ اللَّه حَقًّا " (٣) .

د- جملة مسبوقه بجار ومجرور بعد فعل غير فعل القول :  
نحو قوله تعالى : " كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ  
خَيْرًا الْوَصِيَّةَ . . . " (٤) ، وقوله تعالى : " وَأُولَئِكَ لَهُمْ أَنْ تَسْمَعُوا  
مَتِين " (٥) .

أما ما جاء من ذلك في ديوان المفضليات فكان جميعه من  
المنصف ( ج ) ومثاله قول الشاعر (٦) :  
وَكُنَّا كُنْدًا مَانِيًّا جَذِيمَةً حَقِيْبَةً  
مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ ، لَنْ يَتَصَدَّقَا .

(١) التوبة ٤٦ .

(٢) البقرة ٢٠٦ .

(٣) الجاثية ٣٢ .

(٤) البقرة ١٨٠ .

(٥) الاعراف ١٨٤ .

(٦) المفضليات ٢٦٧ .



- ١٨ ينوب المفصول به الأول عن الفاعل في باب ( أَعْلَم ) :  
نحو قوله تعالى : " يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ " ( ١ ) .  
وقول الشاعر ( ٢ ) :  
وَحُبْرَتُ قَوْمِي - وَلَمْ أَلْقِهِمْ - أَجْدُّ وَأَعْلَى ذِي شُوَيْسٍ لَوْلَا .  
١٩ النائب واجب الذكر فلا يمحذف .  
٢٠ النائب يُضمر ، أى يكون ضميراً مستتراً عائداً على مذكور :  
نحو قوله تعالى : " فِي بَيْوتِ الَّذِينَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَهُ " ( ٣ ) .  
٢١ النائب لا يتعدّد .

هذه جملة لقواعد التي كشف عنها الاستقراء . والحق أن عددنا عشرون قاعدة لا إحدى وعشرون ، ذلك لأن القاعدة الرابعة عشرة لم يمثلها سوى شاهسدي واحد . وقد تبين رجحان أن يكون قد اعتراه تصغير يحوكم به إلى باب المنسرى للمعلوم . وبذلك يصبح عدد الجمل التي استقرت وجاءت مبنية للمعلوم ( ١٤١١ ) جملة .

---

( ١ ) القيامة ١٣ .

( ٢ ) المفضليات ٥٩ .

( ٣ ) النحر ٣٦ .

تكرارات قواعد النائب عن الفاعل

—————

يشير هذا الجدول إلى عدد التكرارات المستقرة للقاعدة من مجموع عدد  
الجملة المبنية للمجهول وعدد ١٥ في العينة ( ١٤١١ ) جملة .

التكرار	القاعدة
١٤١١	١- النائب عن الفاعل مرفوع .
١٤١١	٢- النائب عن الفاعل لا يُحذف بل يجب ذكره .
١٤١١	٣- النائب عن الفاعل لا يتعدد .
١١١٤	٤- ينوب المفعول به عن الفاعل .
٠٤٧٤	٥- النائب يُضمر .
٠١٣٨	٦- لا ينوب غير المفعول به مع وجوده .
٠١٠٨	٧- ينوب المفعول به الأول في باب ( أعطى ) .
٠٠٧٤	٨- المجرور بحرف جر أصلي يعمد فعل مبنئ للمجهول .
٠٠٥٩	٩- جملة بحد فعل مبنئ للمجهول .
٠٠٢٣	١٠- ينوب المفعول به الأول في باب ( اختار ) .
٠٠٠٧	١١- ظرف مشتق غير متصرف يحد فعل مبنئ للمجهول .
٠٠٠٦	١٢- ينوب المستثنى ( المفعول به ) عن الفاعل .
٠٠٠٥	١٣- ينوب المفعول به الأول في باب ( ظن ) .
٠٠٠٥	١٤- ظرف ومجرور بحرف الجر محلاً يحد فعل مبنئ للمجهول .
٠٠٠٤	١٥- لا يشترط في المجرور الاختصاص فقد جاء نكرة .
٠٠٠٣	١٦- يجوز إنابة المفعول به الثاني في باب ( أعطى ) .
٠٠٠٣	١٧- ينوب المفعول به الأول في باب ( أعلم ) .
٠٠٠٣	١٨- ينوب المجرور بحرف جر زائد عن الفاعل .

التكرار

القاعدة

- ١٩ ينوب المفعول المطلق المختص عن الفاعل .  
٢٠ تنوب صفة المفعول المطلق المحذوف .

ومقارنة هذه القواعد التي دل عليها الاستقراء بالقواعد التي ذكرها النحاة نستنتج أن القواعد العملية لم تزد على خصي قواعدها . أو أن نسبة (٤٠٪) أربعين بالمئة من القواعد التي قررها النحاة على اختلافهم هي التي كانت لها حياة في الاستعمال . أما بقية القواعد فهي من النوع الذي أفرزه الفكر النحوي النظري الممتد على التجويز القياسي للكشف عن الاحتمالات التعبيرية الكامنة في اللغة العربية ، مثل إجازة بعضهم إنابة خبر (كان) وخبر (كاد) عن الفاعل قياساً على المفعول .

والملاحظ أن أمثال هذه التجويزات كانت فردية الطابع إذ قال بها الكوفيون أو بعض البصريين ، أو قال بها المتأخرون الذين عكفوا على شرح المتن النحوي واقتناص أوجه الجواز البعيدة من خلال احتمالات نص المتن اللفظي .

قواعد النائب عن الفاعل

بحد عصر الاحتجاج :

تتبع قواعد النائب من خلال العينة نفسها التي استشهدت بها لاستقراء صيغة الفصل المبني للمجهول ، وهي ديوان المتنبي ، ومقامات الهمداني ، ورحلة ابن جبير ، وقصة الأيام / الجزء الأول لطف حسين ، وديوان الشوقيات / الجزء الثالث لأحمد شوقي ، وقصة اللص والكلاب لنجيب محفوظ ، وكتاب تحت اسم الفكر لتوفيق الحكيم ، وديوان محمود درويش .

وقد بلغ عدد العمل العينية للمجهول التي فرزها الاستقراء من العينسة (١٠٩٤) جملة . ويشير هذا العدد بصورة عامة الى تراجع جملة الفصل المنسوبة للمجهول على مستوى الاستعمال بالقياس الى عدد ما في عينة عصر الاحتجاج بالرفق من أن العينة الثانية أكبر من حيث الحجم .

وهذه هي قواعد النائب مشفوعة بالأثلة :

- ١- ينوب المفعول به عن الفاعل ، سواء أكان اسماً ظاهراً نحو قول المتبي (١) :  
إِذَا مُطِرَتْ فَلَا لَأْنِكَ مُجْدِبٌ يُسْقِي الْخَصِيبَ وَتُمْطَرُ الدَّائِمُ  
أو مصدرًا من غير لفظ الفاعل " يَلَطِّفُ الْوَعْظُ وَيَرَقُّ التَّذْكَيرُ " (٢) ، أو نحو  
" لَا يُنْصَرُّ أَنْ تَكُونَ الْفَوْضِ مِنْ عُنَاصِرِ الْخَلِيقَةِ " (٣) ، أو ضميرًا بارزًا مثل :  
" اْتَهَمْتُ بِمَا لِي سَلْبَتُهُ " (٤) ، أو ضميرًا مستترا كقول شوقي (٥) :

ذهبنا مع الأحلام في كل مذهب

فلما انتهينا فُسِّرَتْ بذهاب

أي " فُسِّرَتْ ربي " .

- ٢- لا ينوب غير المفعول به مع وجوده ، نحو قول الشاعر (٦) :

رحمك عبد الحي أمك شَيْخَةٌ

قَمَدَتْ وَشِيخَ لَهَا الْفِدَاةَ جَنَاحُ

فلم ينب الجار والمجرور ولا الظرف . ونحو : " كانت الحال لا يسر بهما  
عدو ولا صديق " (٧) .

(١) الديوان ٣٠/١

(٢) رحلة ابن جبير ٢٤٠

(٣) تحت شمس الفكر ٣٦

(٤) مقامات الهمداني ٤

(٥) الشوقيات ٣/٣٦

(٦) الشوقيات ٣/٥١

(٧) اللص والكلاب ١٥

- ٣- الجار والمجرور مع فعل مبنئ للمجهول ، وقد جاءت منه النماذج التالية :
- أ- المجرور متأخر عن الفعل نحو : " وبالجملة فالصحةُ غاليةٌ لا يُشاكُّ فيها " (١) .
- ب- المجرور متقدّم على الفعل نحو : " أبدأتِ طوقٍ بحدِّ ذلك يُوشقُ " (٢) ، ولا يجوز عند النحاة اعتبار الجار والمجرور المتقدم نائباً عن الفاعل ، فيقدرونه مصدرًا مفهوماً من لفظ الفعل أي " يوشقُ الثقةُ " .
- ج- مجروران بحدِّ الفعل نحو : " وخيظَ عليه بخيوطٍ من القُدنِ " (٣) ، و " يُدخِلُ منه إلى بيتٍ كبيرٍ " (٤) . ولا يجوز أن يكون العجسوران نائبين عن الفاعل ، لأنَّ النائب لا يتعدّد ، وفي هذه الحالة ينسب عن الفاعل أيُّ واحدٍ منهما .
- د - جار ومجرور يتنازعه فعلان نحو قول شوقي (٤) :

وتفوّضت للغنّ أطولُ سرّحةً

يُخدَى إلى أفيائها ويُسْرَاحُ

ويقدّر النحاة النائب في (سْرَاح) مصدرًا مختصًا بأل الحمدية ، أي "سْرَاحُ الرّواحِ الممهود" أو مصدر موصوف ب (إلى أفيائها) معدوفاً أي (سْرَاحُ رِواحٍ إلى أفيائها) وقد بيّنا فيما سبق أنّ النحاة يجيزون إنابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فحلى هذا يكون

(١) ابن جبير ٢٢ .

(٢) الشوقيات ١١١/٣ .

(٣) رحلة ابن جبير ٢٨ .

(٤) الشوقيات ٥١/٣ .

النائب في ( يُرَاح ) الجار والمجرور (إلى أقبائها ) ، وقد دلَّ عليه المتقدم . وهذا المثال نظيرُ الشاهد القديم : " وَقَالَتْ مَتَى يَبْعَلُ عَلِيًّا ، وَيُعْتَلُّ " .

هـ - الجار والمجرور ، وحرف الجر دال على تعليلٍ نحو " هَذَا مَنْ يُقَامُ لِمِثْلِهِ " (١) أو " وَيُخْرَجُ مَعَ اللَّيْلِ لِسَقْيِ الْحَاجِّ فِي قَلَالٍ " (٢) ، أو " نُودِيَ لِلصَّلَاةِ نِدَاءً سَمِعْتُهُ " (٣) .

لا يبيِّن النحاة إنبابة المجرور في هذه الأمثلة جميعها عن الفاعل ويقدرُون في الأول مصدرًا مفهوميًا من الفعل ، أي " يُقَامُ الْقِيَامُ الْمَعْهُودُ لِمِثْلِهِ " ، وفي الثاني يذهبون إلى إنبابة الظرف " مَعَ اللَّيْلِ " ، أما المثال الثالث ففيه إشكال لأن المصدر جاء منصوبًا ، ولا يجوز إنبابة ( للصلاة ) لمعنى التعليل ، ولا يمكن أن يقدر النائب مصدرًا مفهوميًا من الفعل " نُودِيَ لِلصَّلَاةِ النَّدَاءُ الْمَعْهُودُ نَسْبَةً سَمِعْتُهُ " .

وإني أذهب إلى ما ذهب إليه الصَّبَّانُ ضِمْنًا ، من جواز إنبابة المجرور بحرف جرٍّ دال على تعليل .

و - اجتماع مجرورين أحدهما منصوب بلا نحو : " لَا يُسَافِرُ فِي هَذِهِ الصَّحْرَاءِ إِلَّا عَلَى الْإِبِلِ " (٤) .

٤ - ينوب المفعول به الأول في باب ( أعطى ) نحو قول المتنبي (٥) :

فَكأنما كُسيَ النَّهَارُ بِهَا دُجَى

لَيْلٍ وَأَطْلَعَتِ الرَّمَاحُ كَوَاكِبَ .

(١) الشوقيات ٣ / ١٤١ .

(٢) رحلة ابن جبير ٦٦ .

(٣) مقامات الهمذاني ٤٨ .

(٤) رحلة ابن جبير ٤٢ .

(٥) ديوانه ١ / ١٢٨ .

- ٥- ينوب المفعول به الأول في باب ( اختار ) نحو قوله (١) :
- وَقِيَّ الْأَمِيرُ دَوَى الْعُيُونِ فَانَّهُ  
 ما لا يزولُ بِأَسْبِهِ وسخائِهِ
- أي " وَقِيَّ الْأَمِيرُ مِنْ دَوَى الْعُيُونِ " .
- ٦- المفعول به الأول في باب ( ظن ) نحو : " عُدَّ هَذَا انتصاراً " (٢) ،  
 وقول المتنبى (٣) :
- فَقَدْ يُظَنَّ شُجَاعًا مَنْ بِهِ خُرْقٌ  
 وَقَدْ يُظَنَّ جَبَانًا مَنْ بِهِ زَمَمٌ
- ٧- المفعول به الأول في باب ( أعلم ) نحو قول ابن جبیر : " فَأُخْبِرْنَا بِأَمْرٍ  
 تَنْفَطِرُ لَهُ الْأَنْبَاءُ " (٥) .
- ٨- الجملة بعد فعل مبني للمجهول ، وقد جاءت على صورة مَقُولِ القَوْلِ نحو :  
 " قَبِيلُ احْلَلُّهُ " (٦) ، " يقال : تَضَاعَلِ الوَادِي وَغَاب " (٧) .
- وجاءت بعد فعل غير فعل القَوْلِ نحو : " وَيَذْكَرُ أَنْ فِيهَا كَانَ مَوْلِدُ  
 النَّبِيِّ مُوسَى الْكَلِيمِ " (٨) .
- ٩- ينوب المفعول المطلق المختص المتصرف ، نحو " كَيْفَ يُهْدَمُ الْهَدْمُ " (٩) .

(٨) رحلة ابن جبیر ٣٢ .

(٩) الأيام ٢١ .

(١) ديوان المتنبى ٧/١ .

(٢) الأيام ٩٨ .

(٣) الديوان ٢٣٤/٢ .

(٤) لم يأت ( أعلم ) في العميتين

متحدياً إلى ثلاثة مفاعيل .

(٥) رحلة ابن جبیر ٣٤ .

(٦) الشوقيات ٣/٣٦١ .

(٧) ديوان محمود درويش، ١٠٧ .

- ١٠ يلوب الظرف المختص المتصرف نحو: «صَلَّيْتُ الْعِشَاءُ» (١)، «تَحَبُّ أَيَّامُ الشَّبَابِ»، «جُضِّصْ أَعْلَاهُ» (٢).
- أَمَّا قَوْلُهُ «صَلَّيْتُ الْعِشَاءُ» فَاصْلُهَا «صَلَّيْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ» فَحَذَفَ الْمُضَافُ وَأَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَمِثَالُهُ مِنَ الْقُرْآنِ: «وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمِجْلَ» (أَيُّ حُبِّ الْمِجْلِ)، فَحَذَفَ الْمُضَافُ وَأَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَابِ.
- ١١ السِّتْنَى الْمَفْعُولُ بِهِ الْمَحْضُورُ بِالْأَلْفِ، نَحْوُ: «كَالْنَّجْمِ لِمِ يَرُفِينَهُ إِلَّا الْقُرْ» (٣).
- ١٢ ظَرْفٌ وَجَارٌ وَجَرَّرَ مَعًا بَعْدَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ نَحْوُ: «ابْتَسَدِرُوا بِتَقْيِيدِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ» (٤)، وَنَحْوُ: «وَكَمْ شَارَكْتُ فِي هَذَا الدُّعَا الَّذِي يُدْعَى بِهِ بَعْدَ الْأَدَانِ» (٥).
- وَالنَّحَاةُ يَجِيزُونَ إِنْابَةَ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ، وَيَقْصُرُونَ جَوَازَ النِّيَابَةِ عَلَى الْمَجْرُورِ فِي الثَّانِي لِمَدِّ تَصْرِفِ الظَّرْفِ، إِلَّا الْأَخْفَشُ «أَتْرَى كَانَتْ الْحَفَارَةُ الْمِصْرِيَّةُ اسْتِمْرَارًا ٢٠٠٠» هَذَا نَمُودَجٌ لَجُمْلَةِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ يَسْتَعْدِمُهُ بِمَعْضِ الْكِتَابِ، وَيَبِيدُ وَأَنَّ النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ فِيهِ ضَمِيرٌ مَسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ (أَنْتِ)، كَانَ مَفْعُولًا بِهِ أَوَّلَ قَبْلِ الْبِنَاءِ الْمَجْهُولِ، وَالْجُمْلَةُ (كَانَتْ الْحَفَارَةُ ٠٠٠) مَفْعُولٌ بِهِ ثَانٍ. وَعَلَى هَذَا يَلْحَقُ بِبَابِ (ظَنَّ) وَأَرَادَ أَنَّ وَجْهَ الصَّوَابِ فِي تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ أَنْ يُقَالَ: «تُرَى أَكَانَتْ الْحَفَارَةُ الْمِصْرِيَّةُ ٢٠٠٠»، لِيَدْخُلَ الْفِعْلُ فِي بَابِ الْفِعْلِ الْقَلْبِيِّ الْمَمْلُوقِ عَنِ الْعَمَلِ.

- 
- (١) الأيام ٦١ • (٤) رحلة ابن جبير ٧ •
- (٢) مقامات الهمذاني ١١٤ • (٥) الأيام ٣٦ •
- (٣) الشوقيات ٧١/٣ •



- ١٤ النائب عن الفاعل مرفوع ، ولا يدفع ذلك أن قسماً من النصوص غير مشكول ،  
أو أن النائب قد يكون معلقاً الرفع ، أو مرفوعاً على التقدير ، لأن النيابة  
موقع إعرابي إذا شمله الاسم أو ما يقوم مقامه . تلخص للرفع سواء ظهرت  
العلامة أم لم تظهر .
- ١٥ النائب لا يتعدّد .
- ١٦ النائب واجب الذكر .
- ١٧ النائب يُضمر كما يُظهر ، وقد مرّ مثال إضماره ، والأثلة على ذلك كثيرة ،  
بل هي ذات النسبة الكبرى ، كما سيُتضح من جدول التكرارات .

### تكرارها

### التكرار

- ١- النائب مرفوع .
- ٢- النائب لا يتعدّد .
- ٣- النائب واجب الذكر .
- ٤- ينوب المفعول به عن الفاعل .
- ٥- لا ينوب غير المفعول به مع وجوده .
- ٦- النائب يُضمر .
- ٧- جار ومجرور بحد فعل مبني للمجهول .
- ٨- ينوب المفعول به الأول في باب ( أعطى ) .
- ٩- جملة بحد فعل مبني للمجهول .
- ١٠- ينوب المفعول به الأول في باب ( ظنَّ ) .
- ١١- ظرف بحد فعل مبني للمجهول .
- ١٢- ينوب المفعول به في باب ( اختار ) .
- ١٣- ينوب المفعول به الأول في باب ( أعلم ) .

تكرارها

التكرار

- |   |   |    |
|---|---|----|
| ٣ | • مجرور وظرف بحد الفعل المبني للمجهول . | ١٤ |
| ٢ | • ينوب المفعول المطلق المشتق المتصرف .  | ١٥ |
| ١ | • ينوب المستثنى في الاستثناء المفرغ .   | ١٦ |

سبق أن لاحظنا تراجع جملة المجهول في الاستعمال بالقياس إلى استعمالها في عصر الاحتجاج من حيث كثرتها . ويلاحظ هنا أن عددًا من القواعد قد غاب من نصوص الديانة وهو عدد قليل .

ومصورة عامة نستطيع أن نقول إنه لم يطرأ على قواعد النائب عن الفاعل في عصر ما بعد الاحتجاج أي تغيير أو تطور من حيث تركيب الجملة ، أو من حيث وضع النائب عن الفاعل .

ملحق

جدول بقوا عد جملة الفعل المبني

للمجمل  
ول

يتضمن هذا الجدول قواعد جملة الفعل المبني للمجهول، أو باب " ما لم يُسَمَّ فاعله " أو " النائب عن الفاعل " كما كان يسميه النحاة . وقد بنيت الجدول وفق خطة اختلف فيه تستوعب كل التقريرات التي قال بها النحاة ، سواء في ذلك ما اتفقوا عليه من قواعد وما اختلفوا فيه ، وتشمل السمات اللهجية وأنظار النحاة وتعليقاتهم وخلافاتهم . وهذا صفة ملازمة لكل المصنفات النحوية ، وتغلط فيها القواعد المحلية بأصولها النظرية .

وقد رسمت الجدول وفقا لطريقة اختطها الدكتور نهاد الموسى في دراسة باب الاستثناء (١) ، وقد لاحظت في وضع الجدول وإخراجه الأمور التالية :

- ١- صفت القواعد وفقا لمدلولاتها دون التوقف على فروق المصياغة بين النحاة .
- ٢- اعتمدت على سبعة من الكتب النحوية الأصول (٢) في إبراز قواعد الباب الرئيسية ، وهي : الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول في النحو لابن السراج ، والجمال للزجاجي ، والمفصل للزمخشري ، وأسرار العربية لابن الأنباري ، وأوضح المسالك لابن هشام .

- ٣- اعتمدت على مصادر نحوية أخرى غير الأصول السابقة لاستقصاء كل القواعد والأنظار الخاصة والعلل والسمات اللهجية والخلافات التي لم تذكرها الأصول ، مثل شرح المفصل وشرح الأشموني ودمع الهوامع وحاشية الصبان على الأشموني ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل وشرح كافية ابن

(١) " النحو العربي بين النظرية والاستعمال ، مثل من باب الاستثناء " بحث منشور في مجلة دراسات ، تصدر عن الجامعة الاردنية ، المجلد السادس ، العدد ٢ ، ص ٤٧ .

(٢) وهي الكتب التي استخدمت في البحث السابق ، انظر ص ٢٩ .

الحاجب ، ويحضر المصادر الصرفية كالمنصف لابن جنّي والمصنوع لابن عصفور ، وغيرهما من المصادر المتأخرة .

٤- اثبت في الورقة الاولى أسماء الأصول النحوية مرتبة وفق تواريخها ، وجعل لكل منها رقم تسلسلي ، واكتفي في الأوراق التالية بذكر الرقم المتسلسل في الدلالة على الكتاب . أما المصادر الأخرى فجعلتها في الحاشية .

٥- تدلُّ الإشارة ( × ) حين ترد تحت عنوان الكتاب أو رقمه التسلسلي إلى يسار إحدى القواعد على أن تلك القاعدة وردت في ذلك الكتاب . وإذا لم ترد القاعدة في أحد الكتب السبعة فيُحيلها الرقم الذي علس يسارها إلى الحاشية حيث المصدر الذي وردت فيه ، وكثيراً ما كنت أُحيل على الحاشية بالرغم من وجود القاعدة في أحد الكتب السبعة وذلك عندما تكون القاعدة موجودة في مكان غير مكان الباب ، وتكرر ذلك في الكتاب لسببويه لأنه تطرّق إلى مسائل جملة الفعل المبني للمجهول في غير موضع من كتابه .

٦- لم تُعيّن مواضع القواعد من الكتب السبعة بالصفحة تبعاً للإدالة ، ولأن موضع الباب من تلك الكتب متعيّن قريب التناول لمن يطلبه ، على أنني كنت أعين موضع القواعد بالصفحة في غير الكتب الأصولية ، وذلك في حاشية الجدول .

٧- استهللت الجدول بالقواعد الكلية التي تصف جملة المجهول وصفاً كلياً وتتناول أبرز مسألتها ثم أردت بقواعد الفعل وصيغته الصرفية ، ثم قواعد النائب عن الفاعل .

٨- اتَّخَذْتُ في طريقة العرض الداخلي للقاعدة البدء بالوجه المشهور المتفق عليه وعَلَّلَهُ ، ثم الوجوه الخاصة وعلَّلها .

وغرضي من هذا الجدل جمع مادة هذا الباب من الكتب النحوية على  
اختلافها وعرضها في موضع واحد لتكون مرجعاً قريباً التناول ، ولتحليل صورة  
واضحة من حجم الباب في المطولات النحوية الذي يبدواً أضخم بكثير من الواقع  
اللغوي المستعمل لهذه الجملة ، مما يشير إلى أن أكثر هذه القواعد والأنظار  
والحلل والخلافات كانت من إفرادات الدرس النحوي على وجهه النظري .

الترقيم	نوع القاعدة	كتاب سيبويه	المقتضب للمبرد	الإيجاز لابن	الجمال للزجاجي	المفصل للزمخشري	سرايا الشعرية لابن	مشام	توضيح المسالك
١-	جملة الفعل المبني للمجهول محولة عن جملة الفعل المبني للمعلوم ومتفرقة منها .	×	×	×	×	×	×	×	×
٢-	تحويل الجملة يتم بحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه وتغيير صيغة الفعل ، ومثاله : نال زيدٌ خيرٌ نائل - نيلٌ خيرٌ نائل	×	×	×	×	×	×	×	×
٣-	يسمى المسند اليه في الجملة بالمفعول	×							
٤-	يسمى المسند اليه في الجملة بما لم يسم فاعله .		×	×	×	×	×		
٥-	يسمى المسند اليه في الجملة بالناصب عن الفاعل							×	
٦-	يسمى المسند اليه في الجملة بالفاعل (١)								
٧-	حكم المسند اليه في الجملة الرفع .	×	×	×	×	×	×	×	×
٨-	من أغراض حذف الأجل جهل المتكلم به ، نحو: سرف المتاع .						×	×	×
٩-	من أغراض حذف الفاعل أن العناية بذكره كالعناية بذكر الفاعل						×		

(١) نُسب هذا المصطلح للزمخشري وعبد القاهر الجرجاني . أنظر شرح الكافية / ١ / ٦٣

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٠-	من أغراض حذف الفاعل الإيجاز والاختصار، نحو قوله تعالى " وَمَنْ عَاقَبْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ " .						x<	
١١-	من أغراض حذف الفاعل شهرته وعلم المخاطب به نحو قوله تعالى " حَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ " (١)							
١٢-	من أغراض حذف الفاعل تعظيمه وإجلاله، أيضاً فاسمه عن الاقتران باسم المفعول، نحو قوله تعالى: " قُتِلَ الْخِرَاصُونَ " (٢)							
١٣-	من أغراض حذف الفاعل حقارتهم وناءته، نحو: " كُنِسَ السُّوقُ " (٣)							
١٤-	من أغراض حذف الفاعل الخوف منه، نحو قولك: " غَضِبَ مَالٌ " إذا غَضِبَهُ ظَالِمٌ تَخْشَى مِنْهُ (٤)							
١٥-	من أغراض حذف الفاعل الخوف عليه، نحو: " شَتِمَ الْأَمِيرُ " تحذنه خوفاً عليه من العقاب (٥)							

- همع الهوامع ١ / ١٦١، شرح الأشموني ١ / ١٨٠، حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ١٦٧  
 شرح المفصل ٧٠ / ٧، همع ١ / ١٦١  
 المصدران السابقان والصفحات نفسها .  
 همع ١ / ١٦١، شرح الأشموني ١ / ١٨٠ .  
 المصدران السابقان والصفحات نفسها .

الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٦	من أغراض حذف الفاعل الإبهامُ على السامع كقولك " تصدق على مسكين " وأنت تعلم المتصِّق (١)							
١٧	من أغراض حذف الفاعل أن لا يتعلق بذكره غرض نحو قوله تعالى : " وإذا حييتم بتحيةة فحيوا بأحسن منها "							x
١٨	من أغراض حذف الفاعل تصحيح النظم كقول الشاعر : عَلِقْتَهَا عَرَضًا وَعَلِقْتَ رَجُلًا غَيْرِي وَعَلِقْتُ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ							x
١٩	من أغراض حذف الفاعل إصلاح السجع ، كقولهم : " من طابت سريرته حمدت سيرته " .							
٢٠	علاقة الفعل المبني للمجهول بالنائب الذي أصله مفعول به علاقة إسناد حقيقي .	x	x	x	x			x
٢١	علاقة الفعل المبني للمجهول بالنائب الذي ليس أصله مفعولاً به علاقة إسناد مجازي ، نحو " سير فرسخان " .	x	x	x	x			



الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٢٢-	علّة إقامة المفعول به مقام الفاعل بعد حذفه أن الفعل حديثاً لا بدّ له من متحدّث عنه		x	x			x	
٢٣-	يقام المفعول به مقام الفاعل وهو ضدهُ في المعنى حملاً على " مات زيد " فكما أن زيدا هنا فاعلٌ ولم يفعل الموت بنفسه فكذلك المفعول هناك نائب فاعل .						x	
٢٤-	علّة رفع النائب إسناد الفعل إليه وتفرغه له .						x	
٢٥-	الفعل المبني للمجهول فرعٌ من الفعل المبني للمعلوم (١) ، وهذا مذهب البصريين وجمهور النحاة .	x	x	x	x	x	x	x
٢٦-	الفعل المبني للمجهول فعلٌ أصيلٌ غير محولٍ عن شيء (٢) ، وهذا من ذهب الكوفيين .							
٢٧-	دليل الفرعية عن البصريين ترك الإدغام في ( سوير ) وترك الإبدال في ( ووري ) .							

(١) استدل على هذه القاعدة لدى سيويه والمبرد من الأمثلة لا من صريح

القول .

(٢) شرح التصريح ١/ ٢٩٦ .

(٣) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٢٨	دليل الأصاله عند الكوفيين وجود أفعال سُمعت مبنية للمجهول ولم يُسمع بأصلها المبني للمعلوم، نحو "جَنَّ وُسِّلَ" (١).							
٢٩	أمثال "جَنَّ وُسِّلَ" لها أصل مبني للمعلوم وهو جَنَّتَهُ وَسَلَّتَهُ، ولكنه أصل غير مستعمل، كما أن "يَذَرُ وَيَدَعُ" لها ماضٍ إلا أنه غير مستعمل (٢).							
٣٠	القاعدة العامة لصوغ الفعل الماضي الضمني الصحيح هي ضم (٣) أوله وكسرها قبل آخره لفظاً نحو: ضَرِبَ، أَكْرَمَ.	x	x	x	x	x	x	x
٣١	القاعدة العامة لصوغ الفعل الماضي المنعثل والمضعف هي ضم أوله وكسرها قبل آخره تقديراً، نحو: قِيلَ، شُدَّ.	x	x	x	x	x	x	x

(١) شرح التصريح ١/٢٩٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٨.

(٣) هذه القاعدة والقواعد الثلاث بعدها استنتجت من الأمثلة وليس من صريح العبارة وقد ذكرها ابن مالك في تسهيل الفوائد صراحة انظر

الرتب	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٣٢	القاعدة العامة لصوغ الفعل المضارع الصحيح هي ضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً ، نحو: <b>يَضْرِبُ</b> ، <b>يُسْتَحْسِنُ</b> .	x	x	x	x	x	x	x
٣٣	القاعدة العامة لصوغ الفعل المضارع المعتل والمضعف هي ضم أوله وفتح ما قبل آخره تقديراً نحو: <b>يُبَاعُ</b> ، <b>يُضَارَّ</b>	x	x	x	x	x	x	x
٣٤	علة بناء الماضي الثلاثي على صيغة (فَعِلَ) أنهم أرادوا أن يكون على وزن لا تشاركه فيه الاسماء حتى لا يلتبس بها .						x	
٣٥	علة العلة : أنهم اختاروا وزن (فَعِلَ) دون وزن (فَعَلَ) - وهو وزن لا نظير له في الاسماء أيضاً - أن الوزن الأول أخف في النطق من الثاني . (١)							
٣٦	علة ضم أول الفعل أن في الضم دلالة على الفاعل المحذوف لأنه من علاماته .						x	

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٣٧-	إذا كان الفعل أوله همزة وصل ، فيضم أوله (١) وثالثه ، ويكسر ما قبل آخره ، نحو : انتقد ، واستخرج .			x		x		x
٣٨-	علة ضم الحرف الثالث في الذي أوله همزة وصل هي خوف اللبس بصيغة الأمر منه عند الوقف عليه والاتصال بما قبله ، نحو : الاستخرج (٢).							
٣٩-	إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء مزيدة ، يضم أوله وثانيه ويكسر ما قبل آخره ، نحو : تعلم تدخر .		x			x		x
٤٠-	علة ضم الحرف الثاني خشية اللبس بمضارع المبنى للمعلوم المسند إلى ضمير المخاطب في حال الوقف ، نحو : أنت تعلم (٢).							
٤١-	يجوز تسكين عين الثلاثي الصحيح ، نحو قول الشاعر : " لو عَصْرَ منه البانُ والمسكُ انعصر " وهي لغة تميم وتغلب ويكر بن وائل (٣).	x						x

(١) لم يصرح به من السبعة سوى ابن هشام ، أما الآخرون فقد استخرجت القاعدة من أمثلتهما .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٥١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٥٨ .

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٤٢	علة شكين عين الثلاثي كراهية الاستئصال ه فالعرب تكره الكسرة بعد النضمة (١) ه	×						
٤٣	يجوز تسكين عين الثلاثي وكسره فانه نحو: ضرب، قتل (٢) .							
٤٤	يجوز كسره فاء الثلاثي مع كسوعينه إذا كانت العين حرفاً حلقياً نحو "عهد" (٣) .							
٤٥	يبيّن الثلاثي الأجوف للمجهول بكسره فائه وقلب عينه ياءً نحو: قيل ه بيع ه وهذه لغة قريش أشهر اللغات وأجودها (٤) .	×	×	×	×	×	×	×
٤٦	تفسير كسر الفاء في (قيل) أن أصلها (قول)، فا ستقلت كسرة العين فنقلت إلى الفاء بعد حذف حركتها فصارت (قول) فوقعت السواو ساكنة بعد كسر فقلت ياءً (٥) .			×			×	
٤٧	تنسير كسر الفاء في (بيع) أن أصلها (بيع) فاستقلت الكسرة على العين فنقلت إلى الفاء فصارت (بيع) (٥) .			×			×	

(١) الكتاب ٢ / ٢٥٨

(٢) ابن جني في المحتسب ١ / ٣٤٦ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ .

(٤) الكتاب ٢ / ٤٠ .

(٥) المنصف ١ / ٢٥١ ه شرح الكافية ٢ / ٢٥١ .

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نصر القاعدة	
x	x	x	x			x	يجوز إشمامُ فاءِ الثلاثي الأجوْف	٤٨
	x						علة الإشمام في (قيل) الأيدانُ بأنَّ أصلَ الفاءِ الضمُّ . (١)	٤٩
x	x	x	x			x	يجوز ضمُّ فاءِ الثلاثي الأجوْف المينسِ للمجهول ، نحو : قَوْلُ بُوْعٍ ، حَوْكٌ . وشاهدُهُ قَوْلُ الشاعرِ : ليتَ وهل يَنْفَعُ شيئاً لَيْتَ ليتَ شيئاً بُوْعٌ فَاشْتَرَيْتَ وهي لغة قليلة لَفَقَعَسَ ، وَبُيِّرَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ تفسير الضم في (قَوْلُ بُوْعٍ) أَنَّ أَصْلَهُمَا (قَوْلُ ، بُوْعٍ) فَاسْتَنْقَلَتِ الْكَسْرُ عَلَى الْعَيْنِ فِيحْدَفَتْ فَصَارَتْ (قَوْلُ) قَوْلُهُ ، وَصَارَتْ (بُوْعٍ) ، فَوَقَعَتْ الْيَاءُ سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمِّ فَقَلْبَتْ وَأَوَّ (بُوْعٍ) إذا اعْتَلَّتْ عَيْنٌ (افْتَعَلَ أَوْ انْفَعَلَ) لِيُكْسَرَ الحرفُ الَّذِي قَبْلَ الْعَيْنِ نَحْوُ : اخْتِيرَ ، انْقِيدَ .	٥٠
	x						تفسير الضم في (قَوْلُ بُوْعٍ) أَنَّ أَصْلَهُمَا (قَوْلُ ، بُوْعٍ) فَاسْتَنْقَلَتِ الْكَسْرُ عَلَى الْعَيْنِ فِيحْدَفَتْ فَصَارَتْ (قَوْلُ) قَوْلُهُ ، وَصَارَتْ (بُوْعٍ) ، فَوَقَعَتْ الْيَاءُ سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمِّ فَقَلْبَتْ وَأَوَّ (بُوْعٍ) إذا اعْتَلَّتْ عَيْنٌ (افْتَعَلَ أَوْ انْفَعَلَ) لِيُكْسَرَ الحرفُ الَّذِي قَبْلَ الْعَيْنِ نَحْوُ : اخْتِيرَ ، انْقِيدَ .	٥١
x	x						الحرفُ الَّذِي قَبْلَ الْعَيْنِ نَحْوُ : اخْتِيرَ ، انْقِيدَ .	٥٢
							تَكْسِيرُ هَمْزَةٍ (اخْتِيرَ ، انْقِيدَ) اتِّبَاعًا لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ الْعَيْنِ (٣)	٥٣

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ .

(٢) الممتع ٢ / ٤٥٢ ، والمنصف ١ / ٢٥٠ .

(٣) ماشية الصبان ٢ / ٦٤ ، تتبع حركة همزة الوصل حركة الحرف الثالث ، فان ضم ضمت نحو : اسْتَخْرِجْ ، وَإِنْ كَسِرَ كَسِرَتْ وَإِنْ أَشْمَ أَشْمَتْ ..

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٥٤ -	يجوز إشماء ما قبل العين في اختيـر وانقيـد .					x		x
٥٥ -	يجوز ضم ما قبل العين في اختير وانقيد، فنقول: اختور وانقود (١) .					x		x
٥٦ -	إذا بُني وزن ( أفعل أو استفعل ) المعتل العين للمجهول فلا يجوز في الحرف الذي قبل العين إلا الكسر دون الضم والإشمام . نحو : أقيم ، استقيم .					x		
٥٧ -	علة وجوب كسر ما قبل العين في الأقيم واستقيم أنه ساكن في الأصل (أقيم استقيم) . فوجب نقل الكسرة إليه دون حذفها بخلاف الثلاثي الأجوف الذي أصل حركة فائيه الضم (٢) .							
٥٨ -	جاز الكسور والإشمام والضم في ما قبل عين صيغة (انفعل أو اقتعل) المعتلة قياساً على جوازها في فاء الثلاثي الأجوف (٣) .							

(١) ادعى ابن عذرة امتناع الضم هذا ، انظر أوضح المسالك / ١ / ٣٨٥ .

(٢) شرح الكافية / ٢ / ٢٥٢ .

(٣) ألفية ابن مالك / ١٨ ، المنصف / ١ / ٢٩٥ .

الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٥٩ -	إذا أُسندَ الثلاثي الأَجوف المَبني للمجهول إلى ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائبات يجوز في فائه الكسر نحو: بَعْتُ، خِفْتُ، هَبَّنَ، قَدَّتْ (١) .							x
٦٠ -	إذا أُسندَ الثلاثي الأَجوف المَبني للمجهول لضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائبات لم يجز في فائه سوى الضم أو الإشمام إذا كان يائياً، نحو: بُعْتُ، أصلها باعني عمرو .							x
٦١ -	إذا أُسندَ الثلاثي المَبني للمجهول إلى ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائبات وكان واوياً لم يجز في فائه غير الكسر أو الإشمام، نحو: عَقْتُ، وأصلها عاقني من كذا .							
٦٢ -	عِلَّةُ وجوبِ ضَمِّ فاءِ اليائي أو إِشمامه ووجوب كسْرِ فاءِ الواوي أو إِشمامه أنهم احتسروا من التباسها بالمَبني للمعلوم المسندِ إلى ضمير الفاعل .							x
٦٣ -	لم يلتفت سيبويه للإلباس وأجاز الوجوه الثلاثة: الكسر، أو الضم أو الإشمام، لحصوله في نحو: مُخْتَارٌ وَتَضَارٌّ .							x



الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٦٤ -	إذا أُسَدَّتْ (اختير وانقيد) إلى ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائبات يجوز فيما قبل العين الكسوة والإشمام، والضم نحو: (اخْتَرْتُ، اخْتَرْتُهُ، اخْتَرْتُ) (انْقَدْتُ، انْقَدْتُ، انْقَدْتُ) (١).							
٦٥ -	لا تلتبس صيغة (اخترت وانقدت) المبنية للمجهول بصيغة المبني للمعلوم، لأن صيغة المعلوم بالفتح نحو: اخترت، انقدت (٢).							
٦٦ -	تصح عين المبني للمجهول في مثل: سَوِّرَ عَوْرُونَ، تَسْوِيرٌ، تَعْوُونَ (٣).							
٦٧ -	يضم فاء المضعف الثلاثي عند بناءه للمجهول ويكسر ما قبل آخره تقديراً، نحو: (٤) وهي أجود اللغات وأكثرها.	x						x
٦٨ -	يجوز في فاء المضعف الإشمام (٥).	x						x

(١) الممتع ٢/ ٤٧٥.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٤٧٨.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	الرقم
x						x	تُشَمُّ الفَاءُ المضمومةُ حركةَ الكسرة لِيُعْلَمَ أَنَّ بعدَ الراءِ في (رَدُّ) كسرةٌ قد ذهبتْ.	٦٩ -
x						x	يجوزُ في فاءِ المضعفِ الكسرةُ نحو: رَدُّه وبها قراءةٌ "لورِدُوا لِعَادُوا".	٧٠ -
x						x	كُسِرَتْ الفَاءُ من (رَدُّ) حملاً على (قِيلُوْبَيْعِ)	٧١ -
x							يجبُ ضمُّ الفاءِ في (رَدُّ) عندَ الجمهورِ	٧٢ -
							يجوزُ همزُ واوِ الثلاثيِّ المثالِ نحو "وَعَدُ" تقول "أَعَدُّ" وعليه قوله تعالى: "وَإِذَا الرَّسُلُ أَقْتَسَمَتْ" (١).	٧٣ -
							تُقَلِّبُ لَامُ الفِعْلِ الناقِصِ ياءً إِذَا بَنِي للمجهولِ، نحو: دُعِيَ، رُبِّي، اسْتُدْعِيَ (٢)	٧٤ -
							يجوزُ تسكينُ عينِ الناقِصِ في لهجةِ تميم والشاهد:	٧٥ -
							تَهَزَأُ مِنِّي أَخْتُ آلِ طَيْسَلَةَ قَالَتْ أَرَأَيْتَ دِ الْفَاءِ قَدْ دُنِّي لَهُ	

(١) المنصف ١ / ٢١٤ .

(٢) الممتع ٤ / ٥٤٠ ، الكتاب ٢ / ٢٣٠ .

الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٧٦-	إذا بُني مضارع (أفعل) للمجهول تُحذف الهَمْزةُ نحو: أَكْرَمَ يَكْرِمُ يَكْرَمُ (١)	x						
٧٧-	عِلَّةُ حَذْفِ هَمْزَةِ (يَكْرِمُ) التَّنْقِيلُ، وَهُوَ تَسْوِيلُ الْخَلِيلِ (٢)	x						
٧٨-	عِلَّةُ ضَمِّ الْأَوَّلِ فِي الْمَضَارِعِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ضَمِّ الْأَوَّلِ فِي الْمَاضِي (٣)							
٧٩-	عِلَّةُ فَتْحِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ دُونَ الضَّمِّ أَوْ الْكَسْرِ أَنْ تَنْتَدِلَ ضَمَّةٌ أَوَّلُهُ بِالْفَتْحَةِ فِي الْمَضَارِعِ الَّتِي هِيَ أَسْقَلُ مِنَ الْمَاضِي (٤)							
٨٠-	يُضَمُّ أَوَّلُ الْمَضَارِعِ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ وَتَقْلِبُ عَيْنُهُ أَلْفًا، نَحْوُ: يُقَامُ، يَسْتَفَادُ	x	x	x	x	x	x	x
٨١-	تَفْسِيرُ قَلْبِ عَيْنِ الْمَضَارِعِ أَلْفًا أَنَّ الْأَصْلَ فِي (يُقَامُ) هُوَ (يَقُومُ) فَتَقْلِبُ فَتَحَةَ الْعَيْنِ إِلَى الْحَرْفِ قَبْلَهَا (يَقُومُ) فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا (٥)							
٨٢-	يُبْنَى الْمَجْهُولُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي وَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ مِنَ اللَّازِمِ			x	x			

(١) الكتاب ٢ / ٢٣٠ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٢٥٣ .

الرقم	نوع القاموس	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٨٢ -	يجوز بناؤه من اللازم مطلقاً	X						
٨٤ -	يجوز بناؤه من اللازم إذا اتصل به ظرف	X	X	X	X	X	X	X
٨٥ -	يجوز بناؤه من اللازم إذا اتصل به جار ومجرور	X	X	X	X	X	X	X
٨٦ -	يجوز بناؤه من اللازم إذا اتصل بمصدر	X	X	X	X	X	X	X
٨٧ -	لا يبنى الفعل للمجهول إلا إذا كان متصرفاً فلا يجوز بناء الجامد كعسى ونعم (١)							
٨٨ -	لا يبنى فعل الأمر للمجهول (٢)							
٨٩ -	يجوز بناء وزن (فعل) للمجهول إذا اتصل به ظرف أو جار ومجرور نحو: "ظرف في هذا المكان" (٣)							
٩٠ -	لا يجوز بناء (كان) وأخواتها للمجهول			X				
٩١ -	علة منع بناء (كان) للمجهول أن مرفوعها ليس فاعلاً على الحقيقة ومنصوبها ليس منفعولاً على الصحة فهما مبتدأ وخبر، وإلى الشيء الواحد أقرب			X				
٩٢ -	يمنع بناء (كان) للمجهول لفساد المعنى، ولأنه يقتضي إخباراً عن غير مذكور ولا مقدّر (٤)							

(١) المقرَّب / ١ / ٧٩٠

(٢) حاشية السجاعي على القطر ٢ / ٥٣٠

(٣) المنصف / ١ / ٢١٢

(٤) شرح الأسموني / ١ / ١٨٦

الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٩٣-	يجوز بناه (كان) للمجهول (١) وهو مذهب الكسائي والفراء وابن عصفور.							
٩٤-	بناء الفعل للمجهول تقيضاً نقله بالهمزة أو بالتضعيف أو بحرف الجر لأنّ بناءه للمجهول ينقص من المفعولات واحداً ، ونقله بالهمزة أو بالتضعيف يجمّل الفاعل مفعولاً فيزيد في المفعولات واحداً .	x		x			x	
٩٥-	النائب عن الفاعل مفعولٌ به في المعنى وهو الأصل في النيابة .	x	x	x	x		x	x
٩٦-	لا ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده وهو مذهب البصريين والجمهور .		x	x		x		
٩٧-	يجوز أن ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده ، وذهب إلى ذلك الكوفيون مستدلين بقراءة أبي جعفر الجزي قوماً بما كانوا يكسبون .	x						
٩٨-	يجوز أن ينوب عن الفاعل غير المفعول به شرط أن يتقدم على المفعول ، نحو قول الشاعر : "لم يعن بالعليا إلا سيّداً" وهو مذهب الأخفش علي بن سليمان .							

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٩٩ -	إِذَا فُقدَ المَفْعولُ بهِ واشتملتَ الجملةُ على مصدرٍ وظرفٍ ومجرورٍ ، صالحةٍ للنَّيابةِ عن الفاعلِ ، فيجوزُ أنْ يَنوبَ عن الفاعلِ أيُّ واحدٍ من هذهِ الثلاثةِ بلا أولويةٍ ، نحو: اسْتخَفَّ بَنِيدي اسْتخفافاً شديداً يومَ الجمعةِ أَمامَ الأميرِ .				x	x	x	
١٠٠ -	حَكَمَ ابنُ جَنِّيٍّ على إنبابةِ غيرِ المفعولِ بهِ مع وجودِهِ بالشذوذِ والضرورةِ (١) .							
١٠١ -	تَأوَّلَ البصريونُ شواهدَ الكوفيينَ بحيثِ يخلو الفعلُ من مفعولٍ بهِ فيحسُنُ عندئذِ إقامةُ غيرهِ مقامَ الفاعلِ ، من ذلكِ تأويلهم قولَ الشاعرِ : فلو ولدتُ فقيرةً جروَ كلبٍ لَسَبَّ بِذلكِ الجروِ للكلابِ فالكلابُ منصوبةٌ بولدتُ ، ونُصِبَ (جرو كلب) على النداءِ ، وحينئذِ يخلو الفعلُ (سَبَّ) من المفعولِ ، ويحسُنُ إقامةُ المصدرِ مقامَ الفاعلِ ، ويكونُ التقديرُ "فلو ولدتُ فقيرةً الكلابُ يا جرو كلب لَسَبَّ السَّبُّ بِذلكِ الجروِ" (٢)							

(١) شرح المفضل ١ / ٧٥ .

(٢) المصدر السابق ٧ / ٥٧ .

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٠٢-	إذا فقد المفعول به واجتمع مصدر وظرف وجار ومجرور صالحة للنيابة فيرجح إقامة المصدر مقام الفاعل، ورجحة ابن عصفور مستدلاً بقوله تعالى " فإذا نفع في الصور نفخة" (١) .			x				
١٠٣-	ورجح إقامة المجرور (٢) .						x	
١٠٤-	ورجح أبو حيان إقامة ظرف المكان لأن دلالة الفعل عليه دلالة لزوم، كدلالاته على المفعول، فهو به أشبه (٣) .							
١٠٥-	ينوب عن الفاعل من هذه الثلاثة إذا اجتمعت ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه وتخصيص الفعل به، وهو مذهب الرضي (٤) .							
٢٠-	ينوب المصدر المختص عن الفاعل .	x	x	x	x	x	x	x
١٠٧-	علة جواز نيابة المصدر أنه جعل مفعولاً على التوسع			x			x	

(١) المقرب ١/٨١ .

(٢) شح التصريح ١/٢٩١ . رجحة ابن معطي أيضاً .

(٣) الهمع ١/١٦٣ .

(٤) شح الكافية ١/٧٦ .

الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٠٨-	علة جواز نيابة المصدر أنه نقلُ من المصدرية إلى الاسمية						x	
١٠٩-	لا يجوز انابة المصدر غير المتصرف نحو : معاذ الله وسبحان الله ، لملازمتها التصبعلى المصدرية (١) .							
١١٠-	لا يجوز انابة المصدر غير المختص ، نحو : سير سيرة ، لعدم الفائدة .	x	x	x				
١١١-	يجوز انابة المصدر المختص بصفة محذوفة لكنها مرادة ، نحو : ضرب ضرب ، أي ضرب شديد .	x						
١١٢-	لا يجوز انابة صفة المصدر عن الفاعل فلا يقال : سير حديث .	x						
١١٣-	يجوز انابة صفة المصدر عن الفاعل ، وهو مذهب الكوفيين (٢) .							

(١) شرح المفصل ٧/ ٢٣ . وشرح التصريح ١/ ٢٨٩ .

(٢) الهمع ١/ ١٦٣ .



٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نصر القاعدة	الرقم
x					x	x	يجوز إنبابة ضمير المصدر المفهوم من الفعل شرط أن يكون مفعولاً مختصاً بلام المفعول نحو قولك : قد فُتِدَ ، أي العقود المفعول أو المتوقع ، وعليه خرجوا قول الشاعر : وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوك وإن يكشف غرامك تدرب أي يعتلل هو أي الاعتلال المفعول (١) .	١١٤-
							يجوز إنبابة ضمير المصدر المصم المفهوم من الفعل مطلقاً نحو (جلس) أي هو ، أي جلوس . وهو مذهب هشام والكساني (٢) .	١١٥-
x							لا يجوز إنبابة ضمير المصدر المصم بلا شروط لأنه يمتنع إنبابة المصدر المذكور نحو "سير سير" فإنابة ضميره أحق بالمنع لأن الضمير أكثر إنباباً من الظاهر .	١١٦-
							يجوز إقامة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل نحو : تمت فاستحسن ، أي قيام (٣) .	١١٧-

(١) انظر التخريج في شرح التصريح ٢٨٩/١ ، وشرح الأشموني ١٨٢/١ .

(٢) حاشية الصبان ٦٤/٢ .

(٣) الهمع ١٦٣/١ .

الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١١٨	ينوب الظرف عن الفاعل شرط أن يكون منصرفاً نحوه صيمَ رمضان • ومختصاً نحو: جلسَ مكانَ "حسن" •	x	x	x			x	x
١١٩	فسرا بن الأثيري (التصرفية) نقلُ الظرف من الذارفية المتضمنة معنى حرف الجر إلى الفاعلية ، وهي لا تتضمن حرف الجر ، فلوم يُنقلُ الظرفُ لظلال متعلقاً بالفعل المبني للمجهول مع تضمنه حرفه الجر وهو غير جائز •						x	
١٢٠	لا تقوم الظروف غير المتصرفة مقام الفاعل من مثل (عند ، دون ، إذا ، عوض ، سحر بين) لملازمتها الذارفية ، فمنعوا أن نعرب (دونها) فائبا عن الفاعل في قول الشاعر : فيا لك من ذي حاجة حيل دونها وما كلُّ ما يهوى امرؤ هو نائله							x
١٢١	لا تقوم الظروف غير المُقيدة (المختصة) مثل : (مكان وزمان) عن الفاعل •							x
١٢٢	يجوز إقامة الظروف مقام الفاعل إذا جعلتها مفعولات على السعة ، نحو : اختلف به شهران ومضي به فرسخان •	x	x	x				

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٢٣-	يجوز أن ينوب الظرفُ غيرُ المتصرفِ عن الفاعل نحو "وحيلَ بينهم" ويكونُ في محلِّ رفعٍ على النيابة وهو مذهُسب الكوفيين والأخفش (١).							
١٢٤-	يجوز حذفُ الصفةِ المخصصة للظرفِ النائبِ عن الفاعل مع إرادتها ، نحو : سير عليه ليلٌ ، أي طویلٌ .	x	x					
١٢٥-	يجوزُ إنابةُ ظرفِ المكانِ المنويِّ في قولك "سير عليه فرسخاً" أي (سير عليه الطريق) فحذفُ لعلمِ المخاطبِ به .	x	x	x				
١٢٦-	لا يجوزُ إنابةُ الظرفِ المنويِّ (٢).							
١٢٧-	لا يجوزُ نيابةُ صفةِ الظرفِ عن الفاعل (٣).	x						
١٢٨-	يجوزُ نيابةُ صفةِ الظرفِ عن الفاعل : فنقول سيرَ طویلٌ ، أي سيرَ ليلٌ طویلٌ وهو مذهُسبُ الكوفيين والأخفش (٤).							

(١) الهمع ١/١٦٣ ، شرح الأشموني ١/١٨٢ .

(٢) الهمع ١/١٦٣ .

(٣) الكتاب ١/١٦١ .

(٤) الهمع ١/١٦٣ ، شرح الأشموني ١/١٨٤ .

الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٢٩	ينوب المجرور بحرف جر زائد عن الفاعل ، نحو : " ما ضَرَبَ مِنْ أَحَدٍ " وقوله تعالى : " ان يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ " .	x	x	x	x			
١٣٠	ينوب المجرور بحرف جرٍّ أصلي عن الفاعل نحو : مُرَبِّهِدٍ .	x	x	x	x	x	x	x
١٣١	النائب عن الفاعل المجرور وحده . وهو قول البصريين (١) .	x	x	x	x			x
١٣٢	النائب عن الفاعل الجار والمجرور كلاهما (٢) .							
١٣٣	النائب عن الفاعل حرف الجرِّ وحده ، وهذا مذهب الفراء (٣) .							
١٣٤	يشترط في المجرور النائب عن الفاعل أن يكون مختصاً بوصفٍ أو إضافة أو غيره من ضمير الاختصاص ، نحو : سِيرَ بِأَبِيكَ ، سِيرَ بِزَيْدٍ ، سِيرَ بِرَجُلٍ حَسَنٍ (٤) .							
١٣٥	ألا يدلَّ حرفُ الجرِّ على تعليل ، كقول الفرزدق يُغْضِي حَيَاءً وَيَغْضِي مِنْ مَهَابِنِيَّةٍ فَلَا يَكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ (٥)							

- (١) وهذا مذهب ابن مالك ، انظر شرح بن عقيل ١ / ٥٠٨ .  
 (٢) حاشية الصبان ٢ / ٦٧ ، وحاشية الخصري ١ / ١٧٠ .  
 (٣) حاشية السجاعي على القطر ٢ / ٥٢ .  
 (٤) سنن الأشموني ١ / ١٨٢ .  
 (٥) حاشية الصبان ٢ / ٦٨ .

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
	فلا يجوز أن تنوب (مهاجته) عن الفاعل لأن (من) تفيدُ التعليل .							
١٣٦	علة منع نيابة المجرور بحرف جر للتعليل أنه يؤدي إلى ذهاب معنى التعليل (١)							
١٣٧	علة منع نيابة المجرور بحرف جر للتعليل أنه مبني على سؤالٍ مقدّر ، فكأنه من جملة أخرى (١) .							
١٣٨	علة منع انابة المجرور بحرف تعليل أنه ليس من ضروريات الفعل ، فلا يقال "جاء للسمن" إذ رَبَّ فَعَلَ يلا غرض (٢)							
١٣٩	يجوز أن ينوب المجرور بحرف تعليل عن الفاعل فيقال : (يُقَامُ لِإِجْلَالِ زَيْدٍ ، وَيَهْتَرُ مِنْ أَشْتِيَاقِهِ) وهذا مذهب الصبان (٣)							
١٤٠	يشترط في المجرور النائب عن الفاعل أن لا يلزمَ جازاً ، وجهاً واحداً في الاستعمال أي أن يكون متصرفاً فلا ينوب المجرور بمذً ومُنذُ لاختصاصهما بالزمن ، ولا (رَبَّ ) لاختصاصها بجر النكرات ، ولا نواو القسم لاختصاصها بالقسم ، ولا حروف الاستثناء (٤)							

(١) حاشية الصبان ٦٦/٢ .

(٢) شرح الكافية ٧٥/١ .

(٣) حاشية الصبان ٦٦/٢ .

(٤) شرح الأشموني ١٨٣/١ .

الرقم	نحو القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٤١	تمتنع نيابة المجرور بحرف جر أصلي عن الفاعل ، وهو مذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي ، وهم يقدرون النائب في نحو " مرزيسد " ضمير الصدر المفهوم من الفعل ( مر ) (١)							x
١٤٢	علة منع المجرور بحرف أصلي عند هؤلاء من النيابة عن الفاعل أنه لا يتبع على المحل فلا يقال : مرزيسد الظريف ، ولا ذهب الى زيد وعمرو ، برفع التابع فيهما (١)							x
١٤٣	وعلة أخرى أن المجرور قد يتقدم على عامله ، نحو : " كان عنه مسؤلاً " والفاعل لا يتقدم على عامله ، فنائبه كذلك ، إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل .							x
١٤٤	وعلة أخرى أنه - أي المجرور - إذا تقدم كان مبتدأ ، مثل : الزيت كيل (١)							x
١٤٥	وعلة أخرى أن الفعل لا يؤنث له ، نحو : مرزيسد (١)							x

(١) شرح التصريح / ٢٨٨ / ١ والهمع / ٢ / ١٦٣ .

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٤٦-	رَدَّ البصريون عِلَّةَ الاتِّباعِ على الضَّحَلِ بأنَّه إنَّما يُراعى مَحَلُّ يَظْهَرُ في الفِصيحِ من الكلامِ نحو: لَسْتَ بقاءً ولا قاعداً ، فيجوز في فِصيحِ الكلامِ أنْ تَحذفَ حرفَ الجِسرِ وتقول: لَسْتَ قائماً ، ولا يجوزُ في الفِصيحِ أنْ تقول: مُرزيدٌ ، بحذفِ الجارِّ ، وكذلك لَمْ يَجْزِ الاتِّباعُ على المَحَلِّ (١) .							×
١٤٧-	وَرَدَّتْ العِلَّةُ الثَّانِيَةُ بأنَّ (عَنَّهُ) في "كان عنه مَسئولاً" ، ليس هو النائب عن الفاعل ، وإنَّما النائبُ هو المَكْلَفُ المندلُولُ عليه بالمعنى ، والتقدير "مسئولاً هو أي المَكْلَفُ" (١)							×
١٤٨-	وَرَدَّوا العِلَّةَ الثَّالِثَةَ وهي أنَّه رأَى المجرور - إذا تَقَدَّمَ لم يكن مبتدأً لعدم التجرُّدِ من العوامل ، وقد أجازوا أنْ يَنوبَ (أحدٌ) في قولك: لَمْ يَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ ، مع أنه لا يجوز أنْ يتقدَّم بالكلِّية فلا يقال "مِنْ أَحَدٍ لَمْ يَضْرِبْ" (١) .							×

(١) انظر رد البصريين على العلل جميعها في شرح التصريح / ٢٨٨ وما بعدها ،

وشرح الاشموني / ١٨٣ .

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٤٩	أوردوا العلة الرابعة وهي منع إنباء المجرور لامتناع تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً ، بأن عدم تأنيث الفعل في مثل "مر بهند" لأن المجرور شغل بحرف الجر فنزل منزلة الفضلة ، فلم يؤنث الفعل له ، ولأنه نظير "كفى بالله شهيداً" ، "وكفى بهند" (١)							x
١٥٠	يجوز أن تقول "مر بزيد الفاضل" بالإلتباع على المحل عند ابن جني (٢) .							
١٥١	إذا اجتمع مفعولان في الجملة فإنباء المفعول الأول أجود وأحسن ، نحو : أعطيت زيدا درهماً عند بنائه للمجهول نقول : أعطى زيد درهماً .	x	x	x	x	x		
١٥٢	يجوز أن ينوب المفعول الثاني ، فنقول : أعطى زيداً درهماً ، وهو مجاز .			x	x	x		
١٥٣	إنباء المفعول به الثاني في باب (أعطى وظن) مشروط بعدم الإلباس ، أما إذا ألبس فلا يجوز أن تُتَّيَّبَ الثاني من قولك :				x		x	x

(١) انظر رد البصريين على العلل جميعها في شرح التصريح ٢٨٨ / ١ وما بعدها

وشرح الأشموني ١٨٣ / ١ .

(٢) المصدران السابقان والصفحات نفسها .



الرقم	تصرف القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٥٤	عَلَّةُ إِجَازَةِ إِتَابَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ الثَّانِي فِي بَابِ (أَعْطَى) أَنَّهُمَا مُتَغَايِرَانِ هَايَ لَيْسَ أَصْلُهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبْرًا .					x		
١٥٥	عَلَّةُ تَرْجِيحِ إِتَابَةِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي بَابِ (أَعْطَى) أَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، فزَيْدٌ فِي قَوْلِكَ "أَعْطَى زَيْدٌ دِرْهَمًا" آخِذٌ وَالدِّرْهَمُ مَأْخُوذٌ (١) .							
١٥٦	لَا يَجُوزُ إِتَابَةُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ (أَعْطَى) إِذَا كَانَ نَكْرَةً وَالْأَوَّلُ مَعْرُوفَةً (٢) .							
١٥٧	عَلَّةُ مَنَعِ إِتَابَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي النُّكْرَةَ أَنَّ الْمَعْرُوفَةَ أَوْلَى بِالْإِسْنَادِ (٢) .							
١٥٨	يُحْسِنُ إِقَامَةَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي إِذَا كَانَ هُوَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَعْرُوفَتَيْنِ (٢) .							
١٥٩	يُمنَعُ إِتَابَةُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي إِذَا لَمْ يُعْتَقَدِ الْقَلْبُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ إِعْطَاءُ الْمَرْفُوعِ حَرَكَةَ الْمَنْصُوبِ ، وَالْمَنْصُوبِ حَرَكَةَ الْمَرْفُوعِ (٣) .							

(١) المفصل ٢٥٩ .

(٢) شرح التصريح ٢٩٢ / ١ ، والهمع ١٦٢ / ١ .

(٣) شرح التصريح ٢٩٢ / ١ .

الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٦٠	يُمْتَنَعُ اِنَابَةُ المَفْعُولِ بِهِ الثَّانِي فِي سَبَابِ (اِخْتَارَ) وَوَرَدَ السَّمَاعُ بِاِنَابَةِ الْاَوَّلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :							
	" وَمِنَا الَّذِي اخْتَبِرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً " (١)							
١٦١	يَجُوزُ اِنَابَةُ المَفْعُولِ الثَّانِي فِي سَبَابِ "اِخْتَارَ" ، نَحْوِ اخْتَبِرَ الرَّجَالَ زَيْدًا (٢) .							
١٦٢	لَا يَجُوزُ اِنَابَةُ المَفْعُولِ بِهِ الثَّانِي فِي سَبَابِ (ظَنَّ) ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الْمُوَافِقُ لِلسَّمَاعِ (٣) .							
١٦٣	يَجُوزُ اِنَابَةُ المَفْعُولِ الثَّانِي فِي سَبَابِ (ظَنَّ) إِذَا امِنَ اللَّيْسُ ، نَحْوُ : ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ " ظَنَّ زَيْدًا أَبوك " إِذَا كَانَ اصْلُهَا " ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبَاكَ " لِأَنَّ زَيْدًا مَعْلُومٌ وَالْاِبْوَةُ مَظْنُونَةٌ ، فَلَوْ أُقِيمَ الثَّانِي لِانْعِكَاسِ الْمَعْنَى وَأَصْبَحَتِ الْاِبْوَةُ مَعْلُومَةً ، وَزَيْدٌ مَظْنُونًا .						x	
١٦٤	لَا يَجُوزُ اِنَابَةُ الثَّانِي إِذَا كَانَ نَكْرَةً ، وَالْاَوَّلُ مَعْرُوفًا ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْاِخْبَارِ عَنِ النِّكَرَةِ بِالمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ مَرْفُوضٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (٤) .							

- (١) الهمع ١ / ١٦٢ .  
 (٢) المصدر السابق والأشباه والنقائير ٢ / ١٥٧ .  
 (٣) شرح التصريح ١ / ٢٩٢ .  
 (٤) المصدر السابق والصفحة نفسها .

الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٦٥-	لا يجوز اِنابةُ الثاني في باب (ظَنَّ) لانه قد يكون جملةً "ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ" والفاعل لا يكون جملةً فكذلك ما قام مقامه							
١٦٦-	يمنع اِنابةُ المفعول الثالث، وهو المشهور الموافق للسمع *					x		x
١٦٧-	يجوز اِنابةُ المفعول الثالث إذا أمن اللبس نحو، أعلمُ زيداً كبشيكَ سمينٌ" (٢) * لكن السماع لم يأت بغير اِنابة الأول كقول الشاعر: "نبئتُ عمراً غيرَ شاكرٍ نعمتي والكفرُ مخبئٌ لنفسِ المنعمِ"			x				
١٦٨-	لا يجوز أن ينوب خبر (كان) أو إحدى أخواتها عن الفاعل *							
١٦٩-	علةٌ منع خبر (كان) من النيابة عن الفاعل أنه ليس مفعولاً على الصحة واسمها ليس فاعلاً بالحقيقة، فهما مبتدأ وخبر *			x				
١٧٠-	علةٌ منع اِنابةُ خبر (كان) عن الفاعل انه يستلزم اخباراً عن غير مذكور ولا مقدر، لأن اسم (كان) عند حذفه يكون منوباً مقدرًا، أما الفاعل المحذوف من جملة الفعل المبني للمجهول فهو غير منوي ولا مقدر (٣) *							

(١) شرح المفصل ٧ / ٧٢ \*

(٢) شرح الأشموني ١ / ١٨٥، وشرح الكافية ١ / ٧٥، والهمع ١ / ١٦١ \*

(٣) شرح الأشموني ١ / ١٨٤ \*

الرقم	نحو القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٧١	علة من اناة خير (كان) عن الناعل أنه راسمها أصلهما مبتدأ وخبر ، فهما ليسا متغايرين كالفاعل والمفعول ، وأقرب إلى أن يكونا كالشيء الواحد .			x				
١٧٢	يجوز أن ينوب خبر (كان) عن الناعل في حالة كونه منرداً ، نحو : كين قائم وهو مذهب الفراء (١) .							
١٧٣	يجوز أن ينوب خبر (كان) عن الفاعل في حالة كونه جملةً نحو : كين يقوم ، قال به الفراء والكسائي (١) .							
١٧٤	يجوز أن يُقام الذarf أو الجار والمجرور إذا عملت ليهما كان ، وذلك بعد حذف اسمها وخبرها ، نحو : كين في الدار ، وهو مذهب ابن عصفور (٢) .							
١٧٥	لا يجوز أن ينوب خبر (كان) واخواتها عن الفاعل .							

(١) السجاعي على شرح القشوري ٢/ ٥٣ . ٥ وتسهيل الفوائد ٧٧ .

(٢) المقرب ١/ ٧٩ .

الرقم	نمر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٧٦	يجوز أن ينوب خبر (كان) وأخواتها عن الفاعل فنقول: جَعَلَ يَفْعَلُ ، في (جَسَلَ زيدٌ يَفْعَلُ) وهذا مذهب الكسائي والقراء (١).							
١٧٧	لا ينوب المفعول لأجله المنصوب عن الفاعل نحو: جِئْتُكَ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ .			×		×	×	
١٧٨	يمنع إنبابة المفعول لأجله المنصوب لأنه يدل على سبب حدوث الفعل فإذا أُتِمَّ مقام الفاعل زال معنى السبب .			×				
١٧٩	لا ينوب التمييز عن الفاعل ، وهو القول المشهور وعليه جمهور النحاة .			×				
١٨٠	علة منع إنبابة التمييز عن الفاعل أنه نكرة ، وأن ما ينوب عن الفاعل يضر كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة .			×				
١٨١	يجوز أن ينوب التمييز عن الفاعل ، فنقول طيبت نفسه زيدٌ ، والأصل "طاب زيدٌ نفسه" (٢)							

(١) السجاعي على شرح القطر ٥٣ / ٢ .

(٢) الموني في النحو الكوفي ٢١ .

الرقم	نصر القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٨٢	عِلَّةُ جَوَازِ إِنْابَةِ التَّمْيِيزِ نِي " هَيْبَتٌ نَفْسُ زَيْدٍ " أَنَّهُ فَاعِلٌ " نِي الْمَعْنَى ، فَقَوْلُكَ " طَابَ زَيْدٌ " نَفْسًا " نِي مَعْنَى " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " (١) .							
١٨٣	لا يجوز أن تنوب الحال عن الفاعل في قولك " سير بزيد قائما " بانابة " قائم " عن الناعل .			x			x	
١٨٤	عِلَّةُ مَنعِ إِنْابَةِ الْحَالِ أَنَّهَا نَكْرَةٌ ، وَالنَّاعِلُ وَنَائِبُهُ يُضْمَرَانِ وَالْمُضْمَرُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً .			x				
١٨٥	علة منع الحال من النيابة عن الفاعل أنها مبنية على سؤالٍ مُقَدَّرٍ .			x				
١٨٦	لا يجوز أن ينوب المفعول معه عن الفاعل .					x		
١٨٧	علة منع إِنْابَةِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ أَنَّهُ يُنْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِالْوَاوِ (٢) .							
١٨٨	لا ينوب المستثنى عن الناعل (٣) .							
١٨٩	عِلَّةُ مَنعِ إِنْابَةِ الْمَسْتَثْنَى أَنَّهُ يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِأَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ (٣) .							
١٩٠	يجوز أن تنوب الجملة عن الفاعل لفظاً وذلك إذا كانت محكية نحو " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض " (٤) .							

(١) شرح الكافية / ١ / ٧٥ .

(٢) شرح المفصل / ٧ / ٧٢ .

(٣) حاشية الخضرى / ١ / ١٧٠ .

(٤) شرح شذور الذهب ١٦٨ وشرح الكافية / ١ / ٧٤ .

الرقم	نوع القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٩١	يجوز أن تنوب الجملة عن الفاعل إذا وقعت منصوباً لفعل قلبي معلق ، نحو : علم أقام بكر أم خالد (١) .							
١٩٢	لا يجوز إثابة الجملة عن الفاعل ، وهو أشهر الأقوال (٢) .							
١٩٣	علة منع إثابة الجملة أن نائب الفاعل يظهر ويضمرة ، والمضمرة لا يكون إلا معرفة ، والجملة لا يصح تعريفها (٣) .							
١٩٤	من أحكام النائب عن الفاعل أنه عمدة الجملة والمتحدث عنه	x	x	x	x	x	x	x
١٩٥	من أحكام النائب عن الفاعل أنه واجب التأخير عن فعله .							x
١٩٦	من أحكام النائب عن الفاعل أنه إذا تقدم أعرب مبتدأ (٤) .							
١٩٧	من أحكام النائب عن الفاعل أنه واجب الذكر فلا يجوز حذفه (٤) .							

(١) الهمع / ١ / ١٦٤ .

(٢) الهمع / ١ / ١٦٤ .

(٣) شرط ألا يكون مجروراً ، انظر حاشية الخطري / ١ / ١٦٧ وحاشية الصبان / ٢ / ٦١ .

(٤) الهمع / ١ / ١٦٢ .

الرقم	نحو القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٩٨	من أحكام النائب تأنيبه لتأنيث فعله (١)		×					×
١٩٩	من أحكام النائب استحقاقه الاتصال بفعله وبيروته كالجزم منه .							×
٢٠٠	من أحكام النائب عدم تعدده (٢) .							
	من أحكام النائب لغناؤه عن الخبر في نحو : أمضروب الزيدان (٣) .							
٢٠٢	من أحكام النائب تجريد فعله من علامته التثنية والجمع على ألا يكون مجروراً (٤) .							
٢٠٣	من أحكام النائب جواز تضامره ، نحو : أفلون مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم .	×	×	×				
٢٠٤	من أحكام النائب جواز تأخيره عن المفعول ، نحو " أعطى درهماً زيداً " .	×	×	×				
٢٠٥	إذا ذكر التاعل في العبارة . يؤول على أنه فاعل من جملة أخرى حذف منها الفعل وقد أولوا (ضارعي) في :							

(١) إلا إذا كان مجروراً فلا يؤنث له فعله نحو (مريهني) ، ويجوز أن يذكر فعله إذا كان مؤنثاً مجازياً نحو : " أظني " نارك " أو مؤنثاً تأنيثاً جمع نحو : (جيء نساؤك) .

(٢) حاشية الخصري عن ابن عقيل ١ / ١٦٧ .

(٣) المصدر السابق ١ / ١٦٧ .

(٤) المصدر السابق ١ / ١٦٧ .



الرقم	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
	<p>لِيُنَبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِمُخْصَمَةٍ  وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطْيِجُ الطَّوَائِحُ  عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَحْذُوفٌ يَعْسِرُهُ الْفِعْلُ  الْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ ، وَتَقْدِيرُهُ (لِيُنَبِّكَ  ضَارِعٌ) (١) .</p>							
٢٠٦	<p>من نماذج اختلاف الإعراب لاختلاف  التقدير قولك "زيدٌ زيدٌ" في رزقه عشرين  ديناراً "تترفعُ" عشرين "على أنه نائبٌ  عن الفاعل ، ويجوز أن تنصبه على أن  يكون النائبُ ضميراً في الفعل (زيدٌ)  هائداً على المبتدأ ، والتقدير : زيدٌ  هو في رزقه عشرين ديناراً .</p>	x						

(١) الكتاب ١ / ١٤٥ ، مغني اللبيب ٢ / ٠ : ٦٢٠

## الخلاصة

إذا رجعنا النظر في كل ما تقدم ، واستشرنا أهمَّ النتائج التي تمخض عنها البحث ، فأحسب أنني انتهيت إلى النتائج التالية :

١ - أن الجملة الفعلية هي أساس التعبير في اللغة العربية بدلالة غلبتها في الاستعمال اللغوي الواقعي - كما دل الاستقراء - وإذا ما أخذنا بالتعريف الحديث للجملة الفعلية الذي يقضي بأن تكون كل جملة تضمنت فعلاً - تقدم فيها أو تأخر - جملة فعلية ، فإن نطاقها يفتدو أرحب بكثير من الحدود الضيقة التي رسمها لها النحاة القدامى .

٢ - أن جملة الفعل المبني للمجهول قسم هام من أقسام الجملية الفعلية ، تؤدي وظائف نحوية كثيرة على مستوى التركيب ، وتفرز معاني دلالية لا حصر لها ، تختلف وتتنوع وفق المواقع والملايسات الخارجية .

٣ - تفسير نشأة جملة الفعل المبني للمجهول على أساس من فرضية تحولها عن جملة الفعل المبني للمعلوم وتفسير تحولها منها وفق إجراءات قياسية مطردة :

<p>نموذج : فعل + فاعل + مفعول به          مثال : صنع + الرجل + معروفاً          الإجراءات : يتغير <sup>لا</sup>يحذف ينوب عن الفاعل</p>	} ع	
<p>نموذج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل          مثال : صنع + معروف</p>	} ج	

٤ - أن فرضية التحويل من الأصول التي قال بهسنا النحاة القدامسى ، لكنهم لم يتوسعوا في المجالات الواقعية لتطبيقها ، بل ذهبوا الى تصور امكانية التحويل في جمل لم يجز بتحويلها سماع مثل الجملة المؤلفة من ( فعل + فاعل + تمييز ) ، ومثل جملة ، كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها .

٥ - أضاف البحث نماذج من الجمل لم ينصّ النحاة على جواز تحويلها الى المجهول ، وهي معدودة عندهم من قبيل الجمل الاسمية ، ولعل انتماءها الى الجمل الاسمية هو الذي جعل النحاة لا يلتفتون اليها . ومثالها :

نموذج : مبتدأ + فعل + مفعول به  
 مثال : الله + خَلَقَ + الانسان  
 الاجراءات : يحذف يغير ينوب عن الفاعل

د  
 نموذج : فعل مبني للمجهول + نائب فاعل  
 ح  
 مثال : خَلِقَ + الانسان

٦ - تختلف جملة الفعل المبني للمجهول عن جملة الفعل المضارع من عدة وجوه : الأول : أن الفعل المضارع فعل سماعي لا يطرد بناؤه من الفعل الثاني ، فلا تقول من " شربت الماء " " انشرب الماء " بخلاف الفعل المبني للمجهول . الثاني : أن الفعل المضارع لا يلتفت معه الذهن الى فاعل محذوف ، بل قصارى ما يفهم منه دلالة على إرادة المسند اليه للفعل

من غير تأثير من الخارج ، أو على مجرد حصول الأثر دون التفاتٍ إلى المؤثر ، الثالث : أنه قد يبنى أحيانا للمجهول نحو :  
( انطلق بالرجس ) فلو كان يدل على ما يدل عليه الفعل المبني للمجهول لما كان به حاجة أن يبنى على صورته .

٧ - يصاغ الفعل المبني للمجهول إذا توافر فيه شرط التصرف وفسق قاعدة عامة في الماضي ، وأخرى في المضارع . ولا تُغيب هاتان القاعدتان سوى الحركات الداخلية في الفعل ، لفظيا أو تقديرا : ( ضَرَبَ - ضَرَبَ ) ( يَضْرِبُ - يَضْرِبُ ) ( قال وأصلها قول - قيل وأصلها قول )

٨ - ناقش مذهب بعض النحاة القدامى ومن تابعهم من المحدثين القائل بأصالة الفعل المبني للمجهول ، وأثبت رجحان القول بتحويله ، مستدلا بأن التحويل أمر مطرد دائما ، حيث أنه يمكن تحويل كل فعل متصرف ، متعدي إلى مفعول حقيقي ، أو إلى ما يشبه المفعول ، وقد ناقش دليلهم الذي يستند إلى وجود أفعال في اللغة لم يسمع لها أصل مبني للمعلوم ، وكشف بالاستقراء أن كثيرا من هذه الأفعال جاءت في النصوص مبنيّة للمعلوم أيضا . وبأن ما لم يرد له أصل مبني للمعلوم ليس دليلا على أنه أصل في ذاته ، لأن العرب قد تستعمل الفرع وتهمل الأصل ، ودليل ذلك أنهم يستعملون مضارع ( وذر ) وهو ( يذر ) ويهملون استعمال ما ضيه .

٩ - أحصى البحث جميع ما جاء في المصادر في سمات لهجية لبنية الفعل المجهول ، وبين أنها ظواهر متفرعة على البنية الأصلية لعلسل صوتيه وعادات نطقية . مثل طلب الخفة في لهجة تميم وتغلب وبكرين وائل النذيين يسكنون عين الفعل في مثل : (عُصِر) .

ثم أوردت كل التفسيرات الصرفية والعلل التي اجتهد النحاة في تعليل هذه الظواهر بها ودُرِسَ بعضها في ضوء ما انتهى اليه علم الأصوات الحديث ، من ذلك تفسير تحويل الفعل الأجسوق للمجهول وحالات فائه الثلاث : الكسر والاشمام والضمام .

١٠ - اشتمل البحث على دراسة استقرائية للفعل المبني للمجهول وأخرى للنائب عن الفاعل انتهى فيلها إلى أن ما استعمل للمجهول من الصيغ الفعلية لم يتعد تسع صيغ ، وإلى أن القواعد التي تخضع للاستقراء مما قال بها النحاة خمسون قاعدة لم يسأت الاستعمال بغير عشرين قاعدة منها .

١١ - أبرز الاستقراء أن الاستعمال المعاصر أخذ يستخدم نماذج من الجمل أصبحت تعني لدى المعاصرين ما تعنيه جملة الفعل المبني للمجهول ، من مثل قولهم : " قبمَّ الاتفاقُ على الصلح " فأنهم يستخدمونها بمعنى " اتفقَ على الصلح " .

## ثبت المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

- ١ - ابراهيم أنيس  
الأصوات اللغوية ، طبع ونشر دار النهضة العربية ، الطبعة  
الثانية ، القاهرة ، ١٩٦١ م.
- ٢ - من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ،  
القاهرة ، ١٩٦٦ م.
- ٣ - ابراهيم السامرائي  
الفعل زمانه وأبنيته ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٧٦ هـ -  
١٩٦٦ م.
- ٤ - الفعل والنظام الفعلي في العربية ، مقال منشور في مجلة  
المجمع العلمي العراقي ، المجلد السادس ، مطبعة المجمع  
بغداد ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.
- ٥ - ابراهيم مصطفى  
احياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ،  
١٩٥٩ م.
- ٦ - أحمد الحملاوي  
شذا العرف في فن الصرف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،  
الطبعة السادسة عشرة ، مصر ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٧ - أحمد شوقي  
الشوقيات ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة الاستقامة ،  
القاهرة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

- ٨ - أحمد عبد الستار الجوازي  
نحو التيسير، جمعية نشر الثقافة والعلوم، بغداد،  
١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م
- ٩ - نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد،  
١٩٧٤م
- ١٠ - أحمد علم الدين الجندي  
دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها،  
مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، المجلد  
التاسع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٢م
- ١١ - الأزهرى، خالد بن عبد الله  
شرح التصريح على التوضيح، المطبعة الأزهرية، الطبعة  
الثانية، ١٣٢٥هـ
- ١٢ - الأشموني، علي بن محمد بن عيسى  
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي  
الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة  
السعادة، الطبعة الأولى، مصر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
- ١٣ - ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد  
أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار،  
دمشق، ١٩٧٥م
- ١٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد  
الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦١م

- ١٥ - برجستراسر ، جوتهلـف  
الـثـطـور النـحـوي للـغـة العـربـيـة ، مـطـبـعة السـمـاح ، القـاهـرة ،  
١٩٢٦ م
- ١٦ - البـغـدـادـي ، عـبـد القـادـر بـن عـمـر  
خـزائـنـة الأـدب ، المـطـبـعة الأـمـريـة بـبـولـاق ، ( ب ت ) .
- ١٧ - بـمـيـد بـا ، الفـيـلسـوف الـهـنـدي  
كـليـة و د مـنة ، شـرـحـة عـبـد اللـه بـن المـقـفـع ، بـلا بـيـانـات .
- ١٨ - تـمـام حـسـنـتـمـان  
اللـغـة العـربـيـة مـعـنـاها و مـبـنـاها ، الـهـيـئة المـصـريـة العـامـنـة  
للـكـتاب ، ١٩٧٣ م
- ١٩ -  
مـنـاهـج البـحـث فـي اللـغـة ، مـكـتـبـة الـانـجـلـو المـصـريـة ،  
مـطـبـعة الرـسـالـة ، القـاهـرة ، ١٩٥٥ م
- ٢٠ - تـوفـيـق الحـكـيـم  
تـحـت شـمـس الفـكـر ، دـار سـعـد ، الطـبـعة الثـالـثة ، مـصـر ،  
١٩٤٥ م
- ٢١ - جـان كـانـتـنـيـنـو  
دـروس فـي عـلم أصـوات العـربـيـة ، تـرـجـمة صـالـح القـرـمـادـي ،  
مـركـز الـدـراسـات و البـحـوث الـاـقـتـصـادـيـة و الـاجـتـمـاعـيـة ،  
تـونس ، ١٩٦٦ م



- ٢٢ - جبر ضنسومط  
الخواطر الحسان في المعاني والبيان ، مطبعة الوفا ،  
بيروت ، ١٩٣٠ م .
- ٢٣ - ابن جبيرة ، أبو الحسن محمد بن أحمد الكثاني الأندلسي  
رحلة ابن جبيرة ، تحقيق حسين نصار ، القاهرة ،  
مكتبة مصر ، ١٩٥٥ م .
- ٢٤ - الجرجاني ، عبد القاهر أبو بكر عبد الرحمن  
دلائل الإعجاز ، تصحيح الإمام محمد عبده ورفيقه ،  
نشر مكتبة القاهرة ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة ،  
الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦١ م .
- ٢٥ - الجرجاني علي بن محمد الشريف  
التعريفات ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٢٦ - ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان بن جني الموطي  
الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة دار  
الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م .
- 
- ٢٧ - سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه ، مطبعة  
مصطفى الباسي الحلبي ، مصر ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- 
- ٢٨ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، تحقيق  
علي النجدي ورفيقه ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ،  
القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .

- ٢٩ - ابن جنيّ ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي  
المنصف شرح تصريف المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى  
وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ ،  
الطبعة الأولى ، مصر ، ١٩٥٤ م .
- ٣٠ - الجواليقي ، موهوب بن أحمد  
شرح أدب الكاتب ، نشر مكتبة القدس ، القاهرة ،  
١٣٥٠ هـ .
- ٣١ - جورج زيدان  
الفلسفة اللغوية ، مراجعة مراد كامل ، دار الهلال  
الطبعة الثانية ، ١٩٥٤ م .
- ٣٢ - الخضري ، محمد المياطي الشافعيّ  
حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مطبعة مصطفى  
البابي الحلبيّ ، الطبعة الأخيرة ، القاهرة  
١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .
- ٣٣ - الخطيب القزويني ، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين  
الإيضاح لمختصر تلخيص المفتاح ، مكتبة ومطبعة  
محمد علي صبح ، مطبعة الجمالية ، الطبعة الثانية ،  
( ٥٠ ت ) .
- ٣٤ - داود عبده  
أبحاث في اللغة العربية ، مكتبة لبنان ، بيروت ،  
١٩٧٣ م .

- ٣٥ - داود عبيده  
دفاع عن الأصل المقدر، مقال منشور في المجلد  
العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت،  
المجلد الأول، العدد الأول، شتاء ١٩٨١م.
- ٣٦ - الرضي الاستراباذي، محمد بن حسن  
شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيسه،  
التزام محمود توفيق الكتيبي، مطبعة حجازي، القاهرة،  
(ب.ت.)
- ٣٧ -  
شرح الكافية، طبع أولندي جامعا، ١٢٢٥ هـ.
- ٣٨ - روائيل نخلة اليسوعي  
غرائب اللغة العربية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،  
الطبعة الثانية، ١٩٦٢م.
- ٣٩ - الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني  
تاج العروس، دار ليبيا للطباعة والنشر،  
بنغازي، (ب.ت.)
- ٤٠ - الزجاجي، أبو اسحق  
إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، المؤسسة  
المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة  
والنشر، المطابع الأميرية، ١٣٨٣ هـ -  
١٩٦٤م.

- ٤١ - الزَّجَاجِيَّ ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق  
الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، نشر  
مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني ، القاهرة ،  
١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .
- 
- ٤٢ - الجَمَل ، تصحيح ابن أبي شنبه الجزائري ،  
١٩٦٠ م .
- ٤٣ - الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر  
المستقصى في أمثال العرب ، تصحيح محمد عبده  
الرحمن خان ، الطبعة الأولى ، حيدر اباد الدكن  
الهند ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- 
- ٤٤ - المفصل في علم العربية ، مطبعة التقدم  
مصر ، ١٣٢٣ هـ .
- ٤٥ - السجاعي ، أحمد بن أحمد البدراوي الأزهري  
حاشية السجاعي على شرح القطر ، مطبعة دار  
إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ،  
(ب . ت) .
- ٤٦ - ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري  
الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفلبي ،  
مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٣ .

- ٤٧ - ابن السراج ، الشَّيْخُ الرَّسِيْدِيّ  
المعيار في اوزان الأشعار ، تحقيق محمد رضوان الداية ،  
١٩٦٨ م .
- ٤٨ - سيويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر  
الكتاب ، المطبعة الكبرى الأميرية بتسولاتي ، الطبعة  
الأولى ١٣١٦ هـ .
- ٤٩ - السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر  
الأشباه والنظائر ، مطبعة دار المعارف العثمانية ،  
بعاصمة الدولة الأصفية ، الطبعة الثانية ، حيدرآباد  
الدكن ، ١٣٥٩ هـ .
- 
- ٥٠ - بغية الوعاة . . في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق  
محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابسي  
الحلبي ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .
- 
- ٥١ - المزهري في علوم اللغة ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى  
ورفاقه ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابسي  
الحلبي ، ( ب . ت ) .
- 
- ٥٢ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تصحيح محمد  
بدر الدين النعساني ، الطبعة الأولى ، مصر ،  
١٣٢٧ هـ .

- ٥٣ - الصبّان ، أبو العرفان محمد بن علي  
حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، دار إحياء  
الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ،  
(ب . ت . ) .
- ٥٤ - طه حسين  
الأيام ، الجزء الثاني ، دار المعارف ، القاهرة ،  
١٩٦٢ م .
- ٥٥ - عباس ، محمود العقاد  
أشبات مجمعات في اللغة والأدب ، دار المعارف  
بمصر ، ١٩٦٣ م .
- ٥٦ - عبد الرحمن أيّوب  
دراسات نقدية في النحو العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ،  
القاهرة ، ١٩٥٧ م .
- ٥٧ - عبد الرحمن السيد  
مدرسة الجيزة النحويّة ، دار المعارف ،  
الطبعة الأولى ، مصر ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ٥٨ - عبد السلام المسدي ، ومحمد الهادي الطرابلسي  
الشرط في القرآن ، دار العربية للكتاب ،  
ليبيا - تونس ، مطبعة الاتحاد التونسي  
للشغل ، ١٩٨٠ م .

- ٥٩ - عبد السلام هيارون  
الأساليب الانشائية في النحو العربي<sup>١</sup> ، نشر مؤسسة  
الخانجي بمصر ، ١٩٧٩ .
- ٦٠ - عبد الصبور شاهين  
المنهج الصوتي للبنية العربية ، مؤسسة الرسالة ،  
بيروت ، ١٤٩٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٦١ - عيد الكرم الجهميات  
الأمثلال الشدبية في قلب جزيرة العرب ، الجزء الثاني ،  
مطبعة دار الكتب ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٣٨٣ هـ .
- ٦٢ - عبدالله درويش  
دراسات في علم الصرف ، نشر مكتبة الشباب ، مطبعة  
الرسالة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .
- ٦٣ - عبده الراجحي<sup>٢</sup>  
النحو العربي<sup>٣</sup> والدرس الحديث ، دار النهضة العربية  
للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- ٦٤ - ابن هفوره علي بن مؤمن  
المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ورفيقه  
مطبعة العائسي ، الطبعة الأولى ، بغداد ،  
١٩٧١ م .

- ٦٥ - ابن عصفور، علي بن مؤمن  
المتع في التصريف، تحقيق فخرالدين قباوة،  
المطبعة العربية، حلب، ١٩٧٠م.
- ٦٦ - ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد  
شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،  
المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة عشرة،  
مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٦٧ - علي الجارم  
الجملة الفعلية أساس التعبير في العربية، مقال  
منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد  
السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، مصر،  
١٩٥٣م.
- ٦٨ - العيني، محمود  
المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفبسة  
(ها مشر على خزنة الأدب)، المطبعة الأميرسية  
بيؤلاق، الطبعة الأولى، (ب-ت).
- ٦٩ - فاضل مصطفى الساقى  
أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة،  
مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٧٠ - فخرالدين قباوة  
إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الاصمعي،  
حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.



- ٧١ - أبو الفرج الأصفهاني  
الأغاني ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ،  
المؤسسة المصرية الطمة للتأليف والترجمة والطباعة  
والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- ٧٢ - ابن القوطيئة ، أبو بكر محمد بن عمر الأنلسي  
كتاب الافعال ، تحقيق علي فودة ، مطبعة  
مصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- ٧٣ - كمال محمد بشر  
دراسات في علم اللغة ، دار المعارف ، القاهرة ،  
١٩٦٩ م .
- ٧٤ - الكتفراوي ، صدر الدين بن عبد الله  
الموفي في النحو الكوفي ، تحقيق محمد بهجت  
البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ،  
( ب . ت ) .
- ٧٥ - ابن مالك ، محمد بن عبد الله  
ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، مطبعة دار الكتب  
المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٤ م .
- ٧٦ -  
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق  
محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ،  
١٩٦٧ م .

- ٧٧ - المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد  
المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالـسـق  
عضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- ٧٨ - المتنبى ، أحمد بن الحسين  
الديوان ، شرح أبو البقاء العكبري ، ضبط  
وتصحیح مصطفى السقا ورفيقاه ، مطبعة البابمي  
الحلي ، الطبعة الثانية ، مصر ، ١٣١٦ هـ - ١٩٥٦ م
- ٧٩ - محمد محي الدين عبد الحميد  
هداية السالك إلى تحقيق أوضـح المسالك ،  
دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الخامسة  
بيروت ، ١٩٦٦ م .
- ٨٠ - محمود درويش  
الأعمال الشعرية الكاملة ، المؤسسة العربية  
الطبعة الثالثة ، ١٩٧٣ م .
- ٨١ - مصطفى جواد  
قل ولا تقل ، مطبعة أسعد ، الطبعة الثانية  
١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٨٢ -  
المباحث اللغوية في العراق ، مطبعة لجنة البيان  
العربي ، ١٩٥٥ م .

- ٨٣ - مصطفى النحاس  
مدخل الى دراسة الصرف العربي ، مكتبة الفلاح ،  
الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٨٤ - المفضل الضبي  
المفضليات ، تحقيق وشح أحمد محمد شاكر وعبد  
السلام محمد هارون ، دار المعارف بصره ، الطبعة  
الثالثة ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٢ م .
- ٨٥ - ابن منذر  
لسان العرب ، دار صادر بيروت ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٨٦ - مهدي الخزومي  
في النحو العربي نقد وتوجيه ، المكتبة العصرية ،  
الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٦٤ م .
- ٨٧ - نجيب محفوظ .  
الصر والكلاب ، مكتبة مصر ، دار مصر للطباعة ،  
( ب . ت ) .
- ٨٨ - نهاد الموسى  
في تاريخ العربية ، الجامعة الأردنية ،  
عمّان ، ١٩٧٦ م .
- ٨٩ -  
نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي  
الحديث ، نُشر بدعم من الجامعة الأردنية ،  
الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ٩٠ - ابن هشام ، ابو عبد الله جمال الدين بن يوسف  
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، دار إحياء  
التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٦ م .
- 
- ٩١ -  
مفني اللبيب ، تحقيق محمد محي الدين عبد  
الحميد ، ( ب . ت ) .
- ٩٢ - الهمداني ، بديع الزمان أبو الفضل أحمد بن الحسين  
مقامات الهمداني ، شرح محمد محمود الرافعي ،  
مطبعة السعادة ، القاهرة ، ( ب . ت ) .
- ٩٣ - هنري فليش  
العربية الفصحى ، تحقيق عبد الصبور شاهين ،  
المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٦ م .
- ٩٤ - يحيى بن محمد بن أحمد  
المنهل العذب الحاوي شرح أرجوزة الامام  
الزواوي ، الدار البيضاء ، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٩٥ - ابن يعيش ، مَوْقَّعُ الدين بن يعيش بن علي  
شرح المفصل ، ادارة المطبعة  
المنيرة ، ( ب . ت ) .

المراجع الأجنبية

1. Burt, Marina K. From Deep to Surface Structure.  
New York: Harper and Row, 1971.
2. Robson, Roy Anthony, On the Generation of Passive  
Constructions in English. The University of Texas  
of Austin, (Unpublished Ph.D. Dissertation),  
June, 1972.

are commoner and more frequent in use.

2. The definition of the 'verbal' sentence should be more general than that of the Grammarians. It is argued that every sentence containing a verb should be considered 'verbal' whether the verb precedes or follows its subject.
3. The passive sentence is derived from the active sentence resulting in three changes in the latter : changing the form of the verb, deleting the agent, and substituting the patient for the agent. This claim is supported by the fact that every verbal sentence may be passivized if it contains three elements : an inflectable verb, an agent, and a patient (or something which may take the place of the patient).
4. Like the active sentence, the passive sentence has several grammatical functions when it is included in other constructions.
5. The relationship has been investigated between the passive sentence and the active sentence containing a Form VII verb or some other verb form which expresses a meaning similar to that of Form VII (the so-called muṭāwiʿ or quasi-passive). The study concludes that these two sentence patterns are quite different structurally and semantically.
6. The agent of the active sentence is deleted for a number of reasons which could not be determined because they seem to be related to a number of extra-linguistic factors. The deleted agent is the logical or semantic one, i.e., the doer of the action.

It has been also observed that the agent may occur in a position other than the grammatically usual one as in :

baḡatha ?axūka ?ilayka risāla → buḡitha ?ilayka  
risālatun min ?axik  
'Your brother sent you a letter' → ' a letter was  
sent to you by your brother'.

This structure is, in general, similar to the English construction.

7. The active verb is made passive in accordance with a general rule which applies to the surface structure of weak verbs and the underlying structure of strong and geminate verbs. The rule applies without exception to all verbs satisfying the passive transformational conditions.
8. Verbs which are exceptions to the passive transformational rule represent dialectal variations of the original forms. Examples include elision of the vowel after the second radical as in ʔuṣr 'was squeezed' which is a general characteristic of the dialects of Tamim, Taghlib, and Bakr Ibn Wa'il. The study enumerates all such dialectal exceptions and accounts for them in phonological and morphological terms.
9. Examination of the texts reveals that only nine verb forms are used in the passive. The frequency with which each of these forms is used varies a great deal.
10. The study examines the passive in colloquial spoken Arabic. It is concluded that what remains of the passive is confined to some proverbs and clichés. Instead of the passive, spoken Arabic now uses the

quasi-passive (muṭāwiṭ) which is derived from various verb forms such as nsharab 'was drunk,' nwaka 'was eaten,' njarah 'was wounded,' and ngatal 'was killed.'

11. The study enumerates the rules governing the passive subject according to the Grammarians. The number of such rules is 200. When the texts were examined, it was found that only twenty of these rules are actually used. This fact leads to the conclusion that most of the Grammarians' rules are theoretical in nature and are not based on language in actual use.
12. The study points out that some of the sentences ignored by the Grammarians may be passivized such as :
  - a. ʿāṣimun yaqraʿu l-qurʿān  
'Asim reads the Qur'an'
  - b. ʿana shākirun sanīʿak  
' I am grateful for your favor'
  - c. mā hamadtū ʿilla llāh  
' I did not thank except God'.
13. The study reveals a new stylistic variant which is becoming common in contemporary Arabic and which is semantically equivalent to the passive sentence.

\*\*\*\*\*



## ABSTRACT

This thesis deals with the passive sentence in Arabic. Three kinds of sources have been used in this study : old grammar books and treatises, the opinions of some contemporary investigators and a sample of written Arabic texts some of which go back to the 'age of Grammatical Correctness' (i.e., ca. the middle of the fifth to ca. the middle of the eight century A.D.), whereas the remainder of the sample has been drawn from other ages, including the modern one.

The aim of the thesis is to give as complete a picture as possible of the Arabic passive sentence in the hope that new points will be revealed and additions will be made to what has already been said by the Arab Grammarians. Some of the Grammarians' ideas will also be considered from a modern point of view.

The study consists of four long chapters. The first chapter is devoted to the sentence in Arabic : its definition, constituents, and divisions. Chapter two looks into the passive sentence in general without considering or analyzing its constituents. Chapter three is a morphological study of the verbal piece in the passive sentence. Finally, chapter four deals with the noun phrase (the subject) of the passive sentence.

The main findings of the study may be summarized in the following points :

1. The Arab Grammarians did not pay a great deal of attention to the 'verbal' sentence. Most of their efforts were directed towards the so-called 'nominal sentence' in spite of the fact that 'verbal' sentences, as revealed by the texts,

UNIVERSITY OF JORDAN  
FACULTY OF ARTS  
ARABIC DEPARTMENT

**The Passive Sentence in Arabic**

by

HASAN MAHMOUD SHABANAH

Supervisor

Professor NIHAD AL-MUSA

This thesis has been submitted in partial fulfilment  
of the requirements for the M.A. degree in Arabic at the  
Faculty of Arts, University of Jordan.

1981